الآن تنتشی للبادی لکل المعقول و المبادی

علی بانا ما یدارک الفہوم لطالبۃ الحکم والعلوم شرق شرح الحجۃ البالغۃ الملقب

بالشمس البازغة

مولانا المولوی محمد ہدایۃ اللہ الرامفوری دام بالفیضان مالمع القمران

من مشرق المطبع المنشی العلی بخش خان اللکہنوی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد نصبت [illegible]
والهمني من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس
البرهان لوجوب الاتباع المتروك فيها الجدل ولا يفيد الا الاقناع المصفاة عن
الجدل المنقاة عن الخطابة التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغالطة شرعت في
كتاب انيق وشرحه على [illegible] مسميا للمتن بالحكمة البالغة وللشرح بالشمس البازغة للبيب
ادب في التاليف وتبيانا للمدبر في تقريب حجامي ارقالا وتقريبا نجيبا وسعود
كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر واليت من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الاندر
بهجم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من الشطر
الذي كنت وعدته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة في الشطر
وقريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب لكن جملة منها كانت مفتقرة
متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام وجعلتها رسالة مفردة موسومة

٢

بالدوحة المياده في حديقة الصوره والماده بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه **قلت** الحكمة الثانية في العلم الطبيعي وفيه ستة فنون **اقول** التعديد في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى ليطابق من مفتتح الكتاب كذا الواجب تقديم الادنى على الاعلى ان اول ما يحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجرام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها المتضادة بمعاضدة من تاثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الاثار العلوية والمعدنيات فانها الى النفس اقرب وهذا كتاب الاثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوان بالنبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس وقد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يخص بالحيوان بل وما يختص به الانسان كان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما قليلة مع كثرة يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية كالفلاحة المطالب مبناها على الاستقراء الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة وتغير بحسب الازمنة اليها اعتناء اخذنا بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا **قلت** **الفن الاول** في سماع الطبيعي

٣

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية به اي لذاتي منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قائمة ثم ثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسمية منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وبالجهة من تلك الجهة يسمى طبيعيا النسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها بعضها آثار تصدر منها واذ ستيضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان تعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا وقد بين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية توجه فالشخصيات اعرف عنده منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراك الشبح زيد من حيث هو زيد اتم الجسم منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب له من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدا رابع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم بما هو كذلك او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدا ميل فمبدا الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لواحق لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان نفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير وتعيين بعض ما يقدر الوهم وتحصيل على تقديره وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة

بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وان لم تفعل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يجري من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها بالعرض مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام ان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما انية هذه المبادي والاسباب فيتسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذ تعرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما

سائر الامور الخاصة والعامة فلما اسوة ما بينهما فان الاعم لورود مباديه واثار عديدة من البحث سابقة متكثرة

يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه

ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام الكلي لفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فلان العقل اذا اعتبر فانه مجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر فانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل

والتخيل انما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص

الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركناه اولا من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حیث ہو ہذا الحیوان وہذا اسبق من ادراکہ من حیث ہو ہذا الانسان وہذا اسبق من ادراکہ من
حیث ہو زید وکل من ہذا الجسم وہذا الحیوان وہذا الانسان وزید وان کان معنی شخصیا لکن ہذا
ہو التشخص الصرف واما ما قبلہ فتشخص منتشر فان الشخص المنتشر یطلق علی معنیین بنحو من الاشتراک
اللفظی احدہما فرد غیر معین من کلی کحیوان ما انسان ما او رجل ما اعنی مفہوم الفردیۃ مضافا الی
مفہوم جنس طبعی او نوع او صنف کذلک فمعنی انسان ما انسان واحد بالعدد کائنا من کان
فیمکن فی نفس الامر ان یکون زیدا او عمرا او غیرہما والثانی فرد معین غیر معلوم التعیین فہو فی نفس الامر
اما زید او عمرو او غیرہما ولا یصلح ان یکون ایا کان من ہولاء لکنہ یصلح عند الذہن ان یکون
ایا ما منہم صالحا ناشیا من الشک والتجویز الذہنی فلنذکر مبادی الموضوع الاعم لہذا العلم
اعنی الجسم من حیث وقوعہ فی التغیر فنقول ان الجسم من حیث ہو جسم من غیر لحاظ معنی زائد علیہ
لہ مباد اربعۃ اثنان منہما داخلان فی قوامہ وہما الہیولی والصورۃ واثنان خارجان وہما الفاعل والغایۃ
ویخص الداخلان باسم المبدئیۃ والخارجان باسم السببیۃ لما کانت ہذہ الاربعۃ مبادی للجسم
من غیر لحاظ معنی زائد علیہ تکون مبادی لہ من حیث ہو واقع فی التغیر بالطریق الاولی ولہ من جہۃ
ما ہو واقع فی التغیر او من حیث ہو متشکل او کائن بانی واحد من ہذہ الثلثۃ قیدیۃ مبدأ زائد
ہو العدم ولہذا انخرط مع الاولین تبعا لہما فی الدخول والاختصاص باسم المبدائیۃ فہو مبدأ
بالعرض کما ستعرفہ **قلت الفصل الثانی** فی الکلام فی کل منہا اما الہیولی
فہما امر من شانہ ان یحل فیہ امر ما صورۃ جوہریۃ جسمیۃ او نوعیۃ وما ہیئۃ عرضیۃ وتسمیتہا بالہیولی
من جہۃ انہا بالقوۃ قابلۃ لذلک الامر وتسمی من جہۃ انہا بالفعل حاملۃ لہ موضوعا ومن جہۃ
اشتراک الصور فیہا مادۃ وطینۃ ومن جہۃ ابتداء الترکیب منہا وانتہاء التحلیل الیہا عنصرا
واسطقسا وربما یخصص الہیولی بالقبل صورۃ جوہریۃ ومنہا الہیولی الاولی القابلۃ

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط وإما قبولها للصور المركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى

لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر

تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى

تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منهما

ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل

ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود

فالكان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان تكون ذاته متقومة

بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه انه او جدا ان يقوم بمادة مفارقة او مخالطة

وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان تكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها

غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا

لما هو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصيل ذو المادة

من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات

والاخشاب او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها هنهنا

هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى

من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له

موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة باالمادة فلانها

في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل بالتمكين ان يراد عليه وايضا يشاركها

في الاشتقاق المراد للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها يشترك

فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

أما بأننا الإنسان من سلالة من طين من جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فإنه الأصل
في الأصل من جهة انتهاء تحليله إليها اسطقسا إذ الاسطقس البسيط أجزاء المركب وربما تخصص
الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الأخص الهيولى القابلة للصورة
الجسمية النوعية التي للبسائط وأما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فإنها بعد أن تتصور
بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى أعني الأولى هي جزء ذي
القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الأجسام البسيطة تخصه بها إليها وأما المركبات فمادة
ومن الأصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الأولى أن الهيولى الأولى لا تقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وأنها لا تتكون ولا تفسد
ولكن هناك هيوليات غير الأولى تتكون وتفسد وهي أجسام في أنفسها كالخشب للسرير
ولما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فإذا
قيس إلى مقبول أحد لم يمكن أن يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز أن يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس إلى مقبولين كالعناصر بالقياس إلى نوعيات المركبات
وإلى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل أمرا يكون متعلقا وإن
لم يلج حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الأولى كل حادث مسبوق
بمادة ومادة النفس الإنسانية حادثة على رأي المشائين فالمادة التي هي مسبوقة بها إنما هي
البدن وللمادة نسبة إلى المقبول وأخرى إلى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة
بالعلية البتة فإن المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان
داخلتان في قوامه والأولى تتصور على أنحاء مختلفة فإنه إما أن لا يتقوم شيء من المادة
والمقبول على الآخر ولا يفتقر إليه في التقوم ولا نظير لهذا وجود في الواقع فما كان له مثال في الوجود

كما ان النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المقومين للانسان
او بمخالطته كما في الصور الجوهرية الحالة فهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورته بالتخصيص وان كانت
الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة لكونها
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها حتى اما
ان تحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يات عليها
مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة
فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم قسمتنا ول النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع وحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا فى المادة ولنضع ههنا ان
من الصورة ما يتكون ويفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعنى بها ههنا هيئة
تحل فى المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل للقابل ويتعلق به وان لم تحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التى للجسم من حيث هو جسم وهى الامتداد
الممكن من فرض الابعاد متقاطعة على قوائم وربما يخصص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد النوعيات
من الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلى وقد يخص
بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع
وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و
يقال لحقيقة كل شىء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هى الجزء
العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هى كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه
فى المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل
كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهى علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة
المذكورة فى المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه فى الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون
ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعنى به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير زوال

عن الشيء ما كان له بحصول له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له

ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم ما يكون

عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضح

ههنا وبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدءا ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير

انعكاس مبدءا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم

بانها تجامع كليهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما

للهيولى بخلافه فانه يعقل حال مقارنته وجود الهيولى لهذه الصورة اذا لم تكن موجودة

وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه

فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون

الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وانكان بالعرض للهيولى

لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه

بل تقدمه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك

المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة

فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى

ولا بد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من

قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له

كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي

وانكان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجود ما هو ضد له او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما يخلف العدم المقابل له فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير و مستكمل بالهيئات العرضية وكذا الصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لان بها انما يحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة الكلهم الا ان يقال للجسم البسيط انه تشكل او تغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به سبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بيّن لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس ببيّن بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدءا ان اصطلح على كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدء بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدء له في الوجود فلا يكون العدم مبدءا له في الوجود فلا يكون العدم مع مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامع العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

للهيولى في الاعيان بل ليس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة

على قبولها موجودة يتعقل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات

انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود

قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يتكون

ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل

لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا

بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت**

والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او

صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ

صورة وتخلي الاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم يلوح ان الاجسام

القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد

فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى ثابتة

وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه

المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد

يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر

ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان

اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على

نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها

ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستدعية لصورة وغير مستدعية لها نعم سيلوح ان الاجسام

القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام فی الصورة

وفی العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها فی صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا فی العدم

الذی كلامنا فيه اعنی المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها

بل الاشتراك فی هذه الثلثة من النحو الثانی فان الاجسام كلها تشترك فی ان لا بد لها من الهيولى

وهی معنى واحد وان تعددت فی الوجود كذلك تشترك فی ان لا بد لها من الصورة والاجسام

المستكملة والمتغيرة او الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد

ان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل فی الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة فی غيره من حيث هو

غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة فی غيره ما هو

يصلح المادة او يتمم ويعطی الصورة ولعل معطی الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل

للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعی بعد ان يضع ان ههنا مهيأ ومعطيا ان

يحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون

علية لها ايضا علية خاصة فلا بحث للطبيعی عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو علة لكل منها سوى

نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه

كيف يجب ان يكون فی قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة

وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هی فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ای الفاعل القريب

للحركة ان كانت هناك حركة فی مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك

ويوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة

عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا زما طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما بارادة

١٦

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها وارا[illegible]

يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات

غير محسوس التاثير ولكن نوضع ههنا ويبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي في

تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون للعنكبوت انما يشبك بطباع لكن

التي تفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وربما تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة لشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقلها من مبدء مفيض

للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها [illegible] قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدء الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب من حيث هو طبيب يراد بالحركة الواقعة

ههنا مطلق الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة و

مبدء الحركة انما هي تصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة يعني بان تصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة [illegible] لكن لا يكون كاملة

الاستعداد فيجعل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يحمل الاستعداد بعد وانما يتمم بمعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فلا انه علة لها علة للمبادي بها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات من عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل ما سواه منها سوى نفسه كان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وفي نسبته الى محلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدا اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدا الفاعلي لما قيل انها مبدا للحركة والسكون يعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدا المبدا التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدا غير تام لها ويكون مبدا للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

١٨

بشرط الحالة الملائمة فيهما والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا الحجر
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبعه بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف
فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا
المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل
حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأ اول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ
لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي
ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا
لم تكن شيء من الطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به تحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك باحداث
الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت
لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس
الحيوانية وان كان مبدئيته للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو وسكون اولية
بل تستخدم الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بان الطبيعة المجردة هذا
هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

ستشير اليه واطلاق النفس حيث استند اخراجها عن البحث الى قيد الاولية فالظاهر منه وجه اخر لنفس الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتأتى بقوة جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها اذ لا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور تسخر القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي التفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها المؤثر لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بالعارض

حركة السفينة اذ كانت عرضية من وجه لحركة جسم من النحاس الى اسفل اثقالة فهذه الحركة من حيث
انها حركة جسم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعية بالنسبة اليها وهي بعينها
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان تتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ومشى ا
وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة
البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرائي لا يمنع من تجويز القسمين
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك في الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجوه قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يبادر الى الرائي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم اليقيني فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجية
كما اذا رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يتوقف على تأثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكنا انما نسلم ههنا بتسليم الاصول الموضوعة التي يبرهن عليها في العلم الاعلى ان ما يجد

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اعني متعلقة بها
اعم من ان يكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما استقرأ اربعة انحاء اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية ولكن التشكيك انما يتشبث بالطبع
فان الطبيعة التي تمحض عنها انها والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي افاضت هيولاه نوعا هي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لا بد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

٢٢

المبدء المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقلناه من ان مبدء مفيض للتدبير

الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقلناه من ان مبدء يفيض التدبير

الواجب في استحفاظ الكل على نظامه الاوجب وللطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق

في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك لانه كما ان

العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك

دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع

او الكل بل لا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية

لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث

يؤدي اجتماعها وترتبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى

واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم

للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وذاك واقتضاء تلك

بها ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر

المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في الانواع

او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة

مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من

الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل

من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية

في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته فيضها

عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فانه لم يكن رمزا باو الا فهو مما لا يصغى اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته وماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك او
الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وبالطبع
وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو
بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والسليم
هيهنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبعها الا على سبيل التادي
والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج
عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن
واما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان لتكون تتخلص خلق ليسوا باخيار بدوام العدم
من هو لا يا الخلود اقول هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته
ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده
بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع
الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة
بذاتها من غير اعتبار عارض غريب ويقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون
بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة
فيها وانكار ما بالطبيعة او الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعي او لم تقتضيها لذاتها بل
لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم هيهنا
وتبيين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده ملائكته الذين يفعلون
ما يامرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبعها الا على سبيل التادي والتوليد

من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجاً

عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي

بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية

اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان

صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية

بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض

حيث يكون الموت في حقه توريطاً في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة

النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم وبمصالحهم

ولم يفضل الا ما يسع قل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا بحاضر

بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية

للعدل ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم اشباههم قلت واما الغاية في الطبيعيات فالاجلها الحركة

والغاية الحقيقية للجسم بالاجلها طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك

على الفاعل ربما كانهما مبدءان غير قريبين فانما القريب للمادة والصورة والفاعل علة

للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل

وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي

المبدء لكون الصورة الانسانية في النطفة ومنه هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت

في المادة فقومتها انساناً فاذا نسبت الى المادة او المركب كانت صورة واذا نسبت

الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي

اقول اما الغاية في الطبيعيات فالاجلها الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل ولغاية

25

الحقيقية للجسم لا لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان يتحد بالعدد ويشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية محتصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدءان غير قريبين من المعلول القريب للمادة والصورة حتى لو فرض غنائهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول اذ الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فصيرتها انسانا فاذا نسبت الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا نسبت الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع قلت وكل من مبادي الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل
بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقة له بل باعتبار كونه او مع صورة لا تضاد
الاخرى ليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب او الصورة بالذات ما يكون جزءا حصل منه صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
الذهبية للذهب والتي بالعرض فما تقارنها منافعة كصفار الزيبق والكبريت او لا كثير من عوارض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقلها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا بل يكون كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاؤل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتحوها المحرك لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرض
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى

٢٧

للعقل الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية وتصور بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للتخت والكرسي والصورة الخاصة
كفصل الشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كلقاء زيد لحركة نحو بيته اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب
البنفسج والمادة الجزئية تارة تكون مساوية لما بازائها من نوع المادة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة
الجزئية والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب
لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان لغرض المقصود من سفره والكلية كانتقامه من الظالم مطلقا

قال الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكرهما
ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الغباوة ان نجد للاشياء اسبابا
موجودة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق
فيه فجزم والاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من يحفر الى ان
يناله ومن يميل على زلق في تشغير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي
يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبده وزعمت طائفة انه صدر ورد
لا بالسبب فذيمقراطيس واشباهه يرون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واتباعه
لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا يكون الفاعل البتة ولكن الامور الجزئية الطبيعية كائنة
لا للغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت فخلص البخار الى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلا
فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على
ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات
والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما
يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول
لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل
الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس لها اذا عدمت
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر
فتتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشنجات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا تضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان الاعدام افعال لها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول تأدية
الى غاية فان له اسبابا كما من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن ما امكن بالمدادات لكن كل ما ثان من المدد تقع الاستعداد لاقبل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن زيد فهي غاية وحسن في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية سياق
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما
بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

مالم يجتمع لم يوجد فاذا اضيفت الى المجموع لم يقل فيها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب سببا ذاتيا وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شئ يعتد به وسببه ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي
الى غاية مذمومة ومالا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول سعادة
او شقاوة فيشعر من حضوره عودها اعتيد ان يقال له الميمون او المشئوم واما ما سببه طبيعة فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك شئ عم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان يكون مجرد
البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او غير ان من المبادي البخت
والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به اذ كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من القدماء من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة ينسب اليها الاشياء
ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه ذو بخت سعيد
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا اما ياتي ممن له تمسك فان هناك سببا موجبة
يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مرتادا العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من حفر البئر في موضع
فيه كنز وفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك
في البئر وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة التي تفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهما

٣١

فقالت فرقة انه سبب الهي تجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد ولا ر
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة واخطؤا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو مصدر الاشياء
لا لسبب وهو لا يدرك فقد افترقوا فرقة منهم كذيمقراطيس وتلميذه فلوطوس واشباههما يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب جد ولا غاية مقصودة لكنهم يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ان عمّ الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون الفاعل ولكنهم يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت الماء
فوصل البخار الى الجو البارد فبرد وصار بارد ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع ذلك تفطن بهذا
السبب الضروري لا يرخص لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق لمن احيا الارض للنباتات
واعدادا قوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الاسباب
الطبيعية التي يتوهم انها الغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت واما ما
اغتر به القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
تروم الطبيعة لمضادتها اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها
لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة الحدة لكن لم تتصور تلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة ومختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مثقلة والى سقف معلقة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ولنتامل في بقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة
او الشعيرة وتربيهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما تصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما تصلح لها من الاجزاء
باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والا
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان تكون
ما تصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر من الظاهر ان

اذا لم تكن لمعارضته ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم
ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان
الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة
يحوج اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها
وترجيحه على سائرها لا ليكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متوجها اليه
بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتنافية
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها
ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة
فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التروي فيها
يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف
على عدد النقرات يتبلد ثمة وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات
يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من جهة
عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة
شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا و
انا لا ادري ذلك بموافق لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة
العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة
للملائكة العلوية المضطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية
وسنشير الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى انشاء الله تعالى

واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحمية في الكوسجين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا عدام افعالها غايات بل انما ندعي ان الغايات لا فعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغاية وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحتة للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام ومتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب الجزئية فبلغت الافاكم يرتب في ان الامور الطبيعية
تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة ويحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليتغذى الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في احتجاض المخطئين في امر البخت والاتفاق
دار ازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة من البخت والاتفاق
لكن ما لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه انما
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فحينئذ ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون للامور الكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على الندرة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها
اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الغاية الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك
اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه ساد بالاتفاق يكون له بالنسبة سبب حقيقي اذا
اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا انتسب الى حفر الارض لغرس النبت مثلا كان بالاتفاق
لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس
اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب
كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان
واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى
شيء يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين
كان مجازا وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن تكرر عند حضوره حصول اسباب
مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودها عليه من السعادة والشقاوة يقال
الميمون او المشوم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **قلت**

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا
العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان تضمن السؤال بعضها فبالبقية
لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة للفاعل علية الفاعل
لا بالصورة اذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

٣٧

بمعنى التهيئة تاما كان او متغاربا له في الجملة وانما يكون التهيئة للصورة اللاحقة للهيولى فيها

الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان

بدن الانسان قابلا للموت فيقال ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل

التي بها حصل الاستعداد فانه فاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسئل لم كانت

المرأة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال عن

استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد

لاشياء من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسئل لم كان القدح قابلا للصدع

فيقال لانه من الزجاج او يسئل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من

الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسئل لم صارت هذه الحديدة

قابلة للشبح فيقال لانها مرأة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن

الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت انهما اتم من المبادي كانه مبدء بعيد

فيهما احرى بان يهتم بها الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية

لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في لوازمه ووجوده في نفسه في لوازمه

الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها

في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين

قد اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت

ليظهر فيها الصورة باثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة

وكان الفحص عنها شغل بما لا يعني وهذا راي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في

محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الراي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا يحوج
النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج
تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها
بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات
النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك لم يستكمل العلم
بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست
مثل الهندسة والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن
المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبيعي من حيث
ان موضوعها اى الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبيعي
لكن الطبيعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه
وقد يتعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي
برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة
المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك
والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات وآثار
هؤلاء قوم منهم الطبيعيين عطلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة ما فات
عنا بعد الاعراض لواحق هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في
ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد
لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها هؤلاء
نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية
ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا
من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو
بملاحظة الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم
يخرجوا عما راموا الخروج عنه من ملاحظة الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا
لصناعة مستنبطة بل هو غاية في صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي تشتغل بحفرها و
تذويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما
يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير ما افاده الشيخ
في تقصيهم وذلك ان تفصيهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها
مبدء للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل
الى نيل الغرض الهيولى لا يبصر افتتابا بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية
لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منهما موضوعا
لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت**

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل**
الاول في عدم تناهي الاجسام وما يتحد وحده وباقي الانقسام وتبين فيه
اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير التالف

غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما هو عند الحس والا تألف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت
متجزية في الجهات ولو وهماً كانت اجساماً فلم يكن المؤلف منها مفرداً وان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاقى في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل لا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو حاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم لما امتنع
التألف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضاً امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده وتذهب تجزية الخردلة مثلاً بل الجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
ولكان كل ما يخرج الى الفعل متناهياً ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا تظن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه اذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل بمنزلة من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع
ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهياً وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ثم ان ليس للمسافة وما ينطبق

عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تالفه في الحجم من

الاجزاء بل كان ان لا يكون فرق بينهما في المؤدي ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد

لم يتصور هناك التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى

في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المولف منه مفردا فاذا ابطل تالف الجسم من اجزاء

لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى لان الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان

منه التاليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما يبطل اذ ابطل تحليل الجسم

اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التالف منها والتحليل اليها بطلت

الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه

ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان

عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او لبعضها فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان

القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى

ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا

هو الذي ترجمنا الفصل به صالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان

لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل

بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي بحيث يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم

الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام

الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول

بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلان

بما مر ہذا اجمال ما نذکرہ فی ہذا الفصل ثم ان الاتصال جوہری للجسم فان استصعب الکیف یطلب اثباتہ لہ بالبرہان فی علم فضلا عن الطبیعی الباحث من عوارض الجسم من حیث الحرکۃ والسکون او نحو ذلک بعد تصورہ والتصدیق بانیتہ فالجواب انہ ربما یتصور الجسم الموضوع من جہۃ الاتصال فی مفہومہ کما ان کثیرا من مثبتی الجزء یسمونہ بالطویل العریض العمیق ویحصلونہ من جزء اربعۃ او ستۃ او ثمانیۃ ومنہم من یسمیہ بالجوہر المنقسم یحصلہ من جزئین وحینئذ جاز ان یطلب اتصالہ بعد تصورہ والتصدیق بانیتہ ثم النظر فی ان الجسم متصل بذاتہ والاتصال جوہری لہ انما ہو فی الفلسفۃ الاولی ولا یکون من الطبیعی البتۃ فان شیئا من العلوم الجزئیۃ لا ینظر فی تجوہر حقیقتہ فضلا عن تجوہر موضوعہ واما النظر فی انہ متصل فقط من غیر ان ینظر فی کونہ متصلا بذاتہ وان الاتصال جوہری لہ فذلک ایضا من الفلسفۃ الاولی فان الاتصال ان امکن ان یعتبر عارضا للجسم من جہۃ ما ہو متقوم من حیث الاتصال او التالف من الہیولی والصورۃ لکن لا یکون عارضا لہ من جہۃ الحرکۃ والسکون او من حیث انہ ذو طبیعۃ او مشتمل علی مادۃ الا انہ مما یستدل علیہ من جہۃ الحرکۃ وما یتعلق بہا فیتعلق بہذہ الجہۃ بالطبیعی واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی او عدم تالفہ منہا فاہم نظر فی تجوہر الجسم او تحقیق حقیقتہ سواء ادی النظر الی التالف او الا تالف وان مفہوم التالف من الاجزاء وان لم یکن اخلا فی حقیقۃ الجسم عند مثبتیہا لکن یلاحظ التحقیق جوہریتہ ولو تبعا فلا ینظر فیہ بعد ذلک من حیث انہ عارض وعدم التالف منہا داخل ان یلحظ عند تصور الجسم بالحقیقۃ عند نفاۃ الجزء لکنہم ینظرون فیہ فی مقابلۃ المثبتین حتی یتقرر الامر فی تجوہرہ ومن ہہنا قال المعلم الثانی علی ما نقل عنہ ان النظر فی کون الجسم مرکبا من الجزء الذی لا یتجزی او غیر مرکب وکذا فی کونہ مرکبا من الہیولی والصورۃ

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه انه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارض اصلا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام بيانها عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه ويلتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطية له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه بها كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي في العظم ولنرجع الى التفصيل ما في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء في امكان ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

فلا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان تركب من جزئين من الارض مثلا سين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الجسم البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة ومن يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للانفكاك وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مولفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك راى اولئك ولذلك لم ينتهض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لا ان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومولفا في الحجم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى والصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل لان المولف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او في جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين وا لهند وشرذمة من الاوائل من اليونانيين بذا يعني من الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وح لا يحصل منها تاليف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز فلا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين ليس الا ثبوت الطرفين لكل لا جزئين لانا نقول ان كانت الاشارة الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين المتمائزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و للقائلين بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما يرتب الى ترتيب ترتيبون الاكبر وطالما اعتقدتم لم يتشككون منهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان رأسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزاءه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية تتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور انه لو اقتضى تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم منه توالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الجزئين عند تماسهما الا بالاسر فيه ما هو الكم فهو جوابنا وهي حل الشبهة في اول الصور

فصول باب الحركة وتحصيله انه ان يريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى الانقسام اصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين اجزائه لكان هناك انقطاع او قسمته ليس للزمان انقطاع لا انقسام الا بحسب الفرض والوهم
فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون حدا بينهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر بل واذا ما ينفرض لفرض الانقسام
او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة
المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل الآن اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود ان ذلك النحو من الوجود بمعنى انه يكون ظرف لا زمان ولا آن الحركة الماضية موجودة في الماضي
والمستقبلة منهما في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم لم يقع بعد
فباطل عند ارادة الآن بالحاضر وان يريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من جنبين ولا نسلم انقسامه فلا م
عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة وكما يمتنع تألف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة امتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع
التألف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
تحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل للانقسامات غير متناهية
وههنا شبهة ربما تمسك بها القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى القائلون بتحللها اليها لعدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة فى انفسها وهما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعنى وجوب تناهى القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء بالفعلية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل فى الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل بل بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهى كل منهما فى الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر على سبيل جريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر فى كل مرتبة مما يحاذيها فى المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفعلية او الكسرية فى الخردلة قبل وقوفها فى الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الالات مثلا وربما قرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تغشى وجه الارض بل تفضل عليها والجواب لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وقبول الحس من مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضرورى ولا مبرهن قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التى لا تتجزى فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها فى الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة بعد واحدة فما كان بديهيا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما تبلغ كثرتها الى ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذى لا يتجزى حتى يعرف بذلك

بذلک الجسم الذی هو اول جسم مرکب منها یشتمل علی العدد المحتاج الیه فی تغشیة الارض بل لایکون
فی ایدیهم ان سلم ان اجزاء الخردلة تغشی الارض بغیر التعجب ما جزم القول لان ذلک ممتنع فانه غیر
موثوق به فالذی لایکون متیقن الاستحالة مع فرض تناهی الانقسام فکیف یتیقن باستحالته استحالة الاتناهی
الانقسام للمنافیة انه لو کان الجسم منقسما الا الی نهایة وجب ان لا یلحق سریع بطیئا بل ولا یحاذی مکانا اذ لا
تقطع ما بینهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلک النصف وهلم جرا الی لا تناهی من
انصاف فی انصاف فلا یتاتی قطع ما بینهما من المسافة فی زمان متناه والجواب انا لا نقول ان فی الجسم
بالفعل ما لم یتجزی فلیس هناک نصف ولا ربع بالفعل بل انما یکون اذا وضعت القسمة ولا یمکن خروج تقسیمات الغیر المتناهیة
والاقسام التی بحسبها من القوة الی الفعل حتی یلزم ان تکون المسافة المشتملة علیها غیر متناهیة فلا یمکن ان تقطع
زمان متناه واما لا تناهی القسمة بمعنی لا توقفها علی حد لا یمکن بعده فلا یلزم منه امکان قطع المسافة فی
متناه لانها کما لا تقف فی المسافة المتناهیة کذلک فی الزمان المتناهی فان المسافة والحرکة والزمان متطابقة وکل
منها متناه غیر مشتمل بالفعل علی الاجزاء لا تقف قسمته علی حد لا یمکن بعده واذا فرض قسمة فی واحد منها فبازاء
اقسامه یفرض اقسام فی الباقیین اعلم ان بعض الناس کانکساغورس وفیثاغورس من الاوائل والنظام من المتکلمین
لما وقفوا علی ادلة نفاة الجزء ولم یقدروا علی التشکیک فیها اذعنوا بها وآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الی نهایة لکنهم
لم یفرقوا بین القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء
غیر متناهیة بالفعل فتلک الاجزاء اما مفردة او موافقة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل فی المرکب
وعلی التقدیرین ففی الجسم مفردات غیر متناهیة ولما کانت القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل لا اجزاء
موجودة بالفعل فی المفرد فلا یکون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغیر المتناهیة فی الجسم غیر قابلة للقسمة فهم
هربوا من القول بان الجزء لا یتجزی ثم لزمهم القول بها غیر متناهیة فهذا اشنع انهم هربوا من المطر ووقفوا تحت المیزاب
انه جری من اصحاب الجزء یعنی القائلین بترکب الاجسام من اجزاء لا تتجزی وهی متناهیة عندهم وبین النظام لا بد

ضرب مثل في الاقدمين كذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على منولا ارسطو
سريع العدو ويجب ان يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ فيثورس من منولا الى الطفرة وهي ان
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد منه لم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما
في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على منولا بانه يجب ان تقطع ذرة من قطع نملة تسير
عليها التجاء بين تشبيه فيثورس من منولا اضطر النظام الى القول بالطفرة واذكر لذلك
مثالا من قرب ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والمدة اتمة والاخرى القريبة من
المركز ذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل يلتزم بعضه بعضا فتعين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما تشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الكلام لم يجوزوا ان
تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط ان
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا
بان الرحى تنفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها
ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك وسيطل مذهب مولا
نا مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
لاعتراضهم باب القسمة المقدارية في الجسم الى نهاية مع توهمهم انها انما يكون الى اجزاء بالفعل وشك
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم
للزام لنذع اليه النظام ان لم يتداخل بل تماست امكن ان يقف تناهيها منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزءان فيحصل الطول
وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان
يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزءان بجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون
كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رايهم لا رايهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رايهم بالكلية
اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام
التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس والبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء
في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد
عادا للكل ولو بمرات غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتألف من الآحاد يجب ان يكون
نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد
الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه
الى متناه لتناهي الحجمين هف والاخصر ان يقال من البداية اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ
ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء
الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من اجزاء غير متناهية
فبطل رايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق ذهابهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قدمت
في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها
وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان ثخن الجسم التعليمي الذي
هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع
امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة
فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

فیما ذکر من الاحکام و تبیّن من ذلک ان لیس لشیٔ من المسافة والحرکة والزمان جزء اول اللهم
الا بحسب الفرض الا شکل بالفرض او لا یمکن فرض قسمته الی جزئین متقدم و متاخر و یکون
جزءه المتقدم اول منه بالاولیة و هکذا الی لا نهایة و سیاتیک ما یعرض من الشبهة فی اتصال
الحرکة والزمان و حلّها **قلت الفصل الثانی** فی احالة اللاتناهی فی العظم والتمادی
فی الاجسام والکمیات المادیة المجتمعة المتسقة النظام یجب ان یکون کل جسم مقدار و عدد ذو آحاد
مجتمع الاحاد متسق النظام متناهیا بالفعل و الا فلیفرض آب بعدا او عددا ذا آحاد مجتمع الاحاد ذو مرتبة
غیر متناه بالفعل فی جهة ب و تفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبیق ج ب علی آ ب او بالمساواة
آ ب بحیث ینطبق ج علی آ فان لم یتفاوتا فی الجهة الاخری تساوی الجزء والکل و ان انقطع ج
ب دون آ ب یکون متناهیا و لا یزید علیه آ ب الا آ ج المتناهی فیکون متناهیا ایضا و لا یجری
البرهان فی عدد غیر مجتمع او غیر متسق اذ تطبیق جزء علی آخر لا یتم تطبیق الباقی علی الباقی و اما
تجشم تطبیق جزء جزء تفصیلا فلا قدرة علیه للوهم والحکم العقلی الاجمالی لا یظهر له الانقطاع بل
مجرد التفاوت و ایضا لنفرض خط آ ب غیر متناه فی جهة ب و خط ج د موازیا له متناهیا فی جهتین و یتحرک
من طرف د الذی بازاء جهة ب الی آ ب مع ثبات الطرف الآخر یحدث المسامتة لکن لا یتاتی حدوثها
مع غیر المتناهی لا لما قالوا من انه لا بد بحدوثها من نقطة تکون معها و کل ما تفرض فی غیر المتناهی
اول نقطة المسامتة فهی مسبوقة باخری کانت المسامتة معها قبل فانه انما یلزم ان یکون لها اول
نقطة لو کان لها اول آن الحدوث و لیس کما لیس للزاویة بل لما اول من انها لو حدثت لکانت
فی ای آن تفرض مع نقطة و لا یتصور الا بالمرور علی تمام ما قبلها اعنی بانقضاء المسامتة علی ما قبلها
من الخط الغیر المتناهی فی جهة عدم التناهی لا یتاتی ذلک فی الزمان المتناهی هذا یختص بابطال
لا تناهی الابعاد مطلقا و لنفرض خطان خارجان من نقطة کساقی مثلث و لا یزال الانفراج بینهما یزداد

بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد فيما فوق جهة اقول الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في غير الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح به في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية بالفعل لا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول بان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق جب بالجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى ليساوي الكل والجزء والا انقطع جب دون آب فيكون جب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب ...

متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ا ب على ا ب يظهر الخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الانطباق بل امر يشبهه فى العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات فى الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلى او بالفرض واقع فى امتداد الاتصال او الاتساق كان يحاذيه بعض معين يماثله من الآخر ثم انما يظهر الخلف بينهما بلزوم انقطاع الجملتين المتناقصة والزائدة اذ ما لم يتأت التطبيق بينهما فى آن او زمان متناه لا انحصار فى ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق فى زمان متناه بين كل متجانسين متحصلين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود فى الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدا بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفى فى هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهى من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يحضر ارتسامها فى العقل لكونها جزئيات مادية ولا فى القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين وموضع مباين له فى الاشارة لسائر الاجسام من البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته فى العقل ولا يكون للمفهوم الكلى المرتسم فى العقل من الجسم وضع ولو وجد فى الذهن غير المتناهى من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى تطبيق الوهمى فيها فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهى من المقادير والاعداد المذكورة فى الخارج او الذهن معا وان لم يكن تصور مفهوم غير المتناهى اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينهض البرهان على استحالة اللاتناهى فى الاعداد المتعاقبة فى الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجى فى زمان متناه لكونه فرع الوجود فى ذلك الزمان وكذا فى المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدا على المبدا والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع فى الجانب الآخر لان ليس الاتساق فى الاعداد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لا شك فى زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدا بتقل

الزيادة فيما اليه اتساق الى الجهة الاخرى واما بالاتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء مفصلا فيقع فى التطبيق ترتب ولا يتاتى فى زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا فى الخارج لجريان التطبيق الوهمى فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمى انما يكون بين الصور المرتسمة فى الذهن فجاز ان لا يرتسم منها فى الذهن فى زمان متناه الا قدر متناه وان كانت فى الخارج غير متناهية وكذا توهم استحالتها فى الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك لانه ان اريد بالتطبيق مثل التطبيق الخارجى او الوهمى فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك فى زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان فى الجملة الزائدة بازاء كل آحاد الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع لكفى فى مؤنة اقامة البراهين كيف وليس فى العقل متماد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يظن ان اشتراط الاجتماع فى الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان فى آحاد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتى التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود فى عالم الدهر والحضور عند البارى فيقتضى تناهيها فى جانب الماضى وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة فى سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة فى نحو وجودها الزمانى ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التى لا تصلح ان يبتنى عليه لزوم الانقطاع فى الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتى فيما ارتسم من تلك الامور فى الذهن فيدل على تناهى ما ارتسم منها فى الذهن دون ما وجد منها فى الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع فى الدهر او فى الحضور عند البارى تعالى لانتهض البرهان على تناهيها فى جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصى عن ذلك بعض من يزعم انه من الاحقين بالبصيرة اليقين ان لا اباء من لا تناهى الزمان فى جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل يحيله البرهان اما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي مكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاصل عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزبدته ان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر وحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدء الاول الثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب وانما ذلك باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه ولم ينتهض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا مع ابل على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكلية هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا سبيل الى عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يتيسر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل وهذا انما هو نفسه انتهاض البرهان في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعترفت بهما بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل فقد ان ترتب لا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في البيد اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها كت...

٥٨

احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات

والمتمسك به في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من قشو ثبات المتاخرين تمويها بشانهم

وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد ذكرنا اسفلنا نقله عن الشيخ

فقلده دون هولاء فانه مع تعرضه هنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذا البرهان

لكا مور الغير الطبيعية كان في ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلزم سقوط ما حول

من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان من الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من

الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب

حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض

خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين ولكن ج د قطرا من كرة

مركزها ه فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب

مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآب الغير المتناهي بحيث يلقاه

على نقطة ولو بعد الاخراج بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن

حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور تلك

الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه يفرض المسامتة معها ولا يكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز

والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك

الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وتقريره انما تيم

وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة

على النقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة

ان الآن لا يصلح ان يقع ظرفا لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحاد

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن تجاوره بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته بهذا النقطة لنقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل باعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما احدث في آن كالهيئة
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مماستها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن الا في آن هو
طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن بعض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او بجميع الاجزاء اللاحق
مع السابق فيجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل بين افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لا اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا
على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان متطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن جزء يفرض فيه ذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع ذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد
المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من الزاوية وكمماسة الخط المفروض

حركة بها الخط لا آخر القطعية بهذه المسامتة التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول آن حدوثه وتفصيل ما ههنا في هذا المقام وتتميم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها
استداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما وآخر متأخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولكن تقول اولها هو آخرها ان اردت
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي تمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على اولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فان كان حدوثه دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصورة فانها تفسد في
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا فصل بينهما بزمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة فلا آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس حدوثه فيما سواء كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة

الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق وامّا ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحادثة بالحركة فللسابق من عدمه راسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق وامّا العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام تحصيل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة لاستحالة وجودها آخر آن الزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة كالحركة التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه باحداث حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان وفي اقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فحينئذ لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب الماضي فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه وانه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا يمكن على نقطة ما الا بمرور زمان غير متناه بعد الموازاة يكون في الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة وهذا البرهان يحسن بانه ابطال للاتناهي في الابعاد مطلقا ولا يختص على بطالته في الاعداد والتشبث البرهان السلمي

وتقريره على ما كان فى سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه فى جهتين طبفرض خطان

غير متناهيين خارجان من نقطة كساقى مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا

الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين وقد اعترض عليه الشيخ فى الشفاء بانا

لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما فى الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس

يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه

الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة

الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى

تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهى الامتداد بالفعل وبين لا تناهى الانفراج

المتزائد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهى بالفعل بدون خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهى غير

وهما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب فى ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك

سطح غير متناه فى الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهى فى الامتداد اللاتناهى فى الانفراج لم يحتج الى لا تناهى

السطح فى الجهتين لكون كل الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين اوتار الزاوية متناهيا انما هو لكون السطح

ايضا كذلك فان فرض ذلك فى امكان اللازم لم يقدح فى المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة

بالفعل فى الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست

بالفعل بل هى لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام

عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثى القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد وازيد

من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة

اليه يختص بابطال اللاتناهى فيما فوق جهة **قلت الباب الثانى** فى المكان وفيه فصلان

الفصل الاولى فى انية المكان وتحقيق ماهيته وكما ان من الفطريات ان هناك

٦٣

ما يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمّى بالمكان والتعلّق شاهدة به ولولا لم يكن فوق ولا تحت ولم
الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوّة امره الى ان لا يكاد يشكل لعامّي يمنع وجود
شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة
تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم نفذ في مكان
فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء لو مع غيره واذا اضيقوا خصوه بما يختص به وهذا ما يبحث عنه
ويتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو
اما البعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما
جسم الحاوي فمن ترعرع يسيرا من العامية يجده شخصه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى
بل سطحه والاول باطل لان الاكان امرا عاما موهوما ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا
مجردا موجودا وهو ايضا باطل فيكون متناهيا ببرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته او لوازمه
لا يرجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى
المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا
منع من ان يحله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان
وجوده ولو رفع الجسم فطري ولذا سمّوه مفطورا او انه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام
مكان او لكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف
الاجسام ينبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فظنها الثابتة باقية بعينها ولا يراد لها
على فرض رفع البعد وايضا انما يدرك العامي من البعد ان الجسم يجد البعد يمنع فقد الجسم بلا على التزام التناهي والكائن
الوهم لعدم الفه الاجسام الا في مكان يوجب ان للكل مكانا ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون سببا للاين وبدلا
كذلك الطير فهو ساكن ان بدله بما لا يتبدل نسبته الى امور ساكنة او الذي ما خلي وحاله ترك عليه مكانه

حفظاً او ليس ساكن الفضاء ان اريد به ما يكون في مكان واحترزنا **اقول** ههنا مقامان المقام الاول في ماهية المكان اعلم ان الشي قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا شانه ما هو فنقول لكا ان يكون وجوده قطعياً وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عنده اولئك من قبيل توهمه للباري تعالى وعند هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شي لشي وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا ان الشي انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك بعض صاعداً بالطبع الى فوق وبعض هابطاً الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعاً فان نوقش بان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشي فوق او تحت الظاهر بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضاً ذلك فاقول ان لك الوضع الترتيب انما كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطاً بالكلية بجسم او اجسام يكون له محاذاة سطح او سطوح من ذي يحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن فيه الجسم وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء متداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئاً محضاً بل اما موجوداً بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب ههنا ان يكون سطحاً البتة ولا بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على ان لك الفضاء يجب ان لا يكون مادياً والا كان جسماً وثبت المكان

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان فى ظهور انيته الى ان التخيل العامى يمنع وجود شئ مطلقا
لا فى مكان فيوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثانى فى تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ فى مكان مع عدم
ما يستقر عليه حينئذ وقد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشئ ولو مع غيره كالبيت والدار حتى
كرة العالم وقد يتضيقون اذا احتطوا تمائز الاجسام فى الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون
جسم فى مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما لخص عن حقيقته ولعلك تيسر بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون تشركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك
من كونه بحيث يسع الجسم الثانى انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل فى ذلك الجسم القائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت
ذلك فههنا احتمالان يتاتى فيهما ذلك قبل التوغل فى النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعى كالمفارق او الوضعى الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم فى جهة كالخط لا يمكن احتوائه
على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما الى الجهات كما يقوله اصحاب البعد او فى جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادى اذ ان قام بمادة الجسم
المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله فى ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته
للمتمكن فى اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثانى لم يجز ان يكون

فاما بنفسه لما تعرف في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره
فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر
منه او الباطن الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من
الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب او صورة لكونها اول حاو محدد او انه السطح الملاقي
لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو سطح محدبه عما منهم
انه لا بد ان يكون لكل جسم مكان وان حركة الافلاك اينية فلا بد لها من مكان كله باطل لا حق ان
الاينية انما الحق دائر بين الاحتمالين فقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل
من عرج ويتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصية يعلم ان ليس الحاوي المعروف
الاحاطة لا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم
الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اي
كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في
الخارج على ما يراه المتكلمون قد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون والمكان قد يعزى اليه
ما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمي البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده ... احتوائه الجسم شبيها وهو ايضا باطل لوجهين الاول منهما يبطل وجود
المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته لو ازدحم له
حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا او شكلا معينا كان للجزء ما للكل
ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله

المستلزم لجهة القوة المتوجهة الى المادة على ما تتقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية فقد ابرا

لها لو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا

البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني

منهما يخلل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها

عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد

والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ بهما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف

اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد ازدادا وان لم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف

بخلاف جهة اللا امتداد والجسم ذو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا

يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا ولهذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية

لا يجدي تجريده عن المادة وجحد اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد ويمتنع من ان يخلو الاجسام

فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا سمع

البرهان يقضي باستحالته يكاد يوسوس في سر كبده ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد

بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد

فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالمحال

دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما اشتركا في نحو الممسوحية والمساحة

تتساويان على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالاخر ويعرف

قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما

نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وبين جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد

احدهما في المساحة على الاخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان مساحة

بعدٍ جزء من مساحة بعدين ومساحة جسمٍ جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعدٍ او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعدٍ وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمنع من تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا اقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول و المشائين ❊ اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او يقلقه لو لم ينبه على فساده فلنورده اولاً ونبطله ثانياً قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده دلّ على وجوب فرع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان بين طرفي الاناء بعداً يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان فهو واضح لا يحتاج في اثباته الى برهان وبياناً ورد لابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه وكانهم من بينها سموه مفطوراً اي مفطوراً عليه البداهة او ارادوا انه مفطور عليه لا موهوم لانما او انه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان يجيء في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئاً فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهبت الاجسام الى لا نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضاً انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركاً لتبدل السطوح من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضاً لو كان المكان هو السطح لكان المسافر الى الصوف ظاهره بكبر ما بسر كنا وان ساح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

اصحاب البعد للوجود من فطرة البداهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه
لكن الوهم تنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ويلتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادها بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا واحدا بهما فالمكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء المتعين الجسم ويجد
البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو الزام ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم انما الف من الاجسام ماله مكان فيزعم
ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه يمتنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدءا لاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شأنه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي حفظ
حاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان آنا فصاعدا فليس
بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على ان سلم انهم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا العدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ وكونه حسبوا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان يريد بالسكون
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلانه مما لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقضي بكونه متحركا في

فی الجملة وان ارید به ما یقابل الحرکة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرک فی الوضع بالنسبة الی الامور الخارجیة وعلی المکان العرفی اعنی ما یکون فیه الجسم ولا یکون مختصا به کالصندوق للدرة

قلت الفصل الثانی فی ابطال الخلاء واذا تحقق ان المکان هو السطح المذکور فلا یجوز خلوه عن شاغل یتمکن فیه لان خلوه اما ان یکون لا شیئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما یبکت به اصحاب الخلاء انه لو کان لم یکن فیه حرکة علی خلاف ما یقولون به اذ لو فرض فیه حرکة قاطعة مسافة محدودة بمیل معین لکان لا محالة فی زمان وفرض حرکة بمثل ذلک المیل فی مثل تلک المسافة فی ملاء ویکون البتة زمانها ازید من زمان الاولی وفرض ایضا حرکة فی ملاء ارق منه یکون نسبة مقاومته للمتحرک الی مقاومة الملاء الاول کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء الی زمان الحرکة فی الملاء الاول ولا شک ان الزمان یتفاوت حسب تفاوت المقاومة فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الارق کزمانها فی الخلاء فتکون الحرکة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا نحتاج فی هذا الی ان نحیل للمعاوقة علی النسبة المذکورة استحقاق وجود اذ یکفینا انه لزم علی تقدیر وجود الحرکة فی الخلاء مساواة حرکة لا فی معاوقة الحرکة فی معاوقة علی نسبة ما لو کان موجودة واما ما ورط اصحاب الخلاء فی القول به ان ما لیس بمبصر لیس بجسم فی الظن العامی فما فیه هواء لیس فیه جسم عندهم وانما هناک ابعاد خالیة واذ نبهوا بان اللمس مما یحکم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم یکن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء والشبهات اضطرته الی اثباته منها انه لولا ولم یزد حجم الماء المجمد بالاذابة ولا یلزم تحرک العالم بتحرک جسم اذ انما یتحرک الی ملاء یجب انتقال المالی له عنه لا الی مکان هذا والاداء بل الی آخر حکمه کذلک وایضا یجب ان یملاء ما خلاه ولم جراوا آنه اذا رفعنا باطن اصبعنا عن سطح املس رأسه بحیث لا یتخللهما ثالث فانما ینتقل ما یملاء ما بینهما من الاطراف فیکون علی

يجب خلو الوسط وتخلل الاولى ان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اى يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل المار بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منع الا ان مع اصحاب السطح احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول فى احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه لو شئت قلت من الناس من غير بناء على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة تتفاوت فى المقدار فلا يكون لا شيئا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فنقل الكلام الى حشوه والحجة التى توجب تبكيت اصحاب الخلاء وتشترك فى التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فيفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة فى زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول ولا شك ان الازمنة تتفاوت حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم من فرض الحركة فى الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيًا انا كما اومانا اليه انما نبطل خلو المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد بانه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة
بان المح لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض تعاوقها على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون المح هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان هذه الحركة
في الخلاء يكون مساويًا الزمان لحركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
اوضحنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم مما ذكر من الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء بحركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير هذا الجواب بنمط آخر بينا انا لو جعلنا المح اللازم صدق
حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها ثم يرد عليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المح اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها اى كون
محالا لكن لو كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المح فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت
وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب
ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالى على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا فى الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة فى الخلاء مثلا يكون على القدر الذى بازاء نفس الحركة والحركة فى الملاء
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفى الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض
فى غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
فى ذلك الزمان وتكون لا محالة فى مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منها يقبل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقى منها وينقسم الحركة ايضا فيكون
فى جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة فجزء ما حركة ايضا قد وقعت حركة
فى اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما ينافش بان قطع مسافة
معينة فى خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يجعل زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا فى كل حركة بذلك الميل فى ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة فى
اية مسافة كانت انما تستدعى مطلق الزمان اذ اى قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

فی مسافة یمکن ان تقع حرکة فی تلک المسافة فی اقل منه بازدیاد القوة والطبیعة انما تقتضی الحصول فی المکان فکیف تقتضی التراخی فیه لکن لما کانت فی مفارقة للمکان لا تتمکن من الوصول الیه دون الحرکة اقتضت الحرکة فی المسافة التی بینهما دا ما تحدید زمان تلک الحرکة فکلا فان ای حد یفرض منه تکون الحرکة فی اقل منه اسرع وہی بالطبیعة الیق ولیس للسرعة حد تنتهی الیه فالمیول الطبیعیة لا یمکن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا وانما یظهر التفاوت بینها عند المعاوقة فتختلف انکسارها بالمعاوقات وحینئذ تتحدد حد من السرعة وتتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حرکة فی مسافة معینة بحد من السرعة متعین باعتبار قوة الطبیعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق علی المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انتصفت المسافة مثلاً مع اتحاد القوة والمقاومة انتصف الزمان واذا انتصفت القوة مع اتحاد المسافة والمقاومة تنتصف السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة تضاعف السرعة وتنتصف الزمان وبالجملة اذا اختلف ای واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه کان الکل انما یتحدد به لا ان قدرا منه یکون بازاء الباعث فیکون محفوظا وقدر آخر بازاء المختلف فیختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد فی تحدید الزمان فی الحرکات الطبیعیة من معاوق وکذا فی القسریة اذا کان القاسر طبیعة بقی ہہنا اشکالان عویصان ولہما انہم یستعملون ہذہ الحجة فی مقامین تارة فی اثبات المعاوق الخارجی وابطال الخلاء بفرض حرکة فی خلاء وحرکتین فی ملائین یکون نسبة معاوق الارق منهما الی معاوقة الآخر کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء الی زمان الحرکة فی الملاء الآخر فیکون زمان الحرکة فیه کزمان الحرکة فی الخلاء فیکون الحرکة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة کما عرفت وتارة فی اثبات المعاوق الداخلی

فى الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعى وذلك بفرض تحريك قاسر واحد بجسم خال من معاوقة ميل طبيعى فى مسافة محدودة وثانيا مع معاوقة ميل طبيعى وثالثا يكون نسبة ميله الى ميل الثانى كنسبة زمان الحركة الخالى الى زمان حركة الثانى فيكون زمان حركة كزمان حركة الخالى وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه فى المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شئ من قسميه لا على كون المعاوق الخارجى ملاء فنقول فى المقام الاول ان فرضت الحركة فى الخلاء بلا معاوق نمنع جواز ذلك اذ لا بد فى تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلى او خارجى غير قوام الملاء فالحركة فى الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة فى مساواة زمان الحركة فى الملاء الارق لزمان الحركة فى الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق فى احدهما خارجى اعنى قوام الملاء وفى الاخرى غيره داخلى او خارجى وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة فى الملاء الارق لزمان الحركة فى الخلاء لان الزمان فى صورتين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا فى الحركات ويزيد فى الملاء بسبب معاوقة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون فى الملاء الارق اقل منه فى الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة فى الملاء الارق مساويا لزمان الحركة فى الخلاء لان نسبة زمان الحركة فى الملاء الارق الى زمان الحركة فى الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الارق الى مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق فى الحركة فى الملاء الارق على المعاوق فى الحركة فى الخلاء الى فضل المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ على المعاوق فى الحركة فى الخلاء حتى يكون زمان الحركة فى الملاء الرقيق كزمان الحركة فى الخلاء ولو كان

نسبة زماني حركتين كنسبة فضل المعاوقين تهيا على المعاوق في ثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات

في حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة واكتفي في احد بهاتين

تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة

معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة

الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق

لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا معاوقة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق

اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة

الميل ان فرضت بلا معاوقة خارجية فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة

الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق

في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي ان فرضت معه ثم لزوم مساواة زمان الحركة مع معاوقة

الميل الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة ميل بمثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال

الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانه ان وجد هناك

خلاء وارسل فيه حجر منفصل من الارض تحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي

البتة لان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى

متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرين متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي

اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الحجر

من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان تكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه اما

اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لشيء من

اجزاءه بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان يتحدد الارادة حال الحركة بين السرعة

والبطوء على ما جوّز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوّم ومُنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء فيغنيها عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تتقضي مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وثانيها ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يحيلونه يحدّ دانما يكسر من قوة الميل او لضعف القوة الطبيعية للمتحرك او التقاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا يكسر قوة الميل فان عموا ان طبيعة المتحرك والتقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فلكين مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من ذلك المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام بعد منه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي الا حيزه وليس لها امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقدر على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس يتكسر به الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق
بنفسه ممنوع عن مقتضاه من نحو الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة
الميل ويتحد به فيكمل ضعيف فجاز ان ينسب الى عدم تحدد الزمان به والله اعلم انما ذكره
الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه نحو الهواء وذلك ان الظن العامي يكون ان ليس بجسم ولا
جسم ليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة ثم ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلذلك تخيلوا
الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم شيء ممكن بل ابعاد خالية فاول من ام
تنبيههم اراهم ان الزقاق المنفوخة تقاوم المس فظهر لهم بالمس ان الهواء جسم فمن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء لشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملا ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لما تحرك العالم لتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملاه جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه والمالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله
الى مكان هذا والا لدار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فليتامل في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي لهذا الملاء يجب
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان تموج العالم كله من قدام المتحرك ايضا يجب ان يملا المكان الذي
خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان ثانيا لما انتقل اليه هذا لما عرفت بل غيره وكذا الكلام
في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان تموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا مصصنا

٧٩

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا ألصقنا باطن اصبعنا بصفحة
ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما يملأ الفضاء الذي يحصل بينهما كالهواء
انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع
والانخفاض ولمسافات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا
على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من انتهائها الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا
الى غير النهاية وحصول المسافات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح
متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح
على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا و
لو جادلناه لم يكد يسعه ان يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع
والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون
هناك الا سطح واحد منحن فيه تقبيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح
المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم ذاته
قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سيأتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي
عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلي عن شيء
من مكانه وتحل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آناً اصلاً لكنها انما تحصل بالحركة وليس بحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه اللاماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم المال من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق فكّت

الباب الثالث في الحركة ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات ذكاً غنياً عن اذاب النظر في اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعارة بما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه عمد في تعيين المراد الى قول ضابط يفصل المفهوم الجملي وان لم يكن في نفسه اوضح بل مساوياً لذلك الجملي واجتنب عما يشبه الدور تمييزاً للازم وتمهيداً لما ان تبتني عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك شأن تفسيرنا الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضاً بالقوة بل منها ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون بتدريج وهذا ما نعني بالحركة وان كانت تطلق على كل خروج على خروج الى اين فقط ولو لا ان الدفعة والآن التدريج وقولنا يسيراً يسيراً انما يدرك عند درك الزمان والزمان عند درك الحركة لما ان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او في آن او تدريجاً او يسيراً يسيراً لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلكاً آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله كمال له كذلك تدرجه اليه هذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك الشيء في هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو باقيا بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهراً في حيثية من الحركة لنفسها غير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت
فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق
على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول اتصاف المتحرك بين المبدء و
المنتهى بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا
على قرار الذات واحتشاد الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حدود طرفيها اعني الزمان تكون
هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المتأملة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة
في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المبدء
وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وهذا
معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق
عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يشكك في وجودها
بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والا يوجد الشيء قبل وجود جزئه
واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة لا يتصف
بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا
بل احديهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هي الموجودة وهي غير متجزية وتليها
حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف تتحد حقيقة
من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها بسبب وحدة الزمان والمتحرك ما دام
متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر باق فلا يتحد زمانا هما ويتراخى الاول بانها موجودة
لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك يخل الثاني فان الجسم من حيث

وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح

للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه

الى ماضية ومستقبلة لم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال

بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل

من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس انه ليس ثمه

امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك

فيما هو قار الذات موجودا في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس ان الانقسام

الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا ينافي وحدة الزمان والحركة وبالجملة

فانما ينهض الا فيه على نفي الوجود في آن للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا

كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس يتحرك

عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات بل وان كانت لجلائها غنية

عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل

او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث

عنها في تعليم الفلسفة تقصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه

تفصيل للمفهوم المجمل لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول

في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد

لما يبنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا تتبين

ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التمييز او ادخل بالشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى وسائر العقول المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في هيولى تعد بالعدد و
الحركات قد تطلق على كل خروج من قوة الى فعل في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الايني فلا يتأتى الا في ... وكان يعين علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا ولا
ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حدها الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن والآن يؤخذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة له
يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلا ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو باعتباره من
نحو من القوة ويحصل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه ايضا فعلية باعتبار انها قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يحصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك
وبما يحصل الشيء الى كماله الكمال فهو هذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك
اليه وكماليته لهذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في
ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه
وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان
معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن نظرا بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذلك
من جهة الحركة المتصلة التي سنبينها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل الحركة المتصلة تمامها واذا وصل انقطعت
فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عنها كمالات اخر حتى تكون هي اول بالنسبة اليها لا سيما اذا كانت
متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة
من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد
لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل او تحققت
مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد امتداد المسافة المعلوم
بالضرورة القائم بالمتحرك بما بين المبدء والمنتهى وانما الوصول الى المنتهى وجودها في الاعيان
لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم
فلا تكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد متصل في ذاته منطبق على الآخر
بحيث اذا جزي احدهما تجزى الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان و
كل آن يفرض في الزمان فانه [illegible] بحسب [illegible] في الاعيان لا جزء منه [illegible]
بحسب وجودها في الاعيان لا تجزي فيها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان كما حد بين ما قبله وما مضيا

بالنسبة اليه الآخر بعده ومستقبلا كذلك وتنقسم الحركة ايضا الى ماضيه ومستقبله باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فيها من الحركة ثانيا
وبالعرض ولا يكون الزمان كالحركة ولا شيء من اجزائها موجودا في آن اصلا وهذا هو المعنى بكون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان وانما لهما الوجود التدريجي في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ
ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية ويثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان نفي الوجود
الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما فسرناه كلاهما والثاني من المعنيين للحركة الذي يجري عليه ايضا
الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعا ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد هي ولا شيء من اجزائها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم
تتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا نعني
ان ههنا حدودا مشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان
الكون بين المبدء والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما انبتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس

ذلك اختلافاً يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضاً يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية
ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده في الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود
في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك
المسافة وذلك الزمان بل في كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان
لم يكن في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كلما لا يوجد الا
ويوجد شيء معه لا يوجد الا فيه ثم هٰهنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وبرمانيدس
وزينون الاكبر وكان برمانيدس من شائعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعاً فلا وجود لها في آن
الوصول وبعده ايضاً فانتفى وجودها مطلقاً والثاني ان الجسم موجود قطعاً في آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضاً الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معاً فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزئة والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت هذه الحاضرة
هي الموجودة بالفعل تكون متحاذية في الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة كهذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متحاذية في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين
الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة وحدانية
من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروط بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت
واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود
المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل
فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما يقتضي وجود
الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى
ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا
في مجموعه واذا انقسمت في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان والا تكون تلك الحركة ولا شيء
من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان والآن الذي
يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون
موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما ستنكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا
اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة
فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة
بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها
في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان
وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة
منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا بمعنى وجودين فى زمانين متصلين لا يكون شئ منهما موجودا فى آن ولا فى زمان الا الاخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود فى مكان واحد فاذا جزى فى الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين فى المكان ويكون كل منهما معدوما فى مكان يوجد فيه الآخر وكذا فى الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالها انصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة فى آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اى واقعة فى آن حاضر بل هى اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين فى الآن فهما موجودتان فى الزمان الماضى والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود فى الماضى فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضى فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا فى آن فما لا يكون موجودا فى آن لا يكون موجودا فى الماضى وتفصيله ان وجوده لو كان مقارنا بوصف المضى فهو متصف فى الآن بالمضى فيلزم ان يكون موجودا فى الآن وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود فى آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضى او الاستقبال اذ هى لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها فى الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان فى انفسهما فليس فيهما ماض ومستقبل الا اذا فرض آن فى الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضى والمستقبل

انما اتصافه بالمضى او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضى والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له فى نفسه دائما لا فى ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافى الوجود فيه فالماضى من الزمان موجود فى نفسه
لا فى ذلك الآن ولا فى شئ من الازمنة والحكم عليه بالمضى والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فى ذلك الآن وفى جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
فى الزمان الماضى والحكم بمضيتها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفى جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هى غير قارة الذات
لا توجد فى آن البتة بل وجودها فى الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر والاستحالة فيه بل انما يستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا فى آن او فى زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس فى نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدة ما يشترط فى وحدته وحدة الزمان اعنى الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد فى نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفى الوجود فى الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم فى الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واقتفى فى هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس مع اخرابه وانما اراد بذلك انا انما نقول بالوجود القائم
الحاصل فى الآن للحركة التوسطية ولا تنتقض الشكوك فيها اذ هى موجودة بعينها فى زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفى كل آن يفرض فى ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا

في الان وتشكيكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الان وزعم المتفلسفة من المتاخرين

انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان

وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة

بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الان السيال الذي هو بازاء الحركة

التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية

والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية

كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك

اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في

الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان يستدلون

عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة

عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان

واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني

فهما قاران فيه قطعا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك

ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فانهم لو

ارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب عمر

في تفكيك عقدة التشكيك ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الان حينئذ تندفع

الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك

وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا

91

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه و كذا الابد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان تجدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجريها تقع هي فيها و من بان تقيدها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم نعلم فيها صريح النطق والبراءة عن شبه التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة نعم انها لا تندرج في مقولة واما ما نظن من ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا السواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصيات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول زيادة لكنها متمائزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك فرد ما فيه

الحركة والهيولى لا تتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة وان تبدلت
فاتت الموضوع فلم يكن للحركة موضوع باق متحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج
في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر متحصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة
ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة
الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن
للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني
الى ان تنخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا
ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الاخر
كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا واما اطلاعك على حقيقة الامر في ذلك وهو ان التدريج
لا يمكن ان يعرض فرد منه في آن بل انما كان له متى فيما فيه الزمان فلا يكون الموضوع له بحيث يعرض
له في كل آن يعرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي ان لم تنطبق
على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم
يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل
او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء او من حد يهما الى
شديد سريع وبالعكس ففي المتوهمين حركة فضعيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة
التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني ففيه بين الضدين منها زمان سكون
عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما
الاضافة فهي لا تحقق لذاتها بل تلحق مقولات اخر فان كانت الحركة فيها حقيقية بالذات
كانت فيها بالعرض واما الجدة فانها نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال

فالتبدل انما هو اولا في المكان وانما تاتي الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن بعض من توهم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها اللاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتنقص فكون دفعة ولا يدري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او بما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال وحديث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين ونحيل بان الموضوع طبيعة النوع الحافظة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان ينقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا ضير في تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الافلاك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدء ومنتهى هما ما منه وما اليه من مسافة هي ما يجري بها متوسطة بين المبدء والمنتهى يتدرج فيها بما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما سنبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل الحركة اي بما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا كان

كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك مطلب
زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو
بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك
دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة
الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات
والمقادير والايون والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض وهاربا عن بعض
باي شرط اخذته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل
ابتدات الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك
ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك
الا ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين
كالسواد المحض والبياض البحت وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين
الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة انهما مبدء
ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدء ومنتهى لحركة واحدة
كما في حركة الفلك مثلا فيكونان مثلين ولكنهما لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتاخر و
مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي ولعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول
انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها
في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف
والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

95

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقال
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تعد
مقولة اي جنساً عالياً لان المشكك لا يكون ذاتياً على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد
وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقياً
عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد في الاشتداد من موضوع باق
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول
وزيادة منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول فانه من حيث انه شخص لا يبقى بعينه مع تبدل الفصول عليها بل
لا يبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فان
التزيد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود
فلا تكون خارجة عن تمام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
وينفرض في كل آن منها فرد غير ما ينفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون للمتحرك
حينما تحرك فرد يحصل بالفعل ما دام يتحرك فيه فقد عرفت انه ينفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا وحينئذ لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل دون البعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
بقي ان لا يكون شي منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل بحيث يعرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يعرض في آن
آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة
في مقولة هو هذا الا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة داخلا
المذهب الثالث فيلزمه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في
شي منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون ذاتية لها فلا
يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية
بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس
معنى الحركة فليس كون النقلة حركة متقدما على كون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لكون
الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك
فبالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول كيف لا وهو ان ينفصل ما هي الحركة او نسبتها اليها وعلى الاول
ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يزاد في
عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك على ان القائل يلزم ان يكون هؤلا
عدد والنسبة الى الحركة مقولة وايضا الحركة نفسها اذ لم تعد مقولة ولا بد خلها تحت مقولة الفعل لما بحث
الثالث انها ليست بمقولة تقع … انها لا تقع مقولة ما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلا يكون له ما يحصل بالفعل مما فيه الحركة بل ما يتوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض

في زمان التحرك يفترض له فرد منه مغاير لما يفترض في آن آخر من غير ان تكون تلك الافراد حاصلة
بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من
موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز
ان يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما
في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا
للحركة انما يتحصل بتحصل ما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم
وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة يكون الموضوع
لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا يتحرك فيها
والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فتزول ذات الموضوع بزوالها ان كان هو الجسم وتحصله ان كان
هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة محصلة اخرى
ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت
تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجب الفحص الغائر لان الحال
في نحو تقلب المني في الاطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان انتقال المادة من صورة الى
اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات
من صورة الى اخرى دفعة فيكون بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا
وتوسطا في الكم يتصل ذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر
وذلك ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا او هو بعد مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية و
تصير علقة ثم يستحيل وهي علقة الى ان تخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورتها
وتصير عظاما واعصابا ورباطات واوتارا ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى تصير [illegible]

كثيرة يشتبه الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فقط حركة واحدة متصلة واما
المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتأتى الحركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لا يكون
قبله ولا يكون بعده والامر التدريجي اما ان يكون نفس المتى فلا يكون له متى آخر لا زمان ولا آن او يكون مثله الزمان كان يفعل و
الانفعال وبالجملة لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون المتحرك فيه بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون
متحركا فيه وبعض ما يتحرك فيه هو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من جزء الى مجاوره فنظيره
بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للتحرك منها في كل آن ما لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك
التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين والتسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل او الانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في الاستعداد [illegible] بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد كذا التسخن
والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان توقف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة ومع ال
لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ليس في السرعة والبطوء وليسا تحركين ولا فعلين ولا انفعالين بل
عارضين وكيفيتين وهيئتين لهما اي للفعل والانفعال انتهى ولك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر

مراراً من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد
فيجب ان يكون لموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس او ان الحركة
التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سريعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يقدح في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ تشبه
ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة واولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة بسبب ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه لك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة
بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة اليد الراسمة
للحركة المرئي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

تكون احديهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاخفية انما هي

بنفس الحركة في السخونة تعد بلحاظ الاضافة الى التخلخل ضعيف مع لحاظها الاثنان ك حركتين بالذات في الاعيان

تكون احديهما بسبب الاخرى فلا تترك فان ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق

الذي تعالى ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال فيكون ان هذه النسبة على الوجه

الاول انما هو في السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها والا حركة انتهى والكلام

فيها يعرف بما مر في الاضافة وانما تأتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين

وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

في المحسوسات دون ما عداها فان قيل ان قسيم الحال اعني الملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما تكون

هي فيه انما يكون جسما دائما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع

يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما تكون

هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل

تكون دفعة قال الشيخ ولا ادري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن مولانا

اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول

ولا نعني بالحركة الا هذا ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة

فلسقوط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا بانتقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه صح في النمو

والذبول فاذن في القوة واللاقوة انما تتبدل الاعراض في النمو والذبول بعضا اجزاء وتنقص مع انهم

يكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق نعم

يشتبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل تعاقبيا اما بزيادة بعضا الى الاول وتتصل

به على التدريج كما في النمو وبنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع فيه وتبعهما

لا يتوارد الاشخاص فان زيدا مثلا يتشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره آنا فآنا ثابتة بعينه بل الجزئي الحقيقي
ولا نقصان بل بحجم وتبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين فيجتمع والا يتحقق ان في النمو والذبول
والتكاثف يتبدل المكان فتكون من حركات أينية ولا انه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون في غلط
فيكون حركتين في الكيف وذلك لانهما يتبدل الاين او القوام يتبدل الكم ايضا وكلا منافيه موضع لتبدل
في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين متنوعين واما الوضع فالحركة فيه كالشخص الى
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الافلاك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل فالاول
يوجب ان يتقدم السكون الحركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمال حتى يكون السكون اول
بالنسبة اليه وكل من الامرين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولات كذلك السكون فيها **اقول** لا انحصار في ان السكون يقابل الحركة لا شيء منهما تقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فلو كان السكون المقابل لها ضدا لها لكان منافيا امرا وجوديا فحينئذ اما ان يكون كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون
الحركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وليس بواجب والثاني يوجب ان يتعقب
السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهو ايضا غير واجب فان الساكن من حيث
هو ساكن لا يستعد لكمال آخر يعقب سكونه ولو لم نثبت نقيض … الاول والثاني …

لما راعينا شرط التقابل ولو اردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وهي تلوح السكون

بالمباينات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فتكون هي

الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة واعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به

الحركة من نحو الزمان ثم فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو

ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وذلك التقابل قد يقال

هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في مكان واحد في زمان كما قد يقال وقس على ذلك

ولما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون

لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا منه كما

قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه **قلت** **فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من

وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة

وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدا والا تجب

وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تحلل الاول اثره وتاثير الثاني

زمان فاتصل الزمان ووحدت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية

قلما توصف بالكائنة فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية تفتر اخيرا واولى المتصلة بالوحدة التي على الا

او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى ذلك التامة واولى التامة بالتي ليس من

شانها ان يزاد عليها بلا تكرير وهي المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة

لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها بعدم

قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وقد تكون واحدة بالنوع ولا ان بالاضافة الى الموضوع ما يختص

للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

فى وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة فى وحدتها كذلك لازمنة لا تختلف بالنوع بل الكان ولا بد فيها التشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة فهى الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة لماهيتها وهى فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت حركة من مبدء الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة ويتضح ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة مبنى عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتى فان تقويم الطرفين للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف فى ان تكون قسرية او طبيعية فهى امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها فى ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت فى الاينية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت فى الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى يعتبر فى كل وحدة عامية بحسب ما يعتبر فى الخاصية وتقابل كلا من الوحدات كثرة ولنتكلم اولا فى وحدتها بالعدد فنقول من البين ان سوى الامور الستة التى قد عرفت ان الحركة متعلقة بها لا مدخل لو حدتها او كثرتها فى وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك منها لا بد من وحدته بالعدد فى وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه فى الاعيان انما هو متصل واحد بالفعل ذاهب متصلا فى ذاته لا الى نهاية فى الجهتين لكنه يتكثر فى الوهم بالقياس

الى مبادي امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات يتكثر بها في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما تعرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من الزمان يفصلها جزء او اجزاء منه وكانت منبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات ملازمة للاتصالية فهذا هو المعنى تتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدء مسافة الى منتهى على الاستقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جرى مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان تكان متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة في جزئين من المسافة يفصلها جزء او اجزاء منها وكانت منبتة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا وجوب لحدة هذه الخمسة بالعدد في حد الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة يستغنى عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا تكون له حركتان مختلفتان في ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد واحد ويهبط مثلا بعينه بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك في الكم والكيف مثلا ان لم يكن له حين ما يتحرك كم او كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر الا ان له من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم لواحد فوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر

البتة ولا الى ذلك المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اقول
هذا اذا جعل ما فيه الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر فى بادى الرأى واما اذا جعل
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز بقائه بخصوصه موضوعين متعاقبين عليه و
لا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع
وحدة الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الآن الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد
الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض وردها الى وحدة الموضوع
والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع
عدة على تحريك شىء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء فى جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالشخص وتكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تاثير الثانى زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحرى ان
تكون الحركة واحدة فى ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرا لا يوجب انحيازهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافى كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر فى المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء فان قلت انما يتاتى فى الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى الجميع لعدم اجتماعها فى التاثير ولا الى كل لامتناع
توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثانى بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستنقح
لك فى الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس مع العلة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتدء تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك وهى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم تتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستقيمة التى
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح فى الاتصال لكن الاستواء
اولى به ووجود المستوية ظاهر فى الفلكية الوضعية وقلما توجد فى المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا لقربها من الملا
المقاوم والقسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة التى على الكل
او الاستدارة او ما يجرى مجريها دون ما يكون على الزاوية وهذا لا يمكن الاتصال على الزاوية كما يوهم
وان لم يكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

او الاستدارة او ما يجري مجريهما ثم اولى بذلك بالوحدة ما تكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة بما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حاليهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمته بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها اختلفت الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من فلك

ذلک المبدء الی ذلک المنتهی علی الاستدارة فان المسافة ههناک مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة

فی الخطوط کما ستتضح اما فصلان اولازمان لفصلین فالاختلاف بینهما ینبئ عن الاختلاف بالنوع و اما اختلف

امنه وما الیه فان تفوق ما فیه تختلف الحرکة و ذلک ظاهر فی الحرکة الکمیة والکیفیة لوضوح ان الاختلاف

بین النمو والذبول و کذا بین التسود و التبیض نوعی انما تقع الشک فی المکانیة کالصاعدة والهابطة فربما

یظن ان الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بینهما فی ذلک بالنوع

فان عرض لاحد الطرفین ان کان قریبا من جهة الفوق وللاخر ان کان بعیدا عنها فذلک لا یوجب اختلافهما بالنوع

فضلا عن ان یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما کذلک واما الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة فظاهر ایضا

فان طرفا واحدا یکون مبدء بالقیاس الی حرکة و منتهی بالقیاس الی اخری فلا یوجب ذلک اختلافهما بالشخص

فکیف یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع و حل الشک ان الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة وان کان

عارضا للطرفین من المسافة من حیث هما طرفان لکن الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث ان حقیقتها

تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد فیجب ان یکون من مبدء الی منتهی بالفعل او بالقوة فتتعلق

الحرکة بهما من حیث وصف المبدائیة والمنتهائیة فاختلاف الطرفین فی ذلک وان کان بعارض

لکنه یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفین فی مفهوم الحرکة من حیث عروض العارضین

لهما و ذلک کالاختلاف فی التحدد بالاطراف لا یوجب اختلافا نوعیا فی الشمع و یختلف بحسبه الاشکال

المتعلقة بالشمع اختلافا نوعیا هذا ما حققه الشیخ ثم الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة انما یوجب الاختلاف بالنوع

فی المستقیم و اما المستدیرة المکانیة والمستدیرة الوضعیة خصوصا ما یکون منها لجسم متشابه الاجزاء

جسم کذلک او فی جسم کذلک فلا فان المبدء ههناک یکون هو المنتهی ذا لم تنقطع الحرکة قبل الدورة اما اختلاف

الحرکتین فی کون احدهما قسریة والاخری طبیعیة فهو اختلاف فی امور خارجة عن ماهیة الحرکة فانها منتسبة

لا ذاتیة فلا یختلف نوعیتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان یکون نوعیا لانهما اضافیان عرضیان للحرکة بالاضافة

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة بعينها فى السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانها لا اختصاص لها بجنس واحد بل تعم كل جنس من الحركات اعنى الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف فتكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافى ولان الفصل الواحد الذاتى لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان الذاتى لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما فى القسرية او من بطوء الى سرعة كما فى الطبيعة واما الواحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعنى اللونية والتسخن ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب هو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعنى الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اى اللونية والتسود والتصلب الاخذ فى الصلابة من اللين يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس العالى اى الكيفية **قلت الفصل** فى مضادة الحركات ولا مضادتها والمقائسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية انما تتأتى هذه المقائسة بين حركتين يمكن ان يتعين ما تقع فى واحدة منهما اى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان او المساوات كما بين الخطين او بالشدة والضعف والمساوات كما بين الكيفين الاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لكم المسافة فيهما وهى على وجهين فيشبه كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر حقيقيا وبان يفضل واحد على مطابق الاخر فيتفاضلان بعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا توى

الى نظام يكون فيه مربع يساوى الاول ثم بينهما اتصالان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن
ان يميل احدهما الى ما يؤدى الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فحينئذ المقاربة بينهما والمباينة
هى المعتبرة فى الحركات الكيفية وهى ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث الضدية
فى الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقاربة هى القريبة من المتباينين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان البعيدة ما بعيدة الثانية ثم ان المقاربة
وان كانت انما يجرى بين المتجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضايقة الحركات
هى المقايسة بينهما فى السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فى المسافة
او ما يجرى مجريهما مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هى السريعة ويلازم ذلك فيهما بحيث ان فرض تساويهما فى المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان
اقصر او التى تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى فى مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها فى زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها فى مثل زمانها هى البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا
فى المدة او ان فرض تساويهما فى المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة حركتين باعتبار المسافة
او المقاومة فيما تقطعانه فانما تجرى فى حركات يكون بينها المقايسة بالزيادة والنقصان فى الكمية من حيث الزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى
يكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كيفيتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر تماما متساويان او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن فى ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقال للمثلث انه مساو للمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا فيقال المثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون
بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها
على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه ويزاد عليه بحيث ينطبق
بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة
القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل
كلا او بعضا ولا ان يعمل جديدا يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورته المستقيم
مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يخيل صيرورة المستدير
مستقيما فيحكم بتمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير
ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين
بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين قسمين المذكورين
نسبة المساواة البتة بينهما فيقال نعم ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة
اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين كما بين ذي سواد وبياض قريبة
كما بين سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن تبعد بهما عن الوسطى
الجانبين على السواء او ان تبعد بهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تتشعب
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى
على جهتين واحدهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية
لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة
من ثانية البعيدة من القبيلة الاولى فان الخلاف الابي عن التطابق في السواد

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقائسة بين
الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات وما تجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التسود او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلاح لك انه لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما تقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما تقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما تقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لها لكن ما تقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقائسة بينهما بهذا الاعتبار وما تقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما تقع فيه الكمية او الاينية لا تقبل
ذلك فلا يمكن المقائسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية
اذ ما تقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما تقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا تتيسر المقائسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها مجانسة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة وحركة

السهم في الجواب الاستقامة الى حركة الفلك لكن المتنافية بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت** **افضل** في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحيثيا تتنافى فذاك لتخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها بالاحالة لتعاندها فيما تتعلق لتباعد من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك فان الاحد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف تتضادان فرض المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع لا بما فيه فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادها لما منه وما اليه معا لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء ومن المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و ذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض الا بالقياس الى الحركة كالكون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها ككون احدهما مبدء والاخرى منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض الحركتين بالذات لتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء ومنتهى بالذات بهما ثم ان المستقيمتان قد تتضادان بالعرض بعض من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها بالعدم تضاد الاطراف كوان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل يتحدان ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة ولا يظن انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فانه بعيد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالاينية في مقولة شتى

115

لا تضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينئذ تتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون ذاتيا بل لامر خارج كالتردد والتخلخل فانهما يجتمعان لكن الزيادة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد اما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية كالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا بمعقولين بالقياس الى نحو واذا كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباينتين في المبدء والمنتهى على ان يكون المبدء في احدهما منتهى في الاخرى وبالعكس اما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما تتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتباينتين في الاطراف لاسيما الصاعدة والهابطة اذا فرض ترددهما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من جهة الزمان اذ لا تضاد ولا تعاقب فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما انها
فلانه لو فرض فيه تضاد ولا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا
مما له دخل في تقومها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
ما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباينتين في الاطراف بل سنتلو عليك
ما تقطع به لوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من ستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ان منتهاهما
او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان من ههنا تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض
الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدأيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما
مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدأن اي البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان الثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين
نقطتان بهما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين
والمبدأ في المستقيم لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ وذو المبدأ له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس
الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء
منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضائفين كانا متقابلين
بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما ستاتي
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا المبدئين
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم تم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كما هو جلى لا يمترى فيه وانما يشك في الاذهان
انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات وينقدح ذلك بجوها
مرّ في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت
هربا عن شيء وطلبا للشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذاتيهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا
جوهريا لتضادهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخرة عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين
والظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد مختص بالصاعدة والهابطة اي على تم المستقيمتان المتضادتان في الاطراف كما انهما
تتضادان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان
بتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى
نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين
من حيث كونهما مبدءا ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وان كان تضاد الحركتين بتضاد الوضعين
عرضيا لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس الا من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضاد كل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما قد تفطنت
ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة لا المستديرة ولا المستقيمة اذ تضاد الحركات انما
من جهة تضاد المبدء والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد بالذات لكونهما نقطتين ليستا بين
او موضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك الا بالعرض
من حيث كونهما مبدءا ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلا ان المستديرة من المشرقية الى المغربية كالشرقية
والغربية تتضادان فانه نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدءا مهروبا عنه للمشرقية يكون مبدءا
مهروبا عنه للمغربية ايضا اذا كانتا تامتا الدور وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيها ثم ما تفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في نصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الانحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وباطن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من حيث الحقيقة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ونص تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا تعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا تعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحداب كما سيظهر في موضعه

قلت الفصل

لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول وان لم يستمر ح ميلا ولا يكون في آن الوصول حينئذ المزيل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الشيء الاول آن لعدم تعلقه

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون تشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى تساقط بانها تقف قبل الوصول اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابطة لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة بالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان ذلك الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون وهو مذهب المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن مبدئين مختلفين في آن كانتا بحيث لو لا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

خطا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحجر الذي
للمجر في الهواء فالمار فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج الماثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه فهو سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عُني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عُني به آن يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى بعد وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من مبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان ما يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن على
ان جميع ذلك فنقول اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يتعدد الى اقوال
عرض فذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات تكون الحركة بطاء منها ولو لم يكن فطن
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد دون بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بغني عنه فانه لم يكن المانع الذي اورده ما بالقياس
الى شيء بل لاجل ان جوهر بالفعل قد حصل اليه وحصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهذا

حدا بالفصل بين السواد والبياض وسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حدا بالفعل البتة الا اطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحركون
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب يرادفها من فوقها
سطح مستو بحيث يلقاها عند الصعود ثم يفارقها فانها تماس ذلك السطح بنقطة لا تبقى مماسته
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محاطا بكرة او لا يحيط بها كما في السموات
ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس كذلك
وضعه ونزول ووجب ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة بلا استحالة
انخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة وهو كبسيط وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان تكون في
وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان تكون ذلك
البسيط وحينئذ لم تقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق الاحكام طبعية بامور
رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب
منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجية عن الوهم
اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
انه لو صور النقض بملاقاة محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم المحدبة بنقطة من محدب
الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس اذا لم تدرك الالات الرصدية
فيما فوق فلك الشمس زاوية اختلاف المنظر التي يوتر بها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها
في تعيين النقطة بالحقيقة هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة
ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ مسلكا [illegible]

١٢٣

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل تحقيقه اندفاع الشيء القائم ابدا بالمتحرك احتياجه الى قوة
ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاده من شيء
يلزمه مدافعة لمنافي وجه الحركة وتقريب من شيء وصح ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجدة
موصلة وان تكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان مما تسمى ميلا
بالقياس الى ما تزيل وتدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا احدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى تكون لا محالة يحدث ميل ويكون يحدث اول آن او يبقى وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة و
مبدء زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده
فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة اولزومها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل مبدء من شانه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان فحال
والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والمخالف تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالحصاة بل الخردلة

المرمية الى فوق اذا وافقت فى صعودها الرحى بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا
بالقافة الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة
حركته الهابطة او لا يدركها الى قعدها الريح اما انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها
دون الملاقاة فلعله لا استباعد فى التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان المستشنعات فى العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة والحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعى
لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لازم
منه ان لا تكون حركة عرضية اذ يكفى لها ميل فالخردلة ربما يحدث فيه ميل هابطا يلازم الموضع الذى
ما يشتر من الجبل وتتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه لو صح هذا يبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المتصلتين وبيان ان الحركة الحافظة لزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن يتحرك بالذات وتارة اخرى تمسك بانه
لو لا السكون فقد ثبت لك السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو فعله الطبيعى وجودى ما طبيعى او ارادى لا انحصار فى هذا انما فى ذلك الحجر او قسرى
من المبين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار الاول لان سبب السكون عدمى وهو عدم الميل
وذلك لان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية
جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط وهو عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا لكن لا بد ان يكون
الميل فى الشدة ضعيفا لا يقدر على التحريك فكان ذلك لضعفه عن خرق الملاء المعاوق ثم يكون سبب السكون معا ووقوف الملاء
فيكون وجود الملاء كالملاء ربما يعاوق بالميل الشديد الميل مع ذلك حصل السبب عدم الشدة وهو بيان ان سبب وجودى الا ان

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل**
حركة الشيء ذاتية له ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما تسمى طبيعية
ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر فالى
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما يجيء تحقيقه فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر الى
الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ جسما بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات
فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على
جهات مختلفة فتسمى ارادية كتحرك الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فهذه تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبيعية لكن ابطأ ميلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنار في التنور وقد تصدر عنها
الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة ريح وقد تصدر
عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر شئ منها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلما قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للحطب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن حدوث حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت للطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء لا توجد الحركة ما لم يتحدد فلا بد من معاوق فلا يكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد الان المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في النار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء تعوق طبيعته عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حاله الطبيعي بعنوان تحرك قوته
النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتعددة بالنظر اليها تكون تماما طبيعيا للمركب لكان
لا تخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المسخن بالطبع هو في حيزه الطبيعي قد زال عنه انما تعد كلا
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء او النار وهو على قوامه الطبيعي في حيز الحجر
فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار ارق بلا طبيعيا تحرك الحجر فيه بالطبع ان تعاوق

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عمد بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدء المحرك فيها هو الطبيعة بعدها حكية في
الطبيعة حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدء فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدء في تلك القسمة كانت بعيدة خرجت عن المقسم الاولى داخلة فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدئها واما اعتبار بساطة المتحرك في القسم
مع بعده لا يخرجها فح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام لو تعدد فيترتب بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على تحير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن الخطب بعد الاحاطة بالامرين اجمع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت فصل** الحركة الطبيعية
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت
قارة فهي سير فكيف يكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتتجدد والقطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل ما ثم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يعبأ به في
بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان لصورته ما
يتجه بها او صورته الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم اقتضاها
وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعده فان زال القاسر لم يكن ثمه عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعة فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الجهة او المكان او الوصول الى كليته لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جسمانيا بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيز الالارض
على سبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان في سطح الهواء

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من ابن البير لتصيق شفير
هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص
ووضع من المحدد للجهات مخصوص الجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم تتعين جهة يهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان
المتحرك اذا له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية
تحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي فيكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما تحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض له في كل ان يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها لكونها
مطلوبة بالم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها بعد
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة
التي تحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك
لا يكون كمالا له فانها يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وستتضح ان الطبيعة لا تكون دائما معوقة

ممنوعة بالبرهان عند كما البا فلاسفة ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وغيرها سواء كانت كحركة الفلك او وضعية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة تتم
دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالمطلوب بالعرض
ولا يتاتى مثل ذلك ههنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان يكون طبيعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء
الاوضاع الحاصلة لمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالصورة
التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لعائق فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن بان فات مقتضاه لم يتحرك ان فات اما في بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا محالة
يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالية والكمية واشتبه في النقلية
فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء
ومعظمه كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ ان لا تقف الماء دون
حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم توقفه دون ذلك حاصل لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لازم
وبطلانه ممنوع الماء والارض كل منها يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا ان وقف الارض

١٢٩

اطلب الى اسفل فبلغت المركز وسبقت به فاقت الماء عنه ولو فرض منع الارض لبلغ الماء المركز فالجواب
انه يكون حينئذ حجر واحد حسبان بطلانه بالطبع ويعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فيدفعه انه كان
حينئذ يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب حينئذ ان يتصل الحجر المرسل من راس البئر بشفيرها لانه اقرب
اليه من قعر البئر الحركات الطبيعية انما تحاول ان تطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يتحقق في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص من اجزاء الكل في القرب والبعد من
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الارض ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع هو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاته ايضا
فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في آجرة
مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنتشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالته
الخلاء وجذب تلازم الصفائح فيتخلف الماء في مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها فان كان
الترتيب قريبا من الحيث كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل**
القوة الجسمانية لا تتحرك بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل اما باعتبار
تكثر ما هي فيه اذا كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد
واستحالة توزع المقدار الى الا نهاية واما باعتبار ما تقوى عليه اي تحركه المكثرة تتصل من جهة مقدار التحرك او المسافة
وتكون متناهية البتة لتمام مقدار التحرك اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى كانت الحركة

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا يتناهى
بحسب الشدة بالمدة كالقوة التي على الحركة القسرية المحافظة للزمان بخلاف الشدة فانه لا تبلغ الحركة في الزمان الاقصر
اسرع منه اقصر اما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال
كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في
غير متناهية كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا فرضنا
الجزء من الجسم مرة بعد اخرى نفد ما بازائه من المقوى عليه فيفضل من الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على متناه
في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او تركيب لا فاذا انضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما
بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلبا سلبا اذا لوحظ توزيعها عليها وكل
الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالمدة لا تتكمم بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي واللاتناهي
بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم او المتكمم لكن قد يعرض لها الكم بالقياس الى ما هي فيه او الى ما هي عليه فتوصف بما
او اللاتناهي من تلك الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار
البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كانت حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية لا في جانب النقصان
اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته بكون
قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من كثرة فتكثر القوى تفاوتها بهذا الاعتبار تفاوتها في الكمية المتصلة والمنفصلة اما
في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانب الزيادة
والنقصان لمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم
للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول والا كان الاقوى ما يكون مدة استبقائه
الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة
اقصر والا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد الاقوى من جهة الشدة فاذا فرضنا

راميان تقطع سهم احدهما ربع ميل في ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر من ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى
من جهة الشدة فان لم تقو على اتمام سهمها فذا في الهواء نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة
ولا ضير في كون كل اقوى من الآخر من جهتين او حيثيتين حركة سرمدية حافظة للزمان لقوة القوية عليها غير
متناهية بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي تقوى القوة عليها اسرع ما يتصور
فوق ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور حركة تقطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان جزء وهكذا الى لا
نهاية فلا تكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن فوق تلك في الموجود حركة فلا تكون الحركة غير متناهية في السرعة
بل وان انتهت الى نهاية تتصور فوقها وان لم يمكن لو فرضت حركة سطح محيط العالم لم تكن غير متناهية وان
لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها ليست اسرع
ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن تقوى على ما لا بعد
الكثرة من حركة تكون اقوى ممن تتحرك بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة المسافة
او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فتكون
القوة عليها غير متناهية بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون بفرض احد مقادير محفوظ العدة
فتتناهى اولا تتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لا تناهي
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن ما يكون بتكرر المسافة كما في المستديرة والعدة فيها
وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ تنقسم الحركة المتصلة
الى دورات ومن ههنا ربما يوهم كلامهم ان للفلك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان
حركة السماء اما بالمعنى الذي نقوله نعني التوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا واما التحرك الذي بمعنى القطع
ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فتخلص ان لا نهاية في القوة
انما يمكن بحسب المدة والعدة فلينظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن

ولو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه للمفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازداد القوة
ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم هي القوة قوية
على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء تضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى
... المتناهية بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم تكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بان الكل
من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة ومقوى عليه ازيد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا
يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة هذا الشدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لابد ان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل لان القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من ان في العدد والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الاخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ويظهر الخلف والكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام الملازمة في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعادته
لمناسباتها بالفعل بل نقول ما يقدر بها سببه حيث الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي فعلها المبتدون بالحكمة

العائق فی ذلک من طبیعة القوة ولکن من طبیعة الامور التی لیست توجد فنقول ان هنا الفرق بحیث لو کانت
الامور توجد علی نحو کذا لکان طباعها یوجب کذا وکذا ولو کانت قوة غیر متناهیة فی جسم متناه لما کانت
بحیث لو کانت الامور توجد کذا لکان طباعها یوجب کذا وکذا فتبین انه لا یجوز ان یکون فی جسم متناه قوة
غیر متناهیة بالقیاس الی المدة والعدة المنتظمة واما بالقیاس الی العدة المختلطة فلا یمکن استعمال هذا
البیان بعینه فان العدة المعدومة اذا کانت انقص من عدة اخری لا یلزم ان تکون متناهیة
کدورات الفلک الثامن من الواحدات الغیر المتناهیة فانها انقص من دورات الفلک الاعلی
والادوار الغیر المتناهیة واما الزمان فلا یجوز ان یکون بان یتصل معتبرا من ان اقل عدد التناهی
المبتدی من ذلک الآن الا متناهیا لکن اذا کانت الکثرة المختلطة ملتئمة من تراتیب کل منها
غیر متناه نقول ان القوة الجسمانیة اذا لم تقو علی ترتیب واحد لما بینا فلا تقوی علی تراتیب فلم تکن
الکثرة منتظمة اصلا الا فی ترتیب واحد ولا فی ترتیب لم یتبین تناهیه عددا من العلم فان قیل یجوز ان تکون
بجملة الجسم قوة فاذا انقسم بطلت فلم یکن بجزئه قوة من جنس قوة الکل کما ان القوی التی توجد فی المرکبات
بعد المزاج لا تکون لشیء من الارکان التی امتزجت عنها والواحد من محرکین للسفینة لا یقدر علی تحریکها
قلنا ان القوة وان کانت للجسم بحال اجتماع للاجزاء وامتزاجها لکنها تکون ساریة فی جملته فیکون للبسیط
اذن فی حال الامتزاج ملا للقوة الحاصلة بعد المزاج ان لم یحملها حال الانفراد ونحن لا ناخذ جزء جسم
منقطعا مباینا حتی یمکن ان یحمل شیئا من القوة بل نعین جزءا منها وهو بحاله فنعرف حال ما یصدر
عن القوة التی فیه وحده والواحد ان لم یقدر علی تحریک السفینة یقدر علی تحریک ما اصغر منها فان قیل
ما ذکرتم من البرهان ینتقض علی قوة تحرک غیر الجسم الذی هی فیه لا علی قوة تحرک ما هی فیه اذ کل من القوة وبعضها
انما یحرک ما حل فیه من کل الجسم وبعضه فلا کل القوة یحرک بعض الجسم ولا بعضها کله واذا لم یجتمعا علی
تحریک شیء واحد لم ینتقض الکلام الی الخلف قلنا التقدیر حدیث اعتبرنا القضیة شرطیة وتقدیریة

وتقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الافلاك بلا نهاية ان افاد فيه شوقا عزيا وميلا
بها يحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا حركة كان فلك
قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افاد شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة
فيها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك ان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا
فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم اما فلكي قوته دائما فتحرك دائما
اما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن هي مستحالة
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن خواصها هذا تقريب البرهان والتقصي عما يرد عليه على حد كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث
حق التفتيش ومبنيه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تخرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه ويحتج خافقا بانها يلزم ان تضعف او تنصف او تكون لها نسبة اخرى وانا نعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوي عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلطة فلا يستحيل
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان
حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون
كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء وليست
اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما
يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما تكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور
انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم بعض الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها وليست

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف و الربع بازاء
الربع و الثانية ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بعينه شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان بان
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم تلك السرعة في نصف المسافة المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة
متفاوتتين بتفاوت تقسيم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون من قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمته من جهة الزمان
الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
ينتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة تعينا على ما لا يخفى بل اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة اليه
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان قلت بل ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة قلت فيدفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من تلك بل ان النصف مثلا بازاء النصف فاذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب صعودا ونزولا متعددة كانفراد الاجسام
القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلسلها تحت سلسلة الحركات
او كل من سلسلها حسب انقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فنقول لو تحققت جملة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب احدهما غير متناه لكن لكل منها غير متناه فيه لكن مختلفة ضمنا
القوة بتنصيف محلها تنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدد وكذا الحال لو فتنقسم القوة

القوة امثالا او اربا عالكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الا
لا سيما اذا كانتا مبدا اثنين من مبدء معين كذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الحلف
اذا ضعفنا الجسم فالقوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان فرض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدء قبل التضعيف او يزيد
يكون نصف مما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة وضعف بازاء
الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يدحضها شبهة ولا تلبيس وسقطت المؤنات التي يتكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى انحراف لكنه اهمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدء معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدء فينقطع ان اراد به ان يكون هناك حركتان علىحدتين من مبدء واحد بها انقص من
الاخرى فينقطع فقيه انه لا يجب ان يكون النقص في المدة والنقصان في العدة لا يوجب انقطاع ذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الافلاك الاعلى والشيخ نفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدء يكون شطر منه مبتدا من ذلك المبدء
على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك مما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
لا يحتاج الى تجشم تلك المؤنة التي تحملها **قلت الفصل** وبالحري ان يبين ان كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها كالقاسر
ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه وحده تخلى الطبيعة يكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ الحيز من
خارج فيكون ذلك من الطبيعة فيتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبعيان اذ لم يترجح له واحد
منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان نفي القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار بما صار اليه طبيعيا لصيرورته اقرب اليه وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه من الاقرب
منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقربية لشيء من الاسباب التي لا يمكن
بالقياس الى خصوص فرديته فقدانها راسا واما المركب فلما لم يكن مبدعا لم يخل له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون فيتنع بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون له متصل تحقيقي حيزا
طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار
ما له من رتبة الخفة والثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركب حيز نار
الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** وادا افضى
الكلام بنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان كل
معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل فلا محالة
يكون له حيز يباين به سائر ما يفرض معه من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى الحدود للجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

١٣٩

الملونة الاولى للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها وبقولبان في الجزء او لتا

اولما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما امتنع خلو مطلق الجسم

عنه كالطبيعة الخاصة وما يخص بعض منها وكالقاسر مطلقا او يمكن وجود مطلق الجسم دونه طبيعة مخصوصة

وخصه وبدون ما يخص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فحلته مع طبيعته بحيث لا يكون

هناك قاسر مؤثر فيه اثرا غريبا مخلية بالقياس الى الحيز امتنع فلامر خارج اذ حصل كل جسم يكون لا محالة

له حيز معين اذ لابد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن متعين ولابد لترجح ذلك المعين من

مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون

ذلك الحيز طبيعيا له وجود الجسم بدون فاعل على الامكان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السوية

فلا يمكن تعيين الحيز بسببه الا من الطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون للجسم حيزان طبيعيان

متباينان والا كان نسبة اليهما على السواء فلا ترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي

وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط او مركب اما البسيط فان او خطأ الى طبيعته مجال من

غير ان يفرض معه تاثير اثرا غريبا والحالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها

وكذلك ينبغي ان يكون لحاظ الابداع فيه لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد قد اقتضت

الطبيعة مقدار مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا لان

الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص

طبيعته ايضا وبالجملة فيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم هو

حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانا لو كانت

الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يحيل ان

تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء المتفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي
ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز
اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع بعض بالتموج او بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع بعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا له لانه صار اقرب اليه والجزء المتصل
عن بسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي ان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي ان اقتضت
الاتصال لكن الشيء الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه لتعارض فيمنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الحيز التماس بالكل وقس المنفصل المماس
في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل بعينها تجوز
ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب
الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر فيه الانتقال اذا كان الحيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متساوية بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شي منها الا توجه الى كل منها البتة فان لم توجه الى شي منها لم يكن شي منها طبيعيا وان توجه الى بعض
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن توجه الجزء اليه بحيث لا يكون لا قرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحد لكنا اذا فرضنا جزءا من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اوقع الكل بحيث تم تكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض اجزائه الى بعض اخر فانه كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة
الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محددة من جميع الجوانب على السواء تجزي الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط لعائق هو تساوي النسبة
لكل الجسم الى تلك بعينه مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محددة به من جميع الجوانب على
التساوي مع تشابهها ان لم يكن وقف فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الافلاك لا يميل الجزء منها الى جهة كان تعين لها السكون لكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخرج
عن فرجة في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي حينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان النار مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع موجب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدءا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية
على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين وضع الاجزاء والاحياز بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع مادة
جسم اخر صورته ولبسها صورة الماء فلا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم تتات التجزية
يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد حينئذ ان يتعين لها حيز لا من خارج

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى
حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبتدع اى وجود حصل من غير سبق زمانى بمعية
ثانية فان نوعه ان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة
المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بنوع فكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة
كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة
عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذى سنبينه وهو باطل اذ لا يكون
خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التى لا بد وان يكون من جهة الى جهة على انه لا يمكن
خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم آخر ايضا فيكون حيز
واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا اقل من تقدم امكان الخلاء في مرتبة وجود بسائطه المتقدمة على مرتبة
وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسياتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحاوى علة للمحوى ثم
ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعى للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيسها قال في الاشارات
انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه فاما بحسب جرده فيه واذا تساوت المجاذبات وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان يكب من اجزاء متساوية
القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط
واما ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن احيازها
اذ ليس مكان شئ منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منا وان لم تكن
متساوية القوى فالمكان الطبيعى هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من اثنين متقاومين فقط فيمكن
ان يكون التركيب فيه من شئ متساوية لانه اذا كان الكل بالبسيطة متجاورين كان مكانه الطبيعى
في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان تتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع مع ان لا يتحرك ولا يسكن فلا تركب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تحقيق مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما يحاذي جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا
جامع وان لو اجتمعت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلبت قوة احدهما وانفسر على
المزج حصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان تشتت عن اكثر من بسيطين فيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والا لتساقه
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز الا بغلبة تخالف الجذب من عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يتلازم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما قيدنا قوله
بامر ما بالغاطة لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع وتستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والذارة انما اعتبر ذلك لان المتساويان
قد يكونان متساويين حجما فلا تقاوم الجوهرين في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان اراد الحجم فمن جليته ثم اول

١٤٣

يكاد يلحق بالضروريات ان الكثرة تمنع الخفة والثقل ان يكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب ان فرض
غلبة النار فيه الا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه الا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون له مكان النار
او الارض الغالبة فيما اتفق عليه كلمات الشيخ وتبعه الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب ثم لم يبعد كذا فهم من الاشارات
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم التحقيق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيزه المركب بين الحيزين او يكون
البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الاخر واخرقه فيقف المركب حيث يتعادل
قوى البسائط لكن لعل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في
حيزه او جسمان احدهما او كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فاما تعين له
الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة او الثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر وجد
لكل ما عرفت من درجته فان كان هناك اختلاط بين خفيف وثقيل فتسقط درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاسقط فضل الاكثر على اقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان التأليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فان كانت النسبة بين الكل عددية فاما ان فرض احد مقدارا يعد الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد هو مقدار احد البسائط اولا فقد بان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل لكونهما متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة لكونهما متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف له تقريبا زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف له تقريبا ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء او بدله الارض جزءين كان المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا او كل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزءين والارض جزءا او يكون

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزء والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة فيكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل انما كله اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية ونقص
شيء منه قوة يجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرت كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تفيده خفة او ثقلا على ما تقتضيه الاجزاء
البسيطة الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل على ما تشاكله الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات
لا تفيدهما الصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف لم يتعلق
المركبات من حيث هي مركبات الكنه فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها من
الخفة والثقل انما للوصول الى الاماكن الطبيعية ولعل الذهب انما يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المتخلخلة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي تستلزم مسامها من الاجزاء الهوائية
وما يدريك ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها الاتر يد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لن يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

بقدر ثلثی نصف قطره ای ثلث قطره لکن ینبغی ان یکون حیزه حیز الهواء اذ الجزء الهوائی یطلب السکون
فیه والناری یجذبه الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبین لا یبطل السکون
الذی یقتضیه الهواء قلت الماء یقتضی السکون فی حیزه ثم الهواء المساوی له انما یقدر علی اشالته الی
الحد المشترک بین حیزیهما لا الی حیز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر علی اشالة هذا المجموع الذی هو ضعفها الی
حیزها نفسها و لا الی الحد المشترک بین حیزها و حیز الهواء و انما کان لها ذلک لو کان ذلک المجموع مساویا
لها و کان حیزه حیز الهواء و لا الی حیز الهواء و انما کان لها ذلک لو کانت جزئین حتی یکون المجموع فی
خفة الهواء فکیف یستقر فی حیز الهواء بالطبع هو اثقل منه و اعلم انه قد یتوهم ان المرکب عن بسیطین متباینین
متمانعین فی الحرکة اذا کان اقرب الی حیز احدهما انجذب الیه لان الحرکات الطبعیة تشتد عند القرب
من احیازها و تفتر عند البعد و تفصیحه ان الحرکة الطبعیة انما تشتد عند القرب من الحیز الطبعی لانه
کلما یقرب یرق ثخن الملاء المقاوم و لان الجسم کلما یتحرک یزداد ثخونة فیزداد لطیفة الملاء المقاوم
و علی هذا الوجه لا یکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة و بالجملة فهناک
اسراع فی الحرکة الی الجهة التی تتجه الیها بالمیل الطبعی بضعف یحصل فی المقاوم لا الشدة
فی المیل نفسه و المرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما
و اما بسیطاه فمیلاهما الی امکنتهما حیثما کانا و لا یختلف المیل نفسه بالقرب و البعد و انما اطنبنا الکلام
فی هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به و نعول علیه امد یهدی من یشاء زد الامر کله بیده

قلت و کذا الکل جسم شکل طبعی و البسائط لا تختلف فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل الطبعی للکل
هو الکری اذ القوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة فعلا متشابها و الارض انما خرجت
عن الکرویة بالقسر و انما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک بالعرض فانه حافظ للشکل فالطبعی لکل
و القسری لکان یصعب التقصی عن النقض بما فی الافلاک من تقرر تکرر فیها التداویر و الکواکب

مولوی محمد یوسف

مختلفة المقادير متخصصة المواضع ومن اختلاف فى الثمات بالرقة والغلظ وانا سعداعتز فى تصيبو

سيلغني من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض فى جوف

بعض او ثخنه او يكون ثلثة خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك قول بمثل ما ذكرنا

فى الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شكك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع ليس له

شيء من الاوضاع طبعيا فليجز ان يكون الجسيم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا

فلعله لم يدر ان الوضع الذى لا بد للفلك عنه هو ترتيب تباين به من سائر الاجسام وذلك اليس

منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيه الى غيره فليس يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون حينئذ

جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يقدح فى كونه لا بد للجسم منه

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت فى الاحياز

فلا تختلف فى الاشكال بل الشكل الطبعي للكل هو الكرى وذلك ان القوة الواحدة انما تفعل فى

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تخصص الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ولم يكن شيء اولى بهذا وذاك

بذلك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه او كان من خارج فعلى فرض التعرية

عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبعي فما سنتم وقد يعترض بالارض فانها مع طبعها ليست

كرية ولو كان ذلك لتقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال التقاسر والجواب ان

ذلك لتقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها

ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا

فكرة تتهيأ حتى لا يزول بأدنى قاسر بل لا يعرض فإن من شأن الطبيعة أن تحفظ الشكل الحاصل فإن كان هو الطبيعي حفظه وإن كان هو القسري حفظه فوقه عن الطبيعي إنما هو بحصول القسري ويتشكل بما في الأفلاك من نقر يتركز فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقتها في جانب الأوج وغلظها في جانب الحضيض والأمر بالعكس في الحاوي لصعوبة تقتضي عن ذلك تاهت الأفكار فمن زعم أن ذلك لا يتيسر بطبائعها بل تفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها فتقعر منها كرة مقصورة بصورتين هي تدوير أو كوكب أو فلك خارج المركز فيلزم أن يبقى في المفروز عنه نقر واختلاف ثخن ولم يدر أن التصور بصورتين مما يبرهن على امتناعه في موضعه وأنه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن أرجع ذلك إلى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا ولو جاز ذلك بطل أصل الدليل وانثلم أصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن وهم أن ليس هناك أجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج أجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب في جهات الحركة كالأمواج والأزيد على الحكاية وإنما بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن اكتناه الأمر أقول إن الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع أن يكون أحيازا بعض منها في أجواف بعض وأن يكون أحيازا بعض آخر في أثخان بعض مراكزها خارجة عن مراكزها في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط أو غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقر أو اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية أن يكون في جوف الأفلاك وبعض العناصر فلك وعنصر كانت مصمتة كالأرض فكما أن التجوف في أصل الإبداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب كثرا في فعل القوة كذلك حصول النقرة أو نقرات في الثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة المفرزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف **قلت الفصل** كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم الا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق واخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ثم اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان لنسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بطباع يطلب القرار على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى اخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع ما بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها فتكون على

على حد ما هو متعارف بالقياس الى ما هو دونه ويظهر بالقياس الى ما يكون فوقه فى الاعيان او التوهم وبطل النطرة المقيدة لا ارتياب فى ان قطع الجسم شيئا اسرع او ابطأ انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلى والخارجى قابلة للشدة والضعف وهى حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هى المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر فى الاينية كما يحس من الحجر المسكن فى الجو على اليد والزق المسكن فى الماء تحت اليد وكذا فى الكمية لا يستصحبها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة فى الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعى ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهى ان الجسم الذى لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اى الذى ليس فيه مبدأ ميل طباعى لا يتحرك قسرا وذلك لانه حينئذ لو تحرك بقاسر فى زمان ما فى مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها فى زمان اطول ثم نفرض تحريكه ايضا فى تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذى الميل الاول واذ لا شك فى ان النسبة بين زمانى حركتين متفقتين فى المحرك والمسافة مختلفتين فى الميل المعاوق انما هى كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذى الميل الثانى الى زمان حركة ذى الميل الاول كنسبة الميل الثانى الى الميل الاول اى كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذى الميل الاول فيلزم تساوى زمانى حركتى ذى الميل الثانى وعديم الميل فتكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قررنا فى فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المشهور على الحركة المستقيمة

او المستبعد وتختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر الاقوى قد طاوعه
الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالة من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول وفيه انه يجوز ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شأنها حفظ حالة حاصلة من طبيعة
او قاسر وابقائها من غير ان يكون شأن هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شأنها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصيته لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة وتماسها لاجزاء محيط او محاط فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة على ما يشعر به كلامه بل اذا كان فلنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من جهة خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل بحفظ كل جزء
حيزه الذي يخصه من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع اصلية انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان
ذلك انما يكون حيث تكون قوى مختلفة ويكون البدن متألفا من اجسام متحصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طبيعة
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجري

١٥٣

او نقسر تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدا ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة
يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدا ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدا الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط
فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في
الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قول وعلى قياس ما مر يدعى هاهنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما حصل له من الاحياز بطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظته
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك
عائق من خارج بل ما تقتضيه الطبيعة الخالية فتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في ذاته ان يعرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او في ذلك وحول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيهما لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا
بجزء من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما عن طباعه فيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل طباعي
او المستقيم عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض ذلك بالارض
مثلا فان الجسم انما يتشابه بالاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغي ان فيه لا يكون امكان تبدل الاوضاع نفيا بين
الى ذات الجسم كافيا في اقامة البرهان فلا يتجه التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدأ ثم يقرر
او الصيغه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل نحوه بان تتشابه الاوضاع
بالقياس الى ذاته فيعطي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع بعض التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ نجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذاك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض مما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل
مستدير جاز ان يتحرك به وتكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه اذ كنا نستيقن ثبوته وليس يجوز ان

١٥٤

١٥٥

ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصيد والا كان حكمها حكم القواسر فى وجوب مبدء ميل مهاو

فى الجسم لتحريكها قلت ولا يجوز ان يجتمع فى جسم مبدءان او مبدء لميلين طباعيين مستدير

ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون فى بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك

طباعا الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار

لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف فى حالين بالعرض

والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم فى حيزه واما المركب

فاذا كان التركيب امتزاجيا ففى كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا

يكون فى شىء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط فى الزوال عن الحيز

فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعى بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد اقول

لا يجوز ان يجتمع فى جسم بسيطا او مركبا مبدءان متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات لميلين

طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين غير طباعى نحو ما كان المستدير حيوانى بقصد مع

ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله فانه لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضى ايصال الجسم واجزائه الى حيزه

الطبعى باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون فى بسيط

قوة على متنافيين فان قلت التنافى انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يثبتا وبانه

ويقتضيهما مبدء بعينه فى حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم والميل المستقيم طباعا يتحرك طباعا

الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يكونا طباعيين و

الطباع مبدءا ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبعى للحركة والسكون الطبعيين و

الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية فى الميل المستقيم هو الحيز الطبعى والمستدير لا يصل اليه

فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية للمستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم يتناف

غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين جامع مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا الميل الذي بازائهما كلها في البسيط واما المركب فلتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يريبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها الا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير **قلت**

الفصل فما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالمحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركة كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع الاين المستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين مع الاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة بالشخص فتكون مسبوقة بعدمه والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة و يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام وتتحدد بها جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدء ميل اذ لا يجوز عليه الانفعال

١٥٧

من حيزه فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدء ميل مستدير واما سائر الافلاك فلم يثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا فاسر مناك فلا يكون فيها ايضا مبدء ميل مستقيم واما التي في جوفها من العناصر فيتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي يختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المستلزمة لها لا تتصلان الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد ضرورة الوقوف بين كل حركتين زائدة وراجعة او متعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين بالجملة فكل من الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سلف مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا يكون هذا تبين الا المستديرة ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لسائر الاجسام **قلت فصل** ولنتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنة المتحرك تغير في اين او وضع غيره او في ابن او لم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس ما يتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم الحاصل في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون اما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها بنحو انعزار ومسامة ادنا بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة اماكنها الطبيعية من سطح المحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها موضعيهما من المحاوية فيتحركا بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شأنه ذلك كالصور والاعراض

وصف بالعرض بحركة الجسم والصندوق وصف بالحركة وامّا الموضوع بالذات بها الجسم لكن الحق احد

بالصندوق قوله وازصنيا او طرين الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فنقول بان يكون

التي تكون لا عن طباعه تلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم مقارنة لمتحرك تغيير في اين او وضع نحو او لبين او كم او كيف غير عارضين

له بالذات ولا تتبدل عليه من جهة ما يقال له انه متحرك بالعرض يعرض له بالذات ثم يقال انه متحرك

فيه بالعرض كانه شيئا وضعه الاين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك

بالعرض في جنس مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون بحيث يصح

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين فيصح لكنه لم يفارق قريبا الشيء الذي هو محمول فيه فارق اينه او وضعه

مثلا وهذا الذي يلزمه فيلزم ان يقع له لا لاجل حركة له بوجه حصول في جهة تقع اليها اشارة وغير الجهة التي كان

يقع الاشارة اليه ومحل وضع بالقياس الى جهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق

فان مكانه الاول هو الصندوق هو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق

واما في الوضع فكرة محو تيلك ينما خرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق نحو الرّا

والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فتحصل في فلكين متشابهين من الحاوي قطعتان غير

من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا مثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية

والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض من ههنا تستشكل حركة النار مع الفلك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او

طبعية والصاعدة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبعيين لها و

الاول باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في القرب لواقعتين المتشابهتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض
من النار فقد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يتحرك بالطبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا لانها اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا لم يلزم منه ان يلزم من التصاق بالجزء
المسامير فاذا تحرك المكان الذي يتبعه بالطبع تمكن فيه ما فطالما يلاقيه ويمسك بشعوره بلوازمه
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يعرض فيه رجحان وميل ولا
اختلاف اجزائه يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا اكثر الامر
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة
فيعرض لها بسبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز الجو العاصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق
عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امراض تمنع تميزا كما في اجزائه
انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه بحركة ويستبدل مكانه جزء غيره ولانتقضه
عن هذا ما اشار اليه الشيخ في البقية من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل دورها على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان مع الهواء
يلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركة تخصها ايضا ويتاتيهما ان يكون المتحرك ليس من
شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
بجنس ما يقال انه يتحرك فيه كالكتابة ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالعضو يقال انه يتحرك
واما المتحرك بالذات فهو الجسم غير انه تعلق المكان بالجسم ههنا ما دام لم يكن مباينا له ما كمل ما يحصل الان مقارن

له الا لمقارنته جسم لجسم بل لمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز يخصه الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم وأين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن وان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود باسوداده فيشكل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق لا يفرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس مثل السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون التحيز الكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابليه على ما ذكرنا من المتحيزين في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل اتفق ان كان موضوعه بدن بنا على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا يجزئه وهو السطح وكذلك يقال ان السواد نمو لكونه في الجسم الذي والنار نمو ليس الموضوع للنار هو الجوهر ماخوذا مع البنائية قلت **الفصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية وهو اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في الرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية شبيه والتدوير العنصري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين مختلفين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري وبسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تستند الى الوسط ثم تضعف حتى تفنى ومن السبب كذلك ان تلك القوة

القوة تاخذ في الضعف لمعاودة الطبيعة مع معاونة الحركات لها لكن التسخن المستفاد من الحك

لتلطيفه الهواء المخروق واثارته سرعة النفوذ يورث الاستعداد في الحركة فما لم يتسخن القوة

بعد بتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك

على انه يضعف هو ايضا بضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمى له ويذكر

بها التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها الى تحرك

بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته

فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك

وان زيد وله ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية اقول الحركة القسرية كما عرفت

ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من سبب خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية

طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى بالقسرية

القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة

لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة

لما بالطبع كحركة الحجر المرمى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء

وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى وللتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى

الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب

واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق

فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد والسفينة فان بعض

اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد والسفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة

تبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

بالتحريك العرضي يشبه اراي ان تحرك الحجر وبالجبل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين وتكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه وقبوله لها وتلك القوة قد
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لابتت حركة السهم بهلاك الرامي
والمتكلمون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعضهما حركة
واعتماد وهو لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التياما بقوة ويضغط
ما امامه وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى قدام

١٦٣

عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والرمي لكن
الهواء قبل الدفع فيتحرك اسرع وتحدث حركات تشافعية في اجزاء الهواء قدما والسهم
موضوع فيها فيجذب معها وليس مستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا عصفت فيها رياح الحكمت اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية
المشيدة وقلل الجبال وربما تحمل الفتح القلاع المبنية على القلل تكسير البوقات وميولا ورا
ليرشوا ابداء عله فلم ياتوا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في الرمي لان الحركة التي
يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك
بعد سكون المحرك وقد عرفت فيما مر بواعثه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند سكون المرمي او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هي بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فان كان الهواء الذي يتصل بالسهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال
الهواء يحمل السهم والاشياء التي تتفق حصولها فيه لضيق السهم يثبت فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر مثلها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي
تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بدفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ في
في الانسلاخ فلم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي دفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة فيزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يعقل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما او ما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه فاذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
التسخين بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحاكة ايضا تشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا المحاك واحد ولا المحكوك بل على توهم يجب ان تتحرك الهواء سلسلة
مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات
لها لكن التسخين المستفاد من الحك لملاطفة الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم تسترخ القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت
عند المنتهى التسخين بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان دوام الحك على المرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخين وبذكره
بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك ويختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان تتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابد انها ان تتحرك كما
طبيعة الى الكيفيات تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما يسمونها الارادية فتخرج النباتية وتدخل

وتدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يد بها التي ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك
يخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يمكن له ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قلت الفصل** ا ذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع امكان لقطع كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون نفس الحركة وسرعتها وبطؤها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو متسع بالذات للحركات
الحركات وذو الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون ماديا بحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة تتبدل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل الهيئة فيها لا قارة والا قرت بدون تقدرها بل بغير قارة
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم
ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان
باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان لا ينقلبان
واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات
ولا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه
اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس منها يكون قبل ومع بذواتها لا القبلية والبعدية
زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل
وذاك بعد يعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس

او معا ومعية الزمانيات له هي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كون متاها واحدا
اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن ما فيه ولا اجزاءه وحدوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها
ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة
الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير
بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى
توهين ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت
معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة اعظم
ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع تقطع كل من المسافات
المتفاوتة او امثالها الحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة و
اما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل
من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة
بالعظم والصغر فلا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا
المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف انصاف انصافه
لا الى نهاية بكون ما فيها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات
وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك
المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات
ليس لشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون بعض منه سابقا وآخر لاحقا

اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون

بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اعني امر حال فيها جوهرا كان او عرضا

واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط

فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت

بطلانه فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة القارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره

بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضابطتنا المعبر عنه بالزمان

فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية والزمانية

اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان

غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مم فان الجسم التعليمي قار

مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون

فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ للمتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر

فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان المعية هي الاجتماع في الحصول تصورها وكذا التصديق بها

فطري لا مجال لان يكون خفيا او نظريا ومرجعها وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك بمرتبة غير نظري

وجود الزمان لحصول ادعائها عند العوام للايقاظ او الافهام بما يبتني على تلك المعية لا سيما ههنا لكن

يعرف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في

المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني

تحصل وانتزاع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود اسمه هناك فكانها

غنية عن تجشم الاثبات والمنكر وان جحدها فقد استيقنتها انفسهم يقرون بها من حيث لا يدرون فانهم

حيث يستعملون الزمان في الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون به ازمنة الوقائع

والمعاملات ويمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها للعداة وان اريد بها حقيقة نفس
في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثاني
والثالث فانا اقول ان المراد بالقرار ههنا اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى وكذا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده يكون في ذلك الان حاصلا بجميع اجزائه ان تصور
له اجزاء فانحسمت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها اخذا
من مبدء الى منتهى فاذا فرض بين المبدء والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدء
وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر
منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا
والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة منعطفة وتقع الاولى في المبدء والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا بعينها المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر
في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة انها الحركة خاصية ليست
لها من جهة انها للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة بعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
بعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعدد لها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعة بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن لان الاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان القبلية والبعدية اللتين بهما

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه فحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قوة آية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متحازة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود وينقسم في الوهم الى اجزاء فحينئذ اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينها قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما ووجد السؤال بانه لم اختص تلك الاجزاء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا فلم اختص هذا بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك الخاصية القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فيما قبل وبعد باعتبار قبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كالحركة مع اجزائه والانسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

انه قبل ولهذا انه بعد ثم تلحق هذا او ذاك موجود فيكون ان ح معين ثم يفنى ذلك و يزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل بان تبقى مع الحالة الاخرى فما صارت
المعية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات ذاك
الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذى يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود والعدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو فى الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم فى الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى زمان فاستحال ان ما هناك ما نقوله انه الا
نسبة الى الزمان فتكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيها اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتأخر
فى الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهى متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا تكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفتان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام
حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثمة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الاوسط
عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل نوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة تحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم تحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمالا ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وصلوحها لعروض المقدار لها او للتقدير به هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار

وتشكل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالاستعداد والاتصال بالعرض حتى يك

الحلول الآن الحاصلة الطبيعة المائية بالاستعداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة استعداد واتصال

حال في مادتها واشتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة استعداد واتصال في متعلقها اي

المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من موجودين الحركة التوسطية والاتصال

المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها استداد عرضي

كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل

نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان

انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد

والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة وزوال

ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها والمتحرك من

حيثية الحركة وزوال ما كان في الحد الاول عند كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها ولكنها

هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدء والمنتهى ويكون ما

يحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند

الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين وزوال الاول عند كون الثاني

انما هي باعتبار تحصل ما بها ما وفعلية ما توجهها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل

والفعلية المحضة يكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث

لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند

كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعليتها توجهها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قرته في ذاته

اعلم ان المتحرك حيثما تحرك في الاين مثلا فكما ان اينه امر مبهم بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه كذلك

فهذا لك حركتها اى كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان ذلك بعينه اينه المبهم فان اينه المبهم هو كونه بحيث يكون فى اى آن يفرض فى اين مخصوص سواء كان او يكون فيه فى آن آخر اولا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اى حد يفرض يكون فيه فى آن ما لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل ويكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى وان كان فيه قبل و لا يكون فيه بعد فهو فى المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعد فهو فى المنتهى فاذا فرض آن فى زمان الحركة كان المتحرك فى اين ما ويكون ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض الآن بالفعل وانفراض حد فى المسافة بازائه ويكون كونه فى ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركة فلو فرض توقفه فى ذلك الحد كان ذلك تحصل اينه فى الاعيان وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لانها تحصلت ثم تعلل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هى بحسب حالها فى الشدة والضعف من قبل حال المحرك فى قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم فى سهولة قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك فى قوامه مثلا تتعين لها فى تلك المسافة ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل فى مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجى تحقيقه فى العلم الاعلى فى علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية فى الهيولى القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هى غير قارة فى مادتها اعنى الجسم المتحرك لا تتقدر بمقدار الجسم بمقدارها اعنى الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف فى زمان معين تعين بازائها قدر من المسافة لا فى ذاتها بل فى كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة فى مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال فى مادتها اعنى المتحرك فانك اذا

١٧٣

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد
والانقسام انما لا يكون فيه قبلية وبعدية لاجتماعهما غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل ستسمع هذه المباحث على ما
القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب قريبا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي
وهو ان الزمان بحسب الامتداد الطولي تعرض لتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض
ايضا حتى يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو تقضي من
انه في آنية متدرجة وانه من هذا الحد الى ذلك او من هناك الى هنا بل ربما يوجد الامتداد من حيث
انه متسع ومقدار لآنية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من طرف كمية او كيفية ولآنية حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق الطول من حيث آنيتها وطرقها ولآنية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفا وتنوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتأخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحد منهما بدل
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك ايضا الحركات انما انقسمت بعقيمة المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور
فيه عرض انما يتصور فيه القسمة بمعنى العدم ودون السلب بان يثبت مع امتداد طوله امتدادا
زمانيا آخر كان الشاعرين ذلك [illegible] فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا ولا تكون اليه قبل وبعد
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولنفرض لك مثالا

فنقول آب ج د شكل مستطيل فرضنا تعتبر فيه تماديان احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى تسمى جهة العرض لا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا بل الجنس مناك الطول احد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت ثمانك حركات مبتداها من ا و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين اجزاء العرضية لحركة واحدة فلكن الاخفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها بغير القياس

قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها لما قد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقوماتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحداتها الشخصية فقد ظهر ان الفرق بحمد الله سبحانه بالجملة فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لا تحتاج بعد ذلك ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطء في مسافات متفاوتة على حسب تلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لهما امرًا ضمهما بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتًا فيكون لا محالة بالذات او بالواسطة هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقًا بالحركة لانه لا يمكن ان يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه
لو كان امر منقطعًا لم يكن شيء حتى كان هناك شيء آخر ومعه لم يتخلل ايضًا ان يكون بينهما امكان تجدد ويكون
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وقد فرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك
فيها انتصفان بمجمع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات فنقول انا ان يستمر الاتصال
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم تعلك بما وعيت في القبلية والبعدية وعيت ان الكل
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين بما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي ان الحركة تكون في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
عين معية الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان هو اعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقًا يساوق
الفيئة وان معية الاشياء للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان الاجزاء وحدوده
ثانيًا الحركات المتقدرة بها وثالثًا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الافلاك الاقصى
فيه لكون المعروض في العارض على اسلوب ذلك وكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية عن التجدد

١٧٦

١٧٧

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذ قيست معه او مع ما فيه كان كما ثبات مع ثباته وثبات ما فيه فلم يعرض لها ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا يشمل امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة من جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا بسلب لو كان لها امتداد كانت زمانيات فهي مع الزمانيات بمعنى ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيئاتها الثابتة ولو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت زمانيات كالامور المتخصصة بحصول لان بل زمان ان كان من كل ما هو او قيس مع من ان اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية وحدها مع اي من والامور نحو ذلك معية ومشاركة في الوجود في الواقع فالمنسوب في هذه النسبة بري من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه الزمان او الشطر منه ولا استمراره واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن بريئة من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كل منها متى للامور التي لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خدت من حقيقة فلا ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او ان نحو من انحاء الوجود الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود الواقع للموجود فيهما مشاركة فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا يختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت بينها او قيس بعضها الى بعض ما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها او قيس بعضها الى البعض مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمكانيات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين
في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستيقان
بنفي عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب
اليه هذه المعية لا يعني به امر زائد على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة
كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا الحاق الواقع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع
واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان
المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا
ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية
الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما
قد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد هاهنا لانسياق الكلام اليهما والا فهذه المعاني اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى **قلت** و
الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمانا فيكون قبل الزمان
الزمان عدمه السابق او اللاحق وسيتبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك
اقول اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده
بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه لكان له بداية او بعدية عنه
لكان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق لكان له بداية

١٧٩

دنهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا
يمكن ايضا ان يكون المعروض لذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه ولا البعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان تقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان تقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق اذ الشيء
لا يقارن عدمه بعينه ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تزعزعك تشبثات الدائرة على السنة المشوشين المتعمقين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض التحقيق وتورطه في سباحة حريم الحكمة
وولوجه في اعماق ثرى الملكوت باقدام انظاره الغائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة اذ بعض عرفه الباحثين بمحاكاته وما لا الطاهرين من الدين الذب عن حمى ما عليه
الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه حدوثا ذاتيا فقط من جهة ملاحظة الذات بحسب
بل حدوثا اخص من ذلك متقدما بالسلب لوجوده اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب ثم تره
بصيرته الثقاوة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لا بما هو في قوة
ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لما عليه سبحانه
عليه كما تحمله الجمهور فتبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقنن في ذلك القوانين
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون التقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان في ذلك بحيث يحلل بينها
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود والممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهرياً وسرمدية والزمان لو ثبت تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل يمكن انطباق كان عليه

على وجوده لا سبقاً زمانياً بل دهرياً ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد لا دهرياً وطبيعة الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من جهة المسبوق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلاً يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء منه آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقاً فيه فمهما

الوجود مطلقاً فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بلا بعينه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن

الاختلاف في اجزائه وصدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما يثبت باستمراره وذلك لحصول الجسمين مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه البرائة عن سبق العدم على وجوده اصلاً قبلية على الزمان واذا وجد

يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهري ان يترتب قبليتان

وبعديتان سيما حقيقيات الحصول انما يتاتى ذلك في السبق الزماني وتنقيح ذلك بتسليط الفحص بما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وتاتيهما بلحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يا

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوماً وجد ناصرفاً لا يوصف باستمرار وتقدر مع

وجود السابق وجد اكذلك فكان يصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة في جانب المسبوق

فكذب السالبة صدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض ما يقع على ب كـ ا

السبق وهو على ح كذلك كان ا معدوماً مع عدم ب وجوداً ثم اذا وجدت ح بعد معدوم

يقع تقدير في عدم ا ووجود ا جميعاً فاذن يكون سبق ا على ح بحسب استمرار الوجود

١٨١

وتساوي العدم لا بحسب نفسه بل من هنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما تجدد
والاستعداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا تغايرهما الا بحسب اللفظ فالحوادث الدهرية
وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود
بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمانه الذي وجد فيه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فعدمه في
زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق فقد
الوجود بنحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بتغيره وتطوره في الدهر فاذا هو موجود في
الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان الموجود
مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع ج يلزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده
يدفع بانه ليس وجوده في حدين انما يوجد ب في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية
في الاخير كما هو شأن القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس
العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم
عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم
يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فينعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير
ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان
البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليومي
يتخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها
انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لا تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى
كان له عليها عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبلية سبحانه على دم

عليه السلام تقلبته على محمد من غير تعاقب وترتب والعلامة الصفة لا ينكرون هذه القبلية لكنهم ينكرون
المبدعات فيها بالبعد تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث
الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان
في وعاء الدهر الليس فما كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا فما كان الواجب
مع المتسرمد معه المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ليصير اذا وجد فقد تحققت
المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية ثم استمرت معهما فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه وتعالى عنه انما ان يكون كل من الممكنات متسرمدة وهو بديهي
البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي نقلتها مع الاطناب وهي
مع الاسهاب اقول تطلق القبلية والبعدية الممتنعتين عن الاجتماع لانفكاكهما الا حيث يكون امتداد
محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف
وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعبر عن ملاحظة مدة
فان دفع ذلك بانه من جنبة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن يتخلص ويتحول عن
الحق خوفا من لعن متبع لا يتم مشتبع بوم ترويج زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان
وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن
واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم
نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض
بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل
مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع والتقليب على الائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا امتداد

فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان بحيث

يكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار

ملاحظة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم

الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا

بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد

في قبلية عدمه حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من

العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر

قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال

لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر

دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وبما ذكره من اختصاص هذه القبلية بالواجب

سبحانه وعدم اكتفائها بمنع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث

دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده

نقول لا حاجة بنا الى اكتفاء القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة

من الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر اياما كان كنهها وان

لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون

اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود

اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود

لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود

١٨٣

شيئا لولاه لم يكن له تأخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية الممتنع عن الاجتماع انما هو
لكون المتقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل امر به محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة للشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فيقى زيد و
عمرو او يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم السابق على الوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا لمقارنتهما لزمانين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لعلية
الا ان يدعي قطعا او بناء الراسخ في العلم البصر لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان مثل العدم اللاحق
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع
النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضا على ان كلا منا في الزماني الزماني ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل كلما كان بعد ما في الدهر ثم وجد علم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل قد وقع احدهما
موقع الآخر فلينعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود وبالجملة قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع
وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الموجود مع وجود ذلك في الدهر بل بانعدامه
مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على الزمان بلا ته برهان التطبيق
على اتحاد تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما تشبثه بانه لو كان لبعض الممكنات قدم دهري لكان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فمبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصور انفصالا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة
مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث
اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والنسبة لا فرق
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا عنده ايضا فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

١٨٦

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه اتفاقي
زمان الحادث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتقديم بل انما الاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر بعد ما
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما عرفت من تمام القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذ يتصور في الزمان مسبوقية بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية
بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان فرضناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
ويكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا المعنى حدوثه الزماني

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المختصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة بها وآن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا ويتضح ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الحبر البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية الدهرية ولاشك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه لا ارتياب لمحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدء عن شوب التعلق بالزمان لم ينسوا من يجيء ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من

ان تحصى فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزمانى وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر
والسرمد لكنهم جلت حالهم لو الحصوا عن اقسام السبق فى مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزمانى
على وجه يشمل النوعين اى الزمانى والدهرى معا حيث قالوا السبق الزمانى هو ما بحسبه يمتنع ان
يتخلف المسبوق عن السابق فى الوجود البتة ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد
بالذات ولو وهمى بينهما فى التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية تجشم من قبلهم الا ان هذا الاجمال منهم ليس على المحصلين فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يستوعب الا بعد اسقاطهما
عن اللحاظ وعقد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة وان كانت يتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية فى
ظرف قبلية وبعدية فى ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى سلب السابقية فالمعية
بين شيئين فى الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما فى ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود فى غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتاخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين فى الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
فى الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة وذلك
اما بان يكون عالم الدهر خاليا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم من شريك تعالى عنه
او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم من شريك البارى تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية
عنه فلا يتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبله
وبعده والدهر وعاء الواقع لا يتصور قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان نسبة الجسم المتقضى الى الاطلاق

بحسن ظنه بهم وحسبانه اليهم من عدم فهمهم عن القبلية الدهرية بهم برانهم وانما انكشف لهم من تعميم القبلية الزمانية

فما ذكر في ذلك من انهما انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع اللاحق للزمن بمطلقه يتصورون

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطلق بين القبلية والبعدية بتبعية الزمان فان معروضهما بالذات

هو الزمان واخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض ما يسبق بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فهم

ايماني واذعاني لهذا الحاذق البارع الفائق لتسميده فطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول

الفلسفة الاولى ووضعه الهناء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في

هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى يسمى حكمته يمانية ايمانية نضيجة سوية

يقينية وفلسفتهم اليونانية نيئة زائفة تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب

جنسه ويرفل ويختال لها فانتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الا بنبسطه زخرفت

وزخرجت بالتشدق ومغالطة التعقيب وزوجت بالتحذلق فان قلت فما يصنع المؤمنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وروح المبلغين

لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الايات المتضافرة والاخبار المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على حمل المعلم الثاني في كتاب

الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات

في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود

ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى انه ليس

من ذلك وموازن لولا انبساط الضوء القديم بالذات النور وهذه الظلمة لم يكن مناص عن سوداء

الحقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اثر بالعدم وكل شيء سواه خلا وجهه

محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان كان اذ ليس ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الاكما انه لا يفهم بل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فيما يكون متعاليا عن
مطمورة الزمان كالعقول المتعورة يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسمية سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
نابت ثقة بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون
وللاسرار مستشعرون كما ذكرناه الماهر الخبير فهذا وامثاله مما يستانس بما فيه ذكر التيس حتى
طبائع الجمهور نفارها وتحيش مشتهم حذارا من سلب البقاء عنه سبحانه اكثروا وهو مما يؤمن سلب الحدوث
عن البرهان كما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطرة عن اللبان الطبيعية تشتهي بطلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك تعلها بحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه
سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن الاتفاق
المجبولة في العرف العامي لم يتيسر قبول من هو الافطن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني
لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة بحسب فطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصيرتهم المقرع سمعك
ان معاشر الانبياء امرنا بان نكلم الناس على قدر عقولهم لعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث
الدهري ايضا بل كان المتكلمين المتجلين لا مستند لهم في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك

191

قلت الفصل وإذ الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الأطراف لنفس الطرف لا فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الأعيان وإذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حداً من حدود المسافة فلا يكون لعدمه اللاحق أول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل كعين في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه أيضاً وربما يتصور الآن على أنه راسم للزمان لا على أنه متوهم فيه ويكون نسبته إليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا متوهمة فيه إليه وكأنه بإزاء الحركة التوسطية **أقول** وإذ قد عرفت أن الزمان مقدار فلا بد أن تهيأ لانقراضه فصل مشترك فيه يكون واصلاً بين قسميه من حيث أنه يتصل به أحدهما بالآخر وفاصلاً بينهما من حيث أنه نهاية للماضي منهما بالنسبة إليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته إلى الزمان كنسبة النقطة إلى الخط والخط إلى السطح والسطح إلى الجسم كما أن النقطة والخط والسطح لنفس أطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الأطراف أن تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما أن الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصالات فيحصل سطح وسطح والخطوط ربما يكونان متباينين في الوضع بخط ونقطة وأما الآن فلا يمكن أن يحصل بالفعل في الأعيان البتة أما من حيث أنه واصل فلأن الوصل بين أجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الأعيان وإلا كان هناك وصلات لا متناهية بالفعل وأما من حيث أنه فاصل بالفعل غير واصل فلأن الزمان لا يمكن أن يطرء عليه انفصال في الأعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لأن يفرض الذهن فيه انقساماً واتهاءاً بشرط وذلك باعتبار أمور وقتية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة أو مفروضة للمسافة نحو مبدء طلوع أو غروب مثلاً وهذا بالحقيقة ليس إحداث فصل في نفس الزمان بل في إضافته إلى الحركات كتحصيل فصول مضافة في المقادير الأخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن إذا حصل بهذا النحو تكون عدمه اللاحق في جميع الزمان

الذی بعده کما ان عدمه السابق فی جمیع الزمان الذی قبله ولا یکون بعده اللاحق اول آن لا یکون
بعده السابق آخر آن فاندفع ما یقال ان اول آن فساده ان آن بقیه فیلزم التتالی اولا فیلزم الخلو بین الوجود والعدم
واما ما یقال من ان فساد الآن الکائن قلیلا قلیلا یلزم منه امتداد فی الآن الکائن دفعة فلا محالة یکون له
اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما یکون فی الآن لم یکن قبله فالتقسیم غیر حاصر لجواز ان
لا یکون قلیلا قلیلا ای فی زمان علی سبیل الانطباق علیه ولا دفعة ای فی آن لم یکن قبله البتة
بل یکون فی زمان لا علی سبیل الانطباق علیه ولا یکون فی طرف ذلک الزمان فیکون حاصلا فی
ذلک الزمان وفی کل آن یفرض فیه دون الطرف فلا یکون له اول آن لانه لا یکون فی الآن الذی هو
الطرف ثم ای آن یفرض فی ذلک الزمان یکون الفساد حاصلا فیه ولا یکون ذلک الآن اولا للفطر البتة
بل یکون بینهما زمان یکون الفساد حاصلا فی هذا الزمان وفی ای آن یفرض فیه فلا یکون الآن المفروض
اولا او اول آنات الفساد وان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی آن وان لم یجب ان یکون اول آن لم
ما الزم ولنتلو علیک تفصیلا ینفعک فی التثبت فی مزالق ویمنعک عن التورط فی مضائق

اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء لم یمکن اعتباره
بالنظر الی نفس ماهیته کالآن او امکن لکن لم یعتبر کموافاة الحدود والمفروضة فی مسافة یمکن انقطاع
الحرکة فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زمانا والا لانقطعت الحرکة وکمسامتة خط
مفروض الحرکة کنقطة من خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة وکل من الآن والموافاة والمسامتة
وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان لکن ذلک لا یضرنا اذ یکفی زمانا بعد ما حدث
فی آن کالتصور الکائن وکالوصول الی منتهی المسافة وکمسامتة الخط لنقطة تنقطع الحرکة عند مسامتتها
والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التقدم والتقضی کالزمان
وما یکون وجوده فیه علی سبیل الانطباق علیه کالحرکة بمعنی القطع او یکون جزؤه علی سبیل الانطباق

١٩٣

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده
ولا في آن يفرض مبدأ او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان
فرضناه الحادث او فرضناه فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون
حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او تجمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان بعد تمام الحدوث
كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما على طرف مع ثبات
طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدر فيه الحدوث نعم لها اول آن تم فيه الوجود والثاني ان
يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة المبدأ
من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تماما في كل آن من جزء
يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين منه والزاوية كمسامتة
خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة نقطة من الآخر ولا يكون لهذا النوع اول آن
الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان
فكان من ذلك الآن آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن تكون ثانيا لذلك الآن حتى يكون اول آن احدوثه
بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن يكون زمان يكون الحادث موجودا فيه فيكون آن
يفرض قبل كل آن يصلح لابتداء الحدوث آن هو اولى منه بان يكون اولا انما يختلف الحوادث
في اول الوجود ويختلف ايضا انه منها في آخرها فالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآنات
والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفيها مقدما والآخر متأخرا فلا اول لها ولا آخر الا بان يكون الاول
المتقدم والمتأخر وذلك لا يتحقق الا ولها هو آخرها ان اريد بالاول لا سابق عليه بالآخر لا لاحق له واما
الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على هذا ولا ذا

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
الوجود اول آن وجوده واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن وجود فيتصور بما يقبله
في آن هي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يتصل بينهما زمان فيكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وسابقة
للخط الزائلة بالموازاة والا فلها آخر آن موجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود وحده واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات لا يتصور ان يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما
ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كتقدير من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان اعدام الآنات والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل ما يتصل بعدمه
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن هذا منك على ذكر واعلم انه قد يتصور آن على انه مفروض
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان بسيلانه كما ان طرف المتصل و يفرض نقطة
كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما مثل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل الموهوم
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان الحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما واصلا بين اجزائهما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وامثال

195

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلان نهاية
الجسم بعد المماسة كما كانت قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدء
يبقى الخط الذي هي مبدءه لكن هو سهل تصورنا نحن فيه ثم المنتقل اذ هو فعل تامة متصلة على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع
فقد مضى شطر منه لم يفعل شطرا بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل بازاء ذاته
من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع المتوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم و
كل من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى ذاته
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا يخفى
ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها
بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليحدس ان ما بازاءه من
الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف وجوده بهوانه حد بينهما فكيف
يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا للزمان حدا لما
بازاءه الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث لسيلانه زمانا فصار حدا
لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون تفريط وافراط فالمفرطون منهم
من نفاه مستشهدا بان الحركة ... ومنهم من نفاه من الاعيان ولكن لم يدر انه ليس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او ايضا فلم يمكن تيقنها في الذهن لا في
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهموا لصدق ان يبين ابتداء الحركة وانتهاءها متعذرا ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل هو حوادث توضع ليعلم بها مقاديرها من حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب
اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت وان كان الاول بذلك كيوم الظهر
وشهر فاذا تعينت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست
لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه لكانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتقارن مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
انتاج من موجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية او دورة منها وبعضهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء
دون الزمان وايضا يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة
اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تتفرق بها الاغراض
ونحن اذ قضينا الوتر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نعقبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة
وكونه في الذهن ايضا الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة تتعين
لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاول اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

١٩٦

اوقات فالذين تحيروا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بشبه مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فالآن الذي كان شي منه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل والآن عدم فاما الآن
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان تجديد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فان كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ المعية
زمانية ومرجعها الى ان العين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين هو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل جسم لا بد لها
من زمان يتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة لا الا ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن من الاستحالة فليس كل ما ليس من الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك وايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان لا يكون ما لم تكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تحدد الا بجسم لا بد له من ان تحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون فائتة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون الا سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا منه فسحة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في الآن لا يكون للزمان الا في الذهن وانما نطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كافيا في الاثبات

199

الذی یقابلہ صادق وہو ان ہناک مقدارا لہذا الامکان لا ثبات ولا دلالة علی وجود الامر وان

لم یکن لہ دلالة علی نحو وجوده محصلا فی آن او علی جہة ولیس ہذا الوجود لہ بسبب التوہم فانہ وان

لم یتوہم کان ہذا النحو من الوجود حاصلا کذا ذکره الشیخ وتحقیقہ ان الوجود فی الذہن والتوہم من

غیر ان یکون فی الاعیان منہ ما یکون لمجرد اختراع الذہن وتعملہ کانیاب الاغوال ومنہ ما لیس

کذلک وہذا علی نحوین منہ ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذہن بمعنی ان الاشیاء یعرض لہا من حیث

الحصول فی الذہن حال لا باختراع الذہن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیہا بہذه الحال الی حصول

تلک الاشیاء فی الذہن علی نحو لا الی اختراع الذہن او تصوره ہذا الحال وذلک کالوضع والحمل

فانک ما لم تتصور معنیین توجب احدہما للآخر او تسلبہ عنہ لم یکن ہناک وضع وحمل واما اذا اوجبت

معنی لآخر او سلبتہ عنہ فلا محالة یصدق الحکم بان فی ذہنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت

الوضع والحمل او لم تتصور ومنہ ما یکون فی الذہن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیة

والتحتیة وہذا انما یکون باضافة بعض الاشیاء الی بعض او سلب بعضہا عن بعض بحسب وجودہا فی الاعیان

واما ما لا یکون اضافة او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجوده للامور العینیة فی الذہن

بمجرد تعمل واختراع منہ ومن البین ان الزمان لیس مما ہو بمجرد اختراع من الذہن

ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذہن حتی لو لم یتصور شیء لم یصدق الحکم بان ہہنا زمانا ولیس

ایضا من الاضافات والسلوب فلاجرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان ومع

ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منہا ما ہی

محصلة الوجود التی لیس لہا اجزاء متمانعة عن الاجتماع فی الوجود فما کان کذلک تکون لا محالة فی

آن ومنہا ما یکون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع کالحرکة والزمان وکانک قد عرفت فیما

اسلفناه ان ذلک للزمان بالذات وللحرکة بالعرض فہو اضعف من الحرکة منہ

الجهة وقال الشيخ ليس ان يكون الزمان ضعيف الوجود امن الحركة ومجانسا لوجود الهيولى بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم الحركة ضعيف من جهة اخرى يسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان الكمال بما هو
بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوسط الى كمال يستحصل بها ولم
بعد فجهة القوة فيها مضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فضلها
الذي به فعليتها هو القوة وما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود بالموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجود بالذاتها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها
لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يعين مبدء حادث يحدث فيعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما اسلفناه غنى
عن المشاكسة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح ان يجعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية
وانما صار معينا بشركتهما في امر ولو لم تشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو

هو الزمان واما الذين فرطوا فطائفة جعلوه واجبا بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض عدمه لكان بعدية قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده لذاته
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له
اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلقا
والواجب يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان انزل مراتب الوجود
فكيف يكون في اعلاها ومما ينبغي ان ننظر ونذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ثم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
اذ لم يشعروا بمقارن غيره فاذا كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدمية خفية العلة في الاكثر يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء
مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر الزمان فلذلك ابدع الناس ذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما استخف ذلك
فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطاوا في قولهم كل جسم في فلك اذ يصح كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين جعلوه انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة

الى ماضيته ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد انحطاؤا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان لكان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك لا تتصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت** **الفصل** الحجة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها انها نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون ما في جسمها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و بالفعل فلا يستتر بد من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واية نقطة فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يخلوان لنهاياتهما البعيدة النقطية حد في القوة واما نهاياتهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي او خط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات الجسمية لا

ولا اقل من اربعة والا لكانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما ان ما هو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم متعلقة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي ستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا وجهاتها هو ان للكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
من الفضول ثم انها باعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
تتعين بالفرض وتتبدل وباعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل بتبدله لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض
بل بلحاظ وضع خاص وهما يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس الى الطبع غير مختلف باختلاف الطبع
في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها الية يكون به الراس والظهر والاغصان
فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست
تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ بهما
الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا
وما يلي الآخر تحتا بهذا المعنى فاذا انتكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل هو ما
الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه الاين فاذا كان في
الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد
منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى واعتبرت الست تارة بالقياس الى
المشير فتكون بالى نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق
والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل
وتكون على جهات شتى ومابالطبع منها اما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب
فلاح من جهات ان للمتحركتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه **اقول** للجهة
اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا
اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف
اليه واخرى على مايلي نهايته وهي بمعنى مايلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان مايلي
النهاية من حيث يليها انما يختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان
من وجه دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول
والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما
هما ليسا امتدادين نهاية واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى
فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك
كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه
نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط والانحناء فيهما لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة
ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب نهايته بالفعل في الجهات ولا يتصور في
ذلك انحناؤه بشيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد متناهيا بالفعل اما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل والمقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله ولا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يوخذ السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعيين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما في محيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط القطع الناقص الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطا غير متناهية بالقوة وكل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له وان لم يعتبر النهاية

بالقوة او الابنية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا وح
فالحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد من تصحيحه
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا او لا بد له من تخصيص بالفعل فينبغي ان يصار
تخصيص ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط انما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل
على الثاني فلتعارض الوجهين ودنا الحمل بين امرين ثم ما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة ولفهم بها
ولغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر
وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلان
المشهور فانهما اذا كانا امتدادين او ذي حدين بالفعل فلا يتعين فرض الامتداد الخطية فيهما على حد ولكل
من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة العقلية حد
في القوة واما النهايات بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي
كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا
سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع في السطح والجسم امران عام وخاص اما العام فهو في السطح اعتبار
زوايا اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبته ذات ستة سطوح كالاجسام المذكورة ليست اعتبار

ستة حدود معينة بالطبع في الانسان في سائر الحيوانات اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا اما في الانسان
فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر
والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين
متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد على ما يجيء واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد
في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كالاضلاع لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتناهية
المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس
مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في
الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض فتتبدل بتبدله اذا
الخاصي تتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام
والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام لم
يسم خلفا والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجانبين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يجعل اليمين الشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما تسمية
بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل وليس الراس والقدم في الانسان
كيفما كانا ولا الظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا نكس
لم يسم راسه فوقا وقدمه تحتا بل بالعكس وان استلقى او انضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام و
الخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه الامر
الذي تحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر غير مختلف

٢٠٧

باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية جسم اضافا اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا لبدنه الى المحدد يسمى الفوق والتحت يكون بذلك الوضع الرأس في الناس ونظيره في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا ويقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما متحددان بالطبع قطعا لكن لا تتناهى هذه الاجسام المتعين بالطبع فيها بل المحدد هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع التي عني ما سوى الفوق والتحت تتبدل لا باعتبار العارض يضا في الحيوان تتبدل فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان يتبدل موضع المضاف اليه ذهابا بهبدا ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا عينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى ما يلي الاخرى لكن الاخرى مع مصيرها فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون فوقا بعينه في ذلك وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل لان بحركة المضاف اليه في الاين كان مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقيات وتحتيات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن بعض الاعتبارات ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يطلب احدهما وهو الفوق رؤس الانسان وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليها تتعين تماما للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وبعد الفوقات والتحتيات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تحكمت

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين ان جاز ان يقال بتعينهما بتعين النهايتين

في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين

واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز والكان

تجزيه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى

المشار اليه فلا يكون حينئذ الا احدى الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور

لكن باعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى

بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر بها حال الفوق

والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة

الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة

مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان بهما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون

على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع منها انما هي اما الى الفوق او التحت

طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فلاح لك وجوب تحدد

هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها

بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها

من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في انه يجب

ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق غير

كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليستا بجهتان حتى يتمايزين بالطبع بينهما غاية الخلاف

بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا

عن الاخرى حركة واشارة من جهتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا ملأ يرد الامتداد وبساطته

الى نهاية تحدد بحده يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيه كما بين الجهتين
فتحدد بها انما هو عند ملازمته ثم لا يتاتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء
ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك وح اذا تحددت
احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر ان كانت
الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحدد تابه والاجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا
والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والا جاز مفارقته لحيزه الطبيعي
وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق
لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين
الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو
بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة
الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة
وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب طالبة للطبيعي فجهتا حركتها
متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فما يلاقي سطح المحيط الكائن من حد ما بسيطا
فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط اذا كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز
عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا اكثرها الكائن بعد دمار انفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بصورة
اما هذه فيكون قابلة الخرق او غيرها فتكون هذه كائنة والكائن بالطبيعة كانت جهة المحيط متحركة
الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق
ان الجهة اي معنى ياخذ تها حد ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتباينتان
بالطبع وتحقيق البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احدهما كانت بعدا عن الاخر

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخر فلنتذكر في هذا الفصل

هذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء

ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين

من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول

ان تحدد هما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متناه اي بسيط غير متناه وذلك

باطل اذ ليس فيهما تحدد وبالفعل بحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع

بخلاف هاتين الجهتين لئلا يقال لا حصر فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا

تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء والمثبتين انه يجب اضافة التحديد الى الملاء والملاء المركب

الغير المتناهي انما يتحدد فيه حدا وحدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني

انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون

القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة

من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما سطحان مستويان او خطين

او نقطتين او سطحان غير مستويين وخطا او نقطة او خطا ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال

فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او سطحا غير مستو والخطان مستقيمين او منحنيين او متحاذيين

وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين متخالفين بالعدد او بالطبيعة او بالشخص على اي وضع فرضتهما كان

يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف

بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن

بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لا امكنت الحركة والاشارة

اقرب السموت الى المحيط من حيث مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون هو الحركة والاشارة

من سمت المركز و ح نقول لما تبين ان المحدد عنده خلاء ولا ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة بخلاء فكل محيط
دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف ما يقال
من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث
اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون
متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزأت جهة المحيط الى ما هو في غاية
البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان
بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي تقطع فيه دون
الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء
وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان يكون تحدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان
تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم لا
لان مركز المحيط يكون كجهة وكما يتحدد به محيطه يتحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط كسطح
المحدد لجهة المركز تحددتا به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في
تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء متناه عند ملاء لا يمكن
اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود
بعد خارج عنهما ولا تحدد واحدة بهما باحدهما والاخرى بالآخر لوجوب تحددهما معا بواحد ان كان احدهما
بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط
لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء
لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه
لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة حيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا تكون

الحركة الطبيعية الا من جهتها الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لهما قابلا بالا لهما الفساد حتى انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانا اذا توهمنا انقسام المحدد الى كرتين احديهما محيط بالاخرى فتحرك

احديهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان فى الحركة المستديرة وتتخالفان فى جهتيها

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بالحاط التابع انه يجب ان يكون

مجوفا اما اولا فلان الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احديهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك لا الخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احديهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احديهما فى غاية القرب من المحدد والاخرى فى غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز فى ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يثبت بينهما غاية الخلاف السادس انه يمتنع عليه ان

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد ان

واحد منهما محددا فالصورة الكائنة اما ان تتكون فى الحيز الطبيعى لها فالفاسدة كانت فى حيز غريب

اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعى فكانت الفاسدة حينئذ طالبة للحيز الطبيعى بالحركة المستقيمة وتحركها

جهتان طبيعيتان محددتان لانهما لعدم مكان كيفيتى الى جهة متحددة به لا بالكائنة لتقدمهما عليها واما

ان تتكون الكائنة فى حيز غريب طالبة للحيز الطبيعى بالحركة المستقيمة وتكون جهتا حركتها اتيتين طبيعيتين متحددتين بها لا بما مر لا بها

والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا والتابع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا

غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد الاربع كان فيها لا عين مزاج الاطبعى كتركيب

الحيوان من الجوارح والاصناعى كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقى كاجتماع الصبرة

من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقى السطح المحيط الكان جسما واحدا

البسيط فهو المحدد وبليه ما تحته والمكان الملاقي للمحيط بها متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها فنقول ثانيا لان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كرى يحيط بسطح واحد كرى بما ولا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية بف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق والا كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها المكان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزئة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة بف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من حيث الحركة الجسم البسيط او مركب والمركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي لتخصص تقتضي بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالجنس الاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها بف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

او قوة منها من حيث هي في اخرى تتوسط تلك او مع عارض فكان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فصل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن
تلك القوى بان تكافأت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تناوبت فهناك حركات
كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط فاذن
ليها فلا تكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان تعين المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية
والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المختلفة فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها
طرقها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق لا تكون لبسيط طبيعية فالمستديرة جنس وتكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما الى الغاية المتلة او واقعة دونها والى الوسط بالغة اياه
او واقعة فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق
او تحت وكل منهما بين مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل الطبيع من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما البسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه لكثير خفاء في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فلو
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت لتحصل منها قوة واحدة مستقرة
اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

انه لا يكون لها من القوى عرضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه
هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى
كالمعنى الفصلي ويكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل بما تقتضيه الثانية كان تقتضي
احدهما حركة مطلقة والثانية تعين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بهذا
واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح
لانه اما ان يكون كل منهما ملحا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفرد
واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا وبالعكس فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة
منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها
لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها بهذا المحصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما الزمه على
الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في
تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة
اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود
بل انما كان فيه التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يوجه ذلك بان الكلام فيما اذا كان
كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذا حلت احدهما في المادة ولم
تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة
قبلها اذ لو كانت مبهمة لتخصصت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا
محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيتقوم الطبيعة النوعية
بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان تكون صورتان ليست احدهما
اقدم من الاخرى تقيمان المادة والكان يجوز ان تكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها قوتان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة
من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد والهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا ولما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فلذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز العلو
الى البعد عن الفلك تباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في
القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل اخص فصل القوة فلم
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ يخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحرى ان تكون الاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشوبة بالطارئ منها ومنه القوى الآخر والمشوبة بالابطاء

٢١٨

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيطة واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة مباشرة لمقتضى القوى الطبعية فلا تكون الحركة طبعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور الاعراض جاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي لعرض على نحو اقتضاءات القوى المتفقة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن لعل ينفصل عن ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالذات ما يعاند مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها طبعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبعية الا ويكون جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع وتكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة الطبعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا اثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف

بينهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركز له كما يجب في ذلك في المحدد لجهات الحركات المستقيمة او لا وج يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوزه الى البعد وليتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعة مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوئه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعة مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك كما هو حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك بميل طبيعي الى الحيز كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

فصل قلت الثقيل ويتحرك الى الوسط ثقيل ويتحرك عن الوسط خفيف والثقيل والخفيف ليس على الوسط يتحرك

الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس المحدد

المتمكنة بالجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة

وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا

للخرق والالتيام والتحلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا

ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثيرة

لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام

وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبراءتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية

من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم في قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء

مما يخالف هذه الاصول فنحن باستغنائه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء عامتها غير متسرقة

ويتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا استرت تلك الاجرام وبالحري ان تكون

خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار ويتخيل من اختلاط

الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة والظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها

زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا

استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس

عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها

والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام

صغيرة المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى لكلها

من غير تمييز بين احادها كالمجرة فيها ان المجرة اجرام متشرذمة وانها في سقف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة فى ستين من الشمس **قوله** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بطباعه بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم هاتين الحركتين هى المستديرة وبالحرى ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسى البسيط اعنى ما يتحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحرى ان تكون الحركة المستديرة بجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة واذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة فى المادة والا كانت مادته فى ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما تحجب لمادته الاستعداد المكتسبة حين تلبسها الصورة الاخرى فسدت فكانت هذه بعد واذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد فى البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغى ان يكون امكنة متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة فى جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت فكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له فى الحركة المستديرة الطباعية اذ برية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناف

ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة
فما كانت تحكمية قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة السماء تركبها من نار مصعدة وارض
مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة اذ لا يمكنها الاستدارة لانها التجاذب قواها لا التساكن ولا الانفصال
كرتها لا تمكن النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان
المحرك اما قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم قد بان فساده فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما
يجانسه مركبا من اجسام يجب ان يتحدد به لكنها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي
لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة
السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة
لكن تكون مشوبة باضطراب ولا يسرح منهما دورية واما السبيكة فتشتعل الحال فيها ولو كان حركة السماء
لحركتها لكانت بين العلو والسفل الاحول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تحرك حوله
بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب حفظه في تمام المسافة ثم الى اي حد
وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية
فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب
ثم ان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف
مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها
في الرؤية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة
بها ولا تكون كما نبهت عليه في ائمة العناصر تكون كلها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

جرجا مشف لان الاجرام النيرة تكشف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون منها ونيها
الاشياء العالية منها جرم السماء فلولا شفيفة لسترت تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء
فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة
فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما دونه
فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا روى شئ مظلم من خلف مضئ ترى لون مخلوط من الظلام
والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة
فكانه مظلم فتتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي
والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة
افلم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل الظلمة واذ هناك ضوء
ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في
الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا عليه ثخن بعيد العمق فاذا
اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت ثم في ارائة هذا
اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك
في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم
التأمل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القمة المشبه بجوهر القمر كما ذكر الشيخ بشان تكون بحيث
اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى به الذي
لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف اما سائر الكواكب فربما

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن مع ذلك لم تقبل من الشمس

ضوءً فانما يجوز ان تؤدي الضوء من حيث ينعكس ولو كانت ملونة فاما الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان

لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال اكثرها الا شيئا في سفليين اعني الزهرة وعطارد وكما تبدلت في القمر

وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد

اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا

في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويختلف المرئي من اللون باختلاف

اللون الذي يخالطه النور النار وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما قد يظن في ذلك

هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته وعارض من خارج يدخل في سواد

ما اذا كان بسبب كون بعض القمر مشفا كالافلاك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و

الاشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى تمنعه عن النور اما في اصل الفطرة او لا لاخ عرض

له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يتخرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من درك زمانه ممن شاخ في الفلسفة

العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان السواد الذي من السواد

الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه

الاشباح فما انطبع فيه شبح لم يرفيه ترآقه وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع

لعدم استعدادها لا دراج الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه

دون اخرى او لكون الاشعة ينعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا

بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة

المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة

بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يكون لساتر من الاجسام العنصرية او الاجرام
السماوية يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك المحو لعرض امر في ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية مما لا تؤثر
فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على تمام احواله الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر
النار مع انها غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حيث ذي اسود
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود اجابة آخر
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان الظلم
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون طلوع شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدد ثالثا لو كان
كذلك لكان فلك الخيال مما لا ينقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فتعين ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما ما
اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان تلك الاشباح لا يبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين الى ان المرآة التي ينعكس عنه الصور الى
البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يجتمع الخصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتطفلين في نظام العلماء الى هذا القسم قالوا ان جرم القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه راى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء لبعضه بحار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار الكبيرة جزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب
وعلى العمارات مروج ومزارع مختلفة الالوان والاشكال والاحكام فهذه الاشكال ترى المناظر
في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا
شنع ظن انه بديع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض اعلام المتاخرين
واقول ابطال النور المنعكس من سطح البحار وكرة البخار بحسب اشراقهما في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه
ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار ولكن
البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فانكان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة والادخنة
فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي
او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي فيكون الكلام فيه ما يأتي وان لم يكن
يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة
دائما بين النيرين مانعة من وقوع شعاع الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقربه بعض الاذكياء من المحدثين
فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كبير وكما انها
تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست
بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس فلذلك لا يلقي على القمر نورا اصلا او يقرب مما يلقيه
الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه لا سيما عند الطلوع والغروب
واما القسم الخامس اعني ان يكون في ذلك الساتر فانكان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر
كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وانكان من الاجرام السماوية فان لم يكن في جانب ...

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد يعتد به وكان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ذلك بسبب اختلاف المنظر وان يكون الساتر تارة دون اخرى او ان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف الضوء اشد انا من القمر فترى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حلم به الشيخ ولا يرد ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يتمايز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف ثم ان الاشكال التي تخيل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر متساويا دائما على نهج واحد لو كرنا في تذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر ويرد عليه ان التدوير يتحرك على فلك الحامل فيكون المرئي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان يكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور او غير مجهولة وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من افلاك كوكب كاشتمال الحامل على التدوير والتدوير على الكوكب حال هذه الاجرام التي في القمر في عدم مباينتها بعضها

للجوهر ثم بحسب الحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك يشف نفسه لانه جرم
غير قابل للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن الافلاك
بحيث لا يجاوز سطح كل البعض منها مماسا للمحدب الفلك ومقعره فانما يماسه على نقطة فيكون المائي للفرج
بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا
من جسم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام وسطح الذي للقمر والظن اذا كان سطح القمر بسيطا
من جرم بسيط وهو لون قابل للانارة فلا يكون في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا فادحا في استنارته على السواء
وذلك لان النجوم لم تر مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما فكان انه اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يوجد في ثخنه من الاجرام التي هي
الكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف بالقياس اليه كما ان الكبر ان كان من لونه غير شفاف
يرى ما في ثخنه من جملة سوداء مائت فيه او نحوها فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما
يرى في سائر المواضع من البريق والاشراق وعلى هذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو
في الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى
على من تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير القدر
مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا **قلت** اذا السمار متحركة بالاستدارة
ولا يقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل ان
الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركاتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب
نفسا وللافلاك شيء آخر لا ان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان آذانه كذلك
فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك ثم من الجلي بادي النظر ان كرة
الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان تكون هي القائمة بالحد والحافظة للزمان

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين بذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل صناعة المجسطي واثبتوا به حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها بل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير وفي القمر حول مركز العالم يفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس لتلحق بالاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بها لكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء والحاملة متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكانها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء يسوقها في سمت حركته يكون مقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا انقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بحسب حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وارى

ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة له هي المحركة
اياه وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان
او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكواكب وما يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله وعموم قائل وكل في
فلك يسبحون مما اشير به الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل
جميع الكواكب تسير بتسيير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحة مسافة لو
بقدرها بعينه او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها نفوسا مستقلة
بها متحركة دون افلاكها اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا يتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجدها بعد ايام
بقليل من التحديق متخلفة عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف بفضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك
ولم تتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر يسير جدا عما تقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق مثل ما مر في السيارة
فثبتت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكل والحرى
ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها
بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة وكثرة في بعض آخر الى
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء
كل كوكب فلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافا بالسرعة تارة والبطؤ اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمعطيات من الاصول ثم ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد
والانتقاص في السرعة والبطؤ كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت او
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائطها حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لا جرم اثبتوا لكل فلكا على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق اقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة متعلقة بكوكب كوكب
ما ينتظم به حالات ذلك الكواكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما تكفل بتفصيله صناعة المجسطي
الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك ان ثبت به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي

هناك بحيز النار بعد مضي قبله زمان غير متناه يجب ان تحيله الحركة في اقل منه الى النار فتحل ذلك

فرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم الا يكون المجاور فيه غير ما يعرف وما يجري ان يكون

هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك لمتشايعته حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي

يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها بارداً ما في طباعه التحير مستحفظا لكماله بان

ويكون بين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار مسلوة الى

تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الصف الحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان

يكون لشي من هذه الاجزاء الا ان يكون بعض من ذلك في غير حيزه الطبعي او ينتقل اليه ثم لا يدوم

هناك وهذه الاجرام البسيطة شكله الطبعي على ما عرفت كري كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك

او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار الملاصق محدبه بمقعر الفلك يجب ان يصح الاستدارة اذ

لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون المائل للفرج جسما كيانا

لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري

سوى النار ويتحصل هناك من ضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل النار

ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فيدافع الاجزاء النارية وتتخلل فيها

بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس

حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شي منها بعينه مدة يعتد بها

ولم يجب ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال بوصول المدد الا ان الطبقة العليا من

الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد

في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون بصحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء ولعدم انكشاف

من الارض فليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليسبها مع قبولها الكون لفساد وتخرق الليالي والايام

والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالانفساد او بالخرق والنقل منه الى موضع آخر واذا انصب اليها

اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي اما الماء فهو

وان كان سيالا بالطبع لكن تمنعه هبوب الرياح وتحجبها لا يدعه على حالة الا ان هذه التضاريس لا تخرجها

عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة

قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بقياس الجبال وما يدل على كروية الماء

انه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الموضوعين في الطرفين فكان يجب

ان يميل الجزءان الطرفان الى الوسط لتكون نسبتها الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه

لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن ترى اصغر ولم يكن يظهر منها

اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة

ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين

وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما

يكون في آن كأواسط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان

للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان

عديمي العرض وبينهما الف ميل وازديادا ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية

للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت

بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها

مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تابى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك

بين الافق والشمس مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة

ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد فطن بها مع كونها

سطحه طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض لتشبيهها ولعل ذلك

انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلانيا عم ان الارض مسطحة تحيطها بحر تحيطه ارض كذا الى

ان تم عدد سبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب

والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات ريم بها نحو من صلاح

المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد

النار وتقديسها النورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير

ولما فرطوا في شان الارض وبالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف

وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما

كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز

الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة

من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ولنعم ما اجابهم به المعلم الاول لعدم تسليم

شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بان الشرف

انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض

في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان يطيب به نفوسكم والقائلون

بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة

الصعود وفيما بينا من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين تجدد والاحجار ايضا تبطله

ان قالوا بحركة الارض دون افلاك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجسام

المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان تكون الارض لكليتها اسرع من

المدرة فما بال المدرة تحتها اذا استقلت من علو اقول وطيل الصعود وخامتها بحيث ان تحرك

المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة تحتها انما يستفاد

من تحرك الارض لكبر حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان تحرك الارض المدرة الصغيرة ينبغي

ان يكون اسرع من تحريكها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت

طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين

مختلفين في زمان واحد اذا كانت احدهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي

للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا

كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها ويحتجب من جانب المغرب بحدبتها

ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا لا يفتقر الى القول بسكون فلك البروج لعل المراد به

سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك

الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذو ميل في اجزائها لما

لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا فيها مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير وقد يبطل

بان الحجر الذي يخلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلى عنه على خط يكون

عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او تنزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب

ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض

من الهواء مشايعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء المشايعة

للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير

ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية لا العرضية

٢٣٧

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي

وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية وتوهموا ان اجزاء الارض تميل بالطبع

الى الوسط فلما تشابهت الميول اليه من الجوانب يجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذا

رأوا اجزاءها المنفصلة الواقفة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها لحيزها

الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة تسفل الارض

جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا

ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اذ رأوا احاطة الماء

بها جعلوها محمولة على الماء واذ رأوا ان الارض ترسب في الماء لا ان تطفو عليه هي عندهم طافية

على الماء ثم انهم اشتغلوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة

طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجتمع رسب ثم من هؤلاء من جعل سطحها المنبسط الى الماء مقعرا

الينا كانه ظن ذلك اوفق للطفو وفطن لاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كان هؤلاء قاسوا الارض

فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا الماء لم يتفطن انه الفصل المشترك بين الافق وبين

الشمس وفرقة اخرى عرفوا بكونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم ان

تجذب الفلك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه لو كان بيت مغناطيسي الحيطان من الاحجار والسقف

قد قام في وسطه حديد صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم ان لتساوي الجهات في استحقاق

ان تميل الارض اليها لا تنجذب بها الارض وزاعم انه لاندفاعات الحركات السماوية بها كما يعرض لقطعة

تراب يجعل في قنينة تدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فتثبت التراب في الوسط لاندفاعات الدفع

من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها

الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان تنبسط عنه فلا يكون الموضع

طبعيا هف او تسكن فيه طبعا عنها من غير حامل على خارجية فظلم ان لا يكون لك الموضع الذي ان فيه و تحرك اليه جزاؤها
فلا يستتبعه سكونها فيه و لا يحتشم له علما تحليده ثم من جعلها غير متناهية فلقى فى بطلان قوله وجوب تناهى الا
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم اخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال وينتهى ويعود الكلام فيه فان جعل ساكنا عنها طبعا فليبدأ من
شك فى ذلك فى الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان تلج وما من فقد احالوا وان ما من الهوى فلا
يكون حينها مكانا طبعيا للهواء وتمام المجاور الهواء الى هناك ينبغى ان يتصل بالزلزال والخسف الجاعلون
ايا ها طبلية فقد اخرجوها عن الاستدارة الطبعية والذين جعلوها للكثرة منها مستويا من تحو الاكثر منهم
ما عرفت من الشواهد الاتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب
عنه ثم انك قد تيقنت ان كل اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين انها طالبة للثقيلين طبعية وردوم
للاحياز الطبعية وقد نازع فى ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق
ويضغط ما دونه فى الثقل ويحركه بالقسر الى فوق ومنهم من ظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب
الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه فى الثقل بكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل بالقسر وظن ان الثقل هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة
الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا ويعترض
السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه فى نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع اخر وكيف يكون سبب الاستقلال
تخلخل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدا بالعلة لا [illegible] فلا يكون كثرته تفيد شيئا
او كان الملا على حد واحد [illegible] عن [illegible] فيكون [illegible] ان يمنع الحركة

٢٣٩

الى سفل او يورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب نخنة لكان الآنك بل الزيبق احق من الحديد واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا سببا لها كما ان السيف لا يحرك حدته بل اذا حرك بالقسر وتحرك لثقله بالطبع سهل نفوذه فى الاجسام بحدته **قلت** **فصل** اذ اتذكرت ما ايقنت من قبل ستيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعى مما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعى اذ الخروج عن ذلك انما يخرج عن المكان الطبيعى والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتب مستدير على مستدير حسب المجاورات الطبيعية وتنتهى لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك لا يوجد والمركبات لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعى خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعى لجسم الا وهو طبيعى لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج خلاء بل ملاء فاما لا يكون كريا فكذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو محال وعليك بالتدبر فى ذلك ومن ظن ان هناك عوالم فى كل منها افلاك وعناصر متشابهة لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها انكانت بسيطة ان تصيل كرة واحدة مالية بحيزها الطبيعى فلا يكون كل من افرادها المتشتتة فى العوالم فى حيزها الطبيعى بل انكان فبعض مما ليس فيه له ان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شىء من سما فى العالمين المتحرك عنده والتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية بالعدد لكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا ثم كيف اختلفت امكنة السموات المتشابهة وهم تحدوث **اقول** لعلك اذا تذكرت ما ايقنت من الاصول المسلفة فى كتاب السماع الطبيعى استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية ترتيبا بطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان انكار ويكون كارا وتكررا فنقول

ان الحيز الطبيعي هو ما تقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي
ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لتقدم الطبائع عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها
الطبيعية مستديرة ولكل منها مع التحدد وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص
فيكون منضودة بعضها على بعض مستديرة بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة يجب ان تكون
متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصور تحليل ابعاد منضودة يكون الاحياز الطبيعية على طبق
المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون
لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة
في اقدار الاحياز الطبيعية فلا تكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا تكون متماسة
حتى يلزم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية
للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية
المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فلما
لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبيعيا للبسيط فيكون حيز طبيعي للبسيط خارجا عن جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف
ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا
ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون بل
لا بد ان يكون على فرض الابعاد المنضودة كالماء فيها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت
انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تابعة لها
حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على هذا كلام الشيخ وانت
اذا تذكرت ما اسلفناه في العدد عما في الافلاك من الفرجات التي ركزت فيها الكواكب التدوير

ومن خلاف اشخاص السمات تعرف انه يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في الفضاء الكلي

بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب مثلا ولم يجب ان

الفرج الواقعة بين الكرات المتمايزة بجرم مستدير واقع في الفضاء الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا

طبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يسلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتعين بها سماء

اذا تعدد والى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا يكون متشابهة بل يكون

في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز فلك وكان مثلا كرات

سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعدد

العوالم وامكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل فتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعي لكل بسيط

بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد

المكتنفة اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب حافظ بعضها بعض

على النظم الطبعي ذلك لكن قسرا ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها

على السواء من الجوانب كالكواكب التداوير والخوارج محاطا بجسم ذي قعرة او اختلاف في الثخن

حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة

لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم متشابها لسماء عالم آخر

وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد تفطن في ما لزم مع ما مر في البيان الكلي اذ المطلق ان

افراد طبيعة واحدة لا يكون من شانها ان تتباين من خارج حيزها اذا كانت لبسيط ان تتحصل كثرة احدها بالتحيز

الطبعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبعي لانها اذا اتصلت كل كرة

واحدة لم يكن حيزها الطبعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في

شطر من ذلك الحيز بل الكائن فيه منها لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبعي الا ان يتحرك بالطبع

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا لجهات الحركات المستقيمة بوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدؤها فيما جاء عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب الحركة الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك ندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم انما يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم ان كانت سموات تلك واقعة في عوالم فهم اختلفت بكلتيهما وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون من قبل العناصر لان كلتيهما بالسموات فكيف ينقلب الامر لان طلب من قبائل السموات لقبول الاستحالة قلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الاول المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد لا بمعنى حس بالامرين فيها اما البسائط فحكما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد وان ما يقبلها منها يقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولا تتحرك فلما تسكن في الاين بل في الوضع اذ ليس فيها مبدء للمستديرة فاختصاص كل جزء منها بجهة لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا كل لذلك تعاسر بعد الوجود فقبل كلا الى جهة يوجد فيها حتى لعله اذ ذلك لم يكن الاجزاء تخصص بالجهات بل العمدة فيه ان الحيز كان في حدوث كونه في هذا الحيز او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه اليه فهذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان يتعاكسان فالانواع ثنتي عشر والحس شاهد متظافرة على ان التي بين المتجاورين فالارض ينقلب كان يتقلب الاحجار مياها على ما يفعله اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير لها وتذوب بالنار وبالعكس كما قد يتعكس كما تحجر بعض المياه بغير وجهان منها بها المائية المنعكفة في البحر وبالعكس كما قد يتجمد لبوا قلل الجبال البارزة بحجارة بنزل يجعلها ...

مولانا مولوی محمد فضل حق خیرآبادی قدس سره العزیز

من قطرات تجتمع في انابيب رصاص مركبة ذات وضع في الجمد مما يحدث فيه البرد كما في البوادي الطين
ابعاكس الكمال في مطفا استعمل الزاج لا اختار في تحقق اسنة النباتية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وهما يقتضيان سبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى باستعداد خاص
لتلك ويشتد او لهذه وذلك باستحالة ما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه فبينهما
تباين نقول اعلم انك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
والتشكل اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من ان يخفى فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة مشتملا على البسائط واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لان كون مركب هو
فساد مركب آخر او بسيط كما ان كون البسيط انما هو فساد بسيط آخر لما عرفت من ان كل كائن
فاسد واما تحقق الحس فلما لا يخفى من تكون اجناس النبات والحيوان وغيرها واما البسائط فلما عرفت من
ان منها ما يقبل الحركة المستقيمة وهي التي تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي التي لا يكون فيه مبدأ
ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد وذلك لانها اذا كانت في احيازها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلا تكون الا ساكنة في الاين وكذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ
ميل مستدير تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها وضع مخصوص
من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه وهذا
الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل
بسيط بجهة وحيز انما هو لاستعداد الوجود فنقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الحيز الذي هو فيها وجنسها
هو فيه حتى لو لا ذلك الثقل لم يتميز جزء بتخصيص الجهات والاحياز فانه يجوز ان يعرض للجزء الطبيعي من
نقل على اجزائه ولا يمكن ان يعرض وجوده بدون تخصيص حيز ما به ولا يمكن ان يكون التخصيص لحصول الفاعل

في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي يخصص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما يكون الجزء
كان في بدء تكونه في هذا الحيز او في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فلكون الجزء من الهواء مثلاً
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فتكون ابهواء او كان
في حيز آخر فتكون هواء فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من
ذلك الحيز الذي تكون فيه فان يسئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
بمثل ذلك وتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
عنصرين يتصعد احدهما الى الآخر وتتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلاً بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء بالعكس وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يداوم عليها الحيلة حتى تصير زلالا وان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل
الايام وايضا يرى الاجزاء الارضية الندية المتحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما
يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

شيئاً يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهراً حجرياً كما سيجيء ان شاء الله تعالى وايضاً
فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من ينابيعها احجاراً كما سنرويه ان شاء الله تعالى اما انقلاب الماء
فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على هيأتها كثيراً
ما تنقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يعرض للهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جداً ان يصير سحاباً
تنزل بالجبال كما سيأتي وايضاً اذا وضع اناء من الرصاص مثلاً في جمد ووضع الجمد فيه فانه يرى حبات
ندى يجتمع بظاهر الاناء ويتركب قطراً كلما انقطعت تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء
الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء
المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها
ليجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد اخرى ويتناقص كل مرة وتراخت
حصولها ولا ما ترشح ما في خارج الاناء وداخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير
موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للترشح مع انه لا يحصل ذلك منه
واعترض عليه اولاً بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء لوجب ان يكب الندى جميع
سطح الاناء بلا فرجة ولوجب ان يحدث الماء بعض السطح دون بعض يكون لاشتغاله شرط او وجود مانع
لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقاً جداً اذ ليس سطح الاناء
حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب ويحصل من الندى حبات
وثانياً بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير ما يلطف من
الهواء بالجمد ماء وايضاً ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الجمد المجاور للاناء
ماء ايضاً وبهذا حتى يسيل ماء كثيراً جداً ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة
بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل التكيف

الغريبة بسرعة واذا قبلتها تخفظا بطبيعتها فاذا اتح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الآوانى اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى فيه انما يحتاج اليه لان الاناء كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد بقى فيها اثر متشتت في السطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى الذى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما فى كور الحدادين فانه اذا سد الطريق ونح فى النفخ فيه بالكير تحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر فى انطفاء المشتعل واذا تحقق هذه الانقلابات الست التى بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء فى تحقق الستة الباقية التى بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك فى اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك فى نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين فى ذلك وتمنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا اطفيت وكثيرا ما يحدث فى الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب يعرض ان تطفأ فتصير باردة يابسة على ما سنوضح ذلك ان شاء الله تعالى واذ تحققت الكون والفساد فيهما يحكم ان يسبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بتناقص استعداد بالتلك الصورة المخلوعة واشتداد

مباحث

لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا كون مع استواء الحالين بل لا يكون الا انتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة و
الا يتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر حاما شهادته
بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا قوم ينكرون الكون والاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا
انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموضوعة للبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم
مع التصديق بالكون ينكرون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام ماء وما يرى سخينا فمختلط
وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون اكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية انما تتغير بعضها الى بعض لانه لها موضع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما نار
وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاود ربما ومنهم
من يكثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر
وانما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق لغلبة البغضة وقوم يسلبون
الكون والاستحالة على زيغ في التمييز لاخذهم مبادئ الاجسام اما اجزاء ما تتجزى وهما او فكا فلا
يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف
الوضع والترتيب واما سطوحا فيرون الكون والاستحالة نحو ذلك **اقول** اذ قد حققنا
الكون فالاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى
مذاهبهم ولا ننقض حججهم لقصور منهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون

فلانه اما ان ينعدم عن الشيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء
شيئا وهو ممتنع لان الاول اذا كان هو الثاني كان حاصلا في ذاته مباينا للكل باعداده
فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن اللاشيء وقد علم استحالته او
يبقى فيكون هو بعينه لنفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحلوا المخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يعملون
ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد توجد
صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبحرها فحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا واخرون يعملون
ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيشوبها ثم اي ما كان من البروز
والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وانقطع التكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم تكون اجسام بلا نهاية في العدد تجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين تكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن
هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بما لكونه
يمترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي ممتنعة الانفكاك

٢٤٩

عن مجالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد وان يكون باردا دايما ويرى
من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون
واكثرهم قائلون بان العنصر واحد بحسب زعمهم ان الاشياء الطبيعية تتغير بعضها الى بعض
عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره تتغير في
حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون البتة الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت اهواءهم
في اختيار ذلك العنصر فانكان نارا ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فما الهواء الا نار تكاثفت
قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها
حداه الجوهر في الكل غير مختلف وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا
بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء
ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمي بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه
والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء بهوان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك
شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكانه اقدم هولاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب
بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين
اثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشتعلة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم
ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد ايضا
عرضيا بل له عنصر يتصور به لكان في العناصر ما يبرده ويوازن حر النار والذين اصطفوا الارض ذهبوا الى
ان ارضيته وثقله مستقر اجل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي بدرجة
من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و
منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون الجوهر

جوہر محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين الطرفين بنا على ان سائر الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فان الهواء الا ما يتقرر مستقلا بالماء وما الماء الا الارض متخلخلة سيالة خالطها نارية او طرف وسط اعني الارض الماء بنا على احتياج المركب الى اختلاط يابس برطب حتى يقبل التشكيل بالرطبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فيجانبي والنار مواد سخنية الحركة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى تتكون المركبات وتعنصر ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هولاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لهما بد من قابل من نوعه فاعلة فيهما ينفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان تجمع احدهما اذا دعتها بالحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة توجدت جسما متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة افترقت

طبائع اربعة

٢٥١

مولوی محمد هدایت الله رامپوری ادام الله فیوضهم

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوي الباري محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادي البهاري الراجي مغفرة ربه الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى لنيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين والاشباه مولانا **المولوي محمد هداية الله خان** بن مولانا المولوي محمد رفيع الله خان الرام فوري ادام الله فيضه النوري جيلا بعد جيل وان نطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر الطمطام البارع في الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ في العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفوري اسكنه الله في بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التي لم تصنف مثلها في العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشي المزيلة لظلمة الحجب والغواشي والتي طبعت في السابق من الزمان كانت معراة عن الحواشي ومملوة من الاغلاط الكثيرة من بادية ونقصان فلم تروي الغليل من الطالبين ولم تبري العليل من الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا نسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عدتها ما كتبها العارف بالله مولانا باب الله ثم زينها بالحواشي اللطيفة والصحائف المشرقة منها حاشية استاد فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة والدين ادخله الله في اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله في المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل والتلطف البري عن التكلف والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وببعض تعليقاته الذي كان لابد منه لحل مغالقه وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين الرازي ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسي ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض تقارير خير السبقة وخير الخلف خاتم العلماء نجم الفضلاء استاد الكل في الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام المتلقب بالشمس ان يقتبس من علمه المنير الضياء ويحق للقران ان يكتسب من جبينه السناء الاستاد المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق ذو الفضائل والايادي مولانا المولوي الحافظ محمد فضل حق الخير آبادي اللهم امطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين محمد صلى الله عليه واله واصحابه اجمعين بان نقيم حق الطبع وتصحيحها في دار الانطباع فالتزمنا اطاعة الكاذن في المطبع العلوي المنسوب الى علي بخش خان اللكهنوي بن بير محمد خان الغني الغفور لامتثال امره وجب الاتباع صرفنا جهدنا في تصحيحها بقدر ما كان في قدرتنا مع الفاضل الذكي والجلي حائز في العلم النقلي والعقلي المولوي السيد محمد معظم علي مصحح المطبع العلوي فجاء بحمد الله عجيب الناظرين مريد المشتاقين وذلك في تاريخ ستة وعشر من الربيع الاول سنة الف ومأتين وتسع

وسبعين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه واله وصحبه اجمعين ۱۲۷۹ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه يمهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها فينتظم البرهان اولى
ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة يبطلان تألفها من الاجزاء التي لا تتجزى اي لها وليس بعضها لها بسبب
ما حل فيها من المقادير كما يتمسك به كثير وذلك لان المقادير السارية في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود
عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ثابتا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما منفردا وان لم يكن
ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متقدرا بالمرتبة
مساحية هي الجسم التعليمي متكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة حلول
المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة بل الحق
المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها اعني الزمان غير القارة انما اتصافها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله
في ذاته يمتنع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما يتناهى اذ تناهى في الوضع بالخط المتصل
والمتحرك يرسم بانطباقه التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل ثانيتها ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء اجساما
بل متألفا من اجسام صغار صلبة يمتنع من قبول الانفكاك والكائنات ذات حظ من الامتداد في الجهات كما يقول بها ذيمقراطيس وتابعوه
الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول كل قسمة
لزوم قبول الانفكاكية وهو مشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية فيها
الاتصاف بجزئين متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة يجوز على الجزئين المتصلين من جسم

منها بالنحو على جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا ان المانع لا يكون الا زمانا والا انحصر نوعه في شخصه وما اعترض عليه بانه انما يتم لو كان
تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع وبعدما تركب بنحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يصلح للنقض
عليه وكون الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن ذلك حرر البيان بان الجزئين لما كانا
متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون الاتحاد متحيزا بالذات
غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وبا ذلك الا بالانفكاك وعلى هذا الاخير تتخالف تلك الاجسام في الحقيقة وتنحصار
نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان
مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض
ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والتحيز بالذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلا غير مندرج
في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل عقيب الاتصال حتى يلزم الانفكاك
المتصل فاللازم جواز الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب بتسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال
الابتدائي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نروم من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك بتعميم التالي في التقسيم
الثالثة الثانية ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرو الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه عند
فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال هذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب جليل من النظر فروزها امتناع
اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرو الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل
بالذات لكن قد يشك فيها بان الاتصال اضافي وحقيقي والاضافي يقال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي
على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبيعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه الذي
اعني قبول فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنس تحته وهو كون
الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم
ويكون هو بعينه مبدأ لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت
هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي الاتصال بمعنى اتحاد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال
متصلا واحدا لا منفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض

الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدا اما لا يوجد الوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة

المقابلة لها ويجوز ان يكون لها موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل

في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي

لا نفسه فللتفصي عن هذا الشك مهدت مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل

بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ثاني اثنين مما فرض شكلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص

واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل شخصان

متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فاذا كان المتصل

بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين جزئين مقدارين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل

بالذات وبهذه المقدمة كان التشكيك ايضا متعرف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال

كل بزوال الموضوع ولو فرض احدهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان التشخص وان

لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز

ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد

واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان

بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل

فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجود آخر ابتداء

بل ما ان يكون ما فرض وجود آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا لم يعدد ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية

والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة

لها لو تواردتا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول وامكان

فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بين الاستحالة واذ قد مهدنا هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة

لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما بتجويز التبادل لا فرضهما لاستلزامهما الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والقبا ولى فى ما تين فيمتنع كك فى تينك فعند طرو الانفصال زوال الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل

بالذات وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والاخر لوازم الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة

الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين بتمامه انه يمتنع التشكيك فههنا مقدمة رابعة لابد منها ايضا و

هى ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة ووجود جسمين آخرين بعد تمام العدم كذا فرض انفصاله ابتداء بل اتصاله

ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين له بالكلية فلعل الخصم يمنع لا ينازع فى هذه المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلنتكلم

البرهان على الهيولى من تألف الجسم منها ومن الصورة الجسمية فنقول الاتقرر ان الجسم المفرد اى لا تركيب فيه عن جسمين متصل

فى نفس الامر كما عند الحس غير مؤلف عن جواهر متفاصلة متناهية فى الوضع كما يقول اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جمع من السيطا

بحيا بالافعال الا ان يمكن طرو الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فبه ابتداء بل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية او يمكن طرو عليه و

فرضه فيه ابتداء ومح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق فى الحالتين المتعاقبتين يجمع خلافى العرضين المتنافيين كما يعترى الى الاكثر

وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم فى حد ذاته بالمقدمة الاولى باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال متواردا على موضوع

الاتصال بل كان انفصال الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم فممنوع اتصاله جزء

ووجود مغايرين له بالكلية لاح بطلانه بالمقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما متصل بذاته والاخر ليس فى ذاته بمتصل ولا منفصل

بل هو فى ذاته بذى وضع الا بحال فيه وهى الجسمية ويسمى محلها الهيولى اوفى مادة فاذا طرء الانفصال فسلام انعدامه كلية

وبانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الاخر اعنى المادة الحاملة لفقتو احدة عند الاتصال ولصورتين عند

الانفصال وهى القابلة بالحقيقة للانفصال اذ كان قبولها اياه مشروطا بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة القابلة

لانعدامها عند الانفصال وجوب مجامعة القابل للمقبول ولانه المقدارية انما يكون للاجزاء كان خطا بين جزئين كم

موجودة بالفعل لمنافاة ذلك اتصال الكل فصالا حادا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل

بطريان القسمة عليه فهى لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهى مسبوقة وموقوفة للكل فى المائية ومتأخرة

والحد لو كانت متحاثيتين كانت متميزة متباينة فلم يكن هناك اتصال حقلى وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى

بالبرهان فلنذكر ما يميز بين الهيولى والجسم الطبيعى والجسم التعليمى ليرتفع الاشتباه بينها فنقول الجسم يتشكل بتشكلات الجسم

التعليمى ويتغاير الصورة الجسمية بتبدل الجسم بتعاقب الهيولى لان الهيولى اذا ما تبدل ذلك باحد الامور

كرقارة وكيفية اخرى نحو تبدل الهيئة الشكلية والهيئة المتعددة واما مع بقاء الصدر الذي بعينه او بان ينفصل من جهة

بتزيد بان يصير الشي في جهة اخرى مقدارا حسيها وهو المراد بالجسم التعليمي فبالجملة يتبدل بعد ما كان للشمع طول وعرض وعمق

بتصغير وتزييد حيث ان ملك المقادير تزداد وتنقص مع بقاء الهوية المتعددة اي الجرمية بعينها ثم ان حال الانفصال على تلك

الشمعة الخ تلك الهوية الاتصالية الجرمية وتحدث جرميتان اخريان مع ان الجسم لم يتعدم بالمرة اذ العدم من خواص في

في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من الصورة الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق فقابلا للفرض لا الفعل

وهذا الاتصال الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والتفاوت بالطول والصغر والكلية والجزئية وافراد الجسم

تعيين تمادية بحيث يصح ان يمسح بكذا او كذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عن هذا الاتصال بالمعنى الذي

هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهيئة متشاركة في حدود مشتركة موجب قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار اي

اعني الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرضية وهو لا يفارق الصورة

في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة تفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه لعدم ما شيد البنيان على قواعد

مرصعة الاساس وقد نزاح العيان بحيث يميط الالتباس عن ان السند الثالم وانقشع الظلم لكن ههنا شبهتين تعتبنن

فلنورد هما ونفك عقدتهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما دعيتم في المقدمة

الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشي متصلا في جوهر ذاته ويتصل لامر يحل فيه فان صح ذلك

امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست بمتصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا في

بل انما اتصاله لما يحل فيه من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشي متصلا في ذاته

ثم ان اتصاله لا يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشي متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد ذلك الامر بسبب ما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم

لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة بما يحل فيه من الاعراض المتاخرة بانحاء ما هياتها عنه اذ ليس هناك شي متصل غير متاخر عنه فيكون

في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها بالصورة الحالة فيها

والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متاخرة عنها بشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية

عن الاتصال وسوا فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ في فصل الاتصال الوحدة او الكثرة وانما في مرتبة ذاتها ليست

متصلة ولا منفصلة بالوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد سلمتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترک وان صح ذلک فنقول لا شک ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طریان الانفصال وعنده فهذا ابتداءا

بدل الاتصال مادتین شخصیتین فلا یکون موضوع الوحدة الشخصیة هو بعینه موضوع الکثرة فبطریان الانفصال علی الاتصال

تنعدم صورة الجسم کما تتعدد بها مادته وح فاما ان یکون المادة بسیطة فیکون انعدامها الانعدام بالمرة ویلزم انعدام الجسم المتصل

بالمرة عند الانفصال لانعدام کل من جزئیه کذلک مادته فلم یبق الی اثبات المادة الا فراغ من ذلک تأثرا لان یکون المادة مرکبة کالجسم

وتکون لها مادة باقیة عند الانفصال فینتقل الکلام الی مادة المادة حتی یلزم الانعدام بالمرة او یتسلسل ثم ان التسلسل

عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها کان حکمها حکم الواحدة فی لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال

اذ ینعدم کل منها بزوال وحدته فینعدم المجموع بالمرة لانعدام کل من آحاده فیلزم انعدام الجسم کله بانعدام جمیع المواد التی فیها

بالمرة وانعدام جمیع الصور التی بازائها بالطریق الاولی هذا حاصل البرهان الانفصال علی الاتصال وقس علیه حال طرو الانفصال

ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصیة وعند الانفصال مادتین کذلک بل المادة

الواحدة بالشخص مستمرة فی الحالتین علی وحدتها الشخصیة لا یقال لا شک ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالیة تزول

عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالیة ملازمة للوحدة الشخصیة علی ما بینتم فبزوال الاتصالیة تزول الشخصیة ایضا لانا نقول

انما بینا الملازمة بین الاتصالیة والشخصیة فی المتصل بالذات کالصورة لا مطلقا فلا یلزم من زوال الوحدة الاتصالیة

عن المادة زوال الشخصیة عنها فللمادة وحدتان احدیها الشخصیة الذاتیة التی هی لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة

اذا اعتبرت فی حد ذاتها ولم تؤخذ مع الصورة کانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصیة باقیة مع الاتصال والانفصال فی الحالتین

لصورة واحدة فی الاتصال ولصورتین فی الانفصال هی المقابلة للوحدة الاتصالیة عند حلول صورة وحدانیة وللکثرة

الانفصالیة عند حلول صورة متکثرة التی بذلک ان الهیولی المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخری الاتصالیة

وهذه لازمة للجزئیة الشخصیة وبزوالها یزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجسمیة فی حال الاتصال ویزول عنها

الکثرة علیها عند الانفصال والمادة بعینها باقیة فی الحالین فاذا جرد النظر الی ذاتها ولم یلتفت الی ما تلبست بها من الجسمیة

فهی خارجة فی هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان یکون لها وحدة اتصالیة او کثرة تقابلها وان

تحصل عنها فی الخارج فالهیولی لا تتکثر فی حد ذاتها بانفصال الجسم الی قسمین متشابهین او مختلفین وانما فی وحدتها الشخصیة

کثرة الصور الحالة فیها اتفقت بالحقیقة کالمائیات او اختلفت کالموضعیات وذلک لان الانفصال لا یطرأ علی ذات المادة

والكثرة والاختلاف فلا يصح ان يستند نهوتها الا الى القول ان القابل لهذه الامور غير ما الكيف وانما اهتدينا اليها من طريق انه
لابد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال وفي الكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبني
جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد التنوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة والمقدار
بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها هيولى لك ما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص
عالم العناصر المخالفة بالماهية لهيوليات الافلاك الواحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الحسيات المتكثرة والتنوعيات المختلفة
على ما كان في قدم ان الحوادث انواع وانها لا تجتمع اشكال التشاهد بالكمين الشكل فيها في استتار واعلان من منهج
برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل قوة قبول الانفصال فما له
هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب مما من البيان السالف فمن اتقن ذاك لا يتيه عليه هذا المسلك الثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا اتم ما اخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد
استعداد كان فان الجسم لقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات والجهات لا يكون الا القوة والفعل
فهناك امر للجسم القوة وآخر به الفعلية ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يأبى عن قبول شيء فما يكون له بالقوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا الجسم فعلية الجسمية فما به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا ظاهر فالامران مندرجان فيه فهو مزدوج منهما فجهة
القوة مادته وجهة الفعل صورته وقد اورد عليه الشيخ النقض بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة الصور واجاب
بان جوهر الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع الا انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير
ما لم يكن له فصل بحقيقة والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس لها حقيقة لا يكون لها بالفعل
وآخرى بالقوة الا ان تطرأ عليها حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين
نسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **فصل في تلازم الهيولى والصورة**
اقول ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي ثبت في جهة لم حلولها الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد
كما في البعد المجرد ولو ثبت ذلك لو وجد كان جوهرا متنافي لجهات متقدرا فيكون مع الصورة التشكيلية الا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم
بل الكم المتصل والوهم الا بعد على تجويز وجود ما بالكم الا ما ينحو الصورة الاتصالية لا حين بين الاشياء قبل ان تتعلق الهيولى فتتالف منها جسم ونحو ذلك

وقد يحكى في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصور فالاستعدادية في الهيولى من حيث انها ليست استعدادية لا من حيث

انها هوية استعدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد عرفت ان في بيان ذلك فيكر الى الشيخ وجها آخر الاول انه قد ثبت

في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان ما يستغني عنه شيء في ذاته فيما يلزم فرضا

كيف يصح ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا

بالحاجة الذاتية ان يكون سنخ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة طبيعية

محصلة نوعية لانها انما تختلف بامور لفارنها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام

فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة

او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما

فليست المقادير طبيعية قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فتتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية

التي تحمل عليها وتتقوم بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تظن فصلا داخلة في

جسمية بل الجسمية متحصلة في نفسها اذ نعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل التقريب لا يشتبه

في ان افراد الطبيعة الاستعدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الاستعدادية بل في امور

منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه الالهام الا ان يعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما

او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستعدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين

عرضيتها وزيادتها على الجوهر الممتد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال

فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدا لنا اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدي الناظر ان لم يحكم المناقض

او ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج

بل يجوز ان تتخالفا بتمام الحقيقة او بجزء منها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولعمري هل هذا التشكك

الا مثل ان يتمارى في كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك

بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل

ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوس الا من لم يعترف بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة

بالادراک ابی متعددة ام تختلف فانا وان لم ندرک کنہ الانسانیة مثلا لکنا لا نشک فی انہا طبیعة نوعیة وان افراد الانسان متفقة

فی الحقیقة وان جہلت کنہہا ولا یخرج ذلک خلاف من خالف فیہ عن کونہ بدیہیا فلیس ہذا اول قارورة کسرت واذ قد ثبت

ان الصورة الجسمیة طبیعة نوعیة فلا تختلف بحسب الافراد والاحیان فیما لہا بالذات من الاحتیاج الی المادة والغناء عنہا فاذ ثبت

بنے لبعض الافراد والاحیان ثبت فی الکل والثانی بانہ قد بان لک ان الطبیعة الجسمیة لا تتناہی الابعاد فی الجہات کلہا فلا یمکن وجود الصورة

للابعاد والامع تناہی الابعاد ہا فی الجہات بل لا یکون التناہی لاعتبار بانقطاع تمادی الاتصال او التشکل لان الاتصال اذا

تمادیہ وتحدد من الجہات عرضت لہ لا محالة ہیئة من جہة احاطة حد او حدود بہ وہی الشکل ومن البین ان الانقطاع والتشکل

کانا لازمین فہما من العوارض التی لیست الصورة الجسمیة مخلوطة بہا حد الذات فان من تصور جسمیة غیر متناہیة لم یتصور جسمیة لا

فلا یحصلان للجسمیة الا بانفعال قوة قبول والقوة علی ما عرفت انما ہو من جہة المادة وکذا الانفعال المستلزم لہ فثبت

ان الصورة لا تتعری عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثانی** ان الہیولی لا تتجرد عن الصورة واورد فی المتن الطبیعیة

وجہان الاول انہ علی قیاس ما مر بان اتصال الجسم لذاتہ ان الہیولی لو تجردت لم تکن ممتدة متصلة والا کانت متلبسة

بالصورة لا مجردة عنہا وح فاما ان تکون متحیزة ذات وضع فتکون جوہرا فردا او مؤلفة من جواہر فردة واما ان تکون مفارقة

والاوضاع وعلی التقادیر لم تکن قابلة تحمل الصورة فلم تکن ہیولی وقد ترک فی المتن ہہنا احتمال ان تکون مؤلفة من جواہر فردة

کما ترک فی بیان اتصال الجسم احتمال ان یکون جزء لا یتجزی علی تقدیر عدم اتصالہ بالذات لیتم کل من البیانین بالقیاس

الی الآخر والحاصل انک قد عرفت ان منشأ الفرق فی تجویز تلبیس الہیولی العاریة عن الاتصال فی حد الذات بالصورة الاتصالیة

وعدم تجویز تلبس الجسم بالمقادیر المتصلة لو لم یکن متصلا بالذات ہو ان الجسم متحصل بالفعل تم تلحقہ المقادیر فلو لم یکن متصلا

بل بالمقادیر المتصلة کان الاتصال متاخرا عن ذاتہ ووجودہ والعقل یتقبض عن تجویز تلبسہ بالمقادیر متصلا فی ذاتہ ولا فی مرتبة

فعلیة وجودہ بالمتصلات واما الہیولی فہی غیر متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فہی ان کانت عاریة عن الاتصال

فی حد ذاتہا لا یستحیل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا یلزم ح تاخر اتصالہا عن مرتبة وجودہا بالفعل فلو کانت الہیولی

یجوز ان توجد بدون الصورة انقضی منشأ الفرق وکان لامر فی الاستحالة علی السواء واعلم ان الشیخ ابطل بحکم ان الہیولی مفارقة

ثم لحقہا الصورة فتصیر ذات حیز بکلام مبسوط فیما ذکرنا غنی عنہ الثانی ان الہیولی لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتہا موجودة بالفعل فکانت لہا

جہة الفعلیة وبالیہ مستعدة لاشیاء فکانت لہا جہة القوة فہی ذات جہتین فیکون مرکبة من امرین مادة منہا لہا القوة وصورة منہا لہا الفعلیة فلا تکون مادة

ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها
فما بعدها من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية
اذ للقائل ان يقول يجوز ان تكون مجردة عن الجرمية لكن تكون متحصلة بالصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا
اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى
اذا كانت قد قارنت الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد فارقتها فتلبس الصورة غير ان
تكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تنخلع عن هذه
والتلبس بتعين بالجرمية فرضناها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل كل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكم ان افارق الجرمية فليفارق
كل منهما الجرمية ويكون كل واحد منهما بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ولنفرضهما انهما بعينهما لم
تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل
احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا خلف واما بان عدم احدهما
وبقي الآخر وانما اعدم احدهما رفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة
واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا توجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث
حال سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جرمانية لها سوى
مقدارية هذا خلف وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته استعداد
الانقسام لا بمفارقة ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار بالذات واذ تقرر
استعداده في المقدار تبين وجوب التلازم بين الهيولى والصورة من الجانبين

فصل

في اثبات الصورة النوعية

اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى
غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا للجرمية تخصها بالذات وتسمى نوعية لتحصيل الانواع
بها بالطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمقتضاها
من كل شيء امر عام مطلق كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان
الاول ان الاجسام ببسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع

فتحصل مقالة بالمختلفة لا يكون بالجرمية اتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر فلوحدة هيولاها باسرها

واما في الاجسام عموما فان الهيوليات متشابهة في ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان لكل

فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر وعنصر لكن الامتياز في ان كل فلك هيئة متخصصة بالفعل متمايزة عن

سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل

الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها الا ان انما تحصلها بالفعل من جهة الجرمية انما تحصلها بها لا فلكا فلا بد من صورة اخرى

ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار فمنها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة في اقتضائها من

البسائط فمنها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فهذه اللوازم

والآثار مبادئ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاها المتحدة في العناصر بل صور اخرى

اعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها فلنتكلم على نحوين النحو الاول ما يساق الكلام فيه نحو النحو الاول من طريق اثبات الصور النوعية

وذلك انه تبين الاولى ان الهيولى متقومة بالصورة الجسمية كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بصورتين و

منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من جهة واحدة في درجة واحدة اما اذا كانا من جهتين كالجرمية

والنوعية فان الجرمية انما تمتد امتدادا متصلا بحصولها جسما مطلقا والنوعية انما بها ذات مبدأ ميل مستدير وذات مبدأ ميل مستقيم مثلا

او كانا في درجتين ان كانا ما في المركبات فان هيولى العناصر متصورة بالصور الطبعية تلك الصور فيه

فيها عند البعض بل ان مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية وتفيض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحاصل مختلف بالحقيقة فحاصل

صورة العنصر البسيط بل صورته الفاسدة من حال صورة المركب اعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عندنا

والحق عكسه فانهما اذا كانا طبيعتين مستقلتين نوعيتين غير ان الجرمية بمنزلة فصل الجسم المطلق والطبيعة بمنزلة فصل نوع منه الثاني

انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع تحول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع

لم تقوم الجوهر بالعرض لتقوم منه محال لزوم الدور وغيره لتقدم الجوهر على العرض الكل والمحل على الحال اذا تقوم الجوهر بعرض تقوم

المتقوم بخصوصيات جهة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض ان لم يكن محالا مطلقا لكن

لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال شاهدة بانه لا مسرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين كالمقولتين نوع

شيء من مقولات العرض ماهية حقيقية ووحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل منها اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية المتاحد الفرضي والصيناعي في ذلك ولذلك خصصها المركبات في بيان اثبات الصور النوعية ما الطبيعة ويجوز دخول الا

في تصنيف الطبائع وتشخصها وارتقب في ذلك كلاما مستوفى النحو الثاني ما سياق الكلام فيه توجه النحو الثاني من طريقي اثبات

النوعية وذلك ايضا من وجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احتج اختلاف الآثار

الى الصور فليحتج اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى غير النهاية

ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف

موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تتعاقب عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق

بل يحتاج الى توسط جوهر عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش الكبرياء حتى

تدرك سلسلة الوجود على ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى استعدادات

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فلا نثبتها ولا تكون فصلا قلنا اذا قصر النظر على ذوات الاجسام المحصلة

انواعا وجد بعضها تقتضي بعضا من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضادا له او لبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه الآثار المختلفة بخلاف الصور

الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض وتخصص قابليات المواد يكفي لتخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد

تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة

عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابتة بخلاف الصور العنصرية فانها

غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا

اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الحامل ليس

هو الجسم او صورته بل المبدأ الفياض والصور وسائل ارابطة وشرائط متممة والاجسام قوابل من جهة موادها

وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثار او لوازم متكثرة متغيرة مترتبة حتى لا

حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة فيلزم

منكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى متقومة للمادة وهذا ايضا باطل لتقوم المادة الواحدة بصور طبعية واحدة

في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل من شرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الجسمية

بشرط الكون في غير المكان الطبعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع

وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد دون اعتبار شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فاض

عن الواحد الاول الحق تعالى واكان استناد بعض اليه بلا واسطة وشرط وبعضهم لقبول البعض بلا واسطة وبعضهم مع واسطة وشرط او

وسائط وشرائط ويدل على صدورها بحقيقة مادة او موضوع تخصص في صدورها ... ذلك لما مر الاشارة اليه من ان استناد الكون

الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الجاعلة **فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة**

قلت كانك بعد ما تبين آه **اقول** لما ثبت ان الصورة الجسمانية باسرها مستحيلة الوجود الا حالة في مادة قابلة

لها وقد علمت ان الشي لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول

الى العلة القابلية من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ينفصح لك عن قريب ان

قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا فعلية لها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة

وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل في ذاته بالقوة

ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصله لا لذاته

ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين

ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستبد في الوجود بدون محصل

حتى تستلزم بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما

يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما متقوما بجوهر حقيقة الآخر كالاجزاء بل احدهما حال في الآخر على انا نتعقل

ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد ونتعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما استعد له يجب ان يكون فيه

شيء منها الفصل لا يجب وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما لا يهمنا في اسلوب سلكه في هذا الفصل

ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

الی الآخر بل الحاجة فی الحقیقیتین لکل منهما الی محل الآخر فی المشهورتین اعنی الذاتین الماخوذتین مع الوصفین للوصف من کل
الی الذات من الآخر فالحاجة اذن بین الهیولی والصورة انما هی فی الوجود فقط ثم انه یستحیل ان یکون الحاجة من الجانبین
فی وجود ذات کل الی ذات الآخر لان ذلک دور محال الا ان یتغایر حیثیة الحاجة من جانب غیر حیثیة الحاجة من جانب آخر فلا یلزم الدور
وذلک لان الحاجة من جانب الصورة الی المادة لکونها قابلة لها والحاجة من المادة الی الصورة لیست من حیث ان الصورة علة
قابلیة لها اذ المادة الاولی هی القابل البسیط ولا قابل للقابل لانا نقول ما ذکرتم انما یفید تعدد الحیثیتین بتعلیلیتین وذلک
لا یدفع الدور اذ التغایر فی المحتاج والمحتاج الیه والعلل باسرها متقدمة بوجودات معلولاتها فاذا کان کل من الذاتین علة
للاخری بایة علیة کانت تکون متقدمة علیها بالوجود فلما کانت الاخری ایضا علة لها وان تخالف نوع العلیة تکون هی ایضا متقدمة
بالوجود لا محالة علی الاولی المتقدمة علیها فتکون متقدمة علی نفسها وهذا انفساخ ... ما ینحل اشکال لزوم الدور بان حاجة الصورة
الی القابل لیست من حیث طبیعة الصورة مع قطع النظر عن الفردیة بل باعتبار الفردیة اما الصورة الجرمیة فلانها انما تحتاج الی القابل
علی ما بیناه لامکان طریان القسمة المقداریة علیها او القسمة المقداریة الانفکاکیة کانت او وهمیة انما تطرء علی الفرد من حیث انه
فرد دون الطبیعة من حیث انها طبیعة واما الصورة النوعیة فلسنا نعنی بها ههنا الا الطبائع الجسمانیة لا ما یشمل الحقائق المفارقة
فان الصورة ربما تطلق علیه ایضا حیث یقال انها صور مجردة لا تحتاج فی الوجود الی قابل لان الصورة هناک نفس الماهیة بخلاف
فان الصورة ههنا جزء الماهیة واذا کان کذلک فلیست الصور النوعیة تحتاج الی القابل لانها صور ... بل لانها اجسام تنقسم بطریان القسمة علی الا
فاحتیاجها الی القابل علی نحو احتیاج الصور الجسمیة باعتبار الفردیة دون الطبیعة فالصورة مطلقا من حیث کونها متشخصة
لا من حیث طبائعها محتاجة الی مادة تقبلها متشخصة لا یقال ما ذکرتم انما یدل علی ان الثابت بالدلیل انما هو احتیاج الصورة
حال عن ضمیر المفعول فی قوله تقبلها ۱۲
الی المادة لا احتیاج طبیعة الصورة لکن لا یلزم منه انتفاء احتیاج الطبائع اذ عدم الثبوت لا یوجب ثبوت العدم لانا نقول
سلمنا ذلک لکن فیما ذکرنا کفایة فی دفع لزوم الدور ثم انه لما لم یثبت حاجة طبیعة الصورة الی المادة وثبت حاجة المادة الیها
حاجة طبیعة الصورة الی المادة کیلا یلزم الدور فان قلت لما کان الصور المتشخصة حالة فی المواد کانت طبائعها ایضا حالة فیها وقد اعترفتم مرارا بان
لا یکون الا لحاجة ذاتیة فیجب ان یکون الطبائع ایضا محتاجة الی المواد فی الوجود قلت الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة فی مرتبة من المراتب اما فی مرتبة
الجنسیة او النوعیة او فی مرتبة الفردیة فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبیعة النوعیة والجنسیة لکن لا یستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبیعة فی نفسها
ان طبیعة الصورة حالة فی المادة کذلک حاجة الجوهر التی هی جنس الصورة وعدم تسویغ حاجة طبیعة الجوهر الی المادة فی الوجود مما لا ینازع او یتوهم فیه العقل فان قلت

كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة
الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفرد بان يحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا
باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي المعقول ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه
حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة
الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فلا استحالة فيه فان الشيء محتاج الى ما هو جزء مطلقا
والى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل
باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن ان جوزنا
حلول الطبيعة باعتبار حاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية تشخصها لا خصوصها فيمنعها بون والمراد
بالنحو الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان ان مخلوطة بلوازمها في الوجود ومكتنفة بأعراضها الباقية القيد مع انها ما
موجودة وح اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق الفردية
ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها
ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل محصل
سواء كانت الحاجة في وجود ذلك الفصل النوع المتحصل او في وجود لازم للفصل النوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا تحصلت
بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلم تحتج في وجودها ... الى لازم لها في الوجود
محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل
... تحل فيه واذا ... تشخصت بتشخص آخر فلا تحل وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة
الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما يظن قوم ولا امرا يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب
منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت انه ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة
عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود
ذاتها ولوازمها فاضت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص ينتزع
منها باعتبار مجعوليتها ومن سبيل آخر انه ليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان

بدون لحاظ الحلول في القابل لها تشخص تكون منحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان

لم يكن لها تشخص الا بانحاء حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها نحو عندنا

حلول الطبيعة النوعية في الجملة وان لم تقتض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان تكون معلولة متاخرة عنه

لكنا نقتضي بحاجتها اليه لو في لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول

لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم يستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية

في الحلول او عدمه بحسب الافراد فاذا اثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا حكم جلي بديهي

تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت

لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة

الى المحل في وجودها في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحلول ولزوم المحل

لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها

الى محل تتقوم هي او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد

من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا

لان الحال تتشخص بتشخص المحل ما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لتشخص من الحال فتعين المتشخصين لازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل

المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفرد

اليها اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت

محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان يتقوم الا بما

من المادة المتشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه المادة هذا كله بيان الحاجة في جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة

وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما او هذه الصورة

اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من

بعمومها او خصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة

قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصور الشخصية

في العناصر تزول مع انقاء الهيولى الشخصية ولا يمكن ان يزول احدية ويكون المعلول باقيا بل الصورة الشخصية بخصوصها الفردية

علة للهيولى باي حيثية اخذت فالعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية مثل الجنسيات فاذا اعتبر كل من مطلق

وخصوصها الشخصية حيثية براسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية بنسبتها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في

تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى يندفع شبهة الدور ثم لا اشتباه في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة

هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال لا بقيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة

اليه والعلة القابلية مطلقا لا يكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان هو منبع الاشتباه هو كونها فاعلية وما اخذ

حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق جدال ذريعة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك

من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما تشخص وتكثر بالمادة هو ان المادة

تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع

بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي تشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه

كما مرت الاشارة اليه لا انها هي الموجبة لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة النوعية الآبية عن الشركة

بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية بقاءها كما اوضحنا اليك وتعتبر الطبيعة النوعية والجنسية مخلوطة بالنسبة

الى الاشخاص بالمعنى المانع ذلك بالشئ تحدهما في الوجود اذا تعينت وتكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول

الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية

من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل اذ ثم انك قد عرفت ان عليتها انما

هي من حيث الطبيعة فهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية ولا للهيولى

اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها

ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة

للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فلان تشخص المعلول نماء من تلقاء جاعلة وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول

المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض او آلته المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسط بين الجاعل والمجعول

من غير تاثير فيه وبالاتها ان لا ايثار كما في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد

حكم الجاعل فكيف تتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل الى التاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل وآلة للطبيعة هو الجاعل والآلة للفرد بالذات و ان جاز ان تكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره متشخصا و ذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في الوجود فربما لم يقبض مالم يراجع الى الفحص الغائر عن اسنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة فالقبض ببديهته من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث الاطلاق فانما بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات لكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل العلة يكون حقا لكن نظرنا ههنا في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصلة ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في تقويمها وتحصيلها بالفعل او الفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريا عن المادة في ذاته وفعله فتصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق وتتقوم بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود ومن حيث ان وجود الصورة

التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة

تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الدهر اما المفارق فمن لزوال وليس لها كالمادة

حتى يكون قوة قبول للزوال واما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقب

فيعقب البدل يقيم المادة بالبدل البدل بما يشارك الصورة الاولى ليعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل

جوهرا غير الجوهر الذي كان تفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة

فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ لذلك نظيرا فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب

مضي ومن كيفية لا يعينها يجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم

على خاصة غير الخاصة التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا ينافي فيما افطنا به من نفوذ الشعاع

والعكاسه بعد انك بالغرض تعبيرا انتهى وربما يشبه المقيم المفارق وتستحفظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة

لمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث

هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة مطلقة لا

لا في مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل

بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول يستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة والفاعل وفائض عن الفاعل

المستقل فكيف لا ينقبض العقل عن تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل

عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل بالفاعل المستقل

مجموع الفاعل وما هو من متمماته من الالات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات

والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضاء ذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة

التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام

ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا نسلم انه يخرج العلة التامة

والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد وتاما في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر لوحدته العامة في فرد ككل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها

لطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها

مقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع

وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد

وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها لطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها مقومة لهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب

انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد

وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة

تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة

من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى

لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض

حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة

ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر

واخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

✢

تمت الدوحة الميادة

في حديقة

الصورة

والمادة

٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء له الكلية شيء
كالانسان والفرس فالانسان مثلا والمكان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما يلحقه من جهة ماهيته ليس من حيث هو جزئيا او كثيرا ولا موجودا ولا معدوما وما الى
ذلك مما ليس بنفس ذاته ولا داخلا فيها وانما يلحقه من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يجد الا ما يحمل عليه اولا حملا اوليا الا ذاته او ذاتياته وانما يأتي الحمل العرضي بلحاظ اتصافه
بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين كل خارج عنه من حيث هو هو والسلب لكل حيثية تقتضيه ... فالجواب السلب في البين لكل حيثية بذلك لانه
من تلك الحيثية ليس شيء منها بينهما ومفاد الاول سلب الثبوت للحيثية ... لكون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا ومفاد الثاني كون السلب بتلك
الحيثية انما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا ... الا ان تقبل السلب من حيث انه سلب للحيثية وكان مناط صدق الحيثية ... من الايجاب فيرجع الى الاول و
اعتبار الحيثية قيد الموضوع فان فاد ان الحمل عليه من هذه الحيثية ... الامر ... الحيثية ... بين ايجابا او بين ايجاب عين الذات والذاتي وايجاب ... عنه التحقيق
الجواب فان حيث ... السلب يتعين **اقول** الكلي ... على ... فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين ... وجود الكثير بالفعل
ويقال على نفس تصوره لا يمنع عن ان يقال ... اذا لم يمكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان او لم يمكن هناك كثرة بالفعل لكن
يمكن ان يحمل على ... كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل الدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما يشبه
والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء تعرضه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء تعرضه الكلية انسان
او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والمكان كليا بمعنى انه معروض الكلية لا في نفسه ومن حيث هو هو ليس كليا فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل
في حده بل هو في نفسه انسان وما تتضمنه ماهيته من المقومات الذاتية كالحيوان والناطق والعوارض اللازمة كالحيوان والناطق وليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا او كثيرا او كلا
ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا من ذاتياته والكل ليحمله من خارج فالمعنى ان الانسان ليس بهما في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود
ولا بالعدم كيف ولا يمكن ان يتصف شيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في سائر
نظائره بل المعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا غيرها بحيث يكون مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته وما
مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ امرا خارجا عنه منضما اليه او منتزعا عنه لم يجد ما يصح له الحمل عليه بحسب
هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاتها او ذاتياتها وانما يأتي للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا
يأتي اذا قصر اللحاظ عن نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتي لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق القضايا من هذه
الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء لا يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن
الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين النقيضين
ودعي انه لا بد من احد النقيضين فيها فلا حالة ولا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما فذلك بان يختار السلب سلبا ساذجا فما حصل الا ان الايجاب يقيد بالمعنى الذي
اريد به فالجواب الصواب هو السلب لانه لو كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر وهو مسلوب عنه وذلك لكذب الايجاب من هذه
الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب عنه بذلك انه ليس هو من حيث هو هو
بالعرض مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالعرض بتقديم الحيثية على السلب فبينهما فرق فمفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو
على ان تكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب تغاير كون المحمول ذاتا او ذاتيا ولا يصدق فيه الايجاب فيصدق السلب فيكون
هو كون السالبة ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية حينئذ تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب رفع
المقابل ان كان قيد السلب ولا يصلح لان ثبوته يقيده فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعتبر اللحاظ الى السلب من حيث هو
مفهوم ذاتي ثابت للشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السالب فتكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا

او ثانيا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له الا انه الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العلامة
من ابل الصناعة فمن يجوز ان يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ج بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب ليس كذلك بل مصداق
باسوقت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ تعين في طرفي النقيض ويمكن ان يراد تقييد
السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا او مصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول ويكون التقييد بالحيثية راجعا الى
الايجاب وفيما فصل القضية بان يصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوجود بتقديمه عليها انما هي اعتبار في اللفظ معناه وتآل المعنى ههنا الى ان الحيثية
[illegible] ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيد اللنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب
والسلب عليه ان يكون [illegible] السلب بعد تمام الموضوع فيكون [illegible] ليحيثية وعلى ان يكون [illegible] السلب قبل الرابط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين
التقييد [illegible] في التناقض تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ لم يصدق الايجاب لابد وان يصدق السلب مع ان الحيثية
[illegible] في اللفظ [illegible] فلت [illegible] القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤتى به ليفيد تعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات
الموضوع [illegible] ان يكون [illegible] حيثية التقييد كما تقول [illegible] عالم طويل [illegible] فلا يلزم القيد وان لم يكن الحكم بالطول من جهة العلم [illegible]
[illegible] الحكم عليه من ذلك الاعتبار كان [illegible] عالم طويل فالقيد [illegible] عالم
[illegible] القيد [illegible] من حيث انه المفاد [illegible]
[illegible] فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه وسلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي
لم ينحصر الجواب الصواب في السلب [illegible] وان عنى الحمل الاولي الذي من غير قصد [illegible] الحيثية على ذلك فالمصداق هو السلب قد كان المقصود بالاتيان بالحيثية [illegible]
[illegible] الحيثية [illegible] وثانيا ان الموضوع مع قيوده موخر في تحت السالبة من حيث المعنى [illegible]
[illegible] كاتب [illegible] كاتب وان كان صريحا في السلب على مصطلحهم لكنك ولم تنظر فيه الى ورود السلب
على [illegible] السؤال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خاصين عن الماهية [illegible]
[illegible] الانسان من حيث هو [illegible] من حيث هو هو [illegible]
امر غير الذات والذاتي ويمين ايجاب عدمه حتى يكون شقا الترديد موجبتين احدهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن هذا السؤال استحقاق ان يجاب
لانه طلب لتعيين بعد وضع ثبوت واحد من ذينك الامرين او وضع صدق واحد من [illegible] الوضع المبني عليه السؤال فاسد [illegible] السؤال فلا يستحق
الجواب كيف والجواب [illegible] المطلوب ههنا باطل فلا يصح ابقاءه فان تفضل عليه باعطاء [illegible] علي [illegible] المركب [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] **قلت** ونقول [illegible] ان حيوانا وانسانا مخلوطا متحصلا [illegible] موجوده في الاعيان [illegible]
[illegible] لها ماديه وذلك ان تعدد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط [illegible] كان [illegible]
موجودا فالالهي اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه او يعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه اذ يعتبر تارة متحصلا مفهومه
لا يكون في حيوانية سوى جسمية وتغذ [illegible] ان ما ان تمام [illegible] معنى من خارج ان يدخل في تحصيل حيوانية بل يكون خارجا عنها [illegible] مادة متقدمة على المجتمع
منه ومقارنة غير محمول عليه واخرى مبهما يكون نفس جسمية وتغذ [illegible] من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى ان كان فيه مع ذلك [illegible] كان المجموع حيوانا [illegible]
[illegible] المجموع محمولا عليه الا وجوده في الاذهان فقط وذلك انا ان نعقل الحيوان من حيث هو ولا يلاحظ بهذه الحيثية [illegible] عليه [illegible] من حيث هو هو
[illegible] نعقل الحيوان [illegible] فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما ان نحمل [illegible] الطبعي [illegible] الالهي يكون موجودا
بوجود [illegible] واما الحيوان بشرط التجاهل عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها [illegible] في الاعيان [illegible] ان يكون محمولا على [illegible]
[illegible] فيكون منطويا على المادة ولو احقها او متقررا بها وقد فرض خاليا وعريا وعلى ان لا يكون كذلك فيكون بين المفارقات ولم يكن له من الحيوان الا الاسم
دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها لكن محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد المأخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه يتصف في نفس الامر بالعراء
حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل نتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا للاحكام حقيقة كما تقول انه لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان
صادقا عليه بنفسه بل من اباطيل الا يجادي بها شيء في نفس الامر وانه بالايلاحظ معه شيء لانه يلاحظ مع عدم معه فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه شيء في
الملحوظية عارض وان كان بملاحظة العقل اياه وشخص ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله او

او اقترانه بامور غير مقومة للنفس مفهوم منه بلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي بشرط عدم التحصل بشيء او عدم الاقتران
فهذه احتمالات ثلثة فالمحتمل الاول ان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوط ايضا
ان كان طبيعة جنسية كالحيوان وكان الشيء المشروط تحصله به محصلا له كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكما
ان كان طبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد فالفرد المادي المحسوس مع الحيوان مع الانسان الطبعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان كما في وجوده في النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يلاحظها النفس
فهو موجود عندنا على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبعي عند النفس و اذا
كان الطبعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبعي ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا لا شيء يدخل فيه بل ينضم بحيث لا يحتمل تحصلا لشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم
حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل فهو حينئذ بهما هما ان جاز ان يقارنه شيء خارج عن الف معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا عليه ومنها يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من
الطبعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اقتصار المعنى بهذا القدر بل امكان
تحقق فيه ما ذكر وامور آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه
ما يدخل فيه ويحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحدا بذاته كان صورة النوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير مجاز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وارتفاع هذه المعاني بالتدريج
تحرج فيتبين انه اذا كان الحيوان الطبعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل الالهي اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه وتصور ذلك على انحاء احدها بان تعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظا بلا شرط
بلا احتفاظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تعقل الحيوان ولا تتصور معه شيء
من الاخلاقية ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان تحصل حيوانا طبعيا كزيد وانه موجود متى لا يكون الالهي موجودا بالوجود في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا اعني ان الطبعي فرد للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد للمفهوم الذي يصدق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه ولا مقارنا له بشرط التجرد وانفكاك عن الاقتران بتلك المعاني حتى لا يكون
مقترنا بامر خارج شيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة ولواحقها
او مقترنا بامر خارج قد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن اسم الحيوان
الا كالاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون المتنازع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد فيه في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة بل مفهومه فان ذلك محال البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا ويجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون الحيوان
الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا تحاذي بشيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه لا انه يلاحظ
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ما لاحظه العقل اياه ونحو
ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا يتوهمن ان ذلك حينئذ بحسب الفرض العقلي المطابق
تلبيس الامر كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك ما لعل الطبع السليم لا يستحسنه **قلت** ولا يتوهمن من وجوده الا في الاعيان

ان هناك شيئا مبهما الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وايضا لا يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
او الجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو انسان او انسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كما يكون اب واحد لابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون الانسانية واحدة
اكتنفها الاعراض عمرو او بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يمكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة تكون انسانيات متخصصات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او محتملة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس من احدها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تأثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وما لها الا الذي المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة
بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك الى هنا بتلك الصورة العقلية لا بهامه في الذهن صح حمله على كثيرين فيكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط
مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج واذا كانت مساوية عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزء منه كما وهم ذهب الى ان الكلي الانسان
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت
بالمطابقة فانما هي بمطابقة الظل لذي الظل بمعنى انه لو ساوى (?) المعين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بمعنى المطابقة الكائن بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كالاشتراك في سبب الكلية بالذات الاشتراك بين زيد وعمرو ولا يكون كليا بل اشتراكا بالحمل لكن المعين من
حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد في الوجود والمعين لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا التقرير تم الالزام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجوده فيها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون الانسانية واحدة بالعدد اكتنفها اعراض زيد وهي بعينها اكتنفها اعراض عمرو فيكون
هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذلك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تعاندهما اختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان كانتا اضافية لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متقومة بالناطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا واذا تقرر بطلان عروض الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وغيرهما
كما في هذا وذلك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة ولا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او انه يحكم عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان الى اخره ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به انه يحكم عنه بهذا العنوان موجود في الا[عيان]
وان لم يكن الوجود ثابتا له من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية ح
في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق [illegible] واذا فرغنا من ذلك فنقول
ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما باعتبار الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما باعتبار الملحوظ
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان
او محتملة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثر النفس من واحد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك
الاشخاص تأثير جديد في ذات النفس واذا حضرت صورته في الخيال واستوضح ذلك بخواتم منقوشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على قطعة الشمع وارتسم منها ذلك
النقش فان ضرب عليها خاتم اخر لم يتأثر الشمع منه بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
مقيسة الى تلك الاشخاص امر كلية واما جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون جزئية وتمايزها بما لها الا الذي المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصور
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى يكون بالقياس اليها مطابقة لها بالقياس كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ بها ...

مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى واما جهة كلية فهو انه مستوٍ الى الفعل لصورة كلية مطابقة للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان حصله الذهن كان صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص ان فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان مع ما جهة جزئية فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لا بد وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد معه والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية باعتبار والجزئية باعتبار آخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق ثبت المعنى بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان آخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين وفي البسائط الخارجية لا مادة وصورة لها الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تم المعنى بهذا القدر بل انما يلاحظ وجود هذا المعنى حتى ان كان هناك الف معنى تجيئني الوجود يكون المجموع جوهرا كذلك كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان غير لا على ان تكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا حتى اذا لاحظت الى شيء منها كانت ملاحظا على انك تعين مشتمنا مما قد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا بها مما يكون نسبة الجسم اليها الى ما منها نسبة الجسم الى الفصل واما الى المركب من الجسمية وشيء منها فنسبة الى النوع واما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان جنسا ع وقس على ذلك حال المعنى الجنسي وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حينئذ هو جنس متعين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يعرف الا على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما الطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم تمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر في كل ما يعرض علينا من المعاني درايته انه على اي شيء القانون اشتراطها في الفصول ان لا الفصل يجب ان يكون متعينة لازمة بحيث لا ما دخل في احدهما لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالمتحرك الا كالمتحرك ثم المتقسم قسمة لازمة اما ان يكون بعد الطبيعة المتقسمة بذاتها لا بغيرها الاول الا يكون لخارج والاخص فان كان لاولي اي اتم لا يكون المقسم فصلا متقسما لما كالذكورة والانوثة فيما للانسان لكونه حيوانا فانه اولى تخصص الحيوانية بطرق احديهما بصورة دون اخرى بل المقسم النوع بهما كالجنس لم يحل في تنويع العام فصلا على الخاص لا فانكان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يدخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فيما للحيوان لما عرض للمادة حرارة او برودة استعداد بها للذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم يكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس تقسيم الجسم في نفس المادة ولكن بحيث يمنع من انقسام آخر كالتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة لصورة قبل النفس ذاته يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا للطبيعة بل يكان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية تتداخل انسامها مع اقسام هذه وكذا كان ذلك بالنسبة الى سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول فيكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما يتخصص به الجوهر بعد كونه ذا نفس حساسة وذلك بعد كونه جسمانيا والاول لم يكن مخصصا الا كان مخصصا الاعلى الشرط الى ان يكون ما خرج عن ذلك ولم يتبدل فصلا اصلا كالملتحي انما يتخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا واتقان ذلك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة له بالنسبة اليه اعم ماهي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول ومادة للثاني فالجنسية والجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسيته لما يقال انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذته متحصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي الحساس عين الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراءه كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته صح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحامل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشروط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان

اي المعنى الجنسي وما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان الجنسيان مادة وصورة عقليتين واما المركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بكلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مثلا بجوهر ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على
ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر واستيفائه وعدم وراءه حتى انه لو كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل هو مخاط ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته ويجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان يكون مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخالطة معه متحدة به حتى اذا الا حصلت
الشيء منها فانما لاحظ مالك تعيين شيئا منها فكان الجسم بها بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لا بها منه ولا يكون الجسم
مغايرا لها ولا هي مغايرة عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية وشيء آخر من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي والحساس او الناطق منضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير مغاير عنه فيكون حينئذ كل منها عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما يضاف اليه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية تؤخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليها وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض او عدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كانه
من مضمناته كان متحدا مع الحيوان الابيض وكذا الابيض مع الحيوان مع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب وبالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة ومما
يجب ان تتنبه له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينهما وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان يحمل هناك شرط او شرطا او لم يحمل فيكون لا محالة متحققة تحقق بالشرط شيء وبالشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت بحسب
في نفسه معروضة احدها بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في انفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبار لا بشرط الممتنع من ان يحمل بالتواطؤ يحمل على معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين اعني
بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس او الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس على
ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات. واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية ونحوها بل تجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما يتاتى
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة توهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فنزيح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدرى
انه على اي معنى كم من معنى يشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل لذلك اذا اخطرنا اللون مثلا بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر
بالفعل تقتنع به النفس بل يطلب معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت للنفس
اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه كان الا ان يضاف
اليه معان اخر بعد الطبيعة قبل الاشارة وليس يكفيه ان يجعل اللون وهو لون بعينه بلا زيادة تتم مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا
لونا فقط وقد تخصص بامور عرضية عرضت من خارج بحيث ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية بقي البحث
عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا واتيها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة

تمت بمعناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واما ما ينتظر فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهمنا معا ان تميز الفصول
عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فلا والا فنقول انا انما ابيضنا في ذلك معرفة القانون الكلي الجلي واذكيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر طولا بالقياس
الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء بما علمناه في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا تيسر لنا الحكم الباتّ في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما
تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها
لا يتيسر الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية الا ان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته
بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسط الخاص من المقسم عن الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متباينين بعينه
ونحل في التي يكون بما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الموجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو
بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لا سيما الحصول الوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا ناشيا من
لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعدادا لذلك المعنى خاصا لها ولا يكون استعدادا بالمعنى الخارج عنه ثابتة فيه
الامكان استعداد لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة الثابتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة
ذاتية ولا المعنى المخصص من المذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان بل للحيوان ايضا فانه اذا الحق اولا الملحق الاعم ولم يختص بجوهره بصورته دون آخر حتى كان النوع منه يجوز
ان يقسم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص الا فان كان استعداد بالذات من جهة مادتها الخاصة بحيث لا
يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت
لها انفعال من سخونة فقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برودة فقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة
كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا او انثى
فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداده بذلك لصورتها كالة
للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون مع الاحساسية بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اول من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه
القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع الخاصة بالانقسام من جهة الصورة فاذا اذا صار مغتذيا
لم يقبل من الصورة الا النفسانية غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا النفس غاذية او غير ذي النفس كذلك ولا
ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر الاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ايحدث نوع يعرض لها من مصادمات
الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة مفارقة لها عن الغاية المقصودة فقد توقعها على الصورة الحاصلة لها الصورة الاولى
كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرضه مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في التحرك من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرف من ربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف
كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ذئبا وبعضها ذبابا و
ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها فانما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معه بالمادة تنوعه
الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال الآلات التناسلية والتناسل امر عارض بعد الحيوة وتنوعها شيئا
فصلا بعينه والكان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا او لما لتلك
الطبيعة البتة بل الكان مخصصا للمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة وكذلك ذلك المعنى
السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان
هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاولى كالجوهر انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس حساسة انما هو بعد

كونه ذا نفس بعد كونه جسمانياً وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصاً الا على الشريطة لم يكن ولم يخرج عن ذلك وكذا انما يكون
فصلاً للجنس لو لوحظ كالجوهر انما يكون قابلاً للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلاً للميل وكونه قابلاً للميل انما هو بعد كونه جسماً طبيعياً فان الجوهر اذا كان جسماً
طبيعياً لزمه ان يكون قابل الميل لانه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلاً له ولا للجوهر ولكن
ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضاً فصلاً للشيء منها وكالجوهر انما يكون ملتحياً وكوسجاً بعد كونه رجلاً وانما يكون رجلاً بعد كونه ذكراً وانما يكون ذكراً
بعد كونه حيواناً بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيواناً انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسماً بانضياف الفصل
المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصاً لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولاً واما الحيوان وما قبلها
فهي ذاتية وبعد ما تقررت ذلك لم يبق لنا حاجة الى التجشم كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتميز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي تلتبس
الامر في كونها جنساً او نوعاً ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني
اللاحقة اذ لا تكون فصولاً تكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة لنفسها
من اي جهة كانت او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه ماخوذاً لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية انما هي في ان الطبيعة في ان تكون اياها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان النفس لا تحتاج
اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشاراً اليه فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
يشاركها في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعاً عن المشار اليه لم يبق موجوداً بل تفسد نحو مغايرة اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية لتمايز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تتمايز بالعوارض واما النوع فلا يتمايز عن الجنس والفصل اللهم الا في بعض الاحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضاً لا يتمايزان الا في بعض الاحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما فالفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى وبسائط الفصول فتمايز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس تكون فصولاً
واتيها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولاً تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة
من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضاً اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازماً لها نفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون
بواسطة امر اعم منها المادة او صورة او عارضة واللازم للاعم يكون لازماً لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازماً للاعم فهذا اذا كان لزومه لما تحته لا بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع الحاصل
المشار اليه يكون شخصاً من الطبيعة مثلاً يعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلاً الى غير ذلك يكون شخصاً مشاراً اليه انسانياً
بل ان زيداً مثلاً هو الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزءاً منه
فتذكر ما اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمناً في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون مضافاً اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءاً من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلاً انما نعني به اذا
اخذناه جنساً لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط ختم المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسماً وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه مضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية و
الفصول والعوارض يكون تمامه جسماً لا ان يكون جزء منه جسماً فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
فالجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك ربما توجد بدونها وان الجنس لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشاراً اليه كان باقياً فان النفس اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلاً وحصله بالفصل حتى ينتهي الى الفصل الاخير كان لها طر

يحصل لها ماهية نوعية تامة اعني يجوز ان يتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما يتوهم
مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل يبقى نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال
الطاري على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها تخصيصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب التشخص
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا بل يكون كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء فان النوع
يمتاز من وجه عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا لا يمتازان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ التعريتي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا بالخارج مع الشركة
في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما تجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضي بخلاف قوله على نفسه وعلى الاجناس والانواع تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا الامتياز بجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل الا
الاجناس ولا في الفصول قلت لعلك بعد ما استيقنت ان جعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل يستتبع ذلك تعلقه في
البقاء ولا يتعلق الا فقير فلا غني الا هو ومن البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر بهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهته ووجه عنه فالحاجة
دائمة لدوام الامكان تعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان ولا اختصاص للبقاء ببيان
في ذلك واستعن في ذلك بملاحظة حال الشمس والضوء الواقع بمحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس اذ حدث دام به ودام محاذاتها
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا التعلقه بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم فبعد ان الحاجة في التقرر والوجود
يؤدي بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الحاجة انما يسدها الغنى وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند ابعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما استخف ظن العامة ومن يتلو تلوهم
ان المتعلق من المفعول بالفاعل انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
ويحك بل هنا حالة بين العدم والوجود هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج
الى موجب فهو عدم فاعل الوجود لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هو كذلك في نفسه وكذلك كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الا انه
من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم اليس اذا وجب المعلول بعلته التامة لم تتخلف عنها
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا فكان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشمل نسبة بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق
وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم انما هو كذلك وما اوقعهم في هذه الورطة تمثيلهم بقاء البناء بعد البناء ونحو
ذلك وتخيل ان الاثر حين البقاء انما هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل وان كان امرا جديدا فالتأثير فيه لا في الذات الباقية ووجودها والا
من خلل اليس فعله جاعله مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركة هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع لشكل ما والحافظ لذلك
الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع اسبابها في اكنتها الطبيعية مع عوقها للسفلى عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التلاق والتماس
ان شبهة تحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فجملة ما سوى الله تعالى فقير ولا غني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوده [illegible]

[illegible]

ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا لمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر لا غير
وجهة التعلق هو الوجوب به وبالسلوب آخرا انا اذا رفعنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وبذلك
بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة لتقيض العلة علة النقيض كما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه
كذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة
التعلق هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات دائما والطرف
الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك وان كان العدم تارة والوجود اخرى
كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه
يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد وهو فسيح بهذه الجملة الحافظة حال الشمس والضوء
الواقع على الارض لمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا لفيضانه عن المبدأ الفياض على الارض ولو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن
دوامه موجبا لغنائه عنها ومنافيا لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة
تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها اذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء انما يكون واجبا بالغير وذلك
الغير موجب له اذ اما لو اعتبر فاستحال على جميع انحاء العدم وحتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع
بملاحظته عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذنا ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء
الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل من حيث الكل جائزا قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى
آخر وله مدار التسلسل الى الموجب الغني اصلا فهذا امر ملوح به ان المؤثر في الوجود الا الواحد هذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة والكلام من اهل العقل
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه ذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا هو نفس الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره و
يستتبع ذلك التعلق والحاجة في الماهية الوجود واذ قد عرفت ان الجعل البسيط فلا ارتياب في ان الحق هو الثاني وكذا في ان الامكان المحوج بالذات
هو بحيثية وجوب الوجود والعدم او ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه المستتبع لوجوب وجوده وهو امام خالفت في ذلك الجماهير انظار الكلامية اقتدارا بالاوهام العامية توهموا
ان التعلق من المجعول بفاعله انما هو بحدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من جعله الوجود في اول آن ثم لم يجعلوا علة الحاجة الا الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعل مع الامكان شطرا او
شرطا وكانهم عنوا بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فالماهية من ان الحاجة متقدمة على الحدوث فكيف يكون علة لها وهذا على ذلك
ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب والعلق به في الابتداء اعني بالحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري
تعالى لما ضر في بقاء العالم تشنعوا فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فر الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض
وتوهموا ان الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب تعالى دائما وان كانت تستحق الاعراض دون الاعراض لنسخ فيها وكانت
فيما نحن فيه من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بين
الوجود وبعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فالكائن الاول فيها عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم اما العدم فهو وان
احتاج الى موجب وتعلق به لكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك
العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم يبق من الحدوث على هذا المعنى ما يصلح للتعلق بالفاعل
سوى الوجود والكائن الثاني فهو ايضا مع انه كون الوجود في اول آن وهذا ايضا المعنى لانه ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي
وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات
الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده فبقي النظر في جهة التعلق وعلته الحاجة بل تشمل ذلك الكل ان يختص
بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته التامة وواجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان لو فرضت العلة التامة قديمة سواء

جاز بالفرض وعلم بحرکان معلولها الوجب بها لعدیا ایضا فالواجب بالغیر بحسب مفهومه اعم من ان یکون قدیما او حادثا وان منع عن وجود القسمین انه من حاج
وتعلق بالغیر یشمل قسمیه فلا یکون محوقه لاحد القسمین کالحادث اول والالم یلحق بالقسم الآخر کالقدیم بل محوقه اولا وبالذات للاعم منی الواجب بالغیر فجهة التعلق بالغیر هو الوجوب
بدون الحدوث والوجوب بالغیر ملازم الوجود ما دام وابقا فکذا التعلق وایضا اذا کان التعلق من جهة الوجوب ثانیا علی انه لو کانت علة الحاجة هی الحدوث بمعنی المسبوقیة
بالعدم کانت الحاجة والتعلق وانما ما دام الوجود لان المسبوقیة بالعدم غیر لازمة بعده ثم تقول المشهور مما وقعهم فی هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلک کبقاء الابن بعد فناء الاب وسخونة الماء بعد انتفاء النار ولو کانت علة الحاجة هی الامکان لو کان الاثر محتاجا فی البقاء الی المؤثر لانتفت هذه الآثار بزوال
تلک المؤثرات والثانی انه لو کان فی البقاء تعلق بالمفعول وتاثیر من الفاعل فالاثر حینئذ ان کان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصیل الحاصل وان کان
امرا جدیدا فالتاثیر فیه لا فی الذات الباقیة او وجودها والجواب عن الاول انه من قبیل اخذ ما لیس بعلة علة مکانها فان البناء لیس علة لهذا البناء بل حرکة یده سبب
لحرکة اجزاء البیت کاللبنات والخشبات وتلک الحرکة علة معدة الاجتماع تلک الاجزاء فرجع الی ان انتهاء تلک الحرکة علة للاجتماع والاجتماع علة الشکل الحافظ
فتلک الاجزاء علی ذلک الشکل هو امر ملتئم من طبیعة وقسر وذلک لان من تلک الاجزاء ما هو فی مکانه الطبیعی وطبیعته حافظة لمکانه کاللبنات والقواعد الموضوعة
فی الاساس وهذه الاجزاء واقعة بین سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبینها تحرک الیها علی الاستقامة من المرکز فهی
حائلة لها عن الهبوط مع ما فیها من التراق منع الافتراق بادنی محرک وعن الثانی انه من باب اشتباه تحصیل الحاصل بهذا التحصیل بتحصیل الحاصل بهذا
فالباطل هو الثانی واللازم هو الاول وذلک ان هناک تحصیلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا جزی الزمان ملاحظ فی التحصیل ابتداء وبقاء کان
فی الاثر ایضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصیل ابتداء الاثر وببقائه بقاءه

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی لا نقیض له والصلوة علی رسوله الذی لا نظیر له اعلم ان النقیض قد یکون فی المفردات بان یعتبر معا وما فی انفسها بدون اعتبار صدقه علی شیئ
ویضم الیه معنی کلمة النفی فیحصل معلوم آخر فی غایة البعد عنه ویسمی رفع المعلوم فی نفسه ولیس فی شیئ منها اعتبار صدق ولا یصدق علی شیئ اصلا فاذا حمل علی
شیئ واحد کان اثبات ذلک المفهوم له تحصیلا واثبات رفعه له عدولا اختیاریا فیان صدقا اذ لا یجوز صدقهما علی ذات واحدة فی زمان واحد من جهة واحدة لا
کذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر ان المفهومان فی انفسهما سمیا متناقضین کان معناه انهما متبائنان تباعد الاتصور بالجمع بینهما فان
المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما علی شیئ لا انهما لا یجتمعان فی ذات واحدة ولا یرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها کما مر واذا اعتبر صدقهما
علی ذات واحدة کان نقیض کل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعهما کما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه کان نقیضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وکان سوادهما قضیتین متناقضتین احدهما موجبة محصلة والاخری سالبة بسیطة واذا حمل رفع صدقه علی ما اعتبر صدقه علیه حصلت موجبة سالبة المحمول
مساویة للسالبة البسیطة علی زعم المتاخرین فهی لیست بنقیض للموجبة المحصلة لکنها مساویة لنقیضها علی زعمهم بل کله اذا اخذ الرفع بالمعنی السلبی وهو بالفارسیة
نیست وقد یوخذ بالمعنی المصدری ومعناه بالفارسیة نیستی کما یقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقیض بمعنی الرفع المصدری وهو العدم فالنقیض
لا بالمعنی المصدری فهو لیس بوجود بمعنی نیست وجود فیجوز ان یکون المفهوم واحد لا نقیضان فصاعدا باعتبارات فقولهم النقیض مفهوم واحد لا یکون الا واحدا السبب
علی اطلاقه ولا شک ان الوجود والعدم لیس شیئ منهما محمول مواطاة علی زید مثلا مع ارتفاعهما عنه لکن احدهما محمول علیه اشتقاقا البتة فلا یجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
والوجود ولیس الوجود بمعنی نیست وجود لا یجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول کسائر مفهومات نقائض المفهومات التصوریة واستبان منه ان التناقض
فی بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفی بعض آخر باعتبار الحمل اشتقاقا وغفل عنه کثیر من الافاضل ثم ان القضیة ان کانت موجبة فنقیضها رفعها بمعنی سلبها وان کانت
سالبة فنقیضها قضیة موجبة هی سلبها والتناقض بین القضیتین انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا ای لا تطابقان له فهو باعتبار الصدق والکذب لا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فاظهر منه ان نقیض المفهوم التصوری مفهوم تصوری ونقیض المفهوم التصدیقی مفهوم تصدیقی وان نقیض الموجبة الکلیة هو سلبها
ونقیض الموجبة الجزئیة ایضا هو سلبها فقولهم ان نقیض الموجبة الکلیة هی السالبة الجزئیة وان نقیض الموجبة الجزئیة هی السالبة الکلیة مبنی علی المسامحة واقامة المساوی
للنقیضین الحقیقی مقامه لا انه معهما محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلک فی بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بین المفهومات التصوریة اذا کان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانهما یستحیل احدهما بان یکون منهما محمولا علی شیئ بالمواطاة وکذا انما یستحیل ارتفاعهما بان لا یکون شیئ منهما محمولا علیه کذلک واما کون
احدهما محمولا کذلک علی نفس الآخر معلوم المعلوم المحمول علی نقیضه وهو مفهوم المحمول فلا یستحیل وکذا یحمل مفهوم الکلی علی مفهوم الجزئی الذی هو غیر ذلک

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فلا يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على نفس
الآخر وعلى ما يصدق عليه الآخر كالعدم المحمول كل على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه
مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجوب
واللاوجوب والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لانه من جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ......
...... باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل حاكم بالنقيضين وهو السلب لا يمكن بدون
تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لكن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل كثير من الشبه المورودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك الوهاب

هذه الرسالة الثلثة اعني الدوحة المياده والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة موافقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا **محمد هدايت الله خان** الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى النيل السعادة الابدية
والازلية مولانا **المولوي السيد محمد فضل حق** المعروف بمولانا المولوي الحكيم ابن
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم اباد
البهاري دام بالفيضان بلمع القران والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الاطب
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحكيم **نياز احمد خان** الرامفوري ادام الله تعالى
كصاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنوي
مد ظله العالي في تاريخ ستة عشر
من ربيع الآخر سنة الف و
مائتين وتسعة وتسعين من
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

۶ قوله للاحق ذاتي آه اوللاحق ذاتي للاحق ذاتي او للاحق ذاتي لنوع لاحق ذاتي الاخرى انه يبحث في العلم الطبيعي عن التقدم والتاخر العارضين للزمان العارض للحركة العارضة للجسم الطبيعي الذي هو موضوع العلم الطبيعي فالعطف في قوله والعوارض الذاتية الخ ان كان للتغاير فالشق الاول مثل نحو الصوت ظاهر الخ والكان للبيان كما هو المتبادر فعرضه انه قد يبحث من العوارض الذاتية للموضوع نفسه وقد يبحث عن العوارض الذاتية المتعاقبة كالنوع واللاحق مثلا والبحث في الطائفة الاولى من العوارض الذاتية وفي الطائفة الثانية يرجع الى البحث عن اعراضها الذاتية بنوع من التاويل اذ معنى قولهم الماء بارد والنار حارة والعنصر يقبل الخرق والالتيام والفلك لا يقبله عندهم ان الجسم ينقسم الى البارد والحار والى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لهما والاقسام عرض ذاتي للجسم الذي هو موضوع الطبيعي وبهذا تبين لك تاويل قول المتاخرين بان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ۸ قوله نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي آه وفيه انه لا ينظر فيه جهة التغير والمادة وكذا في المسئلة القائلة كل جسم فله شكل طبيعي الا ان يقال ان رجوع جميع الحيثيات الى جهة الطبيعة ولزومها لها ذكرت وكنى بها عنها ولعله لهذا ارود المصنف اشار الى ان المعتبر في موضوع الطبيعي المفهوم المردد بين الحيثيات لا حيثية معينة واحدة ١٢ مولوی حمد اللہ ح ۹ قوله والرابع آه وهو ان يحمل نوع العرض الذاتي للجسم موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز ازدادت سرعة فان الحركة الطبيعي التي هي موضوع في هذا القول الذي هو مسئلة من مسائل العلم الطبيعي نوع للعرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو الجسم فان العرض الذاتي له الحركة والحركة الطبيعية نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتية لها ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ

۱۰ قوله قد يكون صور آه هذا وان كان مخالفا لما صرح به السيد السند في حاشية شرح المطالع وغيره من المهرة في كتبهم من ان الاعراض الذاتية هي المحمولة بالمواطاة على الموضوع لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر في المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا يأولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات لكنه موافق لكلام الرئيس في الشفاء والقول ما قال به رئيس الفن ولا ضرورة ملجية الى التاويل فان المسائل ما يدل على ثبوت الاعراض للموضوع اما بجعل نفس الاعراض محمولة او بايراد ما يدل على ثبوتها له نحو كل جسم فله شكل طبيعي فالثبوت والعروض المعتبر في تحديد العرض الذاتي المراد بهما الثبوت الاعم كما في تحديد الامور العامة والمراد به خصوص الحلول او القيام والمشتقات ايضا اعراض حالة في محالها باعتبار فان العرض اعم من العرضي كما ذهب اليه بعض فضلاء المتاخرين وبالجملة الامر فيه سهل ١٢ مولوی حمد اللہ ح ۱۱ قوله الصورة وان كانت آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي الموضوع وجزءه يكون مفروغا عنه البحث والبحث انما يكون من العوارض الذاتية فكيف تعد الصورة منها وتوضيح الدفع ان المراد من الصورة التي تعد من العوارض الذاتية الصورة النوعية لا الجرمية وجزء الجسم انما هو الصورة الجرمية لا النوعية والنوعية وان كانت جزء الجسم النوعية لكنها من العوارض الذاتية للجسم المطلق الذي هو من جهة انه ذو طبيعة موضوع العلم الطبيعي ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۲ قوله قد يكون من لواحق آه لان محل الصورة النوعية الخ ان هو الجسم المطلق كما يفهم من هذا الكلام فكونها من عوارض الجسم ظاهر لانها فصل مقسم للجسم باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية والفصل خاصة للجنس فلا محالة تكون من العوارض الذاتية للجسم المطلق وان كان محلها هو الهيولى كما ينطق به كلام المصنف في الدوحة فكون الصورة من لواحق الجسم لكونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهيولى اذ العرض الذاتي لجزء موضوع العلم هو عرض ذاتي له ايضا بان يرجع تلك العرض مع مقابله الى موضوع العلم الذي هو الجسم كالصورة المائية مثلا فانها انما تلحق للهيولى بالذات ومع مقابلها يرجع الى الجسم الطبيعي بانه منقسم الى المائي والى غيره والانقسام عرض ذاتي للجسم الطبيعي فافهم ١٢ مولوی محمد ہدایت اللہ سلمہ ۱۳ قوله وصور المركبات تكون لاحقة آه فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية في هيولى البسائط عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفاض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية اي في التركيب فحامل صورة العنصر البسيط بل صورتها ايضا جزء من حامل صورة المركب وصورة المركب ليست جزءا مقوما للمادة الاولى والثانية لوجودهما قبلها بصور البسائط فيكون لاحقة بل نقول ليست جزءا مقوما للمادة الثالثة التي هي عبارة عن المركب ايضا لان الاجتماع الامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فان العناصر الاربعة اذا تصغرت واجتمعت فانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلك تفيض نوعية المركبات كالذهب والفضة ولاجل ذلك بطلت جوهرية صورة المركبات ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۴ قوله وقد تكون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنى اللغوي اي المتخذ لا الاصطلاحي وهو المصوغ من المصدر بحروف هيئة ومعنى مع تغاير معناه والفلكي ليس من المشتقات المعدودة في علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتية قد تكون متخذة من الصور كالفلكي معناه له صورة فلكية وقد تكون متخذة من الاعراض كالمتحرك من الحركة ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۶ قوله فانا نفرض فيها ولا آه يعني ليس المراد من الابعاد ما هو المتعارف بان يسمى اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنى الاصطلاحي وهو ان البعد المفروض في الجوهر اولا يسمى بالطول والبعد المفروض فيه ثانيا يسمى بالعرض والبعد المفروض فيه ثالثا يسمى بالعمق سواء كانت متساوية او متفاوتة والا يخرج الكرة عن تعريف الجسم لان الابعاد فيها متساوية لا متفاوتة ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۷ قوله فهذا معنى قولهم دفع لما يتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذي يوجد فيه الطول بالفعل وكذا العرض والعمق فيقال ان الجسم امر واحد في نفسه لا طول فيه ولا عرض ولا عمق وحاصل الدفع انه ليس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتى يتوجه عليه بل المقصود انه الذي يمكن فيه فرض الطول والعرض والعمق ١٢ حسم

حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ٥

٥٤ قوله ولا نعني آه جواب عما اورده شارح التجريد من ان زيادة قيد الفرض لما يخرج الفلك فلا يكون التعريف منعكسا ككك بعد زيادته يدخل المجرد لان فرض الابعاد الثلثة فيها ممكن بناية الامران يكون المفروض محالا فلا يكون مطردا وتقرير الجواب انه ليس المراد من الفرض الفرض التقديري وهو الذي يستعمل في مقدم الشرطية اي الفرض الشامل الفرض المحال حتى يختل طرده بالجواهر المجردة لتحقق فيها ايضا لامكان القول ان المجردات لكانت ذات ابعاد ثلثة لكانت اجساما بل المراد التجويز التخيلي الذي يستعمل في الرياضيات ولا يقدر التخيل والوهم على تجويز الابعاد الثلثة في المجردات والا لم يبق المجرد مجردا لان تقاطع الابعاد الثلثة انما يمكن بالاتصال والمتصل بالاتصال انما هو الصورة الجسمية الملازمة للمادة فالتقاطع انما يتصف به المادة والتقدير في مقابل التقدير من القدر بمعنى اندازه كردن والمراد به التعيين ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه ٥٥ قوله وادرد لفظ الامكان آه اي مع اخذ الفرض كما في هذا التعريف او بدونه كما في التعريفات الاخر المشهورة من انه جوهر يمكن فيه الابعاد الثلثة او جوهر قابل للابعاد فان المراد بالقابلية ايضا هو المراد بالامكان فايراده في حكم ايراد لفظ الامكان فايراد هذا اللفظ في هذا التعريف للتنبيه على ان المناط ليس على الامتدادات المفروضة بالفعل و في التعريفات الاخر على انه ليس على الموجودة فاخذه في تعريف الجسم اي تعريف كان مفيد لا بد منه والى هذا الاحتياج الى ان يقال ان التنبيه من ايراد لفظ الامكان انما هو على عدم توقف الجسمية على الامتدادات المفروضة فذكر التنبيه على عدم التوقف على الامتدادات الموجودة انما وقع منه استطرادا او توطئة للمقام ١٢ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ ششم ٦

بقیہ صفحہ ششم ہندسہ ٥٥

تكون متقومة للجسم في المركبات يكون متقومة لما هو مقوم للجسم والموضوع لكل شيء على ما يستفاد من كلام المشائين هو الذي اذا قيس بالنسبة الى ذلك الشيء فلا يحتاج في وجوده الى ماهية ذلك الشيء ولا يكون في ذلك الشيء متقوما له بحسب ماهيته فكيف يكون الجسم موضوعا للصورة آه انه يعرف مما ذكر ان الصورة وان كانت متقومة بالنسبة الى ذي الصورة اي انواع الاجسام كالماء والنار مثلا لكنها لاحقة بالنسبة الى الهيولى المتحصلة بالصورة اي الجسم المطلق وان الصورة التركيبية تكون لاحقة للمواد التي هي الاجسام في نفسها فافهم ١٢ مولوی ہدایت اللہ رام فوری ٥٦ قوله يعرف مما ذكرنا آه وهو ما مر من ان الصورة وان كانت متقومة للجسم ذي الصورة لكن الصورة المنوعة يكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لواحق لموادها التي هي في انفسها اجسام انت تعلم ان هذا الوجه انما يبقى لكون الجسم المطلق او الاجسام التي هي مواد لطبائع المركبات طبعيا الا الجسم الذي كانت الطبيعة بعينه صورته المقومة او بجزء منها وليس هو مادة لصورة اخرى كالاجسام الفلكية او الانسان مثلا فينبغي ان لا يسمى طبعيا الا ان يقال اطلاق الطبعي عليها انما هو لكونه فردا من افراد الجسم المطلق الذي هو الطبعي فالاولى ان يقال ان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورة المنوعة البسيطة والمركبة اثر من آثار الطبيعة ومعلول لها فان المتقوم اثر من المقوم وكذلك المركب اثر ومعلول لجزئه وان كان الجسم المطلق والاجسام التي هي مواد لصورة تركيبية اخرى موضوعات للطبيعة ايضا ويكون فيها وجهان للتسمية ١٢ اسم

٥٧ قوله علم ان الصورة الانسانية آه لا يخفى عليك ان هذا العذر انما يتم في صور الاجسام التي لها اجسام ذات طبائع واما في الاجسام التي ليست كذلك كالاجسام الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست موضوعات للطبيعة ولا آثار لها الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد في جميع افراد المسمى فنختار ان الصور يسمى طبعيا لاستناد بعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرا لها ولو جعل وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا لها وبعضها اثرا لها لما احتيج الى ذكره المفروض بيسر ببعيد جدا فتامل ١٢ مولوی حمد اللہ رح ٥٨ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه جزاء للشرط في قوله وان اختلج وجواب له وحاصله انا اخترنا ان الصورة اثر للطبيعة لكنها ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي هي جزء لها حتى يقال ان الشيء لا يكون اثرا لجزئه بل هي اثر للطبيعة التي في الام اي المولود عنها في الحيوانات وفي الاصول والبذور في الاشجار والنبات وكذا في المعادن ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه ٥٩ قوله واعلم انه سيتضح آه لم يقصد منه ان كل امر طبعي له مبدء وسبب من الامور الطبيعية لبداهة فلا يكون لها مباد بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مباد واسباب وذلك بان يكون لبعضها مباد له مع انتهائه الى اسباب ١٢ مولوی نظام الدین رح ٦٠ قوله من حيث حدود ها آه فيه ان العلم اليقيني متعلقة بالنسبة لا الحدود ومعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لابد عنها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما بدواخلها الا ان يقال مقصود المصنف ان معرفة الامور الطبيعية بحدودها لا بد فيها من معرفة المبادي والاسباب كلها فالتفريع بقوله فلا بد كانه تفريع على مقدمة مذكورة في البرهان و مقدمة مطوية ضرورية من انه لا بد في تصور الشيء ذي المبادي بحده من تصور مباديه الداخلة في قوام حقيقته او يقال اراد بالتصور بحده التصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الضروري في المسائل التي هي القضايا الايجابية وذلك التصور هو المسبوقية لطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه لا بد له من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديقات يقينا فتامل ١٢ حم

تتمہ صفحہ ششم ٦

٥٥ قولہ ثم اذا كانت آہ اعلم ان المبادی علی وجہین اما مبادی خاصۃ بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحرکۃ للعلم الطبعی واعتقاد امکان انقسام کل مقدار الی غیر النہایۃ للعلم الریاضی واما مبادی عامۃ وہی علی قسمین اما عامۃ علی الاطلاق لکل علم کقولنا کل شیء اما ان یصدق علیہ الایجاب او السلب واما عامۃ لعدۃ علوم مثل قولنا الاشیاء المساویۃ لشیء واحد متساویۃ فہذا مبدء یشترک فیہ علم الہندسۃ وعلم الحساب وعلم الہیئۃ وعلم النجوم وغیر ذلک ثم لا یتعدی الی ما لیس لہ تقدر فان ہذہ الاشیاء ہی المساویات فی الکمیات وذویہا لا غیر فان المساواۃ لا یقال لغیرہا ہو کم او ذو کم الا باشتراک الاسم والمبادی الخاصۃ لمسائل علم علی قسمین اما ان یکون خاصۃ بحسب ذلک العلم کلہ او بحسب بعض ابوابہ او مسائل ۱۲ محمد یوسف

تتمہ صفحہ ہفتم ہندسہ ٥٦

بالذات کما یفہم من کلام الشیخ فی الشفاء حیث قال الامور العامۃ اعرف عند عقولنا وان لم تکن اعرف عند الطبیعۃ ای لم تکن الامور المقصودۃ فی الطبائع لیتم الوجود فان المقصود فی الطبیعۃ لیس ان یوجد حیوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان یوجد طبائع النوعیات انتہی فلا یرد ان المعرفۃ انما ہی لذی شعور والطبیعۃ لا شعور لہا ولا یحتاج الی ان یراد بالاعرفیۃ الملائمۃ وہی بالنسبۃ الی العقل المعرفۃ وبالنسبۃ الی الطبیعۃ الطلب او یراد ان الجنس العام اعرف عند العقل وہو قیاسا الی الطبیعۃ لا یکون اعرف عندہ بل الامر بالعکس ۱۲ مولوی محمد یوسف

٥٧ قولہ انما ہی النوعیات آہ لعلہ واضح عند المصنف الا انا نقول فیہ مجال واسع فانہ یمکن ان یقال لعل النظام فی بعض الامور یتم بالجنسیات وتوجہ الطبیعۃ وقصدہا الی النوعیات لضرورۃ وجود الجنس فی النوع کما ان التوجہ الی المشخصات لضرورۃ وجود النوع فی الشخص ولضرورۃ خصوصیۃ المادۃ والقول بان التحصل انما ہو للنوعیات والاجناس فی نفسہا مبہمۃ لا تحصل لہا الا بالفصول والطبیعۃ تقصد الایقاع والفعلیۃ فلا تقصد الا ما ہو تحصیل لا یفی فان تحصل الشخص اقوی من تحصیل النوع فہو احری باقتضاء الطبیعۃ وتوجہہا الی الایقاع والفعلیۃ فلیس المدار الا علی ان نظام الطبائع الکلیۃ لیس الا فی الطبائع النوعیۃ فانا نعلم بالضرورۃ ان نظام النار لیس الا فی طبیعۃ الحرارۃ ونظام الماء لیس الا فی نوع البرودۃ لا فی جنس الکیفیۃ الملموسۃ ولا فی شخص الحرارۃ والبرودۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

٥٨ قولہ الطبیعۃ الکلیۃ آہ لیس المراد بالکلی ہہنا ما ہو مصطلح اہل المیزان والا یلزم حمل الطبیعۃ الکلیۃ علی الطبیعۃ الجزئیۃ ولیس کذلک بل المراد بالطبیعۃ الکلیۃ الطبیعۃ المتعلقۃ بجمیع اشخاص نوع واحد من حیث ہو جمیع الکافلۃ لحفظ نظام ذلک النوع فالطبیعۃ الکلیۃ فی الانسان ہی المبدء الذی تقتضی وجود شخص منہ وموت بعض آخر وبلوغ بعض الی حد وبعض الی حد آخر الی غیر ذلک من النظام المشاہد فیہ ہو یقال لہ نظام النوع فمقصود الطبیعۃ الکلیۃ نظام الانواع بخلاف الطبیعۃ الجزئیۃ وہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعۃ فانہا متکفلۃ نظم مصالح الشخص علی سبیل التسخیر من المبدء المتعالی عن الطبیعیات ۱۲ مولوی محمد یوسف

٥٩ قولہ لو کانت مقصودۃ آہ ای لو کانت الاجناس مقصودۃ بالذات لتم النظام بہا ولا یتوجہ الطبیعۃ الی النوعیات بالذات وہو خلاف الضرورۃ ہکذا قیل ہذا ما یقنع بہ المنصف لا المناظر ولہ ان یناقش بان الضرورۃ العقلیۃ انما یحکم بالتوجہ الی النوعیات مطلقا سواء کانت بالذات او بالتبع لضرورۃ استعداد المادۃ او لامر آخر لا بالتوجہ الیہا بالذات قطعا ولو قیل باقتضاء کون الاجناس مقصودۃ عدم توجہ الطبیعۃ الی النوعیات مطلقا فللمنع مجال واسع ما احسن ما قال مقدام المحققین نظام الملۃ والدین ان الطبیعۃ ان قصدت بالذات الاجناس لتم النظام بجعلہا نوعا ما ہہنا فلا یطلب الانواع الآخر فیقف عند وجود الجنس فی فصل لیس الامر علیہ انتہی ہذا موافق لما قال الشیخ لو کان المقصود ہو الطبیعۃ الجنسیۃ لکان لوجود النظام تیم بوجودہ مثل وجود جسم کیف کان او حیوان کیف کان ۱۲ مولوی محمد یوسف

٦٠ قولہ اللہم آہ لم یکن فی الشفاء لفظ اللہم ولعلہا المصنف اشارۃ الی ان الظاہر ان المقصود فی الطبائع الجزئیۃ ایضا الانواع دون الاشخاص فان الطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا یقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ بما ہی حرارۃ ویبوسۃ مثلا لا الحرارۃ المعینۃ والیبوسۃ الجزئیۃ ولذلک لو بطلت لا تفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل تخلف بدلہا بالطبع ان خلت وطبعہا والضرورۃ حاکمۃ بان المقتضی فی الامور المتواردۃ انما ہو القدر المشترک لا الخصوصیات بل ہی ملغاۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

٦١ قولہ اذ العقل لا یدرک آہ لعل المراد بالادراک الادراک الحصولی فلا یرد ان العقل مدرک بنفسہ الصفات الجزئیۃ القائمۃ بنفسہ لا باشتراک قوۃ جسمانیۃ واما الجزئیات المجردۃ غیر العقل وغیر صفاتہ فلعلہ لا یتأتی لہا العقل ولا یدرک لہا بوجہ جزئی فان مدار الادراک الجزئی اما الحس او الحضور عند القوۃ العاقلۃ علی ما تقرر عند المتأخرین وتفصیلہ یستدعی بسطا فی الکلام او المراد بالشخصیات الشخصیات الجسمانیۃ اذ الکلام فیہا ۱۲ حم

٦٢ قولہ من اعرفیۃ الاخص آہ ہذا لیس کلیا بان کل اخص اعرف عند الطبیعۃ من الاعم بل تلک الاعرفیۃ انما ہی بین الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبیعۃ من الاجناس فلا یرد ان الشخصیات لیست باعرف عند الطبیعۃ من الانواع والاجناس لانہا لیست مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الا ان یقال ان الشخصیات وان لم یکن مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الکلیۃ لکنہا مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

٦٣ قولہ اللہم الا فی الطبیعۃ آہ وجہ الضعف ان المقصود بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ایضا الانواع دون الشخصیات فالطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا یقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ انما ہی حرارۃ ویبوسۃ مثلا الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ ولذلک لو بطلت الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ لا یفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل یتخلف بدلہا بالطبع ان خلیت وطبعہا ہکذا قالوا ولا یذہب علیک ان الطبیعۃ الجزئیۃ ہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعیۃ المتکفلۃ بنظم مصالح الشخص والحرارۃ والیبوسۃ

حواشی متعلقۂ صفحۂ ہفتم ۷
تتمۂ حاشیۂ ہندسہ ۵۱

المعینة انما یبطل ببطلان الطبیعة الجزئیة وعدم فساد نظام الطبیعة الجزئیة انما ہو تخلف الطبیعة الجزئیة الاخری لوجود المقتضی لی الطبیعة النوعیة ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

۵۲ قولہ ذو العقل لا یدرک الشخصیات آہ اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل واما ان مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات فعند بعضہم العقل وانما المدرک عند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل انا نحکم بین الکلی والجزئی فی مثل زید انسان والحاکم بین الشیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان لجمیع المدرکات شئ واحد والمدرک للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرک الجزئیات ایضا ایاہ ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی**

حواشی متعلقۂ صفحۂ دہم ۱۰
تتمۂ حاشیۂ ہندسہ ۵۹ صفحۂ ۹

فانہا حوادث ذاتیة فقط والمختار عند جمہور المتاخرین ان المسبوق بالمادة انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدون اقتران الحدوث الزمانی والعقول والافلاک والعناصر مطلق صورہا الجسمیة والنوعیة قدیمة ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادة کما فہم البعض لیلزم ان یکون لہیولی الافلاک والعناصر ہیولی اخری لذلک ایضا وہکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل ایضا یلزم ان یکون العقول العشرة مسبوقا بالمادة لکونہا حوادث ذاتیة مع انہا مجردة عن المادة واما مسبوقة بمادة فلان امکان الوجود سابق علی وجودہ والا امتنع قبل وجودہ لعدم احتمال کونہ واجبا مع سبق العدم واذ کلما ممتنعا قبل الوجود فاما ان یصیر ممکنا فی وقت وجودہ فیلزم الانقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن بعضہا واما ان یصیر واجبا فیشتد الاستحالة للزوم الانقلاب مع مسبوقیة الوجوب بالعدم وذلک لامکان امر ثابت والمکان ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء فی الخارج والا لما کان الممکن متصفا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل وذلک المدعی ۱۲ **مولوی محمد ہدایة اللہ سلمہ**

۶۰ قولہ حادثة آہ ای حادثة مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمة موجودة قبل حدوث البدن لکانت اما واحدة او متعددة وکلاہما باطل اما الاول فلانہ یلزم ان یکون نفس زید بعینہا نفس عمرو وہو ظاہر البطلان واما الثانی فلانہا اذا کانت متعددة فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیة ولوازمہا لکونہا مشترکة فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقة والعوارض المفارقة انما یلحق الشئ من المبدء الفیاض بسبب القوابل لان الماہیة لا تستحق العوارض لذاتہا والا لکان العارض لازما والقابل للنفس انما ہو البدن فلا یکون مختلفة الا بحدوث الابدان فیکون حادثة ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

۶۱ قولہ ان لا یتقوم آہ لا یقال انہ لا معنی عدہا من انحاء نسبة المادة الی المقبول ہہنا لان الکلام فی المبادی الذاتیة للامور الطبیعیة و لا یکن الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالآخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا بالآخر الا تری ان العنصر الواحد کالماء مثلا لہ تحصل تام وکذا الہیولی عند تحصلہ بصورة ذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورة الترکیبیة التی للمرکب مع انہ جزء مادی لہا وانما یقتضی الترکیب الطبیعی التعلق بین امور فیہا ترکیب اولا وبالذات وہو حاصل فیما نحن فیہ لتقوم البدن المشتمل علی الاعضاء بروح یسمی بالنفس الناطقة وذلک البدن جزء اولی ومادة قریبة للانسان ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقۂ صفحۂ یازدہم ۱۱
تتمۂ صفحۂ یازدہم ہندسہ ۵۳

ما یتوارد علیہ الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معانی غیر منقسمة اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدة ما فیلزم انقسامہا لان التعقل بذلک یستلزم حصول الشئ وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علة بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا اذ المادی لا یفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علة صوریة لکون الامر بالعکس کما مر ولیس البدن علة بالعرض للنفس فانہ اذا حدث بدن یصلح ان یکون آلة للنفس یحدث المفارق النفس الجزئیة لان احداثہا بلا مخصص محال وبالجملة لیس لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن بل بسبب آخر مفارق لا یستحیل تقتضی بقاؤہا ببقاء ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم فسادہا بفسادہ ومع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

۵۴ قولہ والمخالطة معطوف علی قولہ بمفارقة آہ ای یکون المادة محتاجة فی التقوم الی المقبول والمقبول لیس وجودہ متعلقا بالمادة لکنہ لیس مباینا وجدانا یقوم مادتہ بمخالطة کما فی الصورة الجوہریة الحالة فی الہیولی الاولی فان المادة ای الہیولی محتاجة فی التقوم الی الصورة الجوہریة ویلزم للصورة الجوہریة اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والمخالطة ظاہرة من الحلول ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

۵۵ قولہ غیر محتاجة آہ ای غیر محتاجة فی ذاتہا الی المقبول والا لزم خروج العوارض التی ہی مقومة لمحالہا فی التشخص کالزمان والاین والمقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکة محتاجة فی تشخصہا الی ہویۃ

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱ — بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵۵

بہذہ الامور وہذہ الامور تتمۃ لعدا تشخصہا فیکون المحال محتاجۃ فی تشخصہا الی المقبولات ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ رام فوری سلمہ اللہ تعالے**

۵۶ قولہ لوجدتہا آہ التی یحتاج فی کونہ جزءا مادیا الی معینۃ مادۃ اخری مثلا ما کرات البسائط فان المادۃ للصور النوعیۃ فی البسائط انما الہیولی الاولی کما ہو مذہب المصنف فعدم احتیاجہا

الیہا ظاہر واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورۃ الجسمیۃ کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم ایضا یوجد تہا کافیۃ الاحتیاج الی مواد اخری فافہم فما قال بعض المحشی ہذا

غایۃ التوجیہ لکنہ لایخلو عن دغدغۃ لایخلو عن غفلۃ ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ ۵۷** قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لایتم من اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات وترکیبہا

ترکیب التماس التلاقی بحیث یحصل الجدران والسقف بتماسہا وتلاقیہا ۱۲ **مولوی محمد یوسف ۵۸** قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویۃ والاشیاء التی تحصل الترکیب

منہا اذا تفاعلت بعضہا فی بعض بالکسر والانکسار استحالت الی کیفیۃ واحدۃ متشابہۃ فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ **مولوی محمد یوسف ۵۳** قولہ فان النفس یلزمہ

اذا وجدت انہا تقوم البدن بمفارقۃ النفس الملزوم لانہ لولا الزمہ لکان لزم تعطلہا ولا تعطل للشی خصوصا لہذا الجوہر الشریف النفس واما المفارقۃ لان المخالطۃ انما یحصل بطریق الحلول والنفس

لیست حالۃ لان حلول الشی فی شی یلزمہ ان لایکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل تنعدم فی ذلک المحال نعدم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم

عن البدن لا ینعدم عن الواقع بل یبقی موجودۃ ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ**

حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ بعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورۃ لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لایتصور وجود المادۃ

معری عن الجسمیۃ کذلک لایتصور بدون التخصیص بنوع من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک المخصص نعم یجوز تبدل الصور مع بقاء المادۃ بعینہا الا تری ان الصورۃ الہوائیۃ تنقلب

الی المائیۃ وبالعکس ومادۃ العناصر واحدۃ فالصورۃ المائیۃ انما یحصل بعد زوال الہوائیۃ مثلا لاستحالۃ اجتماع المقومین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت استحالۃ الہیولی المتشخصۃ

بالصور المادۃ فہی کشمع سقف معین بعلامات متعاقبۃ مزیل واحدۃ منہا ویقیم اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی کلواحد منہا صورۃ لازمۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

۵۶ قولہ کالاضداد آہ لان الصور النوعیۃ صور مختلفۃ الحقائق فالصورۃ النوعیۃ یجعل المادۃ جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقۃ بخلاف الصورۃ الجسمیۃ فان افرادہا متماثلۃ

فالصورۃ العاقبۃ من الجسمیۃ مماثلۃ للزائلۃ منہا فی تمام الحقیقۃ وہی شریکۃ للسبب فی جعل الہیولی موجودۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف ۵۷** قولہ ویکفی آہ لما کان حسبی ان یتوہم

انہ لابد من وجود المستکمل والمتغیر قبل التم والتحول الیہ الا فای شی یقال لہ تم او تحول وقبل الصورۃ لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکفی عطفا علی قولہ یقال ای ان لم یکن الجسم البسیط

قبل الصورۃ موجودۃ بالفعل لکن موجودۃ بالقوۃ قبل الصورۃ من حیث انہ من ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہۃ الہیولی علی الصورۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف ۵۸**

قولہ ان اصطلح آہ العدم کذلک فان المستکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا او مستکملا والعدم لیس محتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل تغیر او استکمال

فرفع العدم یوجب رفع المتغیر والمستکمل من حیث ہو متغیر ومستکمل ورفع المتغیر والمستکمل لا یوجب رفع العدم ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح ۵۹** قولہ فلا یکون ہہنا آہ قال

الشیخ فی الشفاء ولا فائدۃ لنا ان یناقش فی التسمیۃ فلیستعمل بدل المبدء المحتاج الیہ فنجد القابل للتغیر والاستکمال ونجد العدم ونجد الصورۃ کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون

الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح ۶۰** قولہ اذ کل آہ فلا یظن ان عدم شی عن قابل موجود لہ کعدم الحرکۃ مجامع للجسم المستکمل بالحرکۃ حال السکون وکذلک

مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض ومجامع للکائن فی مرتبۃ المادۃ لان مجامعۃ ذلک العدم للجسم فی تلک الامثلۃ وغیرہا مسلم ولیس الکلام فیہا وانما الکلام

فی مجامعۃ للجسم المستکمل او المتغیر او الکائن وہی ہم فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکۃ لا فی حال السکون ومتغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حال التلبس

بالصورۃ وفی مرتبۃ المادۃ انما القوۃ لا الفعلیۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف ۶۱** قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشی مالم یکن من غیر زوال امر وجودی للہیولی

بل ان حصلت الصورۃ لم یکن حاصلۃ لکن زوال منہا امر وجودی ہو الصورۃ السابقۃ قیل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبرا فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لانہ یا فیہ

ومعنی قولہم [illegible] زوال شی منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہی ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم
تتمہ حاشیۂ ہندسہ ۵۶

[illegible] ہی صورۃ [illegible] لما نشاہد من البخارات صاعد الی الملاء المنحن فان البخار اجزاء ہوائیۃ متکونۃ من الماء مختلطۃ لاجزاء مائیۃ لطیفۃ وقد تاخذ الصورۃ الناریۃ وتخلی الصورۃ

الهوائية كما في كور الحدادين فانه اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الحديد وتفخ نفخا شديدا يحدث فيه نار من انقلاب الهواء اليها وقد يتبدل الصورة بالعكس كما يشاهد في كور الحدادين بانطفاء النار الكائنة فيه وتصيرها هواء ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله ومنها ما ليس كك آه كالفلك فانه لا يقبل الكون والفساد فالصورة الكائنة حيز طبعي والصورة الفاسدة حيز طبعي اخرى لما تقرر في موضعه ان لكل جسم له حيز طبعي وان الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وما يكون للصورة الكائنة حيز طبعي والصورة الفاسدة حيز طبعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبعي وان حصلت في حيز طبعي فالصورة الفاسدة قبل الفساد كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبعي وليس في الفلك ميل مستقيم ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

حواشي متعلقه صفحه هيئة ١٨ از دهم
تمه حاشيه هندسه ٥٦

ذوات فاعل من اعراضها فدفعه بقوله بل سيلوح لك آه حاصله ان علية الفاعل ليست علية خاصة بل هي كما انه علة للطبيعيات علة للمبادي مباحث المادة والصورة ايضا فلا يشتغل الطبيعي به مع وجود العلل الخاصة لها وهي الفواعل الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل الخاصة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة وفيه ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا اعم كما امر ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله ان الطبيعي يبحث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل الكائن من الطبيعيات فاعلا لها سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل مجردا بالعدد او فاعل ذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد كما هو الباطل ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٨ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان انتفاء وحدته بالعدد امر ظاهر وقوله فانه ربما تفصيل المقام لا التعليل لما سبق ولا يخلو عن نحو بعد كما لا يخفى ١٢ مولوي نظام الدين رح

٥٩ قوله في قوته آه القوة كان معناها المشهور عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال الشاقة وهو المعنى الاول يقابل الضعف ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي صفة لها يتمكن الحيوان من الفعل والترك بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان وغيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته مثلا هل يقوى على افعال غير متناهية اولا ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله بهذا النحو آه هو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون على ان لا فاعل الا الذات القيوم الحق تعالى ونسبة الفاعلية الى غيره تجوزية باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوي نظام الدين رح سلمه قوله هو الطبيعة آه فان الطبيعة عندهم مؤثرة تاثيرا طبيعيا في جسم هو محلها ومؤثرة في جسم آخر ايضا وان كان التاثير فيه تاثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التاثير بل الحوادث كلها عندهم مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص بين كيف وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيها لانه لك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه الاول يعود الى لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج في تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص الكلام عائد في المخصص والاقسام جارية فيه كلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو عن قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله ما يكون فيه آه فيه ضميران ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فمرجعه الى المبدء واما البارز فالى ما اي الطبيعة مبدء اول لحركة جسم يكون ذلك المبدء فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله والمراد بالمبدء الفاعل آه فخرج الميل فانه آلة وليس بفاعل لان الميل ليس محركا بل امر به يحرك المحرك له ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله ما يتقابل آه فان الحركة في مقولة معينة وكل واحد تقابل السكون في ذلك المقولة وذلك المحل بخلاف ما اذا خصت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينها ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله فلو اريد آه يعني انه اريد فلك لم يتخلف وقد يتخلف كما يشهد به الحس ويلزم اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانهما يكونان طبيعيين فان الجسم اذا لم يكن على مقدار مطلوب له فاستكمال تخلخل ما كان ازيد تكاثف ١٢ مولوي نظام الدين رح سلمه قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات تتخلف عن المبدء في حال السكونات والسكونات تتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدء المبدء القريب لا ان الطبيعة ليست موجدة حقيقة للحركات الطبعية ولا للقسرية كما صرح به الشيخ وسياتي بل المراد به ما هو متمم للفاعل بحيث يكون الفاعل موجدا على حسب اقتضاء وهذه المسامحة شائعة عندهم كان الاصطلاح على تسمية الطبيعة بالفاعل لاجل فعل الفاعل على حسب اقتضائه وانما يكون مسببية للحركة بالحالة الغير الملائمة كرفع الحجر الى العلو فان طبعه تقتضي الهبوط والسكون بالحالة الملائمة كوضع الحجر في السفل هذا وارد الامام بان السكون عدم الحركة

فكيف يتعقل كون المبدء مبدء لعدم اثره واجاب بان الجسم اذا سكن فهناك امران احدهما عدم تلك الحركة وآخرا استقراره في ذلك الحيز وحصوله فيه وبهذا المعنى باتفاق الفلاسفة امر ثبوتي
فانهم اجمعوا على ان الاين عبارة عن حصول الجسم في مكانه واتفقوا على ان الاين بهذا المعنى صفة موجودة وعرض حال في الجسم اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالسكون عدم الحركة فذاك لا يمكن جعله اثرا للطبيعة
وان اريد كونه مستقرا في ذلك الحيز فذاك يمكن جعله اثرا للطبيعة ومعلولا لها انتهى وانت تعلم ان السكون عدم الحركة كما تقرر سابقا فان التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة لا
تقابل التضاد حتى يكون عبارة عن الاستقرار وعدم الحركة كفاه انتفاء علتها الا ان عدم المعلول انما يستند الى عدم علته فالسكون علته عدم علة الحركة لا غير فلا يكون الطبيعة علة له وقد يتكلف
بان العلة الحقيقية للسكون مع انعدام الحالة المنافرة هو مصاحب للطبيعة فنسبت المبدئية اليها ١٢ مولوی محمد یوسف ع٥ قوله هو الفاعل بالحقيقة آه الا اشتبه
ان فاعلها بالحقيقة هو موجد موادها معطيا للصورة لها فالمراد انه فاعلها من حيث هي طبيعية فافهم ١٢ مولوی نظام الدين ع٥ قوله على الطبيعي آه اي عالم العلم الطبيعي
واعلم ان الطبيعي منسوب الى الطبيعة فحذف اليا وفتحت اليا في النسبة وحذفت التاء من الآخر كما في النسبة الى الحنيفة يقال حنفي واذا انسب الى حنيف يقال حنيفي واعلم ايضا انه
اذا انسب الى شافعي المنسوب الى شافع يقال شافعي ايضا من غير فرق فاذا انسب العلم الى الطبيعة يقال طبعي واذا انسب الانسان الى العلم الطبيعي يقال ايضا طبعي ١٢ه

حواشی متعلقہ صفحہ نوزدہم

۵۸ قوله ولو استحالت الطبيعة آه فعلى هذا القائل ان يقول ان طبيعة المقسور لو كانت محركة لجسمها طاعة للقاسر لما تجاذب تقتضاها ومقتضى القاسر ولا يحصل ان الطبيعة اذ لها
مقتضى مخالف لما كلفها النفس فتحرك مع العوق الذاتي فلذلك يحدث العيا لتحقق التعاوق والتجاذب وان فرق بان تكليف القاسر لا يزاحم التجاذب والاعيا بخلاف تكليف
النفس طولب البرهان والله اعلم ١٢ مولوی نظام الدين ح ۵۹ قوله حاما ان النفس آه هذا دفع بجواب آخر وهو ان الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات
الارادية لان النفس ليست مبدء اولا لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهي حالة انبعاثية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك
الا باحداث الميل في الحركات الارادية كذلك الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل كما سياتي من اثبات الميل لكل حركة في بحث الحركة فان اعتبر الميل محركا
فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه منهم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود اي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدءا ولا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر
آلة للتحريك كما هو الحق لئلا ينتقض الحد بالميل فلا يضر المورد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدءا اولا ١٢ مولوی محمد يوسف سلمه ۶۰ قوله انما الاشتباه في النفس
الفلكية آه ليس غرضه الاستقضاض فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدع بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود عن غيره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته
غير بين بل الظاهر عمومه وتحققه في النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفوس المجردة والنفوس الجزئية قائمة بمواد الافلاك واستخدام النفس لها
في الحركات ١٢ مولوی حمد الله رح ۶۱ قوله فالشيخ صرح آه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والطبيعة ههنا بهذا المعنى يقارب الطبع الذي يعم الاجسام
حتى الافلاك وربما يزاد في هذا التعريف قولهم على نهج واحد من غير ارادة ويخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس انتهى ويفهم منه ان الطبيعة بهذا المعنى يشمل النفس الفلكية فلا مضائقة في صدق
هذا التعريف عليها والاشتباه فدفعه المص ان الشيخ يصرح في الشفاء بان المحدود بهذا الحد هي التي يفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية ١٢ حسم

حواشی متعلقہ صفحہ بست و دوم

۶۲ قوله كما في البسائط آه فان الطبيعة فيها هي الصورة وانما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة
واذا قيست الى تقويمها للنوع سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل فالصورة نفس الطبيعة في البسائط بحسب الذات وغيرها بالاعتبار فالعنصر البسيط
كالماء مثلا جزءه الصوري بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدءا للآثار الملائمة مثل البرودة والرطوبة طبيعة وقال صدر المحققين انها طبيعة قوة ايضا باعتبار
تاثيرها في الغير مكالا المصيرورة الجنس بالفعل انتهى والمشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوى النباتية والحيوانية قوة وليست صورة جوهرية ١٢ مولوی محمد يوسف
۶۳ قوله كما في البسائط آه التقييد بالعنصرية وان لم يقع في الشفاء لكنه مستفاد من فحوى كلامه لعله لاخراج الافلاك فانه ليس فيها الطبيعة بالمعنى المذكور ولذا يؤول قول
القدماء ان للفلك طبيعة خامسة والمحقق الصدر الشيرازي قائل بان الطبيعة عامة في جميع الاجسام المتحركة حتى الافلاك لكن الطبيعة فيها عين صورها المجردة والتفصيل الاتم في الاسفار
الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ۶۴ قوله هي غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون
الاحساس لها مع لواحق معينة كاين ووضع متعينين ثم يمتنع ان يكون متوقفا على لا يكون مع ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هف وفيه تنبيه على
فساد مذهب من لا يجوز وجود شي لا ينال الحس بالفعاله لابذاته فان الطبيعة وجودها مسلم ههنا ومبرهن في موضع آخر وانما ينال الحس الى افعالها لا الى ذاتها ١٢ مولوی يوسف علي

٥٨ قوله وانما الصدر آه دفع لما يتوهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وطبيعة النار واحدة انما يصدر منها اثر واحد لا الآثار المتكثرة وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن الواحد الحق لا صدورها عن الواحد المتكثر الجهات وصدور الآثار عن الطبيعة الواحدة في جوهر النار انما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة فاعلتان لان كلا منها يفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة ايضا ولا ينفعل من الرطوبة واليبوسة ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه ٥٩ قوله وقد تكون كالجزء من الصورة آه الذي يظهر من مواضع من كلام الشيخ هو ان هذه القوة يوجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها يتحد مع الفصل باعتبار اخذ معناها لا بشرط شيء والفصل محمول على المركب ومعنى الحمل هو الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزءا من الصورة بهذا الوجه ١٢ ٦٠ قوله فان الاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا يحصل بالطبيعة وحدها والا لصدق الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة التركيبية والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت القوة الانسانية التي هي نفس الناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورها يجمع آه فكان للتشبيه لا لكان الناقصة ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه ٦١ قوله بالقوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة في المركبات فالظاهر انها طبائع لاجزاء المركب لا للمركب ان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتيا ونفسا حيوانيا يحصل صورته النوعية من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها نوعا من الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني اعراضا لا جواهر فان المادة لتحصلها بالطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا لتحصلها بالنفس النباتي مستغن عن الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي يقوم مادته ويجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة لجميع ما تحتها من النفس الحيواني والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة الانفراد في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مترتبة على تلك الحقيقة مع زيادة مثلا وهو الادراك العقلي وكذا صورة الحيوان جامعة للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن السبب الاول تعالى فكما انه تعالى واحد بجميع الجهات مع ان آثاره الصفات المتكثرة مرتبة على نفس معية الوحدانية كذلك الانسان مع توحده متقومه وبساطته حافظ للتركيب ومحرك بالذات الى جهة ويتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء وهكذا الى ان ينتهي الى النطق فهو كما ان النفس الانساني طبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد بالجزئية الطبيعية من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد غيره فهو قول باطل وتفصيل هذا يستدعي مقاما اوسع من ذلك ١٢ مولوی حمد الله رح ٦٢ قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من غير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع هو ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يجب كونها مبدء للآثار على ترتيب ونظام كانها تجمع الكل في واحد لكونها مرتبطا بواحد على وجه التناسب والترتيب يجعل الكثير شبيها بواحد وقد عرفت ان المقصود من هذه الاقوال ان ما ذكرناه فهو قول صحيح وان كان ظاهر العبارات آبيا والا فلا يحصل لها عند العقل الصحيح الحدس الصائب ١٢ احمد علی ٦٣ قوله في جوهر النار آه اي في ذاته وانما قال هذا لان في غير النار يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة النار فيه لتعدد القوابل لتصريحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة اما عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٤ قوله فالبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اوله وان كان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة النار البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها لمادتها قوة اخرى انفعالية كما للنار من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب الجسم قوة ممثلة وبحسب كيف الجسم قوة منفعلة الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة الملائمة واذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتأثر من جوهر النار والحاصل ان الطبيعة بما هي صورة مقيمة لما يصدر عنها ما يناسب الاقامة والتاثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرا لها من حيث الانفعال وهي المادة فكون القياس الى المنفصل فيشكل البرودة وهو المادة وان قرر المؤثر بصيغة اسم الفاعل فالامر ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر وشكله والحاصل من جهة الانفعال ١٢ مولوی نظام الدین رح

حواشي متعلقة صفحه بست وسوم

تتمة حاشية هندسه ٥٣

في الاعيان لم يتعلق بشخص واحد بل بمجموع اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينفي الشيخ الطبيعة الكلية للنوع التي عين طبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشجر المعين مثلا تقتضي نماء معينا وتغذية مخصوصة وهي اذا اخذت من حيث هي هي بلا شرط شيء طبيعة نوع الشجر تقتضي نماء مطلقا وتغذية لا تقتضي هذا التدبير المشاهد بين اشخاص الشجر

ولا يقتضي تعاقب تلك الاشخاص حتى يبقى وجودا دائما مما ننقطه وتسمية طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا النظام والتدبير المشاهد والغرض من هذا التدبير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجودة

بعين وجود الاشخاص لا بهذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات الا بالتعاقب كما في الكائنات واما بقاء شخص واحد كما في المبدعات والشيخ ينفع وجود

ذلك المبدء لمقتضى لتدبير النوع والكل في الاعيان ويقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد واجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على

نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل الا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي تلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص في جميع العالم

بما هو جميع فتامل ١٢ مولوی محمد احسن ٥٣ قوله دبرت آه الحاصل ان الارادة العالية ابدع المواد اي الافراد كزيد وعمرو وابدع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص

مقتضية وحافظة لنظام كل شخص المجموع للمجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص النوع الواحد تقتضيه لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله ١٢ مولوی نظام الدین

٥٥ قوله بل ابدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد واجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل الا انه كما ابدع

طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع ولا يبعد انه لم يكن لقوله والكلية

وجود واستقلال في الاعيان فلا هي معنى الاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الجهات اليه ان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي نسبة الفرع الى الاصل لا اقتضاء الطبيعة الكلية

المقصودة تحقق الطبائع الجزئية لينتظم باجتماعها نظام النوع لا نسبة الحمل والاتحاد كما مر وفيه تامل ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله لكونه ملائما آه اي لو كانت الطبيعة النارية

تطالب السفل لكونه ملائما لنظام الكل لا يمكن القول بان الطبيعة من الطبائع انما علة بعثت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطالب السفل لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم لذاتها لان البرودة

على الثقل فلو تطلب المحيط لكان خفيفا والبرودة من آثار الطبيعة فلم تبق الارض ارضا فلا يكون ابدا طالبا للانتظام الارض لا لنظام الكل وكذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون

الحرارة علة الخفة فلو تقصد المركز لكان ثقيلا والحرارة من آثار الطبيعة فلم تبق النار ولا تقصد نحو المحيط لانه ملائم لنظام الكل حتى يقال ان الطبيعة من الطبائع الفاعلة انما بعثت لنظام الكل نعم تطلب

الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو فينتظم صلاح الكل بحفظه عن الاحتراق مثلا وتمكن لنشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يمكن

تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحتراق وعدم المانع ثم يمكن تعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة النار في النار كالسمندر لكنها فيد الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فقود طبيعة الارض

فاصل للغالبة ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٧ قوله قال المعقول آه فيه دفع ما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية في زيد مقصود

في الطبيعة الكلية انتهى انه دليل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جاريا مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها فوجه الدفع ان المراد بالطبيعة هناك صورة نظام

النوع انما صدق في المبادي العالية فانها تسمى طبيعة على ضرب من التخيل ومراده ان الموت وان كان خارجا عن مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التخيلية وكما

ان وجود الطبيعة التقديرية تخيلية كذلك جريان الموت على مجراها ايضا تقديري تخيلي بان يتخيل ان ما تقتضيه طبيعة مدبرة للكل تقتضي بابقاء في افراد المستحقة التناسخ للسعادة واوصل

نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد ١٢ مولوی یو[سف]

حواشی متعلقه صفحه بست و ششم[26]

تتمه حاشیه هندسه ٥٤

متى ان للمعد عز وجل غاية يلزم انه فاعل له واذا لم يكن علية الغاية علية خاصة فلا يشتغل الطبعي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل

العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من عوارضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها الا من الاعراض الغريبة

لا يذهب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا اعم وكلمة لعل اشارة الى الحاكمان على دفع ما يرد كلمة لعل ان كان مختاره ابدا قاله مولانا محمد یوسف

٥٨ قوله ثم الفاعل والغاية آه فكانهما مبدءان للمركب بواسطة المادة والصورة فانه لو وضعت غايتهما من الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا ضرورة انه كلما وجدت المادة

والصورة لم ينتظر وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضا كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئيه

للمركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فكما لا بد لوجودات اجزائه من فاعل وغاية كذلك لوجوده ايضا لا بد منهما

عدم الاستطرار في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق جميع شرائط تاثير الفاعل بنفسه في وجود المركب منهما فالفاعل والغاية كما انهما مبدءان بعيدان كذلك مبدءان قريبان

ايضا ولعله لهذا قال كانهما وفيه ان الظاهر ان الفاعل كما عرفت لا مبقى واثره تهيؤ المادة للصورة واما معطي اثره ليس الا الطبع الصورة في المادة وبعد التهيئة ليس له اثر آخر في وجود المركب

بل وجود المركب انما هو تابع واثر لوجود الصورة في المادة فالفرض فاعلا في المركب ليس مبدءا الا الانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع يصير مبدءا لوجود المركب ان كان له

وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المتصورة للفاعل انما هي غاية لما هو اثره ومبدء انطباع الصورة او هي سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط

تحريكها الفاعل الاقرب قال الشيخ في الشفاء الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة فيكون سببا للايجاد والمادة القريبة من المعلول الاسباب قريبا او معطيا للصورة فيكون سببا للايجاد والصورة القريبة والغاية سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحريكها الفاعل الاقرب انتهى فقوله كلاهما على عادة الشيخ من ارادة مختاره معد بطريقة التشبيه ويكون داخلا في ذلك ١٢ مولوی محمد المدح

٥٨ قوله الشيئية معنى غير الوجود آه المراد من الشيئية على ما يظهر من كلمات الشفاء تقوم الماهية من حيث هي من غير اعتبار شرط الوجود العام او الخاص ويدل عليه كلام المحقق الطوسي في التجريد حيث قال الغاية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية وكما قد يكون الشيء معلولا بحسب تقوم ماهيته كالاثنينية فانها في حد كونها اثنينية معلولة للوحدة كذلك الشيء وان كان محفوفا بالوجود لكنه قد يكون علة من حيث نفس ماهيته كما في لوازم الماهية على طريق الشيخ فان الملزومات من حيث نفس ماهيتها علة لتلك اللوازم من غير مدخلية الوجود فيها عنده فالعلة الغائية ان كانت متصورة لنفس الفاعل او لغيره لكنها علة لعلية العلل من حيث نفس ماهيتها ومساوقة الشيئية للوجود لا يضر فان المساوقة لا تقتضي ان يكون العلية بحسب الوجود اذا كانت العلية بحسب الماهية لانها غير العلية لكنه يشكل في غاية الافعال الطبيعية فانها لها ايضا غايات عندهم ولا يتصور فيها علية علة الغاية بحسب الوجود لان الوجود العيني متاخر ولا وجود لها ذهنا لان الطبيعة لا شعور لها على ما يستقر المرء فيما بعد واذا لا وجود فلا شيئية لمساوقة المسلمة فلا يتصور العلية بحسبها ايضا ويمكن ان يقال ان الغاية وان لم يكن لها وجود في ذهن الفاعل لكنها موجودة في الاذهان العالية فالشيئية التي لها بحسب الوجود في المبادي العالية علة لعلية العلل او يقال ان التقدم بحسب الشيئية والوجود علة لفاعلية الفاعل انما هو في العلل الغائية وما اثبتوها للطبيعيات وللاتفاقيات انما هو الغاية وهي اعم من العلل الغائية كما قال العلامة القوشجي في شرح التجريد لحكماء قد يطلقون الغاية على ما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن مقصودا اذا كانت بحيث لو كان الفاعل مختارا لفعل ذلك الفعل لاجله والغاية بهذا المعنى اعم من العلة الغائية وبهذا الاعتبار اثبتوا للقوى الطبيعية غايات مع انها لا شعور ولا قصد فتدبر وسينكشف بهالك فيما بعد ١٢ مولوی حمد المدح

حواشی متعلقہ صفحہ بست و ہفتم ٢٧

٥٦ قوله ويسمى اه اي الامر الذي لابد من وجوده حتى يوجد الغاية على ان يكون وجوده متقدما على وجود الغاية يسمى نافعا فان شرب الدواء غايته بالذات هي الصحة وهو متقدم على وجودها الشرب الدواء ولابد من وجود الشرب لتحصيل الصحة فهو نافع للامر المذكور اعم بان يكون نافعا بالحقيقة او بحسب الظن ١٢ مولوی محمد يوسف ٥٧ قوله مثل الصحة بالحجر اه اي الغاية الذاتية المسماة بالخير ويعلم ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصلي هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول صفة له في نفسه بواسطة ذلك التحصيل مثال الاول ان القوة المصورة للانسان غايتها تحصيل تلك الصورة في تلك المادة ومثال الثاني الباني لاجل الاستكنان فانه ليست غايته الاولية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكنان وهو صفة تحصل للباني فاما القسم الاول فتلك الصورة الحادثة لها نسبة الى امور اربعة احدها نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورها صار محركا للفاعل وعلة لان صارت فاعلة حاصلة بالفعل من تلك الصورة ومن هذا الاعتبار تكون غاية وثانيها نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار يسمى نهاية وثالثها نسبتها الى المادة حيث كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار يكون خيرا لان الشر هو عدم كمال الشيء والخير هو حصوله ورابعها نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار تكون صورة واما القسم الثاني وهو مثل الاستكنان فهذا ليس له حصول الا في نفس الفاعل وله اعتباران الاول ان الصورة صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية وثانيهما ان الشيء صار موصوفا به بالفعل بعد ما كان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيرا حقيقيا او كان خيرا مظنونا فقد تحقق ان كل غاية فهو باعتبار غاية وباعتبار آخر خير ١٢ مولوی محمد يوسف

٥٨ قوله كالجمال للرياضة اه فان الرياضة قد يستعقب حصول الكمال والجمال بالفتح يطلق على معنيين احدهما الجمال الذي يعرفه الجمهور مثل صفاء اللون ولين الملمس وغير ذلك مما يتكيف وهو على حسن ذاتي ويمكن الاكتساب وثانيهما الجمال الحقيقي وهو كون كل الاعضاء على افضل ما ينبغي ان يكون عليه من المزاج والهيئة والمراد من الجمال ههنا هو القسم الثاني من المعنى الاول والرياضة حركة ارادية يضطر الى التنفس العظيم المتواتر تفعل بها الصحة لان استعمالها على جهة اعتدالها تمنع المواد الزائدة ويمنعها من التكون والاجتماع ازيد مما ينبغي وتعد البدن والمزاج لها من استعداد عروض الامراض المادية فانها تستفرغ المادة ولا تمام انعاشها الحرارة الغريزية وتعديه بالبدن الخفة وذلك لانها تصير حرارة لطيفة فيحلل ما اجتمع من فضل كل يوم وتكون الحركة معينة في ازالته وتوجهه الى مخارجه ويها تتحلل الاجسام التي في البدن لهذا الانحلال يصير الاعضاء الاصلية الين مما كانت وتزداد بالرطوبة قد ١٢ مولوی محمد يوسف

٥٩ قوله كالشجة اه فان الغاية الذاتية وهي الوصول الى المكان الطبيعي قد توجد مع الغاية العرضية وهي الشجة وقد لا توجد معها كما اذا انقف الحجر على الراس كذا الغاية الذاتية في رمي السهم هي الوصول الى الصيد قد توجد مع الغاية العرضية وهي القتل للانسان قد لا توجد كما اذا رمى السهم في الانسان او في البين لا يصل الى الصيد ولا شك في ان الغاية العرضية اي الشجة او القتل يقاوم الغاية الذاتية ١٢ مولوی محمد يوسف سلمه ٦٠ قوله السقمونيا اه فان السقمونيا فاعل بالذات لاسهال الصفراء فاذا اسهلها ازداد قوى ضدها الذي هو البلغم ونسب فعل البلغم الذي هو التبريد الى السقمونيا فهو فاعل بالعرض للتبريد والبلغم فاعل بالذات للتبريد ١٢ منه ٦١ قوله وغاية آه وحاصله انه ما نحو المحرك لا تتعلق فقط بحيث لا تقصد بآخر والغاية بالعرض مقابلها فشرب الدواء لذوته غاية بالعرض فان المقصود من الشرب الصحة فهي المنتهى للحركة وهي الغاية بالذات ولك ان تجعل الغاية ما تنحو بالحركة بالذات لا بواسطة فشرب الدواء للغاية ذلك ١٢ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم ٣٤

٥٦ قوله لا سيما في الطبائع البسيطة آه فان كثار عدم الشعور من عدم الهرب عن المنافي وعدم الطلب للملائم لا تتجه عليها بحيث لا يمكن التشكيك فيه الا للمجادل ام الكان في بعض المركبات من المعادن والنباتات فقد يتوهم الشعور والمحقق الصدر الشيرازي اجترأ على ثبوت الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة الواقعين في كلام الاقدمين من ان الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استلزامها لها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ولولا مخافة الاطناب لذكره مع ما له وما عليه ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الاسفار الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ٥٧ قوله وجيب بان الطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الاذهان العالية فهذا الوجود علة وتتم على المعلول والوجود الخارجي المترتب على المعلولات معلول لها وانت تعلم ان هذا غير صحيح في نفسه بل ان الواضح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة الى افعالها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا فلك والاجتراء على التزام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية وامثالها انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع مما لم يقل دليل يعتمد عليه ١٢ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ٣٨

٥٥ قوله واذا كان لبعض آه العلم الطبيعي هو علم يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وهو المسمى بالعلم الرياضي لان النفس ترتاض به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمونه صبيانهم تقويما لافكارهم وما فيها الطبائع هم بالبراهين واليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها فموضوع الهندسة الكم المتصل الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتأخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر المشتركة في البساطة وبالجملة موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او لم يكن اذا وعيت هذا فاعلم المقصود ان بعضا من العلوم التعليمية ما تعليمية بحتة كالهندسة والحساب لا مناسبة لها مع الطبيعي ومنها ما هي ليست تعليمية بحتة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فاذا كان ما هو مناسبا للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة اعراضا تاما فالطبيعي بنفسه كيف يتصور اهمال المادة راسا ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله لما كان آه اعلم ان لبعض الاشياء مما لا غاية له اصلا كواجب الوجود ولبعضها مما لبعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة كضرب من المفارقات ولبعضها ما له جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون متقنا بالاحاطة بجميع هذه العلل اليه خلها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية لم خصوصا بالصورة والمادة حتى تتم الاحاطة بالمعلول فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا لبعض العلل فحينئذ يصح ان يذكر البواقي باسرها الا انه قد يكتفي بالبعض مسامحة كما قد فصله المصنف ١٢ مولوی حمد الله رح ٥٧ قوله فالجواب الحقيقي آه لان لم لطلب العلة كما بين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتدة للسائل يحصل بذكر العلل كلها ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٨ قوله انها علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية بصورتها الذهنية علة لعلية العلة الفاعلة فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ لعقلها يصير مقدما على الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٩ قوله كالمشير آه معطوف على قوله كالغاية فكما للغاية علية بالفاعلية الفاعل كذلك للمشير الباعث علية بالفاعلية الفاعل لكون المشير منبها للفاعل على الحاجة الى الغاية والباعث ايضا له دخل في العلية لكونه محققا للحاجة الى الغاية فكل واحد من المشير والباعث فاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير كالقتل والمراد من الباعث الداعي الى الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٠ قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قاتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ١٢ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ٣٩

٦١ قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبوت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بعلة فالسؤال عن الاستعداد المذكور بلم لان لم طالب للعلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بانه ان لم يعطها لم يكن مستعدة فلما تبين حال الاستعداد الاصلي بقي حال الاستعداد بمعنى التهيؤ التام او قريبا من التام فنبه بقوله بل انما يسال آه اي تكثرة السؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ فقد يعطيه الفاعل كما يقال للمراة اذا سئل عنها لم تقبل الشيخ فيقال لان الصاقل صقلها وامكان الاستعداد الاصلي ذاتيا لا يعطيه الفاعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٢ قد عرفت ان الغاية قد تتحد مع الصورة لكن من جهة الصورة بينهما تغاير البتة فلو ذكرت الصورة مطلقة لصح ان ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة بما يصح الصورة به فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يقيد الغاية بها ذكرت الصورة بل الغاية فذكرها صح فقد آل الى الغاية ١٢ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ٤١

٦٦ قوله رصد آه الرصد جمع راصد كخدم جمع خادم وهو الذي يقصد بالرصد اي النظر للمحارسة ثم يطلق على جمع يرصدون الكواكب اي ينظرون حركاتها وابعادها

الی موضع معینة ثم یسمی الموضع الذی یرصدون فیه بالرصد تسمیة للحال باسم المحل ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظله ٥٧ قوله ای الجسمیة المنطبعة آه ای المادة الثانیة فان المادة الاولی فی ترکیب منها الجسم المطلق وتحصیل تمام ذاته منه ومن الصورة الجسمیة بعد تحصیله یکون الجسم المطلق مادة ثانیة لصور البسائط فالمادة الثانیة عین الجسم الصالح لان ینطبع فیه صورة البسائط

حواشی متعلقہ صفحہ چہل وسیوم ۴۳

تتمہ حاشیہ ۳ متعلقہ صفحہ ۴۳

ما لحاضر موجود ولا یتصل بها فیلزم وجود الحاضر بالفعل بلا انفصال بینهما لعدم المکث کما ذکرنا بل مع التجدد والتتالی فهناک آنات متتالیة ترکیب منها الزمان اجزاء متتالیة غیر منقسمة بازائها من الحرکة للتطابق بینهما وبازاء الاجزاء المتتالیة الغیر المنقسمة من الحرکة اجزاء کذلک من المسافة فهی اما جواهر غیر متجزیة فی جهة او جهتین او جهات مما تحرک علیه الجسم فثبت المطلوب او نقاط متتالیة او خطوط او سطوح کذلک فیکون بازائها من الجسم الذی ینطبق المسافة علیه جواهر غیر متجزیة کذلک وهو المطلوب ۱۲ ملا حسن ج ٥٤ قوله لا تنطبق آه حاصله علی ما قال بعض المحشی مع ادنی تغیر انه لو کان الجسم قابلا للانقسام الی ما لا نهایة له یلزم ان لا یدرک سریع الحرکة بطیئها اذا تحرکا فی جهة واحدة علی سمت واحد وکان الابطاء اسبق بل یکون السریع واقفا فی مکانه ای لا یحصل له الحرکة اصلا فبین وجه اللزوم بقوله اذ لا یقطع حاصل الملازمة انا اذا فرضنا البطیء متقدما علی السریع بقدر ذراع مثلا وتحرکا معا من مبدء واحد من الزمان فعلی اصل الانفصال یلزم ان لا یدرک السریع البطیء فی حد اصلا ولکان السریع فی غایة السرعة کالبرق والبطیء فی غایة البطوء کالنملة لان السریع لا یقطع الذراع الذی هو مسافة بین السریع والبطیء الا قطع نصف الذراع ولا یقطع نصف الذراع الا یقطع نصف ذلک النصف وهلم جرا الی ما لا یتناهی فلا یتاتی قطع انصاف غیر متناهیة فی زمان متناه فیکون البطیء سابقا فی کل مرتبة علی السریع بقدر مسافة وهی قابلة للانقسام فیکون السریع بعد حرکته متاخرا معضولا عنه بمسافة هی اقل من تلک فلا یلحقه بالحرکة اصلا بل لا یاتی له حرکة اصلا لاستحالة طی مسافة معینة بای قدر کانت فی زمان متناه لان طی تلک المسافة انما یمکن بقطع انصاف غیر متناهیة وقطع انصاف غیر متناهیة فی زمان متناه محال وهذا اذا کان معنی قوله بل الواقف بل یکون السریع واقفا فی مکانه واما اذا کان قوله الواقف معطوفا علی قوله البطیء یکون المعنی ان السریع لا یلحق البطیء بل لا یلحق الواقف فی مکانه وعلی ای تقدیر کان لا یتوهم هذا الالزام علی القائلین بالجزء فانه اذا بقی بینهما جزء فاصل فالسریع اذا تحرک جزء او درک البطیء ولا یصح ان یقال ان البطیء ح یتحرک اقل من الجزء حتی لا یدرکه لما سیجیء بطلان ذلک فیه بتفصیل انک تجر السلسلة الی غیر النهایة ثم اعطیناه وقد تفصیل هذه الشبهة الی شبهتین الاولی انه لو کانت القسمة تمر الی غیر النهایة لا یقطع المتحرک المسافة المعینة ابدا ویلزم ان یکون زمان القطع غیر متناه والثانیة انه یلزم علی قبول الجسم القسمة الی غیر النهایة انه لا یدرک متحرک متحرکا فی سمت واحد ولکان المقدم منهما ابطا کثیرا ولا یخفی علیک ان التفصیل الی الشبهتین انما یمکن اذا کان معنی قوله بل الواقف آه بل یکون واقفا فی مکانه واما اذا کان قوله بل الواقف معطوفا علی البطیء کما هو الظاهر فالقول بالتفصیل لا یخلو عن تسامح ۱۲ مولوی محمد عبد الله افغانی رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل وچہارم ۴۴

٥٨ قوله لکنه لازم له ای وجوب کون الاقسام الممکنة فی المتصل قابلة للقسمة وان لم یکن مفهوم المتصل لکنه لازم للمتصل اما عدم کونه مفهوما له فلانه اذا اطلق علی شیء لفظ المتصل یفهم منه فهما حقیقیا ان بین اجزائه المفروضة حد مشترک وهو طرف لهذا وذاک ولا یدری ان کونه منقسما الی اشیاء یقبل القسمة دائما لحقه اولا یلحقه الا ببرهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج فی اثباته وجودها للمتصل الی حد اوسط واما کونه لازما فلوضوح بطلان وقوف قسمة المتصل عند حد واذا کان هو لازما للمتصل فرسم المتصل بالمنقسم الی اشیاء یقبل القسمة فان التعریف باللازم یکون رسما جدا ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظله ٥٩ قوله لان فیه القول آه وذلک مثل ما مر من ان محل تلک الاقسام ان لم ینقطع الاجزاء التی غیر متجزیة اصلا لتحقق الکثرة بدون الوحدة وهو کما تری فلا بد من ان یتالف منها وهی غیر متناهیة لزم ان یکون التالیف منها وهی غیر متناهیة فلزم وقوف القسمة وقد کانت غیر واقفة ۱۲ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل وپنجم ۴۵

٥٥ قوله الا انه ربما یستدل علیه آه یرد علیه ان الاستدلال بالامور الطبیعیة لا یجعل الاتصال الاعارضا من جهة الحرکة والسکون وغیرها من الجهات المعتبرة فی موضوع الطبیعی والمانع من کونه من مسائل الطبیعی لیس الا ذلک فالاستدلال علیه من جهة الحرکة وما یتعلق بها لا یجدی نفعا فی کون مسئلة الاتصال من الطبیعی الا ان یقال انه قد حقق بعض الفضلاء المدققین فی حاشیته علی الحواشی الجلالیة علی التهذیب ویدل علیه کلام التفتازانی فی التلویح بان الحیثیات المعتبرة فی موضوعات العلوم لیست حیثیة تقییدیة للموضوع بان یکون ثبوت الاعراض فی نفس الامر للمجموع المرکب من الموضوع والحیثیة ولا حیثیة تعلیلیة لثبوت الاعراض فی نفس الامر بل هی حیثیات تقییدیة فی نظر الباحث او حیثیات تعلیلیة للبحث فعلی هذا یحتمل ان یختلف حال المسئلة الواحدة من کونها من علم باختلاف الاستدلال کما سبق ان کرویة السماء والارض مثلا اذا استدل علیها بالطریق اللمی فهی من الطبیعی واذا استدل علیها بطریق انی یکون من الهیئة فان الاستدلال بالبیانات الطبیعیة یدل علی ان المنظور للباحث هو الحیثیة المعتبرة فی موضوع الطبیعی لما ان الاستدلال علی الکرویة بان السماء والارض بسیطة وطبیعة واحدة لا تختلف آثارها من الانتهاء فی جانب بخط وفی جانب منقط الی غیر ذلک یدل علی ان المنظور للباحث حیثیة کونهما طبیعیة ۱۲ مولوی محمد نعیم رح

ه٦ قوله واما تالف الجسم آه یعنی ان الظاهر انہم ارادوا النظر فی تجوہر الجسم وتحقیق حقیقتہ فبعضہم کمثبتی الجزء علموا ان حقیقتہ عدۃ اجزاء لا تتجزی فادی نظرہم الی التالف والبعض الآخر کالنفاۃ علموا ان حقیقتہ جوہر متصل بنفسہ فادی نظرہم الی عدم التالف لان الاتصال لا یتصور الا بان لا یکون مولفا من الاجزاء التی لا تتجزی فالنظر فی التالف وعدم التالف لیس الا نہما و النظر فی حقیقتہ ہو تجوہر الجسم وبیان حقیقتہ لان المقصود اصالۃ اثبات العرض الذاتی الذی ہو التالف او عدم التالف للجسم الطبعی فالقضیتان القائلتان بان الجسم مولف او انہ لیس مولفا کا نہا ترجمان کاشفان عن ان الجسم حقیقتہ اجزاء لا تتجزی او ان حقیقتہ الجوہر المتصل کما یقال فی شرح حقیقۃ الجسم انہ مرکب من الہیولی والصورۃ ولا یراد بہ اثبات عارض الترکیب من الہیولی والصورۃ للجسم والنظر فی تجوہر الشیء لا یکون الا فی الالہی فالظاہر انہا منہ ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

ه٧ قوله وان مفہوم التالف آہ ولما کان عسی ان یتوہم ان مفہوم التالف غیر داخل فی حقیقۃ الجسم عند مثبتی الجزء لان الاشاعرۃ منہم یحدون الجسم بالمتحیز القابل للقسمۃ ولو فی جہۃ واحدۃ والمعتزلۃ منہم یحدونہ بالطویل العریض العمیق ولیس التالف ماخوذا فی کلا الحدین فیمکن ان یعد مفہوم التالف من العوارض ویبحث من جہۃ العروض فدفعہ بقولہ وان مفہوم التالف آہ وحاصلہ ان مفہوم التالف وان کان غیر داخل فی حقیقۃ الجسم عند مثبتی الجزء لکن یکون ملحوظا لہم لتحقیق جوہریۃ الجسم او تبعا ای لو کان خارجا عن حقیقۃ الجسم فانہم عند تحقیق تجوہر الجسم ینظرون ویلاحظون تالفہ من الاجزاء لان التالف یفید تحقیق التجوہر بلا مریۃ واذا لوحظ لتحقیق جوہریۃ الجسم فلا ینظر فیہ بعد ذلک من حیث انہ عارض للزوم التکرار وعدم الفائدۃ فافہم ہذا خلاصۃ ما فی بعض الحواشی ۱۲ مولوی ہدایت اللہ رامفوری دام فیضہ

ه٨ قوله وعدم التالف منہا آہ دفع توہم عسی ان یتوہم وہو ان ملاحظۃ التالف لتحقیق جوہریۃ الجسم عند مثبتیہ مسلمۃ واما ملاحظۃ عدم التالف عند النفاۃ لبیان تجوہرہ فغیر مسلمۃ غایۃ ما یلاحظ عندہم ہو الاتصال او الترکیب من الہیولی والصورۃ لا عدم التالف من الاجزاء الفردۃ فالنظر فیہ لیس الا لانہ عارض ذاتی للجسم ووجہ الدفع ان عدم التالف وان لم یجب ملاحظتہ عند تصور الجسم بالحقیقۃ عند النفاۃ لکنہم ینظرون فیہ فی مقابلۃ المثبتین لیتقرر الامر فی تجوہرہ یعنی انہم لما نظروا فی تجوہر الجسم فی مقابلۃ المثبتین وادی نظرہم الی الاتصال ولا یتصور الا ببطلان التالف فلا جرم نظروا فی عدم التالف لتقریر امر التجوہر لا لان عدم التالف عارض لہ لکون المقصود اثبات ذلک العارض من حیث انہ عارض لہ فتامل ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

ه٩ قوله ومن ہہنا قال آہ یعنی من ان النظر فی التالف وعدمہ نظر فی تجوہر الجسم قال ما قال فان المراد بالنظر فی نحو الوجود النظر فی ما یحوج الشیء لقطع النظر عن الطبعیۃ والتعلیمیۃ بان یکون نفس الموجودیۃ کافیۃ فیہ کما صرح بہ بعض المحققین ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

ه١٠ قوله قال المعلم الثانی آہ المراد من المعلم الثانی الحکیم ابو نصر فارابی فانہ جمع قوانین الفلسفۃ ہو الحکیم العظیم ارسطو ودونہا بامر اسکندر ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلک نقل المترجمون تلک الفلسفۃ من لغۃ یونانیۃ الی العرب ہذبہا ورتبہا واحکمہا واتقنہا ثانیا الحکیم ابو نصر فارابی فلقب بالمعلم الثانی ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه١١ من ان الجسم متصل والاجزاء التی لا تتجزی من حیث الجزئیۃ باطلۃ والانقسام الوہمی فی الجسم الی لا نہایۃ ولیست الاجزاء موجودۃ بالفعل والقول بوجودہا بالفعل باطل بتقریر مستانف مع بطلانہ ببطلان الاجزاء التی لا تتجزی ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه١٢ قوله نحو ذلک آہ اشارۃ الی ان العبارات ہہنا مختلفۃ فقد یقال من حیث الحرکۃ وقد یقال من حیث المادۃ وقد یقال من جہۃ الطبیعۃ ومآل الجمیع واحد لان التغیر لا یکون الا لما لہ مادۃ وکون الشیء مادیا وکونہ ذا طبیعۃ متساوقان عندہم المادۃ من لوازم التغیر ۱۲

حواشی متعلقہ صفحہ چہل وہشتم

ه٧ قوله کما فعلنا آہ ای اعتبرنا قبول القسمۃ لا الی نہایۃ من جہۃ الوہم لا من جہۃ الفک او اختلاف الاعراض لان الدلیل القائم علی قبول القسمۃ لا الی نہایۃ انما یدل علی قبول القسمۃ لا الی نہایۃ من جہۃ الوہم لا من جہۃ الفک واختلاف الاعراض ولم یحصل قبولہا من جہۃ الوہم توطیۃ لقبولہا من جہۃ الفک او اختلاف الاعراض فعلی ہذا انما یتعلق مسئلۃ اللاتناہی فی الانقسام بالطبعی من جہۃ الاستدلال علیہ بالحرکۃ والسکون وما یتبع ذلک کالتماس والتداخل ونحو ذلک الجہات من الطبعیات فقد نقل المسئلۃ المذکورۃ فی الطبعی بان یکون اللاتناہی فی الانقسام بحثا فیہ لان حقیقۃ البحث اثبات حکم بالبرہان والدلیل فکون الحیثیۃ قیدا فی نظر الباحث او علۃ للبحث لا یکاد یظہر بل لا یکاد یوجد الا بان یلاحظ تلک الحیثیۃ فی الاستدلال بان یورد الاستدلال مشتملا علی تلک الحیثیۃ والا فلم یتقید البحث بتلک الحیثیۃ بل صارت مطلقۃ ولم تصر علۃ البحث علۃ واذا لوحظ حیثیۃ الحرکۃ او ما یتبعہا فی الاستدلال فلا محالۃ یظہر ان عروض اللاتناہی فی القسمۃ ای قبولہا انما ہو من جہۃ الحرکۃ فیکون مسئلۃ من الطبعی ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه٨ قوله وکذلک اللاتناہی آہ التشبیہ اما فی التفصیل او فی التعیین فی الشق الاخیر فعلی الاول یکون معناہ انہ کما کان للاتناہی فی الانقسام جہتان من جہۃ یکون من الطبعی ومن جہۃ یکون من الالہی وانما یتعلق بالطبعی من جہۃ الاستدلال بالامور الطبعیۃ کذلک اللاتناہی فی الصغر لہ جہتان ان اعتبر الصغر من جہۃ الفک او من جہۃ التکاثف او الذبول کان من الطبعی لکونہ من احوال الجسم من جہۃ الحرکۃ واشتمالہ علی المادۃ وان اعتبر الصغر بالقسمۃ الوہمیۃ یکون من الالہی لا من الطبعی الا من جہۃ الاستدلال علیہ بالامور الطبعیۃ وعلی الثانی یکون معناہ انہ کما کان اللاتناہی فی القسمۃ لیس من الطبعی الا من جہۃ الاستدلال کذلک اللاتناہی فی الصغر لیس من الطبعی الا من جہۃ الاستدلال بالامور الطبعیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

ه٩ قوله ولو ترکیبا غیر طبعی آہ الترکیب الطبعی فی الجسم عبارۃ عن تکون حقیقتہ من اجتماع اجسام مختلفۃ الطبائع مثل النبات والحیوان فانہما یتلفان من اجتماع العناصر الاربعۃ وامتزاج بعضہا بالبعض

فالتركيب من جسمين تماسين بسيطين انما يكون غير طبعي لا طبعيا وانما تسمية هذا التركيب بالطبعي وتشبيهه بمقابلة البساطة الطبعي لان مراد الطبعي بالتركيب البساطة انما هو هذا ۱۲ مولوی محمد یوسف

عه قوله لم يكن من عوارضه الخ قال الاستاذ رح فقائل ان يقول ان ههنا اشتقاقا للتناهي بطلب التاهف على اقابل لمعنى بادي الراي بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة في انه مختص بالجسم فان الجزء لا يعقل اتصافها عن الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه بمجرد النظر الى مفهومه وهو الطويل العريض العميق مثلا يمكن فيه التالف من الجواهر الفردة ولذا توهم المتكلمين فيه ذلك ولا يكون الفحصة البرهان يمنعه كما يقال العموم الدوام من الضرورة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الابتناء على اصول الدقيقة انتهى القول انما هو القابلية بالنظر الى المفهوم في بادي الراي لا يلتفت في اعدام الملكات بل المعتبر فيها القابلية بنفس الامرية فيما لا يلتفت اليه لانه بعد تسليم ذلك لا يلزم انحصار العدمي في مفهوم السلب او العدم فان عدم الشيء مع القابلية بالنظر الى نفس المفهوم ايضا مفهوم من المفهومات يمكن ان يطلب اثباته للجسم وان لم يقل له عدم الملكة المصطلح ولذا ابدع الفاضل المحقق اللساري في حاشيته على المحاكمات احتمالا ابعد من الاحتمال الذي ذكره الاستاذ رح حيث قال ويمكن ان يحمل المحمول عدم التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى عما من شانه ان تتركب من الاجزاء المقدارية ثم قال وهذا وان لم يكن من عدم الملكة لكن لا ضير فيه اذ لا يلزم ان يكون المحمول العدمي اما سلبا او عدم ملكة ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله عه قوله وقد اقتفينا اثره آه حيث ترجم الفصل بعدم التناهي في الانقسام وان كان المقصود الاهم هو الاتصال لان الدليل المورد في الكتاب تمامه ابرام اما حادة الانقسام بالتبع وما ابرام الدليل لاجابة بالذات بل المقصود الاصلي وهذا ايضا الاقتفاء لكون المطالب الاربعة متلازمة والدليل على احدها دليل على البواقي ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و ہفتم ۴۷

تتمہ حاشیہ ۵ متعلقہ صفحہ ۴۷

في الاجزاء ولا يحصل منه حجم معتد وان لا بالاسر فيلزم الانقسام في الاجزاء ايضا يمكن ان يلاد ذلك الكلام بما وسعه من الاجزاء فان قيل ان الاجزاء لا يسعه بل يبقى الجزء فاضلا فيلزم الانقسام في الجزء وان قيل انه كما يفرض وقوع الاجزاء فيه والكان غير متناهية لا يلاد ذلك الكلام بل يسع اجزاء آخر ايضا فيلزم انقسام لا الى نهاية فيلزم انقسام الجسم كذلك وهو المطلوب وتسميتهم اياه عدما محضا لا ينفعهم وهو ظاهر واما ان لا يكون له وضع متميز من الاجزاء المتحالة كالعدم ويؤول الى ملاقات الاجزاء والاولى ان يقال ان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فلا بد اما ان يتلاقى او تتقارب بحيث يحصل بينها محاذاة وموازاة وعلى الاول لزم ما التزموه وعلى الثاني فاما ان يحاذي لشيء في الوسط احد الطرفين غير الشيء الذي يحاذي منه الطرف الآخر اولا وعلى الاول يلزم الانقسام وعلى الثاني يلزم التداخل ضرورة انه لو لم يكن التداخل يحاذي شيء منه احد الطرفين وشيء آخر منه الطرف الآخر ۱۲ مولوی حمد الله رح عه قوله ولا يحصل منها حجم آه لم يبن الكلام على بطلان التداخل في نفسه فان الخصم لعله لا يساعده بل ابطل بانه يفضي الى عدم حصول الحجم والتالف فلا يحصل جسم في عالم الواقع وهو اشد استحالة فان التالف يفضي الى عدم التالف ۱۲ مولوی حمد الله رح للعه قوله كالهيولى والصورة آه فانهما من الاجزاء المحصلة للجوهر الوحداني لا من الاجزاء المحصلة للحجم فان الحجم انما يحصل من تحقق المقدار لا منهما وانما يحصل ويتقوم منهما جوهر وحداني قابل للمقادير والاعراض والصور اللاحقة وهو الجسم فتبين لك ان الاجزاء المقدارية هي التي يحصل بها تقدر الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا الا التي بها يتقوم ويحصل حقيقة الكلية كالهيولى والصورة الجسمية كانت او نوعية ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و ہشتم ۴۸

عه قوله ويظهر من ذلك آه اي من تقرير الشبهة يظهر الجواب بطريق النقض عن الاستدلال المقادم على نفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى والتعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل والتخلف كما انه يجري في المادة المتحققة بلا التزام كذلك يتحقق بثبوت مادة ملزمة على الخصم وان لم يقل بها صراحة فحاصل الجواب بطريق النقض ان الدليل المقادم على نفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى بان الاجزاء اما ان لا يتلاقى او يتلاقى آه بجميع مقدماته فاسد والا لزم ان لا تتالى النقاط ولا تركب امتداد مسافة منها والتالي باطل اما الملازمة فلان ما ذكر في ذلك الدليل فهو بعينه جار في تتالي النقاط وتركب امتداد مسافة منها بان يقال اما ان لا يتلاقى النقاط فلا يحصل منها مسافة او تتلاقى فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتداد منها اولا بالاسر بل يكون شيء من نقطة متشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فيلزم الانقسام فلا يكون ملاقيا من نقطة لنقطة فلا تتالي النقاط ولا تركب امتداد منها واما بطلان التالي فظاهر من حيث الزمان والحركة فان تتالي النقاط وتركب المسافة منها لازم له فما هو جوابكم فهو جوابنا في تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و نہم ۴۹

تتمہ حاشیہ ۴ متعلقہ صفحہ ۴۹

فعلية عند الحكماء وعند النظام تلك الاجزاء موجودة بالفعل في الخارج فقد اعترف ههنا المحقق بعدم الفرق بين الاجزاء الفرضية التي بالقوة والاجزاء الفعلية الموجودة

الموجودة اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۵ قوله يتمسك بها القائلون آه وانت تعلم انه لا يتم التمسك لواحد من الفريقين فان اثبات الاعم من الماء ابي فيه خصوصية فلا اثبات للقدر المشترك اثبات الاعم من تاليف الجسم من اجزاء لا تتجزى فلا يثبت باثبات القدر المشترك ثبوت التاليف منها وكذا باثباته لا يثبت التحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين باثباته الرد على انكار القائلين بانقسام الجسم لا الى نهاية ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و دوم ۵۲

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۵۲

كان الامر عليهم اضيق فانه لا يمكنهم القول بسكون القطب او المحيط فانه يلزم على هذا تاثر الاجزاء وعدم اتحاد مسافة القطب والمحيط وقد عرفت لا يمكن القول به وان القطب مراد فليس الا ان القطب يبطل الا ان نعتذر من قبلهم ان الحركة المكانية في القطب لما كانت مساوية لما في المحيط الا تحليل السكون في هذه الحركة في زمان حركة المحيط والتفاوت انما هو في الحركة الوضعية لها وتخلل السكون الوضعي في الحركة الوضعية التي للقطب في زمان تحرك فيه المحيط بهذه الحركة ولذا تحد المسافة المستقيمة وتتفاوت المسافة المستديرة غاية ما يلزم ان يكون قطع المسافة المستديرة للقطب بعضه بالدوران عليها وبعضه بالمرور عليها على سبيل الاستقامة وليس التزامه ابعد من التزام السكون في اثناء الحركة ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۴ قوله والآخر في شناعته آه مما يقوي التشنيع عليهم في التزام التفكيك ان تقرر فيما يتفق العقلاء على شدته واستحكامه في عدم تفككه كالفلك لو دار قال الله تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا او في جسم لو تفكك ليتاثر اجزاءه كالقرجار مثلا او كان ذا شعور بحيث يبطل حيوته حركته بالتفكيك كالانسان اذا دار على نفسه وبالجملة ان شناعة التفكيك السكون في اثناء الحركة ليست مما يخفى على من له ادنى عقل والاعذار التي يتكلفونها في رفع الشناعة من ارادة الفاعل المختار وغيرها مما هو مذكور في كتبهم باردة ركيكة كما يظهر بالرجوع اليها ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۵ قوله ويبطل مذهب هؤلاء آه بطلانه بالبيان السابق البيان الآتي انما هو لو ثبت انتهاء الكثرة الى الواحد الحقيقي والا فمذهبهم قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء متجزية غير متناهية بالفعل كما انه منها بالقوة عند الحكيم فلا مفر دعندهم اصلا حتى يبطل ببيان بطلان الاجزاء الفردة او بالتزام جسم مؤلف من الاجزاء المتناهية او لا تم ستعم تناهي الاجزاء في سائر الاحكام بالتناسب ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۶

قوله ان تداخلت كلا او بعضا آه التفصيل ان الاجزاء لو كانت كلها متداخلة لم يحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمة مقدارية لا متناهية ولا غير متناهية وان تداخل بعضها فما يكون الباقي بعد التداخل متناهية او غير متناهية على الاول يبطل رأيهم بالكلية فانه يكون كل جسم قابلا للقسمة الى نهاية فان الظاهر ان الاجزاء المتداخلة لاحظ لها في حصول المقدار منها فلا قسمة مقدارية اليها فهي ساقطة عن درجة الاعتبار ووجودها كعدمها وعلى الثاني يمكن تحصيل جسم متناه الاجزاء ولو في ضمن الجسم الغير المتناهي الاجزاء الى آخر ما فصله المصنف ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۷ قوله وان فزع اليه آه اي التجأ اليه لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام لكن التاليف موجبا لازدياد الحجم وهو غير نافع له بل هو هادم لمرامه ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و سیوم

تتمہ حاشیہ ۲ صفحہ ۵۳

ان حكم الضرورة بامتناع اتحاد المتحدين في الاشارة والوضع انما هو في المتحدين المتقدرين لان مجموع المتقدرين كل الواحد جزء والضرورة تحكم بازدياد الكل على الجزء واما اذا لم يكن احد المتحدين متقدرا فبانضمام متقدر تحصيل به التقدر على حسبه الا انه يزيد تقدره على تقدر هذا ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قوله لتشابه الاجسام آه وليس كل ذلك بحكم الانطباق فان اتصال احدى المتطابقين لا يستلزم اتصال الآخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والآخر ذا اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحا ذا العاض بالفعل منطبقا على الجسم المتصل نعم يلزم انه اذا كان احد المتطابقين متصلا لا بد من اتصال الاجزاء واشتماله عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف الآخر لجواز ان يكون احدهما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۵۴

الاعداد الغير المتناهية اللاتقفية والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم يجتمع لم يكن المجموع منها موجودة والتطبيق فرع الوجود ووجه عدم الاندفاع ظاهر لما قررنا سابقا بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الالتفات والملاحظة تساويهما باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل شانه متميزة في علمه تعالى وملاحظته وان لم تكن موجودة في ظرف الذهن او الخارج اذ يعلمه الله تعالى بتعين مرتبة مرتبة من الاول بازاء الثانية فاما ان يعلم بالمساواة او الزيادة والنقصان الاول يستلزم الاستحالة والثاني وقوع الزيادة في جانب عدم التناهي ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ ۵۵

الذی یحصل فیہ ترتیب طبعی فهو فی العلل والمعلولات واما العدد الذی لا یحصل فیہ ترتیب لا فی الوضع ولا فی الطبع فلا تجری فیہ الدلائل انتهی واذا کانت البراہین لا تتناول للامور الغیر الطبعیة ولا تستحیل اللاتناہی فی الاعداد والغیر المادیۃ کما نص علیہ المصر فلا محالۃ یراد بالتردید التردید علی سبیل منع الخلو لا علی سبیل منع الجمع بان یقال ان یکون مع الترتیب فی الوضع الترتیب فی الطبع ایضا کما فی الاعداد المادیۃ او یکون ترتیب فی الوضع فقط ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٩ قولہ بخلاف المنصرمات آہ سیظہر لک ان البرہان یجری فی الزمان والحرکۃ والاعداد المتعاقبۃ الغیر المتناہیۃ نعم لا یجری البرہان فی الاعداد الغیر المتسقۃ ویختص فی الاول بالماضی فقط فیبطل بہ مذہب الحکما ویتاکد بہ مذہب اہل الحق من المتکلمین وہذا کلہ اجمال ما ذکر فی ہذا الفصل ١٢ مولوی حسن رحمہ اللہ تعالی

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ وششم

٥٥ قولہ وہذا کما ان آہ توضیحہ ان الصورۃ الاجمالیۃ للآحاد المرتبۃ الغیر المتناہیۃ سواء کانت للکل او لجزء یکون مراۃ لآحادہا فیکون العقل بمعونتہا حاکما بالحکم الصحیح الواقع بحصول التطبیق بین آحادہا بالفعل فالمثبت لہ والمحکوم علیہ بالحقیقۃ للتطبیق ہی الآحاد المرتبۃ والصورۃ واسطۃ الحکم فقط ١٢ مولوی حسن ٥٦ قولہ ومن البین آہ یعنی ان الجسم المشخص لیس فی حالۃ ہذا الحکم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورۃ لا بارتسامہ فی نفس العقل ولا فی شعر آخر من الآلات فعلم ان سریان الحکم الی الاشخاص لیس لابد لہ من علمہا وارتسامہا بل یکفی ارتسام مفہوم کلی صادق علیہا ١٢ مولوی حمد اللہ ٥٦ قولہ من البین آہ مبناہ علی ان الجسم مادی والمادی آب عن الحصول فی العقل المجرد وفیما یحکم علی المادی فمشارکۃ من القوۃ الجسمانیۃ کما فی القضایا الشخصیۃ المنعقدۃ من المادیات ودان بنی علی ان الاشخاص الخارجیۃ لا حظ لہا من الوجود فی الذہن کما یراہ المتاخرون من الحکم المذکور سار الیہا فلا مضائقۃ فی الحکم علی ما لا یحصل فی العقل ١٢ ٥٧ قولہ لا یکون آہ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد ولیس للطبیعۃ الکلیۃ بحسب الذات حتی یقال ان المقصود فی ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم وہو حاصل فی العقل فلیس المقصود سریان الحکم الی الاجسام المشخصۃ فلا ضیر فی عدم حصولہا فی حالۃ ہذا الحکم فی العقل ١٢ مولوی حمد اللہ ٥٨ قولہ جری التطبیق الوہمی آہ وہو ایقاع المحاذاۃ فی الوہم والحاصل ان المقادیر والاعداد المتسقۃ المجتمعۃ ان وجدت فی الوہم یحکم العقل بامکان وقوع التطبیق الوہمی بین جمیعہا فی الوہم بایقاع الوہم المحاذاۃ بان یلاحظہا متحاذیۃ ای یلاحظ المبدء محاذیا للمبدء بحیث یحاذی الجمیع الجمیع کما قد یلاحظ الوہم المقدارین المتناہیین المتفاوتین بالزیادۃ والنقصان فی جانب بعد وجودہما فیہ متحاذیین یظہر الزیادۃ فی الجانب الآخر وہذا امر صحیح یبتنی علیہ اکثر الاحکام الریاضیۃ فالتطبیق الوہمی فرع وجود المتطابقات مفصلۃ فی الوہم کما ان التطبیق الخارجی فرع الوجود الخارجی فالبرہان ینتقض علی استحالۃ وجودہا یکون مصداقا لمفہوم غیر المتناہی للوجود سواء کان فی الخارج او فی الذہن وان کان مفہوم غیر المتناہی ممکنا حاصلا فی العقل ١٢ مولوی حمد اللہ ٥٩ قولہ لا ینتہض آہ یعنی انک قد عرفت ان الخلف انما یظہر اذا ظہر الانقطاع فی جانب للانہایۃ وہو یتاتی بالتطبیق فی آن او زمان متناہ وظاہر انہ لا یتاتی فی المتعاقبات فانہ فرع الوجود فی الآن او فی ذلک الزمان اذ لا یمکن تطبیق المعدوم علی المعدوم ہذا بحسب الخارج وکذا التطبیق العقلی فانہ ایضا قد عرفت انہ یکون فی الامور الموجودۃ فی الوہم معا ویمکن ان لا یکون المتعاقبات الخارجیۃ موجودۃ فی الوہم فلا یجری البرہان فی تلک الامور ١٢ مولوی حمد اللہ ٦٠ قولہ وکذا فی الجمعیۃ آہ ہذا الکلام حق ودلیلہ تام فان الحکم الاجمالی الکلی المذکور بان بازاء الاول والثانی من الاول الثانی والاول والثانی من الثانی وہکذا انما یتاتی لو کانت الاوائل والثوانی والثوالث متعینۃ فی السلسلتین ولو لم یکن متعینۃ لا بد من تطبیق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انہ ساقط الاعتبار بعدم حصولہ فی الآن والزمان المتناہی بل انما یحصل فی الزمان الغیر المتناہی وخروجہ من القوۃ الی الفعل من المبدء المعین المستحیل فیکون التطبیق التفصیلی ایضا منہا ١٢ مولوی حسن ٦١ قولہ اذ لا یتصور آہ ہذا اولی مما قالہ المحقق الدوانی من انہ اذا لم یترتب الآحاد فیجوز ان ینتقل الزیادۃ الی الاوساط فانہ لا مبدء للاوساط حتی یقال ان الزیادۃ یجوز ان یکون فیہ وان کان مرادہ الغرض من الزیادۃ فی الاوسط عدم ظہور الانقطاع ومجرد الحکم بالتفاوت والتفاضل ١٢ مولوی حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ وہفتم

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۵۷

لانہ لا یتصور الا فیما لہ وجود فی الآن او الزمان المتناہی ولا یتصور فیما لیس لہ وجود فیہما وان کان موجودا فی الدہر والتطبیق فی الزمان الغیر المتناہی بعد امکانہ لا ینفع لانہ یرجع الی تطبیقات غیر متناہیۃ فی ازمنۃ غیر متناہیۃ وفی کل تطبیق یتحقق الزیادۃ فی الاوساط ولا یظہر الانقطاع الی جانب اللاتناہی غایۃ الامر ان ہذہ التطبیقات الغیر المتناہیۃ والزیادات فی کل الاوساط الغیر المتناہیۃ وان کانت متعاقبۃ بحسب الوجود الزمانی لکنہا معا فی الوجود الدہری فیصدق فی الدہر ان الزیادۃ فی المبدء وفی الاوساط معا ولا یصدق ان الزیادۃ فی الطرف الغیر المتناہی لانک قد عرفت ان الدہر لیس الا الوجود الزمانی ولیس التطبیق فی زمان من ہذہ الازمنۃ یوجب انتقال الزیادۃ الی الطرف حتی یکون ہذا الانتقال دہریا مع عزل اللحاظ عن وقوعہ فی ہذا الزمان المخصوص ہذا بحسب الخارج والتطبیق العقلی قد عرفت انہ لا یجری الا فیما تتصورہ العقل ویدل علی ما ہی تتصورہ العقل دون ما وجد فی الخارج ہکذا ینبغی ان یفہم ہذہ العبارۃ ١٢ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

٥٥ قوله ثم انه لم يكف آه يعني ان مولانا الطائيين يقصدون بهذا الرد على الفلاسفة ويتوسلون به الى حدوث العالم فيرد عليهم انه لا يكفي الوجود في الدهر والحضور عند الباري في ابطال اللاتناهي في جانب الازل بل يجب التناهي في جانب الابد فيكون للحدوث حد ينتهي اليه فلا يتحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة كالماضية في الوجود في الدهر والاجتماع فيه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهو كما يخالف اصول الفلاسفة يخالف قوانين الملة كا نه ليس فيض الحق الدائم قاصرا عن الابدية وجود الجواد المحض معطلا عن الدوام عن ابد ١٢ مولوي حمد الله ٥٦ قوله يضاد قوانين الملة آه وانت خبير بانه لا تضاد فان المتكلمين لا يقولون بالمعية الدهرية في الحوادث الاستقبالية فلا اشكال عليهم بجريان البرهان اصلا واما الحكماء فهم يقولون بها فيرد الاشكال عليهم ولا مخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه التخصيص للمتكلمين في جريان البرهان في الماضي دون المستقبل مع شمول المعية الدهرية لهما عند الحكماء قلت لا الزام عليهم بحدوث العالم كما ذكرنا سابقا وايضا قد يقولون بجريان البرهان في الماضية باعتبار التعاقب كما ذكرنا ولا يجري في الاستقبالية لعدم خروجها تماما من القوة الى الفعل ١٢ ملا حسن ٥٧ قوله بعض خيرة اللاحقين آه يقال فلان خيرة الناس وفلانة خيرتهم على غيرة عكس التانيث في خير اسم التفضيل ويحتمل ان يكون صفة مشبهة على وزن سيدة مخففا او مثقلة منها كذا في حاشية الاستاذ العلامة ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقة صفحه پنجاه وهشتم

تتمة حاشية ٥ صفحه ٥٨

ولا نافقد اما الاول فلان الزمان امر واحد متشخص موجود من الازل الى الابد وكل جزء من اجزائه سواء كان ماضيا او مستقبلا موجود في حده فكما ان الماضي ليس بموجود في الآن الذي فرض حد مشترك بينه وبين المستقبل موجود في حدوده كذا المستقبل وكما اذا فرض جزء من اجزاء المستقبل فهو متناه يمكن الزيادة عليه وكذا كل ما فرض جزء من اجزاء الماضي فهو متناه يصح اخذ الزيادة عليه وكما ان الزيادة الاستقبالية ليست بموجودة في الجزء المفروض المتناهي كذا الزيادة الماضوية فاحتواء الوجود الغير المتناهي في الماضي دون المستقبل تحكم ظاهر واما الثاني وهو ما سياتي في كلام المصنف فان يقال ان احتواء الوجود ليس بكاف في جريان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب والآخر لا يوجد في الوجود الدهري على اعتراف هذا الماهر والاجتماع ليس في الوجود الزماني وفي انعدام احد الشرطين في كل نحو من الوجودين الماضي والمستقبل سواء وان كان بينهما تفرقة في احتواء الوجود وعدمه وعدم اشتراط الاجتماع كما هو الظاهر من كلام هذا الماهر في هذا المقام قد مر الكلام فيه ١٢ مولوي حمد الله ٥٦ قوله اقول لا شك آه ان اوقش بان هذا الماهر لا يسلم عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع كما يشعر به قوله لو كان لا معا بل على التدريج آه بل مدار كلامه في هذا المقام ان جريان البرهان ابدا من الوجود والترتب وهو متحقق في الماضي بالاعتبار الثاني دون المستقبل يقال قد مر دفعها اي كلام المصنف من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء على ثبوته فيما سبق قال المصنف لا شك انه مر به كلام الماهر في مقام اجراء البرهان في الماضي ايضا حيث بنى بهما اجراءه على الاجتماع في الدهر والماضي والمستقبل سيان في فقدان الاجتماع بالاعتبار الثاني فلا يجري البرهان بهذا الاعتبار فيهما وانكر هذا الماهر الجريان بالاعتبار الاول في المستقبل لعدم الترتب وفيه ايضا هما سيان فلم يبق الى الاعتبار يجري بحسبه البرهان في الماضي دون المستقبل ومع هذين الاستوائين لا يجدي التفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار كلام المصنف على اشتراط الاجتماع واعتمد في ثبوته على ما سبق وعلى التسليم هذا الماهر حيث يبني الجريان في الماضي في موضع من الافق المبين على الاجتماع الدهري فالتفرقة التي ذكرها الماهر من احتواء الوجود في الماضي دون المستقبل ليست بنافعة وان لم يثبت اشتراط الاجتماع كما يشعر به كلام اكثر المتاخرين من ان المراد بالتطبيق التطبيق الاجمالي وليس الاجتماع ضروريا للاجراء ويكاد كلام هذا الماهر في بعض المواضع مشعرا به ايضا وهذا الكلام نص عليه فالتفرقة ان ثبت ينفع في الفرق بين الماضي والمستقبل في اجراء البرهان في احدهما دون الآخر لكنه يبقى ان هذا الكلام يدل على عدم اشتراط الاجتماع وعلى ان جريان البرهان في الماضي انما هو لاحتواء الوجود الغير المتناهي فيه بهذا الاعتبار وكلامه في مواضع اجرى البرهان فيه يدل على ان بناءه على الاجتماع الدهري واشتراط الاجتماع فكلام هذا الماهر لا يخلو عن اضطراب ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله ٥٧ قوله يستوي في ذلك آه قد عرفت منا انه لا استواء في جريان التطبيق بالمعنى الاعم بمعنى تعيين الآحاد من احدى السلسلتين بازاء الآخر باعتبار ما كان او يكون في السلسلة الماضية والحالية فيفضي ذلك الى حد معين في الجانب الآخر واما التطبيق باعتبار ما سيكون فلا يفضي الى حد معين بل الى حد اعم من ان يكون واقفا او غير واقف ويقبل الزيادة فيه دائما من حل الى مرحل ما دام الدليل عند المتكلمين يدل على التناهي فتعين بخصوصه ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله فلم يبق آه قد عرفت منا انه يبقى اعتبار يخص به البرهان في الماضي دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب كما اوضحناه فقد ظهر مما ذكرنا وحققنا سابقا وآنفا ان المص قد مال عن الصواب في مقامات الاول في عدم جريان التطبيق في المتعاقبات مطلقا والثاني في عدم التفرقة بين الماضي والمستقبل في جريان البرهان في احدهما دون الآخر الثالث في عدم جريان البرهان في الدهريات لعدم الترتيب كما هو مذهب موافقا لجمهور الحكماء والرابع في تخصيص البرهان بالماديات كما ذكرنا مرارا ١٢ ملا حسن رحمه الله تعالى

حواشي متعلقة صفحه پنجاه ونهم ٥٩

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ مالا ورد لہ کیف وہما متنع نقطۃ لا وجود لہا الا فی العقل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلا موجود ہناک ولا ملا فکیف یتصور ملاقاۃ النقطۃ معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ والتحقیق ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ۱۲ مولوی حمد اللہ

ف ۵۶ قولہ وان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث آنی وتدریجی والمسافۃ المطلق مع انہا لا القدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا بد لہا من آن اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ شصت تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ۶۰

علی ما نطق بہ عبارۃ المصنف من جہین احدہما ان فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینطق بہ قولہ فلا یتصور لحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال یعدم بالمنفصلات کما فی العکس وثانیہما جواز البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فجاز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ مرحوم قنوجی

ف ۵۸ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرای والا فالحادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لا ان الحادث فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم یبقی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بازاء الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا ویلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان ویجتمع مع الجزء اللاحق ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ۱۲ مولوی حمد اللہ

ف ۵۹ قولہ ولا یجوز ان یکون آہ نفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی والثالث من الحدوث کما سیاتی اما بیانہ فی الضرب الثانی فہو الضرب الاول منہا اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف واما بیانہ فی الضرب الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ وان کانت لہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع التام وجود فی ظرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون لا سابقۃ فی ہذا الآن والزوجیۃ فی آن او زمان آخر ۱۲ ملا حسن

ف ۶۰ قولہ اول آن ثم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون بوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین والوصول الی الحد المعین انما یکون فی الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ۱۲ ملا حسن

ف ۱۱ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا بد ہہنا من الاستدلال علی ان التوسط لیس آن البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ یوجد فیہ آخرہا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمسافۃ اما بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیہ ضرورۃ لبطلان عدیم القرار فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ تلک المسافۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما ۱۲ مولوی حسن

ف ۱۲ قولہ کمطلق الزاویۃ اولا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ لا ان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث لا یتصور وجودہ فی ضمن جزء ہذا المخصوص فاذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یحدث نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا ویکون کل آن فرض یوجد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حد لہ کل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہا وفی الآنات التی ہی حدود لہا افراد لمطلق الزاویۃ فلا محالۃ الوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان غیر منطبق علیہ لان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان ایضا فی ضمن فرد من افرادہ وانکان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ لا یلزم منہ وجودہ لکلی مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ

ف ۶۳ قولہ للعلۃ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فانہا تنطبق علی حرکۃ اللسان مثلا فان الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء لتموجہ الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ۱۲ مولوی محمد یوسف

ف ۶۴ قولہ ہذا فی الزمان فان الزمان لا یوجد فی آن ہو طرف الزمان فان الغیر المنقسم وغیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت ویکم ۶۱

ف ۱۱ قولہ المرآۃ عنہ للمسافۃ وظاہر ان المسافۃ تزول بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد المسافۃ لان المسافۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تخلص احدہما عن الآخر وحدوث الموازاۃ التی تحصل بعد المسافۃ تکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو لا یکون الا فی آن فزوال المسافۃ اذا کان فی

الآن فلا یکون للمسافة آخر آن الوجود ما لا یلزم تتالی الآنین وہو باطل وبہذا تبین لک ان الآن الذی تم علیہ المسافة ہو آن ابتداء عدم المسافة لا آن آخر وجودہ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۲ قولہ الا فلا آخر آن الوجود آہ ہو المبدء للزمان زوالہ فانہ لما لم یکن آنیا کان زمانیا ویکون لہذا الزمان مبدء البتة واذ لیس فی ہذا المبدء الزوال بعدم کونہ آنیا یکون فیہ الوجود فیکون ہذا آخر آنات الوجود ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ والیضا لان العدم اللاحق اذ لیس ضیا فہو زمانی تمتد منہ الزمان الذی ہو آن لا یکون العدم فیہ فلا بد من ان یکون ہو موجود فیہ فہو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۳ قولہ کالموازاة آہ فان زوالہا تکون بالمسامتة والمسامتة یحدث فی الزمان ولیس لہ اول الآن فلا یکون زوال الموازاة فی الآن بل یکون فی الزمان مبدء ہذا الزمان ہو آن دانلم یکن فیہ عدم الموازاة فلا محالة تکون الموازاة موجودا فیہ لانہ یکون ہو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۴ قولہ واما العدم آہ لما فرغ المصنف عن بیان حال اختلاف الحوادث فی اول الوجود وآخرہ وجہ العنان الی بیان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آہ انت تعلم انہ بعد معرفة حال اول الوجود وآخرہ من تعیین الآن لکل منہما او تعیین عدمہ لہ یعرف بادنی تامل حال العدم السابق من تعیین الآن لآخرہ او تعیین عدمہ لہ وحال العدم اللاحق من تعیین الآن لاولہ او تعیین عدمہ لہ لکنہ فصل تسہیلا علی المتعلم ولذکر بعض الفوائد کما لا یخفی علی من لہ ادنی تدبر ۱۲ ملا حسن ومولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۲ شصت دوم

تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۶۲

وہو التحقیق عندی وبیان ذلک ان الزمان المتناہی کالساعة یجوز ان یکون معیارا للمسامتة مع الخط الغیر المتناہی وذلک بان یکون الذراع الاول من الخط الغیر المتناہی الذی مبدءہ مبدء الخط وہو منتہی للحرکة المسامتة یحصل مسامتة الخط المتناہی معہ فی نصف ساعة مثلا والذراع الذی یصلہ وتوفہ فی ربع ساعة والذی فوقہ کذلک فی ثمن ساعة وہکذا القطع والذراع المساویة الغیر المتناہیة فی الساعة مثلا فی اجزائہا المتناقصة الغیر المتناہیة وذلک لان الحرکة وان کانت فی مسافتہا الحقیقیة مساویة لکنہا یجوز ان یکون مختلفة بالنسبة الی ما یسامتہ بل ہو الظاہر لمن لہ ادنی حدس فی الامور المتناہیة ایضا ولہ بیان سنشیر الیہ مخافة التطویل لا یرخص ذکرہ ۱۲ ملا حسن ۵۷ قولہ والا بانی ذلک ما اعترض علیہ الفاضل الخوانساری بما حاصلہ انہ اذا فرضت قطعة من الخط الغیر المتناہی من الجہة التی تتناہی عندہا وفرض ان المرور علیہا فی قدر معین من الزمان مثلا فاذا کانت القطعة المتقدمة علی القطعة المفروضة المساویة لہا ایضا مر علیہا الخط المتناہی فی مثل الزمان المفروض او ازید منہ فلا محالة یکون زمان المرور غیر متناہ واما اذا کان المرور علیہا فی زمان اقل من زمان القطعة الاخیرة وہکذا القطعات المتقدمة یکون زمان المرور علی کل منہا اقل من زمان المرور علی بعدہا فعدم امکان المرور فی زمان متناہ محل نظر والامر فیما نحن فیہ کذلک والحاصل ان اجزاء الحرکة الواحدة یحتمل ان یکون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا انتہی حد السرعة الی حد بل کل جزء منہا یکون اسرع مما بعدہ ویکون الجزء السابق علی ہذا الجزء اسرع بالنسبة الیہ وہکذا الی غیر النہایة فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزائدة وبہذا یمکن المرور علی غیر المتناہی فی زمان المتناہی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۸ قولہ فحینئذ لک ان تقول آہ یعنی اذا تبین ان المرور فی الزمان المتناہی لا یتصور علی غیر المتناہی فلک فی الزام التالی الباطل ثلثة وجوہ وتلک الثلثة متقاربة کل منہا مبنی علی ہذا الاصل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ فلا یکون حادثة آہ وہذا خلاف المفروض وہو حدوث المسامتة والضرورة شاہدة علی حدوثہا فلا یکن وجود بعد غیر متناہ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۰ قولہ یلزم ان یکون بین حالتی آہ ای یکون بین آخر آن الموازاة وبین اول المسامتة زمان غیر متناہ فیکون غیر المتناہی محصورا بین حاصرین ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۱ قولہ یعنی انہ مختص بابطال الابعاد الغیر النہایة بخلاف برہان التطبیق فانہ یجری فی الاعداد الطبیعیة ایضا وانہ یعم الابعاد کلہا ای سواء کان عدم تناہیہا فی جہة او جہتین او جہات بخلاف السلمی فانہ یختص بابطال عدم التناہی فی جہتین فصاعدا کما سیظہر ان شاء اللہ تعالی ۱۲ مولوی نظام الدین رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۳ شصت وسوم

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۳

المفروضین فہو متناہ وہذا الکلام انما ہو لانہا رذینک الخطین بتینک النقطتین اذا لاحظ العقل ان ذینک الخطین امتدا بالفعل الی غیر النہایة فلتعینہ زیادة الانفراج لزیادة الخطین بحکم العقل حکما اجمالیا صحیحا بالضرورة ان الانفراج ایضا حصلت فیہ الزیادة الی غیر النہایة بالفعل ووجد بعد غیر متناہ بالفعل وان لم یحصل فی ملاحظة العقل بعد مخصوص متعین موصوف بغیر التناہی وہذا القدر یکفینا فتامل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۶ قولہ فان ضر ذلک آہ دفع لما یتوہم من ان ذہاب الساقین الی غیر النہایة انما یستلزم تناہی الانفراج بینہما لانہ علی ہذا التقدیر یکون الانفراج محصورا بین الخطین وکل بعد فرض فہو محصور بین نقطتین متعینتین بالنقطتین المفروضین فی الخطین فہو متناہ البتة ووجہ الدفع انہ لا یضر فی مقصودنا وہو الملازمة فانہا ضروریة تحکم بہا العقل وانما یضر فی امکان اللازم و

والاخير فيه غاية الامرانه يكون المقدم المحال مستلزما للمحال وكون ذهاب الامتدادين الكذائيين مستلزما للتناهي الانفراج لا يضر ايضا لان المقدم المحال جاز استلزامه للنقيضين كما تحقق في موضعه المسافة للخط الغير المتناهي مستلزم لاول نقاط المسافة ولا يوجد في الخط المتناهي اول نقطة ايضا فاستلزامه للتالي اي استحالة التالي الملازمة الاولى لا يقدح في تلك الملازمة

ـــه قوله فقد يفرض زاوية آه تفصيله انه اذا كانت زاوية الانفراج ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان عند الوتر متساويتان لما في المأخوذ من ان الزاويتين اللتين يحيط بهما وتر الزاوية التي ساقاها متساويان متساويتان مع ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين والنقصان يوجب النقصان فيتساوى الزوايا الثلث فلا بد من تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول ان الزاوية التي توترها الضلع الاطول يكون اعظم فلو كان الوتر اعظم تكون زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة هف ولو كان اقصر تكون زاوية الانفراج اقصر هف وان فرض زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة يكون كل من الزاويتين المتساويتين عند الوتر اقل من ثلثي قائمة فلا بد من ازدياد الوتر عن الساقين لان الزاوية العظمى يوتر الضلع الاطول فرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة او ازيد يوجب ان يكون الانفراج بينهما مثلا الكون احد من الساقين او ازيد فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كون الانفراج غير متناه بينهما الا انه يندفع بهذا الفرض المنع ويثبت المقدمة الممنوعة كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما فرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر من الانفراج مساو لما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ومجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد ايضا انفراج غير متناه بينهما فالاعتماد في الملازمة على الضرورة التي ادعى المصنف سابقا فتامل ۱۲ مولوی حمد الله

ـــه قوله يختص بابطال اللاتناهي آه لانه لو فرض اللاتناهي في جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين خارجين من نقطة واحدة ينفرجان متزايدان الى غير النهاية ضرورة توقف الانفراج كذلك على اللاتناهي في العرض كما لا يخفى ۱۲ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ شصت وچہارم
تتمہ حاشیۂ ا صفحہ ۶۴

ولا بد من علية فان المكان ليس من لوازم الجسم لا من جهة ماهيته ولا من جهة وجوده الخارجي وقد وقع للزاعم الغلط لعدم الفرق بين المكان والحيز وهو اعم من المكان والوضع والصحيح ان كل جسم حيزا لا ان لكل جسم مكانا نعم الوهم المالوف من الاجسام المتمكنة لبعده من المجردات والغير المتمكن يزعم ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود جسما كان او غيره له مكان فكما لا يكون سعة بان كل موجود له مكان حجة على القائلين بان المكان هو السطح والا يلزم كون الباري تعالى وسائر المجردات مكانيا كذلك لا يكون زعمه بان لكل جسم مكانا حجة عليهم ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

ـــه قوله منع الثالث آه اي الجواب عن الثالث وهو حديث الطير انا لا نسلم لزوم تحرك الطير لهبوب الرياح وانما يلزم ذلك لو كانت الحركة الاينية مطلق تبدل الامكنة على متمكن سواء كان مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرك موجودا في المتحرك اولا ونمنع ذلك بل المتحرك بتلك الحركة ما يكون مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرك اعني الميل موجودا فيه والحال ان الطير لانه واقف ليس فيه منشأ التحرك فلا يكون متحركا وانه ليس متحركا فهو ساكن لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة او عدم التغير بالنسبة الى امور ساكنة او كونه بحيث لو ترك على حاله لترك عليه مكانه حفظه واما لو فسر السكون بالاستقرار في مكان واحد زمانا فالطير المذكور ليس ساكنا بهذا المعنى كما انه ليس متحركا فالقول بان الطير الواقف في الهواء ساكن بالضرورة ممنوع والتقابل المانع لارتفاع المتقابلين تقابل الايجاب والسلب كالانسان واللاانسان فان اي شيء يفرض لا يخلو من ان يكون انسانا او لا انسان والا يلزم ارتفاع النقيضين والتقابل غير التقابل الايجاب والسلب لا يمنع ارتفاع المتقابلين والتقابل بين الحركة والسكون ليس تقابل الايجاب والسلب فلا يمتنع ارتفاع الحركة والسكون من الطير المذكور ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت وپنجم
تتمہ حاشیۂ ۳ صفحہ ۶۵

ان المساواة حقيقة تكفه لا نسلم ان المساوي للجسم جسم فانه يمكن ان يكون بعدا مجردا عن المادة يساوي ويداخل الجسم في جميع اقطاره واما في الثالث فلان النمو في المكان انما يلزم المكان للاجسام النباتية مكان واحد لازم لها وليس كذلك بل هي تستبدل مكانا بعد مكان كما انها تستبدل كما بعد كم فتامل ۱۲ مولوی حمد الله رح

ـــه قوله وتبعه آخرون آه اي يقولون انه ليس له وجود الا في التوهم ولا امكان للوجود الخارجي بخلاف المثبتين للوجود الخارجي فانهم يقولون بالوجود الخارجي في البعد وكانه فلا يتوهم ان المكان عند المثبتين للوجود الخارجي ايضا قد لا يكون موجودا خارجيا انحيازيا فان البعد المجرد عند الاشراقيين هو بعد واحد ممتد بقدر امتداد جميع العالم فاجزاؤه المتوهمة هي امكنة الاجسام عندهم واما عند القائلين بالسطح فلانه قد يكون بعض السطح جسم بعضا المكان جسم آخر ولا شك ان الابعاض امور متوهمة ۱۲ مولوی حمد الله

ـــه قوله عند اولئك آه اي عند النافين ليشهد على وجوده الظاهر من سياق العبارة ان المراد بالوجود الوجود الخارجي لا الوجود على نحو المناطق والمراكز ولا يخفى ان الوجوه الثلثة التي يذكرها المص ليست شواهد عدل عليه فان المكان لو كان امرا موهوما على نحو موهومية المناطق والمراكز يصح ان يقال انه ينتقل الجسم من مكان

يكون ذا الى مكان يكون فيه ويمكن ان يكون للاجسام باعتبار فوقا وتحتا وطالبة ايا بالطبع فما يتحرك كما في حمل الوجود على الامام من الخارجي والوهمي ليس بعيد ايضا فانه يمكن ان يكون المقصود

في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والقائل مع النافيين ثم الطالب البعد الموهوم انما هو شيء آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتأمل ١٢ مولوي حمد الله سلّمه

قوله تنازعا آه اي الشيء الذي لا يتحدد وجهة الفوق والتحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان فظاهر ان الحد دفوقيته ليست بالمكان فانه لا مكان له عند المشائين ١٢

مولوي حمد الله سلّمه قوله فاقول ذلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحيثية الوضع والترتيب وان كانت يقدح في الشواهد الثلثة

لكنها ينفتح بها باب اثبات المشهور وعليه نحو آخر واذا المشهود عليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لا سيما اذا انفتح باب الشهادة

من وجه آخر ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله

بل اما موجود آه حاصله ان الاجسام عند كونها متفاوتة يجب ان يكون بينها فضاء مقدار ما تفاوتت بالضيق والسعة اي متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون

لا شيئا محضا فان الاتصاف بالاوصاف النفس الامرية يستدعي تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اي يكون الموجود

في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحيته يكون موجودا بالقوة في محل ثم يوجد في الخارج بتحرك

الجسم وتحرك ذلك المحل القابل او لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل ولا بالقوة فاما ان يكون لا شيئا محضا او امرا موهوما انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا باختراع الوهم كانياب الاغوال

واللاشيء المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف النفس الامرية والانتزاع الصحيح يوجب ان يكون له منشأ انتزاع وهو لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والا فكيف يمكن انتزاع بعد موصوف

بالزيادة تارة وبعد موصوف بالنقصان تارة مع انفصال الاجسام حين قربها منشأ الانتزاع الضيق وحين البعد منشأ انتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة و

قلة الفضاء وكثرته فيما بينها والكلام ليس الا فيها ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله فان نوقش آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان النقلة مفارقة مكان الى مكان بل ما سوى المكان

ربما يبقى مع المفارقة في حيز انحصارها لان الوضع والترتيب الذي للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع النقلة فالنقلة مفارقة وضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام لا مفارقة

مكان واذا كان كذلك فلا يكون النقلة من الشواهد على وجود المكان ولا نسلم ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام

وهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان لعدم احتياجه اليه ولا نسلم انه لولا ان هناك امكنة موجودة لم يختلف الاجسام في الطلب والهرب بل نقول ان اختلاف الاجسام

في الطلب والهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان هذا هو الحق وذهب اليه المحققون ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه شصت وشش

٥٥ قوله فعلى الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قام بمادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي ما لا يقوم بها فحينئذ قال ان يقال ان البعد الذي

يتصور ان يكون مكانا قائم بنفسه كالاجسام على رأي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون بعدا مجسما فلا فرق بين هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق و

الجواب ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون

غير مادي اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون غير مادي والامكان جسما قائما بالذات او بالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما به كك قيام صورة جسمية او نوعية

او قيام مقدار لزم الدخول او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه يسكن فيه الجسم وينتقل عنه الى آخر فلا حسن لقوله لم يكن ماديا الجسمية آه

الامر [illegible] المتفوق بطلانه والفها مما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادي يشمله فانه حاصل ١٢ مولوي نظام الدين ٥٦ قوله

غير مادي آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا ومستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولى ١٢ مولوي

حمد الله سلّمه ٥٧ قوله قيام صورة آه اي بان يكون جزء الجسم وداخلا فيه قوله او مقدار آه اي بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه يظهر لكونه جسما

تعليميا او سطحيا فان شأنه ليس ان يكون المكان على تقدير كونه قابلا للابعاد الثلثة هذا الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمي او عرضيا

كالاوضاع وغيرها المنبسطة في الجسم انبساطا بالعرض الشيخ عن قلة [illegible] ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٨ قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة اخرى

انما يتصور بان يكون محلا للجسم كالصورة او قيامه قيام مقدار انما يمكن اذا كان تحصل الجسم قبل عروضه ولم يفرض ههنا جسم غير جسم متمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الجسمين ١٢

مولوي محمد يوسف ٥٩ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان التداخل مكانا لا يمكن ان يكون مكانا للمتمكنين فان الاجسام اذا لم يتمنع من التداخل فجاز ان تدخله

جسم آخر هذا ما افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في الخردلة ١٢ مولوي محمد يوسف

٦٠ قوله ثم يجب آه فحينئذ يكون المكان عبارة عن بعد غير مادي ليساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه بعبارة اخرى عن بعد منطبق على البعد الذي في الجسم وبالجملة فهو اما ان يكون

امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شأنه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية

ويسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين ان كل جسم فراغا موهوما هو انفا الجسم في المقدار والتي هي يشغله الجسم ويلاقيه على سبيل التوهم ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله وعلى الثاني آه اي اذا كان المكان منقسما في جهتين لم يجز ان يكون قائما بنفسه لبطلان السطح الجوهري لا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه او انتقاله اليه فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا والاحتواء من لوازم المكان كما مهده اولا وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يكون السطح مكانا هف فلا محالة يكون ذلك الغير حاويا فيكون المكان سطح الحاوي ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله تعالى

حواشي صفحه شصت وهفتم ٦٧

تتمه حاشيه ١ صفحه ٦٧

في الطبيعة البعدية ولا زهاد وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل كما حقق في موضعه فلا يكون حينئذ الجزئية والكلية لان اختلاف الكل والجزء فرع التغاير في الحد والشكل واذا لم يبق التغاير بينهما بهما لم يختلف الكل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم يستلزم لبطلان الملزوم واذا لم يكن الحد المعين والشكل المعين من طبيعة البعد ولوازمه يكون بسبب امر عارض لانه يمكن زوال ذلك الشكل المعين بزوال الامر العارض فان تشكل بشكل آخر فكان له في نفسه قوة الانفعال لان الاختلاف الشكلية لا يحصل في البعد الا بعد كونه متهيا لان يقبل وقوة الانفعال هي من لواحق المادة كما تقرر عندهم في مسلك الانفعال من مسالك اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها هف وهذا الخلف انما يلزم من وجود البعد المجرد فهو باطل ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله كان للجزء ما للكل آه هذا منقوض بالفلك فان المقرر عندهم ان المقدار والشكل الحاصل فيه تقتضيه الصورة النوعية فيه ولا شك ان الصورة التي للجزء هي التي للكل واحدة فيلزم ان يكون للجزء ما للكل ولم يكن كل وجزء وان قيل في دفعه ان الاجزاء قبل فرض التجزية معدومة فليست لها شكل لا شكل الكل ولا شكل آخر بل ليس كل ولا جزء وبعد التجزية لا استبعاد في تشكل الاجزاء بشكل الكل والتقدر بقدره قيل مثل ذلك جار في البعد المجرد ايضا وايضا كون الاجزاء معدومة محضة غير مسلم بل لها وجود واقعي يترتب عليها الآثار الخارجية فظاهر ان ليس شكلها ليس مقدار الكل وشكله ١٢ مولوي حمد الله سلمه قوله جاز بالنظر آه وفيه نظر دقيق فانه يجوز ان يكون الشكل للعارض المفارق الدائم او للمباين الدائم كالعلة مع المعلول فلم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر فلا شبهة في انها لا يقتضيها الامر الدائم ضرورة والعجب من المصنف انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته ١٢ مولوي حسن

حواشي متعلقه صفحه شصت وهشتم

تتمه حاشيه ٨ صفحه ٦٨

في جهة المقدارية وهذا ايضا مما اتفقت عليه العقول لبديهيتها وقد بينه المصنف بما لا مزيد عليه ومن جملته ايضا تداخل الجسم في البعد المجرد فانها ايضا لا يخلو من ان يكون اين مقدارا او متقدرا ويلزم من بكلا شقي الثاني للاولى تداخل المقادير في جهة المقدارية بعضها في بعض ففي البعد المجرد اذا فرض كل نية للاجسام يلزم استحالة التداخل من جهتين من جهة التحيز بالذات ومن جهة المقدارية كذلك ١٢ ملا حسن سلمه قوله الا يرى ان الخط آه فيه انه اذا كان الخط او السطح بحيث اذا اضيف اليهما ما يجانسهما في جهة الامتداد وازدادا وازداد ضعف هذا المجانس في الامتداد لم يزد وهذا خلاف علم ان تداخل الابعاد بما هي ابعاد ليس بمستحيل كيف ولا شك ان كل من الخطين المتلاقيين في جهة العرض مثلا طولا ومع ذلك لم يصير الطولان اعظم من طول واحد فلو كان البعد بما هو بعد يقتضي اعظمية البعدين من الواحد لكان بالانضياف وضم البعد الى البعد يكون المجموع اعظم من الواحد ولم يكن بين الاضافة من جهة الامتداد وبين الاضافة من جهة اللاامتداد فرق كما لا يخفى بل المقدر المسلم ان الاثنين اكبر من الواحد وان المقدارين اذا التقيا ملاقاة على سبيل التنحي والتباعد يكونان اعظم من الواحد واذا التقيا على سبيل التنحي بل على سبيل المداخلة لا يكونان اعظم اذ ليس كل وجزء بحسب المقدارية حتى يكون الكل اعظم من الجزء بل كل وجزء بحسب العدد وعدد البعدين المتداخلين وهو الاثنان اكثر من الواحد بلا شبهة فقد ظهر ان ما ذكره المصنف لا سند لها وان المانع من التداخل في المقدار انما هو على انه ليس هو المانع ١٢ مولوي حمد الله سلمه قوله واعلم ان آه فيه تفضيح القائلين بالبعد المجرد بانه اذا الزم عليهم التداخل بين الجوهرين المتحيزين بالذات وبين المقدارين في جهة المقدارية يعترفون في اول الامر ثم ينكرون بمعارضة الامر الوهمي للبديهي العقلي والامر المبرهن بالبرهان القطعي فيوسوس في سرك بان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسماني بالماهية فالتخالف يجوز ان يكون مجوزا للتداخل ولم يعتبروا بان هذا التجويز كتجويز تداخل الانسان في الفرس والشجر في الحجر ولم يعلموا بان المانع منه بالحقيقة هو التحيز بالذات من الجانبين في المقدارية وهذان المانعان موجودان في صورة تخالف الماهية فلو كان للتخالف دخل في التجويز مطلقا يلزم اجتماع المتنافيين في امر واحد وهذا كما يقال انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد امران يقتضي احدهما الحركة الى غاية اقتضاء تاما ويقتضي الآخر التنحي عنه كذلك وامثال ذلك كثيرة ١٢ ملا حسن سلمه قوله ونعلم آه فقد يمنع فان البعد الجسمي هو الجسم التعليمي عرض عندكم والبعد المجرد جوهر عندهم فاين الاتحاد في الحقيقة الا ان يقال المراد بالبعد الجسمي الصورة الجسمية ونفي المانعية عن الصور فيما سبق انما هو عن الصور سوى الجسمية ١٢ مولوي حمد الله سلمه قوله نوعية محصلة آه وفيه ان هذه المقدمة لم تدل عليها دليل قوي بعد ودعوى

دعوی البداہۃ فیما یمنعہ الخصم فلا تتم حجۃ علیہ ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ علی انی اقول آہ حاصلہ ان الاختلاف بالماہیۃ لا یضرنا فان الاشتراک فی عارض ہو المستلزم
لامتناع التداخل یکفینا والی الظاہر ان البعد الجسمی انما یمنع التداخل لکونہ ممتدا مسوحا بالقدر بہ ہو حاصل فی البعد ایضا کما شرح المصنف مما لا مزید علیہ والکلام مخالفا بالماہیۃ للامتداد
الجسمی ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ علی انی اقول آہ وفیہ ان المجوز لتداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد لعلہ یعود ویقول ان التسبح مطلقا لا یمنع التداخل
بل اذا وقع فی الماہیۃ الواحدۃ فالاصح فی وجہ الدفع ان یحرر کلام المصنف بما حررنا انفا فافہم ۱۲ مولوی حسن سلمہ قولہ بحیدۃ آہ حاد بحید یمیل والمعنی
ان الوہم یمیل عن الصراط المستقیم وہو الہدایۃ الی الحق ویکاد ویوسوس سرک آہ او من الاحادۃ ای یمیل ویصرف سرک عن قبول الحق ۱۲ مولوی نظام الدین سلمہ
قولہ یجوز ان یخالف آہ ہذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد علی الدلیل المذکور لابطالہ وحاصلہ ان البعد الجسم حال فیہ ولا ارمد ابعد فیہ ایضا وقد یمیل حالا فیہ بل ہو
قائم بنفسہ فہناک بعدان مادی ومجرد قد نفذ احدہما فی الآخر وتداخلا والامتناع التداخل بین البعد المادی والمجرد وانما امتنع نفوذ المادی فی المادی وتداخلہما
وبین حقیقۃ البعد المادی وحقیقۃ البعد المجرد تخالف فلا یستلزم امتناع التداخل فی المادیین امتناع التداخل بین المادی والمجرد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ شصت ونہم تتمۃ حاشیۃ ۵ صفحہ ۶۹

ثم المطلوب بالذات للمجلس ہو المکان بل الوضع والترتیب ہو عرض حال فی الجسم والسطح مطلوب بالعرض ثم قال ذلک المحشی ان المکان بمعنی السطح فلا یکون ۱۲ مولوی
حمد المدرح سلمہ قولہ ای مفطورا علیہ البداہۃ آہ لک ان تبین البیان المذکور بیان استدلالی بان الممکنات کلہا سواء کانت اجساما او جسمانیا یجوز علیہا العدم
بالنظر الی ذاتہا وایضا فرض وجودہا والیقین یجوز علی بعضہا العدم نظرا الی وجود بعض آخر لو لم یوجد بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم الآثران زیدا یجوز علیہ العدم نظرا الی وجود عمرو ح
عند لا یکون بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم اذا تمہد ہذا فنقول اذا فرضنا انا من جسم صلب کالحدید مثلا لا یتحرک بعض اطرافہ الی بعض آخر الا بقوۃ شدیدۃ قد فرضنا عدمہا وح
اذا فرضنا الاناء المذکورۃ مملوا من الہواء وفرضنا عدمہا عنہ بل عدم کلما یحویہ بناء علی المقدمۃ الممہدۃ فاما ان ینطبق اطراف الاناء فذلک باطل لما مر آنفا ویبقی حجم
واسعۃ فتلک اما ان یکون خالیۃ فالخلاء محال او یوجد فیہا الاجسام وقد فرضنا عدمہا فلم یبق الا ان فیہ الا البعد مجرد وہو المطلوب وجوابہ ان البعد المجرد قد بطل وجودہ بدلیل
قطعی وکذا الخلاء فیلزم لکل فرجۃ من وجود جسم فیہا فاذا رفع اللازم یبقی الفرجۃ اما بالانطباق لبعض اطرافہا علی بعض او بخرق الجسم الذی فرض فیہ فلا نسلم ان الجسم الصلب الذی
فیہ فرجۃ ضیقۃ فیہا ہواء وقد سدت منافذہ الاجزاء ذا مصت مصا شدیدا ینخرق الجسم او یلحق بعض اطرافہ علی بعض وما ذلک الا بضرورۃ بطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورات
الطبیعیۃ قد تستدعی امورا عجیبۃ ینکرہا العقل فی بادی الرای ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ مفطور علی تحدد آہ بمعنی انہ لیس من العقول المجردۃ ولا من الاجسام المادیۃ لانہ برزخ
بینہما ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ لو کان المکان ہو السطح المذکور آہ بنا ہذا الاشکال علی فہمہم بان لکل جسم مکانا وللقائلین بالسطح ان یعارضہم ویقولون الاجسام انما یلزمہا المکان
النفس البعدیۃ الا انہا قابلۃ للفصل والوصل وسائر العوارض المادیۃ فانہ اذ دخل للتمکن لتلک العوارض فاذا لزم المکان النفس البعدیۃ یلزم ان یکون للبعد المجرد ایضا بعد آخر
فیلزم عدم تناہی الابعاد کما یلزم عدم تناہی السطوح ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ وقالوا ایضا آہ تقریر الاشکال ان الحرکۃ فی المقولۃ عندہم عبارۃ عن ان یکون فی کل آن للمتحرک فرد لا یکون فی الآن السابق و
اللاحق وکذا یحد الحرکۃ المطلقۃ بالخروج یسیرا یسیرا او کمال اول لما ہو بالقوۃ من جہۃ ما ہو بالقوۃ فلو کان المکان ہو السطح لزم ان یکون الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری
متحرکا لصدق حد الحرکۃ المطلقۃ والحرکۃ فی المقولۃ علیہما مع ان العقول تشہد بانہما ساکنان ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ المکان المسافر المحفوف آہ وہذا لان المکان الحقیقی لما فی المذکور انما یکون ہو السطح الباطن
للکرباس وہو لم یتبدل علیہ فیلزم السکون فیہ مع ان الانتقال المکانی فیہ ضروری للسیاحۃ فیہ فیلزم اجتماع المتنافیین ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ المحفوف آہ المحفوف
بالحاء المہملۃ والفائین الملفوف والکرباس بکسر الکاف الثوب ویقال ساح الماء ای جری علی الارض والسیاحۃ بالکسر الذہاب فی الارض کذا فی القاموس ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد دم

سلمہ قولہ عن الرابع آہ ای الجواب عن لزوم سکون المسافر المحفوف بالکرباس ان اللازم ہہنا السکون فی الاین الحقیقی وہو غیر باطل اذ لم یدل علیہ الدلیل ولا شہد
بہ البداہۃ وانما یدل البداہۃ علی انہ متحرک فی الجملۃ والمکان فی الوضع بالنسبۃ الی الامور الخارجیۃ او الاین العرفی کالدار والبلد وہو لا یبطل لکون المکان الحقیقی سطحا
والمراد من المکان العرفی ما یکون الجسم فیہ ولا یکون مختصا بہ کالصندوق للدرۃ لان الصندوق یکون فیہ الدرۃ ولیس الصندوق مختصا بالدرۃ بل یمکن ان یوجد فی الصندوق
درۃ وما سواہا ایضا فکذلک المسافر السائح مشارق الارض ومغاربہا مکانہ العرفی ما بین المشارق والمغارب وہو وان لم یکن مختصا بالمسافر لکن لا ضیر فیہ ومکانہ الحقیقی
بمعنی السطح ہو السطح الباطن للکرباس ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قولہ فلتریہ لا نسلم آہ قد وقع فی وجہ الاستدلال فی المشہور لزوم سکون المحمول فی الصندوق
واجیب بالتزام السکون فان الحرکۃ فیہ حرکۃ بالعرض لالتزامہ بمکانہ والمتحرک بالحقیقۃ انما ہو الصندوق فاورد علیہ بان المسافر المحفوف بالکرباس السائح مشارق
الارض ومغاربہا التزام السکون فیہ بالذات والقول بالحرکۃ فیہ بالعرض خلاف البداہۃ فالمصنف اوردہ فی الاستدلال واجاب بمادۃ الاشکال وحاصلہ ان
القدر المسلم فیہ حکم البداہۃ مطلق التحرک فی مقولۃ اما الحرکۃ فی الاین الحقیقی والمکان الذی ہو ففیہ فلا نسلم حکم البداہۃ لہا فلیکن متحرکا فی الوضع او فی المکان العرفی ۱۲ الحسم

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

ولا یکون المالی لہ ماکان لیا لمکان انتقل الیہ ذلک الغیر والا یلزم الدور فلابد من جسم آخر مغائر لہ وہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک الیہ فیلزم خرق الافلاک اوحرکتہ حرکۃ اینیۃ وہو باطل فان التموج لامحالۃ سینتہی الی الافلاک فاما ان ینخرق الجسم الذی یلاقی جزءا من الافلاک لذلک الجزء وتداخل فیہ او یتحرک الکل ای کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ وہو باطل وہذہ الشبہۃ ایضا الزامیۃ مبنیۃ علی قواعد الحکماء فان عند المتکلم علی تقدیر کون العالم مملوا قد یعدم الیہ الجسم الذی قدام الجسم المتحرک حال انتقالہ بحرکتہ الی مکانہ فیملاءہ المتحرک ویخلق جسما آخر فی مکان المتحرک لیملاء مکانہ فلا یلزم الخلاء ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم
تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۷۲

ایضا لیست الزامیۃ صرفۃ فان المقدمۃ الالزامیۃ المذکورۃ محققۃ ایضا کما سیاتی فی کلام المص والتحقیق عندی انہ لیست الحجۃ الاولی تحقیقیۃ کما ذکرنا ولیست الثانیۃ الزامیۃ وتحقیقیۃ لعدم تمامیۃ المقدمات الباقیۃ لہا فلا یسلمہا الخصوم ولا یتم البرہان کما سیاتی منا تحقیقہ فانتظرہ منقحا ۱۲ **ملا حسن ۵** قولہ وتکون لامحالۃ آہ لان الحرکۃ ینبغی ان بالحرکۃ فی النصف منہ وہی بالحرکۃ فی نصف النصف وہکذا فلا محالۃ یکون فی الزمان لا فی الآن ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ ویکون لہا نسبۃ زمانہا ازید آہ لانہا حرکۃ مع المعاوق وہی لا یکون مساویۃ لہا بلا معاوق فی السرعۃ والبطوء ولا اسرع منہا بالضرورۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ لنسبۃ مقاومۃ آہ وان فرض الحرکۃ الاخری فی ملاء ارق تکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الاول ازید من نسبۃ زمان الحرکۃ الخلائیۃ الی زمان الحرکۃ الملائیۃ التی فرضت اولا یکون الخلف افحش وہو ان یکون الحرکۃ مع المعاوق اسرع من الحرکۃ مع اللامعاوق مثلا اذا فرض ان زمان الحرکۃ فی الخلاء ساعۃ مثلا وزمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ اربع ساعات فیکون النسبۃ بین الزمانین نسبۃ الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحیث یکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الغلیظ نسبۃ الزمانین یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الارق ایضا ساعۃ وہو زمان الحرکۃ فی الخلاء بعینہ وان فرض ملاء رقیق یکون نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ الثمن مثلا یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الرقیق ثمن زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ وہو نصف ساعۃ ویکون الحرکۃ الملائیۃ اسرع من الحرکۃ الخلائیۃ وہو افحش من التساوی کما لا یخفی ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ الی مقاومۃ الملاء الاول آہ لم یعتبر نسبۃ ذات الملاء الی ذات الملاء الغلیظ فی الرقۃ والغلظ بل اعتبر النسبۃ بینہما فی المعاوقۃ للملاء یرد ان الرقیق اذا فرضت نسبۃ رقتہ الی نسبۃ غلظہ مثل زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء یجوز ان لا یوجد فی الرقیق معاوقۃ اصلا لکمال رقۃ الملاء فلان العقل یجوز ان لا یکون التاثیر فی المعاوقۃ فی الملاء الا اذا کان علی مرتبۃ معینۃ لا یبلغہا الملاء الرقیق المفروض علی النسبۃ المذکورۃ فح لا استحالۃ فی مساواۃ زمان الخلاء وزمان الملاء الرقیق الذی لا یوجد فیہ دخل لرقۃ الملاء فی المعاوقۃ اصلا نعم اذا فرضت معاوقۃ الملاء الرقیق بالنسبۃ الی الملاء الغلیظ کنسبۃ زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ یظہر الخلف بظہور وجود المعاوقۃ فی الحرکۃ المفروضۃ فانتفاع ولا شبہۃ فی استحالۃ مساواۃ زمان الحرکۃ فی الملاء الرقیق الذی وجد فیہ مقاومۃ ملاء للمتحرک مع الخلاء الذی لا یوجد فیہ معاوقۃ اصلا وذلک لان تفاوت المعاوقۃ باشتداد وضعف وجود المعاوق یوجب تفاوت الزمان بالضرورۃ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سوم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۳

فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ولا شیء من الحرکۃ فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ینتج انہ لیس کل حرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہذا محال وانما لزم من تحقق الخلاء لا دخل فیہ للمعاوقۃ المخصوصۃ بل للحرکۃ فی الخلاء ایضا اذ علی تقدیر الاستحالۃ ایضا یتم المقصود الا تری انا لو فرضنا الاستحالۃ یتم الدلیل ایضا بان یقال لو تحقق الخلاء لکانت الحرکۃ فیہ مساویۃ للحرکۃ فی المعاوقۃ المخصوصۃ المستحیلۃ لکن ذلک التساوی محال فظہر انہ لا یتوقف الدلیل علی امکان المعاوقۃ المخصوصۃ ولا علی امکان الحرکۃ المفروضۃ فی الخلاء ہکذا فصلہ المحقق الدوانی فی احدی الحواشی القدیمۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ اقول ویمکن الجواب آہ حاصلہ تحریر الاعتراض المذکور بان یحصل لم الالزام صدق قضیۃ شرطیۃ وہی انہ لو امکنت المعاوقۃ المخصوصۃ والخلاء لکانت الحرکۃ فی المعاوق مساویۃ للحرکۃ فی عدم المعاوق وہو الخلاء کاذبۃ لانہ لو وجد الملاء فیدل علی بطلان طرفیہا ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ کاذبۃ آہ ضرورۃ عدم العلاقۃ بین مقدمہا وتالیہا لعدم العلاقۃ بین المعاوقۃ المخصوصۃ وبین تساوی زمان الخلاء والملاء وشرطیۃ اللزومیۃ اذا لم یکن بین مقدمہا وتالیہا علاقۃ تکون کاذبۃ کما انہ لا علاقۃ بین المقدم والتالی فی قولنا ان کان زید عرضا کان الحمار ناہقا ۱۲ محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

۵ قولہ بما یا قش آہ یحتمل ان یکون مناقشۃ علی الجواب عن اعتراض ابی البرکات بان مقصود المعترض ان الحرکۃ المخصوصۃ وہی الصادرۃ عن قوۃ مخصوصۃ

مخصوصة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا یرد ان جزء الحرکة ایضا حرکة وہی واقعة فی اقل من الزمان الذی فرض انه یقتضیه للحرکة او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منہا فیکون ـــــ اقول لا ان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل والاسرع انما یکون بقوة اقوی والمفروض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة عن قوة اقوی او حرکة واقعة فی اقل من المسافة فی زمان اقل ثم لا یخفی ان ہذین مناقشة علی اصل الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وہذا انما یاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماہیة الحرکة من حیث ہی ہی للقدر المعین من الزمان کما ہو کلام الامام الرازی فی المباحث وشرح الاشارات حاکیا فیہ ویشعر بہ کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المص فیما سبق وہو قوله وہذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه ولعلہم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث ہی ١٢ **مولوی حمد الله** سلمه قوله والجواب آه ہذا الجواب ملخص من کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات ملخصا لا یرد علیه ما یرد علی کلام المحقق ویظہر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ١٢ **مولوی حمد الله** رح

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد وپنجم

سلمه قوله اذا کان القاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وہی لا تتحدد مرتبة منه فان الاشد منه الیق بالطبیعة وطبیعة المقسور مطیعة لہا واذا کان اراد قال الار فانه حینئذ یجوز ہہنا ایضا والتفرقة بین المعاوق الطبعیة وبینه وہو فی القسریة ان المعاوق الداخلی لا یوجد فی الطبیعة بخلاف القسریة ١٢ **مولوی نظام الدین**

سلمه قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا لزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاہر البطلان وبیان اللزوم انا نفرض حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة تکون فی زمان ولنفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینہا فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر لوجود العائق ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکة بتلک القوة فی ملاء ارق من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة ضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة یکون اختلاف الزمان بکثرة الا بحسب اختلاف المعاوقة وکثرتہا فیلزم تساوی زمانی حرکة ذی المعاوق اعنی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عادم المعاوق اعنی التی فی الخلاء ١٢ **مولوی محمد یوسف**

سلمه قوله فی اثبات المعاوق الداخلی آه لا یتوہم ان ہذا المطلب اثباته ان لکل جسم جوہرا صوریا یحل فی جسمیته ویکون مبدأ الآثار فلا یحتاج الی مؤنة ہذه الحجة فان ثبوت الصورة النوعیة لا یوجب کونہا مبدأ لمیول الحرکات وکذا ثبوت المکان الطبعی للاجسام لا یغنی عن ہذا المطلوب فانه لا یختص الحرکات القسریة الکائنة بل المراد ان الحرکة القسریة مطلقا لا بد لہا من المعاوق الداخل

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد وششم

تتمه حاشیه ٥ صفحه ٧٦

اذا کانت مراتبہا غیر متناہیة باز اء مراتب الزمان اما اذا لم یکن اذ کانت ویکون النسبة بین الزمانین جسمیة وہہنا عددیة وتحصیل المعاوقة المخصوصة فلا یعقل العلاقة بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال ای لا لانه للخلاء فہو تحصیل تتمیم کحجة فی السابق ولا تتم ہہنا لصدق الشرطیة فلم یلزم استحالة الخلاء فافہم او یقال ان الکلام فی السابق کان جاریا علی سبیل التغلیط کما فصلنا وہہنا علی سبیل التحقیق ١٢ **ملا حسن** سلمه قوله لان النسبة آه ومع ہذا فلزیادة الایضاح نقول ان الحرکة الطبعیة مثلا فی الخلاء مع عاوق ویکمل البرودة العارضة للتخفیف او الحرارة العارضة للتثقیل مثلا زمانہا ساعة وحرکة مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا فزمانہا زائد ولیکن ساعتین فازدادت ساعة لغلظ الملاء فقد حرکت الاثر علی نصف الغلیظ فالمعاوق عده معاوقة الا نصف الاعلی نصف الغلیظ فی ساعتین بالمعاوقین وفرض بفرض الزیادة والحرارة مثلا الغلیظ زمانی الرقیق ثلثة ارباع عاوق الغلیظ ولا ریب فی ان النسبة زمانی الغلیظ والرقیق لنسبة معاوقة الی معاوقة ای کالی کله فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ لنسبة کنسبة فضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء وہو نصف غلظ الغلیظ وہو ثلثة علی معاوق حرکة فی الخلاء وہو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والسرعة والبطوء انما تحصل بکل معاوق لا بد من الفضل ولو کانت کذلک لزم المساواة المثبتة فان نسبة الفضلین التضاعف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة فی الرقیق وہذا الاعتراض منع مع السند وتحمل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل ١٢ **مولوی نظام الدین**

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد وہفتم

تتمه حاشیه ٧ صفحه ٧٧

من جانب لکنہا موجبة للقرب منه من جانب آخر وہذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ١٢ **مولوی حمد الله** سلمه قوله بل ارادیة آه الظاہر من سوق الکلام ان المانع من تمامیة الدلیل فی الاکثر الغیر المتناہیة عدم امکان الحرکة الطبعیة والقسریة الراجعة الی الطبیعة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة منہا جائزة یکاد یتم فیہا ایضا بشہادة البدیہة فانہا حاکمة بان الجسم اذا ارسل فی جزء من الخلاء تحرک لو کان الجزء الآخر منه طبعیا له ولا یتوقف حرکته علی معاوق

وان امكان الحركة الارادية والقسرية الراجعة اليها الا بتامية فان الارادة يجوز ان يحدد حال الحركة من السرعة والبطوء فتحدد قدر من الزمان بازائه ويشترك في الحركات الثلثة

ويختلف في تعيين منها انه يزداد ويحسب المعاوق فلا يلزم التخالف ح ٥٩ قوله يجوز ان يحدد آه اي حين كون الحركة في الخلاء فوق المحدد ارادية او قسرية راجعة الى الارادية لا طبيعية ولا قسرية

راجعة الى الطبيعة يجوز ان يعين حال الحركة من السرعة والبطوء محددا بالارادة فيحدث الحركة حسب ما اريد فرمانها محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصانه بازائه

فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة بخلاف ما اذا كانت الطبيعية او القسرية الراجعة الى الطبيعية جائزة في خلاء فوق المحدد فانها تتم فيهما ايضا بحكم البديهة بان الجسم اذا ارسل في خبر من الخلاء

يتحرك بان يكون الجزء الآخر منه مطلوبا بالطبع البتة ولا يتوقف حركته على معاوق وفيه تامل ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

حواشي متعلقة صفحه هفتاد وهشتم

تتمه حاشيه صفحه ٧٨

بازدياده وينقص بانتقاصه فلا بد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المص سند للمنع وبيانه انه حكم العقل من الاحكام الواقعية التي يجده العقل بشهادة البداهة البرهان

فظاهر ان في المعاوق انما يجد العقل بشهادة الوجدان التاثير في تكسير الميل فقط وتضعيفه كضعف قوة الماء من الارض وليس للضعف تاثير في تحديد الزمان فليس للمعاوق

ايضا تاثير فيه واجاب عنه المص رح عند نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البديهة المذكورة ممنوعة بل العقل الناص بالنظر الطبعي يحكم بان الطبيعة انما تقتضي الحصول في الحيز الطبعي والمعاوق

يمنعها ليس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول كذلك ضرورة وجود التخلف فيهما بل المراد بهما الملائمة والمنافرة كملائمة الاشكال الطبعي بالنظر الى

الطبائع ومنافرة الاشكال القسري بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة للحصول في حيز الطبعي عند الخروج عنه فلتقتها فاسر ضعيف اعني معاوق ضعيف ولم يمنع عنها

بالكلية للضعف بل منعها على سبيل البعضية والنقصان فلزم التراخي من هذه الجهة فوجب تحديد الزمان ١٢ امداد حسن ٥٥ قوله انما يكسر من قوة الميل آه من جعفته او دفاعه

على المفعول اي المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يحيله محدد الكبير ان قوة الميل كان في المتحرك سيل يوصل الى الغاية لسرعة لا حد لها وبه ان المعاوق قان احدهما في الطبع

والآخر في القسري يكسر ان قوة ميله فكما تنكسر قوة الميل بما كانت تنكسر لضعف قوة الطبيعة للمتحرك او القاسر بان يكون قوة الطبيعة اضعف وكذلك القاسر كما في

الماء والارض مثلا اذا ارسل جزء من الماء وجزء من الارض فكما يكون الميل في جزء الارض على قوة لا يكون في الماء فلم لا يكون ضعف هذه القوة الطبيعية او القاسر محددا للميل ويحصل به

تعين الميل فان عوان طبيعة المتحرك او القاسر لتلبس اه بهما مع اي حد من القوة لا يكون كافيا في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف لكن لا تقتضي الحصول في ممكن

الا على اقصر ما يمكن اي تقتضي بسرعة لا حد لها بان يفرض اي حد من السرعة يكون مقتضيا فوقه وعلى هذا القياس فليكن الطبيعة او القاسر مع المعاوق الذي يتقوى ايضا مقتضيا

لا اقصر ما يمكن لانه كما يحصل ضعف الميل الطبعي والقسري بسبب تلك المعاوق الذي يحيله محدد كذلك يحصل من ضعف القوة الطبيعية او القاسر ضعف الميل فلم لا يقولون

ذلك الميل اي الميل الطبعي او القسري الذين حصل الضعف فيهما بسبب تلك المعاوق ايضا لا يقتضي الحصول في الحيز الا في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان

الفرق بين الصورتين ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٦ قوله فهلا قالوا آه ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انهم لا يقولون بان الميل الحاصل بالقوة الطبيعية

وان كان ضعيفا لا يحدد قدرا من الزمان بل يقولون ان تحديد الزمان ليس الا بالميل لكن الطبيعة وان ضعفت لا تقتضيها الحصول في المكان الطبعي واختلاف مراتب

الميل بالشدة والضعف ليس يمكن ان تقتضي ميلا معينا محددا لقدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء لان كل مرتبة من مراتب الميل يمكن ان يكون منه وكل حد من السرعة يتصور

اسرع منه وبما اليق باقتضاء الطبيعة فاقتضائها مرتبة دون مرتبة وحدا دون حد ترجيح بلا مرجح وكذا القاسر الذي لا شعور له فالطبيعة تقتضي الحصول في الحيز على اقصر ما يمكن ومع

تقاومه الملا يحدث ميلا محددا للزمان وحد من السرعة لانها تحدث ميلا وذلك الميل وان كان ضعيفا لا يقدر على تحديد قدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء ثم

بعد انكساره من المعاوق وصيرورته ضعيفا يصير محددا حتى يتوجه انه ما الفرق في الصورتين وكذا الحال في القاسر عديم الشعور بخلاف النفس فانها لشعورها وتخيلها الملائم

والمنافر يمكن ان يحدث ميلا محددا ودا سرعة محدودة وكلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كالنص على ما ذكرت ١٢ مولوي حمد الله ٥٧

قوله اقول لعلك تتفطن مما ذكرنا ان هذا الحسا يليهم بلا امتنان منهم ويمكن الفرق بوجه آخر غير ما ذكره رح وهو ان الطبيعة لما اقتضت الحصول في الحيز فالاليق بحالها ان لا تحدث

ما يوجب التراخي في المطلوب فالميل الضعيف الذي احدثته الطبيعة لا تحدد الزمان البتة بخلاف الميل الذي حدث فيه الضعف بسبب المقاوم فانه وان كان ان يضعف طبيعيا

في الاصل منشا بها في الضعف لما هو طبيعي باق على حاله لكن المقاوم له دخل في حدوثه فيقتضي اقتضاء متوسطا بين اقتضاء المقاوم والطبيعة فكانهما متغائران

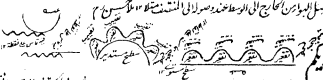
نوعا وصنفا لان تغائر المقتضي يدل على تغائر المقتضى ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله

حواشي متعلقة صفحه هفتاد ونهم

٥٩ قوله الا ان يتوهم آه فيه ان التوهم مستبعد والمستبعدات قد يلزم لضرورة البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة تقتل كالنملة بضرورة انطباق مركز

ثقل الارض علی مرکز العالم کما ہو التحقیق والحق انہ لیس المقصود ہہنا لزوم المستبعد لزوم المحال وہو خرق الافلاک او کون حرکتہا ابینہا او تداخل الاجسام والکل محال بیان الاستلزام ان التموج الی القدام مثلا اما ان ینتہی فیما بین المتحرک والافلاک فیلزم التداخل او یرتقی الی الافلاک فاما ان یخرق او یمد الذی یلاقی جزئیا من الافلاک لذلک الجزء او یداخل فیہ او تحرک الکل کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ فیلزم المحذورات المتعددۃ کما لا یخفی علی المتامل ۱۲ ملا حسن ۹ قولہ ومنہا اذا فرضنا آہ اشار الیہ فی تقریرہ ان ارتفاع الانطباق دفعۃ لانہ لو کان تدریجیا لکانت توانہ منقسما فی البعض منہ لا یکون متحققا فیکون الانطباق بہذا خلف ۱۲ ملا محمد نظام الدین حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد م ۸۰

۹ قولہ قابل للمقادیر آہ ہذا ہو المشہور والظاہر ان المقادیر ای الاجسام التعلیمیۃ حالۃ فی الجسم بما ہو ہو والصورۃ الجسمیۃ فانما القبول اما للجسم او للصورۃ ولو فرض زیادۃ المقدار علی الجسم وہو محض الجوہر الممتد بلا مادۃ لہ کما یراہ الاقدمون فالقبول بحالہ ولو کان الصورۃ الجسمیۃ کما یقتضیہ الفص وسیاتی ان شاء اللہ تعالی فی موضعہ لم یبق قبول المقادیر لجسم تعلیمیۃ اما اذا کان الجسم بسیطا فالامر ظاہر وان کان مرکبا فلانہ یلزم الحرکۃ فی الجوہر وقد نبہ علیہ فالظاہر ان یقول ان الجسم قابل للمقادیر ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۰ قولہ فالجواب عن الاولی آہ ہذا الجواب لا بد منہ لکان التحریک امرت الاشارۃ الیہ ان المادۃ عندہ ہو بان التخلخل والاجسام متناہیۃ فلا بد من الخلاء والا لوقع التداخل وقس صورۃ التکاثف فانہ یجاب بان المقدار الذی یتخلخل فیہ یتکاثف فیہ وبالعکس فلا جواب سوی ہذا وان کان التحریر علی ما یشیر الیہ الکتاب وعلیہ سائر الکتب ان الانجماد تحقیق الاتجاہیۃ بمکان والذی لا یکون الا بتباعد الاجزاء فیقع الخلاء فیما بین الاجزاء فلا ضرورۃ الی التزام التخلخل والتکاثف الذی اختلف فیہ فمنہم من جعل الخلاء ومع ذلک علیہا الیضر فالاصح ہذا الجواب من قبلہ بخلاف التحریر الاول فانہ مبنی علی وجوہ ما فاذا ان منعہ فالجواب المطابق علی رای الکل ان الماء عند الازدیاد یداخلہ جسم غریب کان اختلافیہ من قبل ومنہم من عنوان الازدیاد تخلخلیہ ما بین الاجسام وان الانجماد تخلخلیا علی الاطراف وما یدریہم ولکن التحقیق عند المشائیین فی الانجماد والذوبان التخلخل والتکاثف فلہذا ابنی المصنف الجواب علیہ ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۱ قولہ ان الماء المنجمد او قررت آہ ہذا الجواب الذی قررہ المص یناسب ہذا الجواب لو قررت بان الجسم قد یزداد حجمہ بلا مداخلۃ جسم آخر وقد ینتقص بلا انفصال اجزاء منہ فیزداد مکانہ علی الاول فلا بد من تحقق الخلاء حتی یملأ ہو والا لزم تداخل الاجسام وینتقص مکانہ علی الثانی فلا بد ان یبقی اجزاء مکانہ الاول فارغا فلا یناسب فان المشکک قائل بالتخلخل والتکاثف الحقیقیین بل المناسب حینئذ منعہما والقول بان ازدیاد الحجم انما ہو بمداخلۃ جسم آخر وانتقاصہ بخروجہ الا ان یقال لما جاز التخلخل والتکاثف جاز ان یتخلل او یتکاثف وعند تخلخلہ یتکاثف جسم یلیہ فیشغل المتخلل مکانہ وعند تکاثفہ یتخلخل ما یلیہ فیشغل مکان المتکاثف ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۲ قولہ عن الثانیۃ آہ قد مر ان الجواب کان تغییرا بدون التزام التخلخل والتکاثف وقد اشار الیہ المص کما عرفت بل بعد لا نسلم فان اسبابا کالحرارۃ والبرودۃ مثلا ونحن نعلم قطعا بامکان التحرک لولا تلک الاسباب وکون الاجسام علی مقادیرہا الطبیعیۃ ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۳ قولہ وتخلل الشاشۃ آہ وانت تعلم انہ لا یخیل الشاشۃ علی التقریر الذی قررنا اخیرا من ارتفاع السطح المنطبق عن السطح المنطبق علیہ دفعۃ بان یکون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانہ اذا وصل الہواء من الخارج الی منتصف ما بین الوسط والطرف یکون الوسط لا محالۃ خالیا ضرورۃ ان الانطباق قد ارتفع ولم یصل الہواء من الخارج الی الوسط عند وصولہ الی المنتصف مثلا ۱۲ ملا حسن رح



حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد ویکم

۱۴ قولہ وقد یکون بتدریج آہ وہذا التدریج اعم من ان یکون علی سبیل الاتصال سواء کان مع تفارق الاجزاء کالخطوط والسطوح الحادثین فی الحرکۃ فی النمو تدریجا او بعضا کالاصوات اولا والثانی اعم من ان یکون فرد واحد منہ باقیا فی الزمان والآن کما فی حدوث الزاویۃ المطابقۃ من افتراق خط عن خط بعد الانطباق وکحدوث المماسۃ بین الحلقتین بعد الموازاۃ او لم یبق بل یکون التدریج بحیث یوجد فی کل آن فرد وہذہ الافراد کلہا حدوثہا علی سبیل التدریج لکن لا علی سبیل الاتصال ولا علی سبیل البقاء ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۵ قولہ لہا ان علینا آہ المقصود من ہذا الکلام بیان وجہ عدول السالک الی مسلک آخر وہو المعلم الاول من تعریف القدماء بواحد من ہذہ العبارات الی مسلک آخر وحاصلہ ان التدریج ہو وقوع الشیء فی زمان بعد زمان فیتوقف تصور التدریج علی تصور الزمان وکذا معنی یسیرا یسیرا ہو معنی التدریج وتصور اللادفعۃ موقوف علی تصور الدفعۃ وہی عبارۃ عن الحصول فی الآن الذی ہو عبارۃ عن طرف الزمان والزمان مقدار الحرکۃ فیلزم الدور ولا یقال ان طعن المعلم الاول بلزوم الدور انما یتوجہ لو کان التعریف تعریفا حقیقیا والظاہر انہ تعریف لفظی لان الحرکۃ معلومۃ ببداہۃ الحس بہی تصورہا وانما المقصود ازالۃ الخفاء الذی وقع من اطلاق لفظ الحرکۃ علی معان وہو حاصل لانا نقول لیس مقصود المعلم الاول افساد التعریف انما ہو مقصودہ اولویۃ ان یعرف بتعریف خال عن الدور ترغیبا للمتعلم لصناعۃ التعریف کما مر بنا حاصل ما فی بعض الحواشی ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد ودوم ۸۲

۱۶ قولہ لا یتصف آہ ای الجسم فی آن انتقالہ من السکون الی الحرکۃ غیر متصف بواحد منہما اما انہ غیر متصف بالسکون لانہ انتقل منہ واما انہ غیر متصف بالحرکۃ لان الحرکۃ بمعنی القطع عبارۃ عن الامر الممتد ولم یوجد بعد واذا لم یتصف الجسم فی آن الانتقال بالحرکۃ والسکون فیلزم الواسطۃ بینہما مع ان وجود الحرکۃ ملزوم

لنفي الواسطة عندهم فتحقق الواسطة يوجب انتفاء وجود الحركة فلا يتوجه ان نفي الواسطة حال من حالها المقررة عندهم ونفي حالها لا يستلزم نفي وجودها ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۵ قوله ونعارض الاول آه خلاصته انه لا يلزم منه انتفاء وجود الحركة بمعنى القطع في آن الوصول وقبله وانما يلزم منه انتفاء وجوده في الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء من الحركة موجودة قبل آن الوصول في الزمان المبتدى من آن المبدأ الى آن الوصول ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه هشتاد وسیوم ۸۳

۵۶ قوله الحركة وماهيتها آه قد ذهب الى بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف الحقيقي وآخرون الى انه بديهي يعرف بالتعريف اللفظي تعيينا للمراد وموضوع البحث قبل الخوض في عوارضها فقال الاولى في تعريفها الخروج من القوة الى الفعل دفعة او تدريجا فرد بعضهم انه تعريف دوري لاخذ الزمان في تعريف التدريج واشباهه ثم عرف بانه مقدار الحركة فعدل عن التعريف الى تعريف آخر وهو ما ذكره المص وهو كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكان ذلك خطأ منه لانه يجوز ان يكون تعريفها لفظيا يجمل الدور فيه او لبس ورجع فيه كما حقق ولان مفهوم التدريج الاتصالي ونحوه من التصورات الاولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه ... ان في الفساد المذكور فان القوة ايضا لا يعقل بدون الزمان فانها عبارة عن فقد شي في زمان ووجدانه في زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة في التعريف المعدول اليه ايضا فيه خفاء بالنسبة الى معرفة الفتح فلا يصلح للتعريف ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقه صفحه هشتاد وچهارم ۸۴

۵۷ قوله ولولا ان التدريج آه اجيب عنه بان التدريج معلوم لنا بقطع النظر عن الزمان الذي هو كمية اتصالية فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقدم والمتأخرة والدفعة هي الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا نظر فيه الى الوقوع في ظرف الزمان فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان لكن الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة ولا نظر فيها الى انها مقدار حركة فالتدريج هو الوقوع في كمية كذلك ولا يعلم ايضا انها متعلقة بالحركة او قائمة بنفسها فلا دور وفي عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يمون علينا لولا توقف تصور التدريج ونحوه على الزمان دانه لا يدرك بدون الحركة يدل على انه مبني على تقدير عدم تكون الاسم عنده انه تعريف غير حقيقي فلا يضر اخذ ما تصور به الدور فان المتصور منه رفع الاشتباه العارض من الاشتراك ونحوه وتفصيله ان الحركة قد تطلق بالنقلة وقد تطلق بالخروج مطلقا فحين يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد دوا في معين فقد كان عند الكل الحركة التدريجية العامة لانها معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه متعلق بالحركة وليس كذلك الاخروج المذكور الكمال الموصوف ۱۲ مولوی محمد حسن

۵۸ قوله فمكل ذلك آه اجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة لها تصورات اولية لا عانة لحواس عليها فمن الجائز ان يحد الحركة بهذه الامور ثم يحيل الحركة معرفة الزمان والآن الذين هما بهذه الامور الاولية التصورية تصوره الامام الرازي في المباحث المشرقية قال بعض محققي المتأخرين في شرح الهداية الاثيرية والحق خلاف ذلك لما قيل انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سوى قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا وكون تعقل التدريج متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة تتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست بحركة ... على هذا الوجه هو الزمان انتهى انت تعلم انه لا يلزم لرفع هذا التقاص اعتبار الانطباق على الزمان بل يجوز ان يقال المراد الخروج تدريجا على نعت الاتصال اي لا ينقطع في البين ومعناه الذي يتصوره كل عامي وخاصي وان لم يتصور حقيقة الزمان ولم يطلع على المباحث الحكمية نعم اتصال الخروج سببه انما هو انطباقه على امر ممتد غير قار الذات بل لا يفهم في العرف العام من لفظ التدريج وامثاله الا تحقق الشي درجة درجة على وجه الاتصال وعدم الانقطاع في البين لكان بحسب العرف اعم ۱۲ مولوی حمد الله

۵۹ قوله على نحو من الدور آه قد عرفت ما فيه من ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه كلاهما يشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا وجها للعدول فان القوة ايضا قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن فقد شي في زمان وجوده في زمان آخر وكذلك الاولية الماخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم اضافي فقط لا يعقل الا بالزمان والقوة لها حقيقة خارجية لا يلزم ان يكون متصورا بالزمان لان كل واحد منهما له مفهوم حقيقة في الخارج فالتدريج مفهومه بالتفسير ان يكون الشي بعضه في زمان وبعضه في زمان آخر وحقيقته اعني منشأ انتزاعه امر في الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوة لها مفهوم اصطلاحي هو ما ذكرناه ولها منشأ حقيقة وهي الكيفية الحاصلة التي تكون من خواص المادة ويكون باطلة في الخارج عند وجود ما بالفعلية فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقة والمنشأ غير لازم من كل منهما فلا يصح استعباه المعدول عنه بالدور والمعدول اليه بل السبب هو تعيين المراد لتضمن الجهات التي تنبت عليها الاحكام الآتية فافهم ۱۲ ملا حسن

۶۰ قوله كمالا ان حصول ما بالفعل آه يسمى الحاصل بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها وفي قوله اذ هو براءة من القوة اشارة الى ان تسمية الحاصل بالفعل كمالا انما هو من حيثية البراءة عن القوة وقد يعتبر في معناه الايقية بما هو موصوف به وهو ليس مرادا ههنا فان الحركة لا يجب ان يكون لائقا بالمتحرك ۱۲ مولوی حمد الله

۶۱ قوله تحرك وتدرج اليه آه وحاصله ان المراد بالكمال ههنا الفعلية ولا شك ان المتحرك له فعلية بالضرورة فالكمال فعلها ومقابلها اعني القوة بالقياس الى الصفات الآخر كذلك فعلها بالنظر الى الوصف الذي هو المتحرك فاذا كان المتحرك على المبدأ فعل قوة المتحرك فاذا فارقه تعلم فعلية بالضرورة وانما اورد المص حديث قوة المتحرك في بيان فعلية وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان ... الامر ...

عـه قوله او هو فعلية آه يعني انه فعلية يتصور بازائها قوة سواء كانت متحققة ويرفعها الفعلية او لم يتحقق فالمراد عنها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ١٢ حسـم

عـه اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقعة جزء منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كانتقالات التي في اطوار الجنين تدريجي فلم يصح قوله ولا يتاتي في مقولات تعد بالبعد ١٢ ملا حسن ح

حواشي متعلقة صفحه هشتاد و پنجم

تتمه حاشيه ٦ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول ما بالنسبة اليه وهو بالقوة وكماليتها للجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى المطلب الى والجواب على ما ذكره المص في الحاشية المنقولة يمنع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل البتة قائما في الاعيان والحركة القطعية ليست محصلة الوجود ومتحققة بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة خفاء فان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فالصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لهما والاوجه ان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا المنتظر بمعنى اذا حصل بتمامه والا يكون حصوله بان يوجد البعض منه وينعدم الآخر كما يتوهم في القطعية سواء كان حادثا في الآن او لا فالمقصود ان كلام المص فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام رائحة خفاء وان كان في نفسه صحيحا ١٢ مولوي محمد نظام الدين رح عـه قوله من جهة ما هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة القوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال متحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ١٢ مولوي حمد الله عـه قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من مباحثهم ان لفظ الحركة يطلق على القطع والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة والى ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الآخر المذكورة في كلام وكذا كلام خير المتأخرين بالمهرة في الافق المبين دال عليه وبالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع للامر الذي هذا المفهوم شرح له ١٢ مولوي حمد الله عـه قوله امتداد المسافة آه اشار الى ما حققه بعد في بحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي اما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار اتحادها الذي بالجسمية كما يرشد اليه البعض عبارات المص في ذلك المبحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة وان كان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية وسيجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ١٢ مولوي حمد الله عـه قوله وجودها في الاعيان فظ آه قد ذكر في الجلسة الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة مستمرة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا مسافة في المسافة ويكون منها في ايام طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود مدركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد استحالة من الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ١٢ مولوي حمد الله عـه والاولى الاقتصار على غير مناف للكمال اذ احصل فان الكمالية من جهة القوة منافية لكمال تلك القوة فاذا لم ينافيه لا يكون كما لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا دخل لعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من انتفاء المنافاة ١٢ مولوي نظام الدين رح

حواشي متعلقة صفحه هشتاد و ششم

تتمه حاشيه ٤ صفحه هشتاد و ششم

الا بمعنى التوسط اذ الحركة بمعنى القطع لا يوصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم حريا بالوقوع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازيا اذ الخلاف في ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز والظاهر ان اللفظ اجري بالاطلاق على المعنى الحقيقي ١٢ مولوي حمد الله رح عـه قوله لانا لا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اريد ان الحالة موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اريد ان الحالة ولو انتزاعية فهو مسلم لكن لا تقريب فان الدعوى ان التوسطية موجودة في الخارج وتفصيله ان المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى متصف بنحو زماني لما فيه الحركة غير قارة واجزاء المتصلات والآنات غير موجودات بالفعل على اختيار الماحظ من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدء والمنتهى والفرد المبهم والآنات تحصل بالفعل بذلك الفرد الموجود الذي هو غير مستمر بالفعل لكل فرد الذي بمعنى انه ان وقف المضعف وليس له سوى ما ذكره ١٢ مولوي نظام الدين رح عـه قوله وليس الا كون آه هذا شروع في دفع توهم عسى ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة فانها على تقدير وجودها والآنات عبارة عن كون المتحرك في حد معين مشخص لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عندكم في زمان التحرك وفي كل آن منه وان كان عبارة عن

ومطلق الكون بين المبدء والمنتهى ذو معنى عام كلي لا يمكن ان يتحقق بدون التشخص لبطلان المثل الافلاطونية فيلزم ان يكون هناك حدود مشخصة بالفعل والكون كذلك في آنات كك وهذا المعنى العام في زمان موجود مشخص بحدود هذه الاكوانات المتشخصة فيلزم ما انشاء في الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى وهذا انبات الحركة فيما بين الآنات وحاصل الدفع انها ليست بهذا ولا ذاك بل ليست الاكوان واحدا في زمان واحد يتعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة محدودة بين مبدء ومنتهى معينين يعني انها حالة مشخصة باعتبار تشخصها من المتحرك والزمان غيرهما ومبهمة من حيث الاكوان في حدود المسافة معتبرة بالتوسط والكون بين المبدء والمنتهى لا انها عين تلك المعنى الانتزاعي المبهم وعين الكون في الحد الواحد المتعين حتى يلزم ما الزم فتدبر ١٢ **مولوي محمد احمد**

٥٨ قوله ولا تعقل آه قد يقرر المطلوب بان ههنا ليس الاكوانا مطلقا والاكوان المخصوصة افراده فان مازيد على كون المتحرك بحيث كل آن يفرض وكل حد فرض لا يكون فيه قبل ولا بعد تكون الاكوان موجودة فيلزم تشافع الآنات او تسلسل الانحاء بين الحاصرين لان الكلي موجود ابدون التشخص والجواب على ما فصله ان التوسطية ليست الا الكون المبهم المتحرك في الاين شيئا فشيئا حتى كانه انما له المبهم بل حالة تشخصية اخرى مستمرة تشخصها الى المنتهى وليس الكون المبهم متحققا بالفعل على ما يراه المصـ وتفصيله في الكتاب ١٢ **مولوي نظام الدين ٥٨** قوله لزم اما تشافع آه واعلم ان اللبيب المتامل فيما ذكرنا يظهر له دليل على المطلوب المذكور من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التي لا تتجزى او الانبات لكن لا باس بنا بان نزيده بيانا وتوضيحا في ذلك وهو ان الاكوان اذا وجدت متشخصة مخصصة بحدود فاما ان يكون موجودات خارجية او امور انتزاعية على الثاني لا بد ان يكون منشاء ها بواسطة او بلا واسطة امور خارجية تتلك الحدود والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع الصفة من شي ما في زمان قبل او بعد يفضي الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات الخارجية اما ان تكون متشافعة متجاورة او يكون متفاصلة بينها مسافة على الاول يلزم تتالي الآنات وتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة على الاجزاء الغير المتجزية من المسافة وانطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثاني يلزم اثبات الحركة في المسافات التي وقعت بين تلك الاكوان وهو ايضا محال لانه ينهدم اساس اتصال الحركة المتصلة ويلزم خلاف المفروض ١٢ **ملا حسن ٥٩** قوله الا كون واحد آه اي واحد بالوحدة الشخصية دون النوعية والا يلزم المحذورات المذكورة والمعنى لوحدة الشخصية انها حالة شخصية باقية من المبدء الى المنتهى من الزمان والمسافة بين كل جزء منها وكل حد منها ١٢ **ملا حسن**

حواشي متعلقة صفحه هشتاد وهفتم ٨٧

تتمه حاشيه ٥ صفحه ٨٧

عدم اجتماع اجزائها في الواقع وهذا والكان مخالفا للمشهور ولكنه التحقيق عند من انقطع من حبل التقليد وسمعت من العلماء المحققين بعض ما انتقر عليه رايه وقال بعض منهم ان مراد الحكماء من المعية الدهرية هو الاشتراك في الواقع والكان على سبيل التعاقب فيه فاذا كان مناط عدم القرار على عدم الاجتماع في الواقع لا يكون الحركة والزمان بل سائر المتصلات الغير القارة متصلا فيه لان المراد بالاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود في الواقع مع التعاقب فيه لامتناع ان يتحد الموجود فيه بما يكون معدوما فيه في الوجود سواء كان المعدوم ماضيا بالنسبة اليه او مستقبلا وايضا انما يعقل الاتصال لا الاشتراك في الحدود والا يتحد الحدود مع فقدان محالها ١٢ **ملا حسن ٥٦** قوله فالكانت آه اي ان كانت الحركة الماضية موجودة والمستقبلة تكون معدومة لان عنده وجود الحركة الماضية تكون المستقبلة منتظرة الوجود وان كانت الحركة المستقبلة موجودة فالماضية تكون معدومة لان عند وجود الحركة المستقبلة زالت الماضية ١٢ **مولوي محمد يوسف ٥** قوله الثاني ان الموجود آه مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية وح لا مساس الجواب الآتي في كلام المصـ كما سياتي مفصلا وتقريرها ههنا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان القدر لها منقسم الى ثلثة اقسام ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضى والثاني لم يوجد بعد فلم يعقل الوجود للزمان الا الحاضر وهو غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلم يكن الحاضر تماما حاضرا فالحاضر غير منقسم منفصل عما مضى وعما سياتي وايضا يوجد حاضر آخر كذلك فيحصل تالي الحاضر المنفصلة فلم يحصل الاتصال وكذا لم يحصل الزمان في الزمان ايضا ١٢ **ملا حسن**

حواشي متعلقة صفحه هشتاد وهشتم ٨٨

تتمه حاشيه ٥ صفحه هشتاد وهشتم

انسلاب فان اراد الشاك ان الجسم في آن وجوده ليس ساكنا بمعنى عدم الحركة مع قابلية له في ذلك الزمان فمسلم ولا يبالي بانسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى وان اراد عدمه مع قابلية له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره فعدم السكون ممنوع بل هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة في الآن مع صلوحه لها في الزمان ١٢ **مولوي محمد نظام الدين ٥٦** قوله واما الثالث آه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية الدهرية لاجزاء الحركة القطعية والزمان ولولا المعية فيها بل يكون التجدد والتعاقب في حاق الواقع لم يتصور اتحاد الوجود ههنا ولم يتصور الحدود المشتركة بينها كما لا يخفى فلم يثبت الاتصال ١٢ **ملا حسن رحمه الله تعالى**

حواشي متعلقة صفحه هشتاد ونهم ٨٩

٥ قوله لا تقول آه خلاصته انه ان اراد بالانقضاء الانعدام بالمرة كانعدام الحوادث فلا نسلم ان الماضية منقضية كذلك وان اراد الانعدام بالمرة في آن هو حاضر وحاصل البعدية فلا نم لزوم كونها موجودة ومعدومة فانها معدومة في الآن وموجودة فيما قبل فالماضية موجودة مثل وجود اجزاء المتصلات مع وصف المضي اي انعدامها في الآن ١٢ **مولوي نظام الدين رحمه** قوله فكل من الماضي والمستقبل آه حاصله انه اعتراض ان وجود كل منهما في زمانه تعارض بوصف المضي وما اذا اراد بقوله ان لا معنى للمضي الا الانقضاء ان اراد ان لا كلام في الا متعلقا

مطلقا کالعدم الفقار فلا تم ان الحرکة الماضیة منقضیة کذلک لان الحرکة الماضیة انما انعدمت عن الآن الفاصل لم ینعدم عن زمانها الماضی ان الاولی انعدامه بالقیاس الی ذلک الآن فلا نم لزوم العدم والوجود معا لانها معدومة فی الآن وموجودة فیما قبل وکذلک وجود الحرکة المستقبلة مقارن لوصف الاستقبال ولا یلزم موجود والعدم معا لان الاستقبالیة والعدم انما ہو بالقیاس الی الآن الفاصل لا مطلقا فالحرکة المستقبلة معدومة فی ذلک وموجودة فیما بعده ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

حواشی متعلقہ صفحہ نود ۹۰

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود

عنہ فلنفرض انہ حدث فیہ شیٔ فذلک الشیٔ الذی قد حدث وکان معدوما ثم صار موجودا وکل ما کان کذلک فلوجوده ابتداء وذلک الابتداء غیر منقسم والا لکان احد جزئیہ الابتداء لا ہو فذلک الذی اما ان یکون فی ابتداء وجوده موجودا او لا یکون فان لم یکن فہو بعد فی عدمہ لانہ ابتداء وجوده وان حصل لہ وجوده فلا یخلو اما ان یکون بقی عنہ شیٔ بالقوة او لم یبق فان لم یبق فالشیٔ قد حصل تمامہ فی اول حدوثہ وہو حاصل دفعة لا یسیرا یسیرا وان بقی منہ شیٔ بالقوة فذلک الذی بقی اما ان یکون عین الذی وجد اولا وہو محال او سوی الذی ان یکون الشیٔ الواحد موجودا ومعدوما دفعة واحدة واما ان یکون غیره فہو الذی حصل ولا قد حصل تمامہ الذی لم یحصل تمامہ معدوم فلیس ہناک شیٔ واحد لہ حصول علی التدریج بل ہناک امور متتالیة بما حاصل ان الشیٔ الاحدی الذات یمتنع ان یکون حصولہ لا دفعة نعم الشیٔ الذی لہ اجزاء کثیرة امکن ان یقال ان حصولہ علی التدریج علی معنی ان کل واحد من تلک الافراد الحقیقیة انما یحصل فی حین بعد حین حصول الآخر واما علی التحقیق فکل ما حدث حدث تمامہ دفعة ومالم یحدث فہو بتمامہ معدوم فہذا ما عندی فی ہذا الموضع انتہی **مولوی حمد اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ نود و یکم ۹۱

۵۴ قولہ والوجود فی الاعیان آہ ان قیل اذا کان الموجود فی الاعیان من الزمان الآن السیال عندکم فما بال التقدم والتاخر فی الاشیاء قلت انہم یقولون ان للزمان فی الذہن عند انتزاعہ لمشاہدة حالة توسطیة واختلاف نسبتہا الی حدود المسافة ارتساما فیہ تدریجیا فی الحدوث کما ان لہ عند القائلین بوجوده فی الاعیان وجودا تدریجیا فی الحدوث والبقاء وہذا الوجود الارتسامی وان کان وجودا ذہنیا لکنہ یحذو حذو الوجود الخارجی فی ترتب الآثار ولکونہا من ہذه الحیثیة ظرف للزمانیات یکون منشأ لعروض التقدم والتاخر لہا فالتقدم والتاخر من عوارض اجزاء المرتسمة فی الذہن من حیث حدوثہا بالذات وبالعرض ۱۲ **مولوی حمد اللہ** **۵۵** قولہ ثانیا ان التشکیک آہ ولذلک عول ہناک فی عصور الاوائل لابطال حصول الحرکة المتصلة مطلقا سواء کان فی الاعیان او فی الاذہان فقد راغب ابصار ہؤلاء المتفلسفة عن لحاظ ان التشکیک عقدة تغلیطیة لا تخصیص لہا باحد الوجودین فنسبوا الی رؤساء الفن ما ہم برآء منہ ۱۲ **مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ نود و دوم ۹۲

۵۷ قولہ ومراتب الشدید آہ دفع لما عسی ان یتوہم ان کون مراتب الاشتداد کیفیة بسیطة انما یظہر فی الکیف لان الامثال المنتزعة فی الکیف لا یتباین بالفعل لا بحسب الوضع ولا بحسب الوجود فی الخارج بل انما التمایز فی الوجود الوہمی واما فی الکم فالظاہر ان مراتب الزیادة فیہ مرکبة من الناقصة وزیادة تنضاف الیہا لان الامثال المنتزعة فیہ تکون متمایزة فی الوضع فان المتحرک اذا کان علی المبدأ کان لہ مقدار معین کالذراع مثلا واذا بلغ المنتہی کان ذلک المقدار المعین بلغ الی اربعة اذرع مثلا فالاذرع فیہ متمایزة فی الاشارة الحسیة ۱۲ **مولوی محمد یوسف** **۵۸** قولہ فلا یکون للمتحرک آہ ولا یخفی ما فیہ لان المتحرک اذا تحرک فی المکان یخرق ما امامہ من الہواء ونحوه فیماس سطحہ بسطح الحادث بالخرق مماسة متغیرة فی زمان الحرکة فلو لم یماس لزم خلو ما بین سطحیہ ولزم الخلاء وایضا المماسة محسوسة لا سبیل لانکارہا فاذا وقع التماس فقد حصل للمتحرک ہیئة حاصلة باحاطة سطح الجسم البسیط متغیرة فی مجموع زمان الحرکة فقد لزم انقسام المتحرک فی الآن الی ذلک الامر

حواشی متعلقہ صفحہ نود و سیوم ۹۳

۵۹ قولہ واما الثالث آہ حاصلہ علی ما قال الشیخ انہ غایة ما یلزم منہ عند من یجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الی السرعة بالفعل یسیرا یسیرا حرکة ہو انہ حرکة فی توصیف الموضوع بالسرعة فی الفعل والانفعال وہو غیر لازم والسرعة والبطؤ لیسا بحرکتین حتی یلزم محذور وہو وقوع الحرکة فی الحرکة ولیسا فعلین او انفعالین حتی یستلزم الحرکة فی السرعة والبطؤ حرکة فی الفعل والانفعال بل السرعة والبطؤ عارضان کیفیتان وہیئتان للحرکة او الفعل والانفعال فان الحرکة یکون سریعا او بطیئا او الفعل او الانفعال یکون سریعا او بطیئا وبما قررنا تبین لک ان محط الجواب لیس لزوم الحرکة فی السرعة بل ہو منع لزوم الحرکة فی الفعل والانفعال فلا یرد ما اورده المصنف الشارح بقولہ ولک ان تقول آہ حاصلہ انہ لا حرکة فی السرعة والبطؤ لانہ لا بد فی الحرکة من بقاء الموضوع وموضوع السرعة والبطؤ ہو الحرکة والفعل والانفعال وہی لیست باقیة فی کل آن زمان من آنات الحرکة وہذا لان لا یرد علی ما قالہ الشیخ الامر لکن الحق لا یتم ما قرر ذلک لان السرعة عبارة عن وقوع الحرکة فی الزمان القلیل والبطؤ عبارة عن وقوع الحرکة فی الزمان الکثیر فلا یتصور وقوعہا فی الآن فلا یتصور فیہا الحرکة لانہ لا بد فی زمان التحرک من ان یفرض فرد ما فیہ الحرکة فی آن لا یکون ہو فی آن قبل ولا فی آن بعد ہذا ما قالہ **مولوی محمد یوسف** مع ادنی تغیر

حواشی متعلقہ صفحہ نود و چہارم ۹۴

تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ نود و چہارم ۹۴

اذا شق الکسکین بحیث سطح فما شق علی التدریج فی زمان الشق وحرکة السکین وفی کل آن یفرض فیہ سطح متصل انہ علی ما کان فی الآن القبل وناقص عما فی الآن بعده ولیس ہذا السطح بعینہ السابق

مع زيادة فان الاتصال بعدم ما كان قبل موجود متصل آخر فاذن قد صدق على الجسم في حال الشق وانما يعدم بعد انقطاعه لزوال الوحدة الاتصالية عنده ١٢ **مولوی محمد یوسف**

ﻪ قوله ولكونها خروجا آه فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل لا يستلزم المبدء والمنتهى كما في حركات الافلاك قلت قد عرفت ان المراد باللازم اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة

وباللزوم اعم من ان يكون بالنظر الى ذاته من حيث هو كك او بالنظر الى اجزائه فلا ينتقض بالكلية لحركة الافلاك كلها من حيث هو كك ١٢ **ملا حسن ﺷﻪ** قوله ما يجري مجراه آه اطلاق المسافة عندهم على الاين وما يجري مجراه على الثلثة الباقية اعني الكمية والكيفية والوضعية فلاولى من الباقية مناسبة تامة مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما في الاول ويتبدل

الاين للمتحرك في ازمان والآنات فيها كما في الاول وللثاني مناسبة في الدرجة الثانية فان المتحرك وان لم يكن مسافة منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل

اكثر اجزاءه فهي حركة اينية للاخرى كما انها حركة وضعية للكل بما هو كل وحركة الاول يكون مناسبة مع الحركة الاينية بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة من الاول لغاية البعد لها مناسبة

معه في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي فيها كما سياتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سياتي والمتصل لا ينتهي

ولا ينحل الى المتباينات ومراتب الكيفية متباينة بالدليل كما تقرر عندهم في غير هذا الفن فلم يبق المناسبة القريبة الا في التبدل فقط ١٢ **ملا حسن ﺳﻪ** قوله من مقدار آه

اي امر به يتقدر الحركات سواء كان قائما بها كما في حركة الفلك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة

لها من جهة انها مندرجة الوجود فانها مقدرة من حيث الاتصال اذ من شانها عدم القرار لا يتصل الا على هذا السبيل ولئن سلم فالمسافة اذ لا بد منها في النقلة وما يحدد وخدود ها من جهة انها مسافة فقد

ادخلت فيما لا بد منه فلا مضائقة كثيرة في حصر المقدار في الزمان فتدبر ١٢ **مولانا محمد نظام الدين ﺛﻪ** قوله اما اولا آه قال الامام الرازي واقوى شبهتهم ما يتوجه عليه

ان الماهيات فانها لو اخرجها وقابلها وذلك يبطل ما قالوا انت تعلم ان مبنى الايراد على المغالطة الناشئة من اشتراك لفظ القبول بين الانفعال التجددي وبين مطلق الاتصاف فتدبر ١٢ **حمد الله**

حواشي متعلقة صفحه نود وپنجم ٩٥

ﻪ قوله بين الضدين آه اي ضدين حقيقيين والا فالتضاد كما يتحقق بين السواد المحض والبياض الحق كذلك يتحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبياض الحق لكن التضاد

فيهما مشهوري ١٢ **ملا حسن ﻪ** قوله فيجوز ان يكون آه هذا بحسب الظاهر والا فشان المبدء والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المقولات فالنقطة المذكورة ليست مبدء ولا منتهى وانما المبدء

الوضع او الاين او التماس بها والمحاذاة لها وهي زائلة بالحركة ويتجدد مثلها عند الانقطاع اليها فهما متغايران بالاستثناء ولكن لما جعل ما فيه المسافة وما يجري مجراها جعل النقطة مبدء ومنتهى

اشارة اليه في الكتاب ١٢ **مولانا محمد نظام الدين ﻪ** قوله كما في حركة الفلك آه فيه وهن ظاهر فان حركة الفلك وضعية فما فيه الحركة هو الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع

الواحد المتشخص وقد زالت بالحركة ثم اذا انتهى الى ذلك الحد من الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل الاولى فالمغايرة بينهما بين المبدء والمنتهى بحسب التشخص والوجود فان الاول انعدم ١٢ **ملا حسن**

ﻪ قوله ولعل المذهب آه قال السيد الشريف في شرح المواقف وتبعه الفاضل الشيرازي في الاسفار الاربعة ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة جنس لها

بعينها يتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وابطل هذا القول بما ابطل المذهب الثاني المذكور في الكتاب ١٢ **مولوی حمد الله**

ﻪ قوله ومنه قاره آه قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد القار وبين السيال افتراقا نوعيا ومنهم من جعله افتراقا غير فصلي اذ هو كزيادة

تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج من نوعه وقال الاولون بل التسود ليس هو تسود وهو سواد سيال وليس هذا الامر خارجا عن هوية ما هو تسود فهو اذن مايز السواد القار بفصل ١٢ **حمد الله**

حواشي متعلقة صفحه نود وششم ٩٦

تتمه حاشيه ٥ صفحه نود وششم ٩٦

كلها بالكلية واما الحركة القطعية فلعلها الاصلح للنزاع فان القائلين بها اما ان يجعلوها عبارة عن الفرد التدريجي فهو ظاهر انه من المقولة التي فيها الحركة واما يجعلونها عن حالة ممتدة اخرى

سوى الفرد التدريجي فلا يخلو اما ان يجعلوها ممتدة بالذات كالزمان فمطبقة عليه فلا بد ان يكون من مقولة الكم واما ان يجعلوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهي على هذا عين التوسط

فالنزاع فيها اما راجع الى النزاع في التوسط واما غيره وهو خلاف الظاهر بعاليس قائل نقول به فان وجود حالتين بسيطتين ممتدتين بامتداد المسافة في معرض الخفاء والكلام الا بد

من الحاذاة الكذائية يكفي التوسط بما يلتقي به لقطع بهذا اعني ١٢ **مولوی حمد الله ﻪ** قوله مثل هذا الاختلاف آه اي فيما يكون جنسا وما نحن فيه كذلك فان السواد جنس على راى

اهل الصناعة والا فلا اختلاف لا يستوجب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالماهية قد يكون بنفس الماهية لا بامر داخل من الفصول كاختلاف الفصول فان قلت

اذا كان الاختلاف بها لم يكن مراتب السواد كيفيات بسائط وقد قال انها بسائط قلت المراد البسائط الخارجية ولا يبالي بعدم استلزام التركيب الذهني التركيب الخارجي او يقال

ان المراد البسائط بالقياس الى الزيادة المنضافة وهو لا يخرج عن بعدها ١٢ **مولانا محمد نظام الدين ﻪ** قوله لا يبقى بعينها آه ان كان المراد بالحصة ما هو المشهوري الطبيعة

الماخوذة مع التقييد دون القيد التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فعدم بقاء الجنس مع تبدل الفصول وحصة النوع مع تبدل التشخصات ظاهر ضرورة ان الحصة يتجدد

من تجدد احد النقيضين وان كان المراد بها الامر الانتزاعي المتخصص المتحصل من الفصل ويكون الامحالة في مرتبة من المراتب حينئذ ان نزول الحصل بالفتح بزوال المحصل بالكسر ولذا قالوا ان الشجر اذا

قطع والحیوان اذا مات فتبدل جسمیۃ بجسمیۃ اخری تحول ان الصورۃ النوعیۃ اذا اعتبر تحصلہا بالنظر الی الہیولی باعتبار نوعیتہا کما ذہب الیہ المحققون نفسہا بتعلیل ظاہر وکذا ان اعتبر باعتبار الجسمیۃ الخاصۃ بالنظر الی الطبیعۃ من التحصل المعین فی مرتبۃ من المراتب بالنظر الی الجسمیۃ المعینۃ فلا فساد لہ فان المحصل لا یزول بزوال احد معینی مرتبۃ المراتب بالنظر الی الجسمیۃ المعینۃ فلا فساد لہ فان المحصل بہا اذا زال بالقطع او الموت مثلا کما ذکر زال المحصل بہ ۱۲ ملا حسن ۵۵ قولہ ولا الحصۃ من النوع الخ فان قلت اذا امتنع النوع الصوری الا بتحقق الشکل ما فلا علوقۃ وذوا البعوث فاقول جاز متصل وحدانی بین المبدء والمنتہی قلنا ہذا مغالطۃ منشاؤہا المغفول عن کون جنس المتصلات غیر قارۃ ولیس لہ بعد من ساعات ان ما منہ غیرہ ۱۲ **مولوی محمد نظام الدین**

۵۹ قولہ واما الکم الخ دفع توہم عسی ان یتوہم ان کون المراتب لا تستدام کیفیۃ بسیطۃ انما یظہر فی الکیف واما فی الکم فالظاہر ان مراتب الزیادۃ فیہ مرکبۃ من الناقصۃ وزیادۃ مضافۃ الیہا وجہ الدفع ان ہذا انما ہو بحسب التوہم وعند التأمل یظہر ان الزیادۃ غیر متمایزۃ فی الوجود والا تنقضی الی الجوہر الفرد فکل مرتبۃ زائدۃ لیست مرکبۃ من الناقصۃ والزیادۃ بل ہی ممتازۃ عن الناقصۃ مقیس فیہا تشخصہ فلا یتصور بقاء فرد من الکم ان تزاید آنا فآنا ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

حواشی متعلقہ صفحہ نود وہشتم

۵۷ قولہ لکن الحرکۃ الخ ہذا لان الامور الاینیۃ عن الذاتیۃ کالامور الاضافیۃ بالنسبۃ الی الموجودات الخارجیۃ وکالامور اللاتی یعتبر فیہا التشکیک بالنظر الی ما یتشکک بالنسبۃ الیہ یعتبرا فی تحقیق الذاتیات والذات بناء علی اعتبار النسبۃ المختصۃ لہا فیحصل ربح تحقیق الذاتیات دون انفسہا کلفظ الوجود فی الخارج فی تعریف الجوہر وغیر ذلک ولفظ الکمال الماخوذ فی تعریف الحرکۃ کذلک فانہ وان کان مشککا بالنظر الی الموجودات التی من جملتہا الحرکات النوعیۃ والشخصیۃ لکنہ اذا اخذ مع الامور الاخر التی یکون معہا مختصۃ بالنظر الی نفس ماہیۃ الحرکۃ یجوز ان یکون جنسا لما تحتہا من انواع الحرکات وخواصہا وکانتفہ عنہا الا مضائقۃ فیہ ۱۲ **ملا حسن** ۵۸ قولہ فہذا الحری الخ لا یخفی ان بطلان المذہبین الآخرین لا یستلزم حقیۃ المذہب الاول لانہا یحتمل ان یکون داخلا تحت مقولۃ من المقولات الا ان یکون النفس مقولۃ ان ینفعل قال الاستاذ مد ظلہ الانسب ان الحرکۃ البسیطۃ من مقولۃ الکیف انتہی ولعلہ لیس غرض المص الاستلزام بل غرضہ ان المذہب الاول احری بالحقیۃ ودلیلہ قولہ الآتی کونہ الخ ۱۲ **مولوی حمد اللہ** ۵۹ قولہ لنسبتہ الیہا الخ یعنی ان المتحقق فی حالۃ التسود مثلا سوی السواد امران الحالۃ المتجددۃ المسماۃ بالحرکۃ ونسبۃ ہذہ الحرکۃ الی موضوعہا المعبرۃ بالقبول والتاثر فالالیق بحالہم ان یجعلوا مقولۃ ان ینفعل عبارۃ عن الحرکۃ الموجودۃ فی الخارج لا ان یجعلوا عبارۃ عن النسبۃ التی ہی امر اعتباری اذ الظاہر ان الوجود الخارجی للمحصل امری لا اعتباری کما جعلوا النفس الکیفیۃ نفسہا لا نسبتہا الی الموضوع وکلامہم ظاہر فی ان مقولۃ ان ینفعل ای النسبۃ لا بد ان یحمل علی المسامحۃ ولعدم تفطن ہذہ المسامحۃ قال الامام الرازی واکثر المتقدمین ومنہم المحقق الطوسی ان مقولۃ ان ینفعل وکذا مقولۃ ان یفعل الخ باعتبارات فتامل ۱۲ **حمد اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ نود وہشتم

تمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۹

الآنات ایضا فانظر بعین التحقیق لعل الحق لا یتجاوزہ وبہ ینکشف الدلائل علی المط ما ذکرہ بعض الاجلۃ من ان الانتقال فی الجواہر اما ان یکون من ماہیۃ الی ماہیۃ او من تشخص الی آخر بان یتجدد تشخصا فی الماہیۃ والتبدل انما یکون فی التشخص فقط علی الاول یلزم انحصار الغیر المتناہی بین حاصرین فی توالی الآنات المستلزم للاجزاء التی لا تتجزی وذلک بناء علی ان المتباینات لا بد بینہا الاتصال والا تحد فی الوجود کما ذکرنا وعلی الثانی تکون الحرکۃ والتبدل فی العارض فقط ای التشخص دون الجوہر او نحوہا فتقوض الحرکات الواقعۃ فی المقولات الاربعۃ کالکیف ان التبدل فیہ فی الماہیۃ والتشخص فیلزم الاستحالۃ بالنظر الی الشق الاول ۱۲ الشافی کلیہما ۱۲ **ملا حسن** ۵۶ قولہ اذا فسدت نفس الخ وفیہ انا قد ذکرت مرارا انہ لا یلزم من بطلان الحرکۃ فی الطبائع الجوہریۃ حدوثہا دفعۃ وفسادہا کذلک اذ یجوز ان یکون کل من الحدوث والفساد علی النحو الثالث من الحوادث المذکورۃ وہو ان یکون خروج کل منہما من القوۃ الی الفعل فی الزمان بان یکون فی ابعاضہ حدوثہ وکذا ان یکون حرکۃ الاستحالۃ مثلا اذا بلغت الی الغایۃ فیعد زمنہا فحدث زمان آخر یزول فیہ الصورۃ السابقۃ ویحدث الصورۃ اللاحقۃ علی النحو الذی ذکرنا ۱۲ **ملا حسن** ۵۵ قولہ بلا توسط الخ ای لا یوجد بین الصورۃ المتوقعۃ والصورۃ الموجودۃ کمال متوسط حتی یکون ہو حاجزا بین صرافۃ القوۃ ومحوضۃ الفعل بحیث ای التخیص فی زمانہا بعرض فیہ فرد مغائر لما بعرض فی آن آخر فان الصورۃ الموجودۃ اما فعلیۃ محضۃ والصورۃ المتوقعۃ انما تحدث فی آن ہو آن فساد الصورۃ التی کانت موجودۃ ثم فسدت ولیس بینہما زمان والا یلزم انخلاء الہیولی عن الصورۃ او حصر الغیر المتناہی بین حاصرین ای المبدء والمنتہی ولہذا قال المص لہذا لا یوجب الحصول فی فساد الصورۃ ونعد وحدوثہا دفعۃ بدوا الوجود کمال متوسط بین کونہا بالصرافۃ وفعلہا الصرف ای وجہ النظر والفکر ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۵۶ قولہ ہذا ما یوجبہ الخ فتصحیح الخ دود الشیخ فی الشفاء بعد ذکر ہذہ الحجۃ التی لخصہا المص نقل حجۃ اخری ثم قدح فیہا المحصل ان الجوہر لا ضد لہ فلا یکون الحرکۃ فیہ لان الحرکۃ سلوک من ضد الی ضد وخلاصۃ القدح اما ان اعتبر فی التضاد من تعاقبہما علی موضوع واحد فالصورۃ لا ضد لہا وان لم یعتبر ذلک بل یکفی تعاقبہما علی المحل کان الصورتان المائیۃ والناریۃ معنیان موجودیان مشترکان فی محل متعاقبان علیہ بینہما غایۃ الخلاف ۱۲ **مولوی حمد اللہ** ۵۷ قولہ الا ان المحال الخ ای المثبتون للحرکۃ فی الجوہر یقولون ان فی نحو تقلب المنی فی اطوارہ المتعاقبۃ ای من الصورۃ المنویۃ الی الصورۃ الدمویۃ ومنہا الی المضغۃ ومنہا الی صورۃ العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنہا الی الصورۃ الحیوانیۃ انتقال المادۃ من صورۃ الی اخری یکون تدریجیا والا فانا یلزم تتالی الدفعیات واما ان یکون بین صورۃ وزمان فیلزم توقف المادۃ عن التاثیر اذ ذلک تعطیہ عن التاثیر وہو یستلزم طول سالمنی الخ والانتقال تدریجا حرکۃ

بلا مرية فثبت الحركة في الجوهر واجاب عنه المصنف بقوله لكن الواقع آه وهو مستغن عن التوضيح ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵ قوله في الكيف آه كالقوام اي من الرقة الى الغلظة ويلزم
للغلظة قلة المقدار وبهذا قال وتوسطه في الكم اي كما تكون الانتقالات في الكيف يكون بتوسطه الانتقال في الكيفية تدريجا انتقال الكم فالانتقال في الكم بتوسط الانتقال في الكيف كما في بدن الحيوان الذي يتحرك من الصغر الى الكبر تدريجا بتفتيش مقدار المني ثم يزيد مقداره بوصول الدم الذي يفصل
بالحيض وهذا هو الانتقال الكمي التدريجي فبين كل اثنين من التكونات والانتقالات من صورة الى اخرى دفعة زمان فيه حركة في الكيف وحركة في الكم ليس فيه للمادة والطبيعة وقوف عن التاثير
والتاثر ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۹ قوله رباطات آه جمع رباط وهي التي تنبت من العظم ۱۲ احمد الله ۵۱۰ قوله اعصاب آه جمع عصب بالتحريك يقال له بالفارسية پي
وهو عرق ابيض لين في انعطاف صلب في الانفصال تنبت من الدماغ ومن النخاع ۱۲ احمد الله ۵۱۱ قوله واوتار آه وهي اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب ۱۲ احمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ نود ونہم ۹۹

تتمہ حاشیہ صفحہ نود ونہم ۹۹

في الحركة التوسطية فلا بد لتلك الحركة من زمان يقع في كل آن منه فرد من الحركة التوسطية وليس ذلك الزمان هو الذي يقدر به تلك الحركة التوسطية فانها بشخصها موجودة في ذلك الزمان
وفي كل آن منه وانها موجودة فيه بتعاقب الاجزاء فتحقق في الواقع زمان يفضي الى امكان الازمنة الغير المتناهية وايضا الحركة التوسطية وان كانت في نفسها حقيقة قارة الا انها امر تدريجي
للحالات الممتدة الغير القارة وهي الحركة القطعية ولذا لا تحقق الا في الزمان وان لم يكن منطبقة عليه واذا لم يتصور الحركة في الزمان الا بهذا لا يتصور فيها ايضا والا لتحقق في كل آن فرد منها فيتحقق فيه قطعة
من الحركة القطعية ايضا فتامل ۱۲ مولوی حمد الله ۵۹ قوله واعلم انه قد يظن آه منشأ الظن عدم الفرق بين التدريج المطلق والحركة وليس كل تدريج حركة وكل حركة تدريج كما حقق
في الوجهين الاخيرين ظاهر واما الوجه الاول فقد زاد فيه شيئا آخر وحاصله ان الفعل والانفعال يكون غاية للتدريج وغاية التدريج لا بد ان يقع فيه التدريج كما في التسود والسواد فان السواد
غاية للحركة الكيفية فيقع فيه الحركة بالضرورة وهو سبب فيه ان الغاية في الحركة هي المنتهى والمنتهى هو المسافة التي يقع فيها الحركة فغايته من حيث جنسيته ايضا لا بد ان يقع فيه الحركة فالفعل والانفعال
من حيث الجنسية يصح فيه الحركة وهو مطلوب المعترض ۱۲ ملا احسن ۵۱۰ قوله الاول آه زعم الظان ان الحركة في مقولة عبارة عن ان يكون المقولة نهاية التدريج كالتسود مثلا
فانها نهاية السواد فقد يكون الشيء مندرجا حتى يفعل او ينفعل فيها حركة ۱۲ مولوی حمد الله ۵۱۱ قوله والثاني آه لعل تقريره ان الحركة في مقولة يكون تجدد انواع المقولة
او اصنافها على الاتصال تدريجا بالتدريج وههنا كذلك فان الشيء ربما ينفعل فعلا او ينفعل انفعالا ثم يتدرج الى ان يحصل له على الاتصال فعل وانفعال مضاد لذلك فعلم ان ههنا حركة ۱۲
حمد الله ۵۱۲ قوله الثالث آه لعل حاصله ان الفعل والانفعال يقبل الاشتداد والتضعف وكل ما يقبلهما يقع فيه الحركة فان الخروج عن مرتبة ضعيفة الى مرتبة قوية منه يكون على
التدريج فان الشيء يكون له فعل وانفعال على مرتبة من الضعف ثم يتدرج ويقوى شيئا فشيئا حتى يشتد ويحصل له مرتبة اشد كما ان الشيء قد يحصل له سواد ضعيف ثم يتدرج يسيرا يسيرا حتى يحصل
سواد اشد من الاول كما في التسود حركة كذلك فيها ۱۲ مولوی حمد الله ۵۱۳ قوله الجواب آه حاصله ان كون المقولة غاية التدريج لا يستلزم ان يكون فيها حركة فان الحركة
فيها لا بد لها من التدريج في تلك المقولة لا ان يكون التدريج في شيء آخر وبعد التدريج في ذلك الشيء يحصل فرد من تلك المقولة وهو ظاهر ۱۲ مولوی حمد الله ۵۱۴ قوله واما
عن الثاني آه الظاهر ان الجواب تنزلي مبني على التسليم بان ما زعمه الظان من انه يجري تجدد الافراد على نعت الاتصال يمنع مقارنة التدريج تحقق الحركة فالجواب التحقيقي ان التدريج ههنا انما هو
في اجزاء فرد فرد ولا بد من الحركة من التدريج في افراد المقولة التي وقعت الحركة فيها بان يتحقق في كل آن فرد ليس في الآن السابق واللاحق ويكون ذلك التدريج على نعت الاتصال بان لا ينقطع
ما دامت الحركة باقية وتلك المقولتان الاصطلاحان لذلك التدريج وان كانت قد تحصل افرادها متجددة متصلة بحيث لا يتخلل زمان لا يكون فيه فرد منها ويكون تلك الافراد تدريجية في حصول الاجزاء
مولوی حمد الله ۵۱۵ قوله واما عن الثالث آه الظاهر ان غرض الشيخ انه ان جعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة الانفعال لا يثبت الحركة في الانفعال
والفعل ولذا لا احتياج لجعلها حركة فانه ان صح ذلك الجعل فهي الحركة في وصف السرعة التي من مقولة الكيف وليس مقصوده صحة الجعل المذكور حتى يرد عليه ما اورده المصنف فانه ليس بساطة الجزء
فالحق ان السرعة والبطوء من اوصاف الحركة او الانفعال وليس حركة واحدة والانفعال واحد يتصف اولا بحد من السرعة ثم يتدرج ويتصف بحد منها آخر بل المتصف بالآخر جزء آخر منها نعت
الحركة في السرعة لا بالذات ولا بالعرض وانما يطلق الحركة عليها بالمجاز ۱۲ حمد الله ۵۱۶ قوله وذلك ان تقول آه حاصله ان السرعة والبطوء اذ هما عارضان للحركة والانفعال
تكون هي موضوعات للحركة فيها وهي ليست بثابتة في كل آن من زمان تلك الحركة ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

حواشی متعلقہ صفحہ صدم ۱۰۰

۵۶ قوله متعرف آه دفع لما يتوهم من ان الحركة السريعة مخالفة للبطيئة ومبنيا لان الاختلاف في السرعة والبطوء يقتضي ذلك فلو فرض تحرك الحركة التوسطية في السرعة والبطوء لم يبق الحركة التوسطية
بشخصها ولا بد في الحركة من بقاء الموضوع بعينه فتقرير الدفع ان الاختلاف في السرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الحركة السريعة والبطيئة لان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين
والاختلاف النوعي والشخصي بين شيئين انما يقتضي الاختلاف في شيء آخر اذا كان ذلك فصلا ومشخصا لهذا ۱۲ مولوی محمد ہدایت الله رامپوری دام ظله
۵۷ قوله لا يضر آه كما سيأتي ان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين فلم يلزم من اختلافهما الاختلاف النوعي او الشخصي فكذلك ۱۲ ملا احسن ۵۸ قوله اولا في مقولة

آه المراد بالاول بالذات وبمقابله اعني الثاني ما بالعرض وحاصله ان المراد باثبات الحركة في المقولات انما هو بالذات وبالنفي ايضا كذلك فالتغير في الاضافة اما دفعي او تدريجي
بواسطة مقولة اخرى وبواسطة في العرض على التقديرين يثبت المطلوب اقول الحصر اما ادعاي او استقرائي والاول كما ترى والثاني منقوض بالطبائع والنفوس بالقياس الى الحركة الطبيعية والارادية
فان الطبيعة علة لتمام حركة الطبيعية وابعاضها واكوانها التي وقعت فيها بالنظر الى حدود المسافة وكذا النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن يثبت لها علاقة علية لم تثبت لها في آن سابق ولاحق
وكذا في كل الزمان اما فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة وابعاضها على قياس سائر الحركات وليس ثبوت العلية وتغيرها للعلل بواسطة المعلولات وبواسطة في العروض لا يلزم الدور كما
لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا واسطة في الثبوت ايضا لذلك وما زعمه في العلل الغائية من انها علة لفاعلية الفاعل فتغاير الجهتين يدفع الدور كما صرح في مقامه ملا حسن رح

٩ قوله اقول في توضيح آه انما احتاج الى ذلك التوضيح دفعا لما اعترض السيد السند من انه ان اريد ان التغير في المقولة تغير اني في الاضافة كايجاب حركة الرامي حركة السهم
مثلا فوجوب ذلك ممنوع فانه يتحرك زيد في الاين لا يتحرك في الابوة مثلا وايضا هذا يضر اصل المقصود فان الموضوع متحرك في الاضافة في الحقيقة والتبعية لا ينافيه فان تخلل تابع
للحركة الكيفية وان اريد ان الحركة واحدة منسوبة الى الموضوع بالنسبة الى المقولة بالاضافة والى الاضافة بالعرض فذلك ليس وقوع الحركة في الاضافة اصلا فلا تبعا فان الاضافة
ح يكون موضوعا للحركة لا متحركا فيه والكلام انما هو فيه ان اريد ان موضوع الاضافة كالكيف اذا كان فيه حركة وجب تغير الاضافة للعارضة به فذلك حق ولكنه يرد ان التبعية
لا ينافي الذاتية ١٢ انتهى بتلخيصه ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقه صفحه صد و يكم ١٠١
تتمه حاشيه ٦ صفحه صد و يكم

لا تتحرى والامر في حركة راس المخروط مثلا وضح كل الوضوح وكذا في الوضع فان الحركة في الوضع يستلزم حركة اجزاء المتحرك في الاين فتحقق اوضاع دفعية في آنات مستلزم لتحقق اين كذلك
لاجزائه ويفضي الى تركب المسافة من اجزاء غير منقسمة بقي الامر في الكيف والكم فان الاحتمال المذكور ليس بظاهر البطلان فيهما لكن لا يخفى انه اذا كان التبدل فيهما طبعيا او قسريا بل ارادي
ايضا لا يتصور تخلل زمان السكون فيهما فان الميل الحاصل من الطبيعة او القاسر او الارادة ميلا ما لم يعقه عائق يستحيل ان يقف المتحرك معه فثبت ان الدفعيات الى تتالي الآنات فلا بد من التغير
المتصل التدريجي فيهما وهو الحركة فتامل ١٢ مولوي حمد الله

٥ قوله فالكيف آه اشارة الى ابطال الحركة في الكيفيات النفسانية فانها في ابتداء الوجود تسمى حالا وبعد رسوخها يسمى ملكة ١٢ مولوي حمد الله

٨ قوله انما يكون جسما آه منشاء زعم القائل ان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي مفسرة بما يعرض الشيء لذاته او لامر مساو فلا يتعدى عن الموضوع وفساده ظاهر فان المنافي للعرض الذاتي كونه اعم لا كونه اعم فانه يوجد في القسمين او ان الحركة تقتضي القوة ولا قوة في المجردات بل انما توجد في الاجسام
وهو ايضا سهو فان من المجردات ما يكون ذا شهيين كالنفس فلا يمنع القوة عليها ١٢ ملا حسن

٩ قوله قال الشيخ لا يدري آه الظاهر ان المقصود عدم الاطلاع على قولهم في
الاستقامة والانحناء والمطابق لقواعدهم ان لا يكون فيها حركة فان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا عندهم وكذا جميع مراتب الانحناء فلا يتصور الموضوع الواحد لها ١٢ مولوي حمد الله

١١ قوله اما في القوة واللاقوة آه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن الصلاحية المحضة واللاقوة عن نقيضها والمشهور عند الحكماء خلافه وبداهتها حالة خارجية حاصلة للشيء
المحصل المستعد له واذا احصلت بطلت تلك القوة فكانت من الكيفيات الخارجية ولم يظهر لهذا وجه بعد دليل يعتمد عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر ما قال المتكلمون
لكن الكلام ههنا مبني على طور الحكماء ١٢ ملا حسن

١٢ قوله والا بالنقض آه والظاهر انه لم يتيسر النقض بالحركات كلها فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام في الحركة يتبدل عليه
العوارض فاذا كان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم يبق الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه وهو الظاهر
في الحركات التشخيصية ١٢ ملا حسن

١٣ قوله ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع آه لا يخفى عليك ما فيه فان المتحرك يجب ان تبقى بتشخصه وايضا ان طبيعة النوع ان كانت
هي الموضوع يجب ان تبقى الى انقطاع الحركة فبقاؤها مجردة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان تكون مع تشخص ما واحد فالتشخص هو الموضوع وان تعدد متعاقبة بين كل تشخيص
بعدد وتر الكانت الاشخاص متناهية والا فانكانت بالقوة فيلزم وجود ما مجردة او على سبيل السيلان كما عرفت في افراد المقولة التي فيها الحركة وهي زمانية فلا تصلح ان تكون
موضوعا للحركة فان من شأنها ان يكون المتحرك في كل آن ملاصقا لفرد لم يكن ملاصقا به قبل ولا يكون كذلك بعده ولو جاز ان يكون مثله حركة فيكون الحركة القطعية متحرك في السرعة
والبطوء وقد تاكف المص من قبل وكذلك قال المحقق الدواني ان ذلك التصريح من الشيخ اعتراف بعدم الحركة والجواب عنه ان المراد طبيعة النوع الحاملة للاعراض المتشخصة بتصورها
النوعية ويشعر به كلام الشيخ فاد امت تلك الطبيعة باقية لم يتغير الموضوع ولم يفسد الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت بذاته ولكن يشكل جدا في امر النمو والذبول فكلام المص يوم الى العذر وكلام الشيخ فيهما تحقيق

١٤ قوله بان الموضوع طبيعة آه المراد طبيعة النوع من حيث انها متشخصة فان الموضوع للحركة لا بد ان يكون متشخصا ثابتا ومجرد بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا يكفي للحركة ١٢ احمد الله رحمه

١٥ قوله جاز ان يوجد بالقوة آه وهو لا ينهض على الهيولى فان لهم ان يجعلها انتقالات متفرقة متسدامة فيظن في بادي الرأي التدريج ولكن مقصود الشيخ انه لا يوجد مانع عن وقوع
الحركة بل الضرورة قاضية بخلافه فانها يجوز وقوع الحركة لما شاهدته بشهادة دعويهم ان المتحرك يجب ان يكون جسما من شانهم قدر ما في نفوسهم لا شاهد عليها بوجه من الوجوه ١٢ نظام الدين

ف قوله نعم شبه ان يكون آه كذا قال الشيخ في الشفاء لكن الظاهر ان الحركة يمكن فيها فان الشمعة مثلا اذا تبدلت اشكالها فالظاهر انها تبدل يسيرا يسيرا وكذا الجسم اذا قطع بالتدريج فيتغير شكله ١٢ مولوي حمد الله ف قوله نعم شبه آه هذا لايخلو عن خدشة فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل شكله بالحركة تدريجا بلا مرية وكذلك اذا دور المكعب وطول او سطح وطبق المستوي الذي على المستدير تدريجا والامثال كثيرة وبهذا ظهر ان الحركة الكمية اما نحو اخر مغاير للانحاء المشهورة من النمو والذبول ونحوهما او التخلخل والتكاثف فان السطح المستدير يجعد ويكيف شيئا فشيئا فافهم ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله في المتصل القار منه آه واما عديم القرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وقوع فرد منه في الآن ولا بد للحركة من ذلك ١٢ مولوي حسن رحمه الله

حواشي متعلقه صفحه صد و دوم ١٠٢

تتمه حاشيه ٢ صفحه صد و دوم ١٠٢

كون المقدار زائدا عرضا قائما به فان نسبة الجسمية الى المقادير تكون على السواء وان لم يثبت زيادته بل يكون عين الجسم فثبوت الهيولى لاينفع البتة فان تبدله يكون عين تبدل الجسم لان الجسم يتبدل في المقدار ايضا واذا كان بسيطا كان الجزء والكل متحدين بالحقيقة فيجاز اتصاف كل بمقدار الآخر وانتقال الجزء الى مقدار الكل تخلخل وبالعكس تكاثف ١٢ حمد الله

ف قوله فتحقيقها آه اي التحقيق في النمو فقط ولم يخرج الى الموفارقة والحق عندي سلم لقيه عليه بيل قوي بعد انقسام غريب لايسعه تركنا الدلائل المورودة فيها وما يرد فيها ولو ثبت التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة ١٢ ملا حسن ف قوله ولا تتوهمن آه منشأ التوهم في هذه المذكورات عدم التفرقة بين الحركتين فاجاب ببيانها وكذلك في الحركة في الوضع والاين ١٢ ملا حسن ف قوله ولا يتصور آه فان التضايف يستدعي ان يكون تعقل كل بالنسبة الى الآخر وتحقق كل لا بدون الآخر كما في المتضايفين الايجاب والسلب تقتضي عدم خلو شيء منهما اولا ثالث والثابتة لا تتصف بواحد منهما فلا يقال انها ساكنة كما لا يقال انها متحركة ١٢ مولوي حمد الله ف قوله لانك قد عرفت آه حاصله انه قد تقرر ان حدود المتقابلات متقابلات فاذا حد الحركة بالكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يؤخذ في تحديد السكون مقابل شيء من اجزاء تعريف الحركة والا لما اعتبار التقابل فاذا جعل السكون وجوديا لايمكن اخذ مقابل الكمال في حده فانا لا نجد مقابله الا مفهوم القوة وهو عدمي يلحق السكون بالعدميات هف فتعين ان يعتبر مقابل احد الضدين الاخيرين وفيه اذكره فتعين كونه عدميا واعتبار مقابل الكمال ١٢ مولوي حمد الله ف قوله الا كما لا ثانيا آه لا يخفى ان الثاني لا يقابل الاول تقابل التضاد بل انما التقابل بينهما تقابل التضايف وكذا الفعل لا يقابل القوة بالتضاد بل بالتضايف او بالعدم والملكة فاخذ احد من هذين الامرين لا يورث التضاد الا ان يقال ان هذا لا يضر المستدل بل مراده واعانته وغرضه ابداء استحالة اخرى فتأمل ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه صد و سيوم

تتمه حاشيه ٥ صفحه ١٠٣

اليه فان السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والحق ان السكون في المكان مقابل للحركة عنه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجنس انتهى ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله لكونه عدميا آه يعني ان السكون المقابل سنقالا مثلا هو عدمها عن القابل فلا يكون هو الاين ضرورة ان الاين سيال او الاين المستمر فلا يتدرج تحته عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة فانها لو كانت تلك المقولة لكان السكون فيها ايضا فان السكون حينئذ للمقولة المستمرة فتأمل فيه ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله فالسكون في الاين آه اعلم ان الحركة لو كانت هي المقولة السيالة فالسكون في المكان منها ايضا فهو ليس الا المقولة القارة فالاين سيال متضاد للاين القار وان لم يكن منها لم يكن عدم الملكة وهو الظاهر فان الاين السيال والقار منها مثلا لا متضادان فلا يكون السكون متقابلا فيكون عدم الملكة لا غير والكلام مجال واسع ١٢ مولانا نظام الدين ف قوله ليس اينا مستمرا آه قد عرفت مناسبا فان الحركة القطعية يجوز ان يكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا فكذلك الاقرب الى الصواب ههنا ان السكون في الاين مثلا عبارة عن اين مستمر فكذلك السكون في الكيف مشترك ان الحركة فيها عبارة عن كيف تدريجي وبهذا وضح تحصيل التضاد بين الحركة والسكون ان لم يعتبر التعاقب في تعريف المتضادين ١٢ منه

حواشي متعلقه صفحه صد و چهارم

ف قوله لا مدخل للوحدة آه يفهم منه ان للامور الستة دخل في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة علل ولا مدخل للعلل في النوع والجنس وخلاف بل المدخل فيها للذاتيات ان لم يكن الشيء بسيطا ولا مدخل للشيء بل يكون الوحدة والكثرة من لوازم ذات الشيء مقدمة على وجود الامور ولا متأخر فيه ان كان بسيطا نعم كونها من مداخل الوحدة الشخصية ضروريا كما لايخفى على من له تأمل ودفعه انه ليس المراد مدخليتها في تلك الوحدات انها علة لها بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها ١٢ ملا حسن ف قوله واما الزمان آه دفع لما يتوهم ان الزمان امر شخصي في الخارج لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراط وحدته ولا يحصل التعدد بتعدد الحركة بتعدد الزمان ان اريد التعدد الخارجي وان اريد التعدد الذهني فكل حركة لها متعدد بالوهم وحاصل الدفع ان المراد بوحدة الزمان وحدة جزء منه بحيث يكون متصلا واحدا وبكثرته ان يكون بين الجزئين جزء غير مصم تصور تعدده لان الزمان والمكان

شیء منہ موجودا بالفعل لکن یتوہم فیہ آنات یکثر بہا فی الوہم فلا یتوہم انہ لا یتصور تعددہ فلا معنی لاشتراط وحدتہ وان المراد فیتوہم تعدد الحرکۃ بتعدد الزمان ہو ان یکون المتحرک فی حدین متغایرین من الزمان یفصلہا جزء منہ وکانت الحرکۃ متعلقۃ فیہ ولا مریۃ فی تحقق ہذا المعنی فلا یتوہم انہ لا یحصل بقولہم تعدد الحرکۃ بتعدد الزمان لا یراد التعدد الخارجی وان ارید التعدد الذہنی فالحرکۃ زمانہا متعدد فی الوہم فافہم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری مدظلہ العالی

حواشی متعلقہ صفحہ صد و پنجم

۱۳ قولہ غیر المسافۃ آہ وقد عرفت فساد ہذا التحقیق بوجہ آخر ادق مما ذکرہ المصنف بقولہ اقول بان ما فیہ الحرکۃ فی الفرد التدریجی من کل مقولۃ وقعت فیہا الحرکۃ فالاین الفرد المسافۃ الحرکۃ فی الاین علی مذہب التحقیق وکذا الکیف والکم والوضع للحرکۃ الکیفیۃ والکمیۃ والوضعیۃ فاتحاد المسافۃ وغیرہا مما فیہ الحرکۃ اعنی اتحاد الفرد التدریجی مغن عن الوحدات الاربعۃ اعنی وحدۃ ما فیہ والیہ والمتحرک والزمان ۱۲ ملا حسن **۱۴** قولہ الوحدۃ الشخصیۃ آہ اقول حصول الوحدۃ الشخصیۃ لما فیہ الحرکۃ فی غیر المسافۃ علی تقدیر وجود الفرد التدریجی المتصل معقول لکن لا یلائمہ بعض عباراتہ السابقۃ فہی وان لم یکن لہ فرد متحصل بالفعل آہ وعلی تقدیر عدمہ فلا یعقل الواحد الشخصی لما فیہ الحرکۃ فیما سوی المسافۃ اذ لا یعقل الوجود للحرکۃ الا لما وقعت فیہ فہی اما فرد تدریجی متصل وقد قلتم بابطالہ او افراد آنیۃ فلیست بواحدۃ بل کثیرۃ غیر موجودۃ فیہ والا لیلزم تتالی الآنات وانحصار غیر المتناہی بین حاصرین فلا یکون واحدا شخصیا فان التشخص ملازم الوجود واذا بطل الوجود بطل التشخص فلا یکون واحدا علی ان القائلین بعدم الفرد التدریجی ینکرون وجود الافراد الآنیۃ ویقولون بانہ لیس لہا وجود الا بمعنی ان الحرکۃ لو انقطعت لتلبست بہا وحج لا یحصل الوحدۃ الشخصیۃ مما فیہ الحرکۃ علی تقدیر نفی الفرد التدریجی اللہم الا ان یقال علی تقدیر نفی الفرد التدریجی ویحصل للمتحرک حالۃ خاصۃ سوی الحرکۃ التوسطیۃ والقطعیۃ ماخوذۃ بالنظر الی الافراد الآنیۃ مبہمۃ فیہا ویعبر عن تلک الحالۃ بان المتحرک لو انقطعت حرکتہ تلبست بفرد معین من افراد ما فیہ الحرکۃ وہذہ الحالۃ امر شخصی سوی الحرکۃ وسوی الافراد الآنیۃ والزمانیۃ مما فیہ الحرکۃ وہی مبہمۃ ایضا من بین تلک الافراد ولا یحصل الا للمتحرک خاص لا یوجد لمتحرک آخر ولا فی زمان آخر فانظر الی ہذہ التکلفات والتمحلات فالحق ہو القول بالفرد التدریجی وبانہ ہو ما فیہ الحرکۃ بکیفیتہ بوحدتہا وحدۃ الحرکۃ ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ششم

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۶

فی الوجود یستلزم الحیاز ما فیہ وہو ایضا دم وحدۃ الکل وبالجملۃ للجزء وجود فی الذہن وہو وجود الحیازی الیس الکلام فی علۃ ہذا الوجود ووجود فی الخارج وہو عین وجود الکل فلا یتصور التاثیر فی الجزء الا بایجادہ فی الخارج واذ وجودہ فیہ عین وجود الکل فایجادہ ایجاد للکل وکذا الکلام فی الجزء الثانی فیلزم الاجماع علی وجود الکل وان قیل بایجاد ہو الجزء بان یعطی الموجد للجزء وجودا مغایر الوجود الکل تمانا عنہ فینہدم اتصال الکل وبہ ینہدم وحدتہ الشخصیۃ فتامل وسنعید ان شاء اللہ تعالی بما ہو اعلی وادھم

۸ف قولہ لا یوجب الحیاز بہا آہ اقول لا یوجب ذلک فان نصف القطعۃ من الحرکۃ اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقی الذی صدر من المؤثر الآخر اما ان یتصل بالاول او ینفصل عنہ الاول باطل فان الاتصال بالزیادۃ یعدم المتصل الاول ویخرجہ من کتم الوجود ویوجد آخر فہو لا یکون اثر الاول بل للثانی والا یلزم تخلف الاثر عن المؤثر فالم یکن اثرا منہ فلم یکن منسوبا الی کل واحد منہما فبطل ما ادعاہ الشیخ فلیس سبیل الصدور الا بان الصادر الاول اثر للاول بدون الاتصال والثانی اثر للثانی بدونہ فیلزم الفصل وہو المطلوب ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہفتم ۱۰۷

۹ف قولہ ولا یلزم توارد المؤثر آہ فان قیل فیجوز مثل ہذا فی الفاعل ایضا بان یتوارد الفاعلان علی مفعول واحد ویکون الفاعل بالحقیقۃ القدر المشترک کما فی متممات الفاعل بعینہا قلت سہل الفرق ان العقل یقتضی عن ان یکون لحصول اصدار اقوی من تحصل الصدور ونقیض من ان یکون امر واحد بعینہ مصدرا لامر واحد بعینہ باشتراط الآلات المتعاقبۃ فان العمدۃ فی الایجاد ہو الفاعل وباقی العلل متممات لعلیتہ وہذا الکلام مقنع لطالب الکمال وان لم یفد لتبکیت اہل الجدال ۱۲ مولوی حمد اللہ

۱۰ف قولہ وجود المنسوبۃ آہ ای علی اصلہم الا ان الحرکات السیارات فی بعض المواضع تخالف نفسہا فی غیر تلک المواضع سرعۃ وبطوءا کالاوج والحضیض فی الحس فلا یمکن کذلک فی الواقع وحرکۃ الثوابت بطوءہا فی الغایۃ فمن الجائز ان یکون مختلفۃ ولا یدرک الاختلاف لقلتہ وبطوء الحرکۃ فلا ینبغی ادعاء الظہور فی امثال ہذہ الحرکات ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

۱۱ف قولہ وقلما توجد آہ وذلک لان الحرکۃ یکون علی انحاء ثلثۃ ارادیۃ وقسریۃ وطبعیۃ اما الاول فیمکن ان یکون بالاستواء وتغیرہ بل قد تحقق علی نحوین واما الاخیرین فلا یکون الا بعدم الاستواء ضرورۃ ان القسریۃ یقع فطور فیہا آخر لضعف المیل فی ذلک الوقت والطبیعۃ یکون حالہا علی عکس القسریۃ یکون بطیئا فی اول الحرکۃ وسریعا فی آخرہا لکثرۃ الملاقی فی مبدء الحرکۃ وقلتہا فی آخرہا وہو ایضا وجہ الحرکۃ فاذا کان الفساد کثیرا یحصل الضعف ویعرض لہا البطوء واذا کان قلیلا یحصل القوۃ ویعرض لہا السرعۃ ۱۲ ملا حسن

۱۲ف قولہ ومایجری مجراہا آہ وذلک کالحرکۃ علی البیضۃ علی القطر الاطول وعلی العدس علی القطر الاقصر علی السطح الذی فیہ تقببات وتقعیرات لا علی الزاویۃ کما ذکرہ المصنف بل فیکون الحرکۃ علیہا اولی بالاتصال لعدم الزاویۃ بینہا ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہشتم

تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ ۱۰۸

الجواز فقط واذا [illegible] ہذا الاستدلال علی المطلوب ویقصد بہ اجزاء الکلام عموما فی اجزاء الزمان سواء کانت متماثلۃ بالنوع او متخالفۃ فیہ کما قصدہ المصنف فالاولے فی بیانہ ان یقال انا نعلم بالضرورۃ قطع مسافۃ معینۃ فی زمان معین وایجری مجراہا من الکیف والکم والوضع فی کل جزء من الزمان سواء کانت اجزاءہ متماثلۃ فی النوع او متخالفۃ فیہ علی سبیل التبادل لو منع من توجہہا فی جزء من الاجزاء مانع لاحق فلا یعبأ بہ فان کلامنا بالنظر الی نفسہا فلو کان تخالف اجزاء الزمان ولو بالنوع یوجب تخالف الحرکۃ لما امکن ذلک والتالی باطل کما ذکرنا فالمقدم مثلہ ۱۲ ملا حسن ره قولہ وہی بما فیہ الحرکۃ آہ تقوم ما فیہ وکذا ما منہ وما الیہ للحرکۃ التوسطیۃ غیر واضح فان الظاہر انہا اما حالۃ بسیطۃ لیست داخلۃ تحت مقولۃ من المقولات او من مقولۃ الکیف او ہی نفس مقولۃ ان ینفعل فہی لا تتقوم بما ہو تحت مقولۃ اخری والحرکۃ القطعیۃ اما نفس ما فیہ کما ہو رأی البعض واما حالۃ ممتدۃ اخری مغایرۃ لما فیہ وعلی الاول فتنوعہا بما فیہ یمکن ان یکون عین تنوعہا لکن المبدأ والمنتہی لیسا من جملہا الذاتیۃ وعلی الثانی فحالہا حال التوسطیۃ فی انہا لا تتقوم باحدی المقولات الاربع والظاہر ان مقصودہم ان تلک الاشیاء الثلثۃ وان لم تکن من مقولات الحرکۃ لکن لما کانت الحرکۃ حقیقتہا ترک شیء وطلب شیء آخر علی سبیل التدریج فمقتضی الحرکۃ بنفس ذاتہا تلک الثلثۃ ولا تتعقل حقیقتہا الا بہا فنہا کشان الذاتیات فاختلاف احد من ہذہ الامور بمنزلۃ اختلاف الفصول المنوعۃ فینبغی ان یختلف نوعہا باختلاف واحد منہا ہذا والکان للمناقشۃ مجال واسع ۱۲ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ صد و نہم ۱۰۹

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۱۰۹

او ما ہو بمنزلۃ المقوم لا یکون فی الآخر ہذا لا یتصور فی صورۃ المصاعدۃ والہابطۃ فلعلک تفطنت بہذا ان التبیض والتسود اذا کان ما فیہ واحد الیسا مختلفین نوعا وانما اوردت فی اثناء الکلام ستقرع بعضہا بعضا لعلک الدعد تحیط الناظر باطراف المقام ومع قطع النظر عن ہذا کان الشاک مستدلا علی نفی التغایر بین المصاعدۃ والہابطۃ نوعا لعلہ یندفع بہذا المقال بعد تمامیۃ ان کان مطالبا فلا فان ایجاب تعلق الحرکۃ بالطرفین من حیث المبدئیۃ والمنتہائیۃ اختلافا نوعیا مجرد احتمال لما لا ینبغی قائل ۱۲ مولوی حمد اللہ ره قولہ وذلک کالاختلاف آہ لعل ہذا قیاس مع الفارق فان الشکل الحاصل من احاطۃ المستقیم یمکن ان یکون مخالفا بالنوع للشکل الحاصل من احاطۃ المستدیرۃ المختلفۃ فان الاطراف کالمقومات للشکل فہی باختلافہا تختلف نوعا وان لم تورث اختلافا فیما ہی اطراف وکذلک یحتمل ان یکون موجبۃ لاختلاف ما ہی کالمقومات لہ بخلاف المبدئیۃ والمنتہائیۃ فانہما وان کانا مختلفین لکن کل واحد منہما مقوم للحرکتین کما عرفت فلا یوجب اختلافہما اختلافا فی الحرکتین فتدبر ولعلک تحدست بہذا ان اختلاف الاشکال الذی یحیط بہا الحدود والتی ہی من نوع واحد مثل المربع والمثلث یغنی ذلک الیضرفی معرض الخفاء ۱۲ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ صد و یازدہم ۱۱۱

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۱۱۱

متضادتین بینہا حتی یلزم للزوم غایۃ البعد فی الضدین ان یکون طرفین حقیقیین بینہما مراتب کالسواد الصرف والبیاض الحق انا لو کانتا امرین نسبیین اعتباریین فضعفا وتہما بالشدۃ والضعف حین تفاوت الحرکات بالفصول المنوعۃ فلیست فی الخارج الا حقیقۃ الحرکۃ المنوعۃ بانواع مختلفۃ کل منہا فتشابالانتزاع نحو من السرعۃ والبطوء بالمقایسۃ الی نوعین آخرین ولیس المقابل بہذہ الحقیقۃ الا السکون الذی ہو عدم والتقابل فی انواعہا ہو فی انواع السواد ولزوم انتہاء مراتب الشدۃ والضعف فی الجانبین الی الطرفین حتی یکون فی انواع الحرکۃ حرکۃ لیست اسرع منہا وحرکۃ لیست ابطأ منہا ممنوع ثم قال والعز فلو کان مراتب کل سرعۃ امکن ان یوجد ما ہو اسرع منہ وقد بینا ان تجدد مراتب السرعۃ والبطوء بحسب تجدد مراتب التفاوت الخارجیۃ والداخلیۃ کان کل زمان حصل للحرکۃ فانما یحصل بسبب معاوقۃ امور غریبۃ وہی تلک المعاوقات الداخلیۃ او الخارجیۃ فلا یکون الحرکۃ فی نفسہا مستغرقۃ للزمان وذلک محال فاذن للسرعۃ والبطوء فی طرفی الاشتداد والتنقص طرفان محدودان فہذا امر الاغلب علی ظنی ولم اجد لہم نصا فی ذلک والکان اللائق باصولہم غیر ذلک انتہی وسخافۃ الکلام اظہر من ان یخفی فتدبر ۱۲ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ صد و سیزدہم ۱۱۳ عہ لان المقایسۃ ہہنا باعتبار اخذ المراتب وہی بعیدۃ مجازیۃ فیہما یکون الاعتبار بالضد فان الاول یاخذ من البیاض الی السواد والآخر یاخذ من السواد الی البیاض فان اخذ احدہما لا من البیاض الصرف بل من شیء قریب من البیاض وجب ان یکون الامر فی الجانب الآخر کذلک وبالجملۃ یکون نسبۃ المبدأ والمنتہی فی احد الجانبین شبیہۃ بالجانب الآخر فان تساویا فیہما فقد تساویا فی السرعۃ والا فاحدہما ابطأ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ العزیز حواشی متعلقہ صفحہ صد و چہاردہم ۱۱۴

تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۱۱۴

وجعل السواد والبیاض جنسا لما تحتہ کلامہم انما ہو علی سبیل المسامحۃ وتشبیہ العرضیات بالذاتیات قال بعض افاضل المدققین فی حاشیتہ علی شرح المواقف ما تحقیق علی ما یظہر بالنظر الصائب ان حمل السواد والبیاض علی مراتبہما حمل العرضیات الانتزاعیات واطلاق الجنس علیہما علی سبیل المسامحۃ لانا نعلم بالضرورۃ ان انتزاع السواد والبیاض من مراتبہما وحملہما علیہا علی نحو واحد ولا شک ان حملہما علی المتوسط حقیقی فیہما حمل عرضی ضرورۃ ان نسبۃ الی البیاض والسواد نسبۃ بلا خلاف اسلے

الاعيان ولا للبسائط فصل جوهري بل يكون ذلك للمركب انتهى ١٢ **مولوي حمد الله** **حواشي متعلقة صفحه ۱۵ پانزدهم** ٥٥

قوله فانهما متفقان آه ان القريب الاذا بين انهما نوعان اخيران دكانه واضح عندهم وايضا لاحد ان يمنع الاشتراك في الجنس فانه من الجائز ان يكونا نوعين بسيطين لا جنس لهما ولا فصل ويؤيده ما ذكره بعض اجلة المتاخرين من ان الاعراض كلها بسائط ولا يفراصل المقصود فان التضاد ليس الا التقابل الموجود غير متضائفين وهو حاصل غاية الامر انه بني الامر على ما هو المقرر عندهم من كونهما نوعين متجانسين ١٢ **مولانا محمد نظام الدين** **حواشي متعلقة صفحه ۱۶ شانزدهم**

تتمه حاشيه ١ صفحه ۱۶ شانزدهم فلا يكون حركة الحجر قسرا الى فوق وحركة طبعا الى التحت متضادتين مع انهم صرحوا بخلافه وقد يجاب عنه بان تضاد الحركات لتضاد ما منه وما اليه ليس من حيث الوصول اليهما اذ لا حركة ح بل من جهة التوجه اليهما وهما من حيث التوجه الى النقطة الحركة بالمحيط في غاية الخلاف ونهاية التباعد وان لم يصلا اليهما ٥٧

قوله من جهة تضاد ما منه آه ليس المراد من الجهة هي المدخلية والعلية فان التضاد بين المنتهيين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهي عن تضاد الحركتين ولزومه كما لو جئنا سابقا في الفصل السابق فتدبر ١٢ **ملا حسن ٥٨** قوله ان لا يكون ذلك بالقياس آه ومعناه ان لا يكون التضاد منهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منهما واليهما الحركة فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يفرض بينهما الحركة وانما قال المص في المثال المذكوران المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان مع ان كلا منهما في الصورتين اين في حركة الجسم اما بناء على ان المتحرك يجوز ان يكون نقطة كراس مخروط مثلا او على ان الاتيان كالنقطتين فاذا علم حال الاخيرين علم حال الاولين ١٢ **ملا حسن ٥٩** قوله فتكون علوا آه فيه ان العلو والسفل من الاضافيات يستلزم تعقل كل واحد منهما الآخر ومعنى التضاد العرضي بين المبدء والمنتهي في هذه الصورة ان يكون التضاد بالذات في الوصفين المذكورين وبواسطتها في ذات المبدء والمنتهي ليس كك ههنا وجوابه على محاذاة ما ذكره المص في الوجه الثاني من الثاني ان العلو والسفل وان كانا باعتبار مفهوميهما الاضافي متضائفين لكن المراد بهما الوضع الخاص الذي يعرض لذات كل واحد منهما والوضع وجودي خارجي فالوصفان العارضان لذات المبدء والمنتهي المعبران بالعلو والسفل متقابلين بالتضاد وان عرض لهما التضائف وباعتبار الوصفين المذكورين تضاد ذات المبدء والمنتهي بالعرض ١٢ **ملا حسن ٦٠** قوله وقياسهما آه دفع توهم نشأ من ان يتوهم ان مفهوم المبدء مفهوم اضافي فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهي تضائفا لا تضادا فكيف يوجب تضاد الحركتين وحاصل الدفع انه مفهوم اضافي بالنسبة الى ذي المبدء لا بالنسبة الى المنتهي ولا استحالة في ان يكون المفهوم الاضافي مقابلا لما هو ليس اضافيا بالنسبة اليه تقابلا سوى التضائف ١٢ **مولوي حمد الله حواشي متعلقة صفحه ۱۷**

تتمه حاشيه ٥ صفحه ۱۷ هفدهم كل واحد من الحركتين يتعلق الحركة الثانية بهاتين النقطتين العرضيتين للوصفين المتضادين بالنسبة الى الحركة الاولى فيكون الحال بعينه كالتسود والتبيض فان مبدء الاولى نقطة فيها وصف المبدئية بالنسبة الى الاولى ومبدء الثانية نقطة موصوفة بالمبدئية بالنسبة الى الاولى والوصفان متضادان فيكون مبدء كل ضد للاخرى وكذا الحال في المنتهي فان منتهى الاولى نقطة موصوفة بالمنتهائية ومنتهى الثانية نقطة موصوفة بالمبدئية بالنسبة الى الاولى وظاهر انه في غاية السقوط لان تعلق الحركة الثانية بمنتهى الاولى ليس من حيث انها مبدء الثانية ومجرد عروض وصف لمبدء حركة متضاد لوصف عارض لمبدء الاخرى لا يوجب تضاد الحركتين كما ستعلم وعلى التنزل الكلام انما هو الكلام في التسود والتبيض الثالث وان كان غير ظاهر من العبارة ان مبدئي الحركتين اذا قيس كل واحد منهما الى ما هو مبدء له يكونان عرضين للوصفين يعني المبدء الاولى اذا قيس الى الاولى يكون موصوفا بوصف ومبدء الثانية اذا قيس الى الثانية يكون موصوفا بوصف آخر وهذان الوصفان متضادان فيكون مبدء كل متضادا للاخرى ويكون بمنزلة تقديم ضد لشيء وضد آخر الآخر فظاهر انه في الصاعدة والهابطة ليس كك فان مبدء الصاعدة اذا قيس اليها يكون فيها وصف المبدئية ومبدء الهابطة اذا قيس اليها يكون فيها هذا الوصف ايضا فلا تجمع فيهما الا وصف واحد متغاير بتغاير المضاف اليه وان قيل انه يكون بالاضافة الى الصاعدة مضادا لنفسه بالاضافة الى الهابطة لتضاد الصاعدة والهابطة فيكون دورا وانما اطنبنا الكلام بايراد المحتملات ولم نبال بركاكة بعض منها ليحيط الناظر باطراف المقام ولا تعلق في ذهنه بقاء احتمال يزل به الاقدام ١٢ **مولوي حمد الله** **حواشي متعلقة صفحه ۲۱ بست ويكم ٥٥** قوله قال الشيخ آه هذا القول هو المقرون بالصواب يدفع الحجة بلا كلفة اما دفعها باعتبار ظاهر تقرير المص فظاهر واما دفعها على ما صورناه تقريبا للذهن المتعلم فهو ان اللاوصول ليس امرا في البتة وما ذكرنا في دليله تلبيع محض فان العدم الطاري للشيء لا يستلزم صحة وجوده في زمان ذلك العدم الا ترى ان قطعات الزمان يكون معدومة بالعدم الطاري في الزمان اللاحق مع ان حصول وجودها فيه من الممتنعات وما ذكر انه لو كان الوجود ممتنعا كان العدم اصليا فهو في حيز المنع فان الامتناع في وقت لا يستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول واللاوصول زماني ولا يلزم من زمانيته كونه تدريجيا حتى يلزم كون الوصول ايضا كك فلا يرد ما قيل في تصحيح الحجة بان اللاوصول لو كان زمانيا يلزم انعدام الوصول شيئا فشيئا فيلزم التجزي فيه فالحق ان ما ذكره الشيخ ان الحجة سوفسطائية كلام حق لو قررت الحجة كما قررها المص نعم لها تقرير آخر كما سنشير اليه **كلام الشيخ** على ذلك التقدير يحتمه فلا تغتر ١٢ **ملا حسن ٦٦** قوله لانا نعني آه حاصله ان المباينة واللامماسة من توابع الحركة التوسطية فكما انها موجودة في الزمان للاوقتر

ولا يدريجيا اينشئ بل من فيه وفي كل جزء وآن منه سوى الآن الذي اطرفه فتلك الزمان كل المباينة واللاماسة موجودتان في الطرفان الذي آن المماسة طرفا وفي كل جزء بعد من ذلك الزمان من اطرفه الى حوان المماسة وكما الدليل الحركة الاوسطية اول آن لك للمباينة واللاماسة فلا يلزم من عدم دفعيتها تدريجيا بمعنى يلزم دفعتها فتدبر ١٢ مولوي محمد الله

ك قوله بل بين ... ودفعت بان الانتقاض يتوقف على كون الحدود متمايزة بالفعل بل بعض الحدود والمتنزعة من المسافة المفروضة كما سياتي تقريره الا انه اذا انتزعت الحدود في الخارج ... فاذا افرزه بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود والمتنزعة من المسافة المتصلة المفروضة ١٢ ملا حسن شه قوله بان صار بعضه آه تحقق الفصول عند قيام عرضين بها اي من حمل القسمة باختلاف عرضين متبائنة فكلية ظاهر وعلى راي من جعل القسمة وهمية او بحذو ابعاض انحاز القسمة والمكان الى محل انحاد وكلن التقضي اقوى من التقضي بالحدود المفروضة في المسافة ... او تحقق الفصول اعم من التحقق الخارجي والوهمي القوي فتامل ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقه صفحه صد وبست ودوم

قوله زاوية اختلاف المنظر آه فيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس في الفلك من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار متقاطعين عند مركز نيرها اي فيما فوق فلك الشمس الى الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى فوقها فان الخارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة لا متقاطعين لكن لا يوجب هذا الا ان لا يكون لها في الاعمال دخل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المصنف ههنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلناه ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس مبدأ بدرك الاشيا كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت تفاوتا مقداريا عند الحس بسبب القرب والبعد ولهذا تعذر زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس لتعذر في رفع الحس في تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الا جهة والحضيضية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية فان غاية ادراكه باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعة وبطيئة وواقفة وراجعة ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز تساوو لا بد لخارج من نقطتين تعاوتي الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقط المعينة فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس يرشده الى ان لا بد له من خارج المركز والمحيطين سواء كانا منتهيين الى المحيطين او خطين منطبقين احدهما على الآخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المصنف بلا كلفة كما لا يخفى على المتفطن ١٢ ملا حسن شه قوله قد يورد النقض آه والنقض السابق كان بالحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وهذا النقض بالحدود المفروضة وهو تام فان الحدود المفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج تتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسب فلو لم يتصف المتحرك بتلك الحدود وفرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم المسافة ذراع مثلا يلزم قطع منتصفه البتة وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا تتصف المتحرك بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود والمفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن وتتصف باللاوصول في آن آخر منها زمان السكون ولا يمكن ... الآفات والا بطل اتصال الحركة بخلاف المتصل الا تكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر فافهم فاذا كانت متمايزة لعروض الاوصاف بها فما يكون الامتياز في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقا ١٢ مولوي حسن رح

حواشي متعلقه صفحه صد وبست وسوم

قوله اسكان اجتماع آه بان يقال ذكر في الحجة المشهورة المماسة والمباينة وارد بهما الموثر اهانه هما الميلان كلاهما اقيم الاثر مقام الموثر واغرض الامام في المباحث المشرقية على ما افاده الشيخ بانه يتم في الحركة الاينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لابد لها من ميل ومدار البرهان عليه وفيه انه يشير الى المداخلات اللطيفة فانها الفقر تماما الى سبب موصل قوة مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب الميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل عند وصوله لوجب حصول الميل الطبعي عند وصول الحجر مثلا الى حيزه الطبعي بالحركة الطبعية وهم صرحوا بخلافه ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبعي للجسم عند كونه في الحيز الطبعي والمكان منصوصا عليه في السماء والعالم للشفاء لكنه ليس عليه حجة اقناعية فضلا عن البرهانية ولعل وجه صحته ان الميل الطبعي بالحركة الطبعية بما هو مزيل ومدافع لما بقي عند الوصول الى الحيز الطبعي والمكان اقتضاهما موصل كالميل القسري بعينه واراد بالميل نفس المدافعة وتارة بان السكون كالحركة ينقسم الى الطبعي والارادي والقسري فان السكون المتخلل من حركتي الحجر لما تم فسر الطبعي او ارادي او قسري ولا خفاء في انتفاء الاولين وكذا في انتفاء الثالث اذ لم يمكن ان لا يكون ثمه قاسر فهذا اقرب من ان الذي سياتي ويجاب السكون قسري ... عدم اجتماع الميلين فانه موجب للسكون مع القاسر لا يجب ان يكون امرا موجودا كامتناع الخلاء ربما يوجب حركة تخلخلية فتامل ١٢ مولوي حمد الله

شـ ١٦ قوله فاحساسنا قوله الحركة آه واقرب منه ما يقال ان الحجر اذا تحرك في الهواء فسرا ثم ضربنا ما عليه من فوق حتى انتهى اليه فلا شك ان يدنا تتحرك بمشايعة الحجر فلو وجب ان الحجر يوجب السكون بها لكنا لا نحس الا بحركة اليد فتدبر ١٢ حمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و پنجم
تتمہ حاشیہ نمبر ۳ صفحہ ۱۲۵

طبیعة الاحکام المذکورة لنوع منها وہی الحرکة التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبعیة فالحرکة الطبعیة لفظ مشترک عندہم بالاشتراک الصناعی
بین المعنی الاعم القسیم للحرکة القسریة وبین نوع منه کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم والتصور الساذج والاولی حذف قوله غیر متعلق بالمتحرک و
ادخال الحرکة المذکورة فی القسریة والجواب عن حرکة النفس للبدن ظاہر فان مبنی التعریف علی الظاہر والحل فی الظاہر ان المتحرک ہو الانسان المرکب من
النفس والبدن ولذا اشتہر فی العرف انه یداً قد تحرک من المشرق الی المغرب مثلاً ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکة فی النمو النفس وقیل انه یدا ہو الباقی فی مدة
عمره فان نامیة وذبل اخری ۱۲ **ملا حسن ۵۴** قوله او علی جہات مختلفة آه دفع توہم وہو ان الحرکة الطبیعة ما یکون علی جہة واحدة وبنہج واحد بل
ما یکون صاعدة وہابطة فقط ۱۲ **مولوی حمد الله ۵۵** قوله کدوران الافلاک آه قد اشتہر من القدماء ان فی الافلاک طبیعة خامسة وحرکتہ حرکة طبعیة
والمتأخرون اولوه بتاویلین احدہما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبعیة لکنہا لیست مخالفة لمقتضی طبیعة اخری لتلک الاجسام لانه لیس مصدرہا امراً
قسریاً عن الجسم فکانہا طبیعة وثانیہما ان کل قوة انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکی لا تزال تحدث فی جرم الفلک میلاً بعد میل وذلک المیل لکونه عدیم الشعور
وغیر حاصل من امر غریب ولا ہو منضا د لطبیعة الفلک لا یمکنه ان لا یتحرک او تحرک الی غیر تلک الجہة لا یبعد ان یسمی طبیعة ویقال للحرکة المستندة الیه طبیعة وعن ہذا
قال بطلمیوس ان المختار اذا طلب الافضل دائماً لم یکن بینه وبین الطبعی فرق والحق عند المحققین المتأخرین کالمحقق الطوسی وغیره انه لیس للافلاک طبیعة مغایرة لنفسہا وفعلہا
وحرکتہا ارادیة مستندة الی ارادة وشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادة علی مناہج مختلفة وہو المرضی المصر ۱۲ **مولوی حمد الله**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و ہشتم ۱۲۸
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۲۸

وان استندت الطبیعة السیالة الی الاستعداد السیال فی المادة فیجری الکلام فی الاستعداد حتی یفضی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان قیل بان الطبیعة
تجددہا وسیلانہا عین نفسہا فلیس لہا تجددہا من علة متجددة لکونہا جمع کما یظہر من کلام ہذا المحقق حیث قال بعید ہذا الکلام ان التجدد للشئ ان لم یکن
صفة ذاتیة له ففی تجدده یحتاج الی مجدد وان کان صفة ذاتیة له ففی تجدده لا یحتاج الی جاعل یجعله متجدداً بل جاعل یجعل نفسه بسیطاً الامر کما تخلل بین مجعول و
مجعول الیه ولا شک فی وجود امر حقیقیة مستلزمة للتجدد والسیلان وہو عندنا الطبیعة وعند القوم الحرکة والزمان ولکل شئ ثبات ما وفعلیة ما وانما الفائض
من الجاعل نحو ثباته وفعلیته فاذا کان ثبات شئ ثبات تجدده وفعلیته قوامه فلا مجال ان یکون الفائض منه الا علی ہذا النحو من الثبات والفعلیة کما
ان لکل شئ نحو من الوحدة وہی مساوقة للوجود او عینه فاذا کانت وحدته عین کثرة بالقوة او بالفعل کانت الفائض علیه من الواحد الحق وحدة الکثرة
باحد الوجہین فالذی من الوجودات ثباته عین التجدد وہی الطبیعة والذی فعلیته عین القوة ہو الہیولی والذی وحدته عین الکثرة بالفعل ہو العدد والذی
وحدته عین قوة الکثرة وہو الجسم وما فیه فالطبیعة بما ہی ثابتة مرتبطة الی المبدء الثابت وبما ہی متجددة یرتبط الیہا تجدد المتجددات وحدوث الحادثات
کما ان الہیولی من حیث انہا فعلیتہا صدرت عن المبدء الفعال بانضمام الصورة ثم من حیث انہا قوة وامکان یستصح بہا الحدوث والانقضاء والدثور
والفساد فہذان الجوہران بدثورہما وتجددہما الذاتیین واسطتان للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیة وبہا یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم
مادة الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعه انتہی فمع قطع النظر عن صحته وفساده لا یخفی انه ہدم لمبنی المباحثة وایضاً لا حاجة الی القول بتجدد الطبیعة وسیلانہا
بل یکفی ان یقال ان الحرکة معلولة للطبیعة من حیث ہی والطبیعة جاعلة لنفس وجودہا الاتصالی لکنہا لکونہا حقیقة غیر قارة لم یجتمع اجزاؤہا فی الوجود ومع ملہا
بل انقضت وتجددت والتخلف انما ہو نقص جوہر المعلول لا النقصان فی افاضة الجاعل ہذا وتحقیق الحق یستدعی مقاماً اوسع ۱۲ **احسن**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و یکم

۵۴ قوله یمکن قسمته ویکون قسمه اقصر
آه ولو وہماً فلیس ما یتصور اقصر منه فان المراد بالتصور التجویز العقلی المستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان بعض المقادیر لا یمکن قسمته کالاجسام الدمقراطیسیة علی رائه ۱۲ **مولوی حمد الله**
۵۵ قوله من الحرکات آه اعلم ان الحرکات لہا الکمیات المتصلة ثلثة او اربعة علی اختلاف المذہبین الاول الکم العرضی باعتبار المتحرک وایضاً ہی فیه الکیفیات الجسمانیة الا
والثانی باعتبار المسافة والثالث باعتبار الزمان وہذہ الثلث قال بہا جمہور الحکماء من المحققین ومنع یکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین اما ان یکون علی
طریق التوسط فی العروض او التوسط فی الثبوت فیتصور علی الاخیر کون الحرکات متکممة بالذات بمعنی نفی التوسط فی العروض فان الاطلاق ما بالذات شائع علیه ایضاً وقال بعضہم ان الحرکة

متصلۃ بالذات بمعنی .... بنفی الواسطتین المذکورتین کالزمان فبتصور علی ہذا لہا الکمات اربعۃ ثلثۃ منہا مذکورۃ لکن لایکون الا بالعرض بمعنی تحقق الواسطۃ فی العروض والرابع کمہا الذاتی واما الکمات التی تعرض لہا بالنسبۃ الی المحاذیات والمقابلات الخارجیۃ عما یتعلق بہ وجودہا فہی غیر معتبرۃ وہذہ الکمات الثلث او الاربعۃ تنسب الی القوۃ المحرکۃ بالعرض بواسطۃ او بواسطتین ہذا فی الکم الاتصالی وقد یعرض لہا الکم الانفصالی عند اعتبار القسمۃ فیہا بالوہم او بالعقل فی الخارج ویعبر عنہا بالعدۃ وہذا ایضا منسوب الی القوۃ المحرکۃ ۱۲ **ملا حسن رح**

ف۶ قولہ فکم القوی آہ یعنی ان کمہا ہی علیہ من الحرکات علی نحوین فانہا تسکم کما تتصل بالعرض باعتبار انطباقہا علی المسافۃ والزمان حلولہا فی المتحرک حلولا سریانیا بالکم المنفصل باعتبار عروض العدد لہا فکم القوی باعتبار ما ہی علیہ ایضا علی نوعین ۱۲ **احمد اللہ رح**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و سوم

تتمۂ حاشیۂ ۸ صفحہ ۱۳۳

ویدفع ما سیاتی من ان الکلام فی ہذہ التقدیرات کالکلام فی التقدیرات التی فرض فی قوام الملاء ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

ف۹ قولہ ویظہر التخلف آہ وفیہ انہ لا یلزم علی تقدیر تساوی تحریک الجزء والکل فی العدۃ والمدۃ لہذا الجسم الاصغر ان لا یکون للکل فضل علی الجزء فان التفاوت فیہما لا ینحصر ان یکون بحسب المدۃ والعدۃ بل یجوز ان یکون باعتبار ان الجزء لا یقدر علی تحریک ما ہو الاکبر من الاصغر والکل یقدر علی تحریکہ او باعتبار انہ لو امکن الزیادۃ علی غیر المتناہی کان الکل قادرا علی التحریک فی ہذہ الزیادۃ ایضا دون الجزء کما عرفت سابقا ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

ف۱۰ قولہ والکلام فی ہذہ آہ حاصلہ ان البرہان انما یتم اذا وجد تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ قوۃ الکل ثم المناسبۃ بین التحریکین .... بمثل مناسبۃ القوتین والکلام فیہ کالکلام فی التقدیر الذی فرض فی قوام الملاء فی ابطال الخلاء فکما امتنع ہناک وجود الملاء الذی نسبۃ مقاومتہ الی ملاء آخر اغلظ منہ مثل نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الحرکۃ فی ذلک الملاء الاغلظ یمنع ہہنا تحریک الجزء لما یحرکہ الکل علی نسبۃ القوتین فی الجزء والکل ویجاب ہہنا بما یجاب ثمہ ۱۲ **مولوی حمد اللہ**

ف۱۱ قولہ بل نقول آہ حاصلہ ان القوۃ الجسمانیۃ لجزءہا ان یکون نسبۃ تحریکہا الی تحریک الجزء نسبۃ المتناہی الی المتناہی لو فرض ان الجزء محرک لما یحرکہ الکل علی نسبۃ قوتی الجزء والکل ولا ریب فی صدق ہذا اللزوم بتحقق المقدار وکل ما یلزمہ ہذہ الشرطیۃ فہو متناہ فالقوۃ الجسمانیۃ متناہیۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ**

ف۱۲ قولہ وبالجملۃ لیس العائق آہ یعنی ان العائق من تحریک الجزء لیس طبیعۃ القوۃ المشترکۃ فی الکل والجزء فان لم یکن الکل والجزء تحرکا فانما ہو من طبیعۃ الامور التی توجد فی مرتبۃ وجود القوۃ فالقوۃ من حیث ہی ہی یلزمہا الشرطیۃ الصادقۃ القائلۃ بانہا لو کانت الامور توجد علی نحو لا یعوق تلک الامور القوۃ لکان تحریک جزءہا الی تحریک کلہا نسبۃ المتناہی الی المتناہی وعلی تقدیر کون القوۃ الجسمانیۃ غیر متناہیۃ لا یلزمہا ہذہ الشرطیۃ بل شرطیۃ اخری منافیۃ لہا وہی انہا لو کانت توجد علی ہذا النحو لا یکون نسبۃ التحریکین نسبۃ المتناہی الی المتناہی والمناقشۃ بان المقدم المحال یستلزم النقیضین بناء علی تجویز استلزام المحال محالا فیجوز ان تکون الشرطیتان صادقتین فقد مر الجواب عنہا بان کل مقدم محال لا یستلزم المحال بل عند وجود العلاقۃ بینہما ولا علاقۃ بین الامور بحیث لا یعوق عن تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ الکل وبین ان لا یکون التحریکین نسبۃ علی الحرکتین کما لا یخفی ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

حواشی متعلقہ یکصد و سی و ششم

ف۱۳ قولہ وتمکن احاد ترتیب آہ قید بہ لانہ اذا کانت الاحاد مختلفۃ مثلا بالقوۃ والضعف مثل ان یکون الحرکات الصادرۃ من القوۃ بعضہا اسرع من البعض او یکون الحرکۃ الواحدۃ مختلفۃ الاجزاء بالسرعۃ والبطوء فتنصیف القوۃ وتنصیف محلہا لا یقتضی تنصیف الحرکۃ بانتصاف استمرار سلسلۃ القوۃ او امتداد المسافۃ بازاء تنصیف القوۃ بل ہہنا یحکم الوہم فیہ ان نصف کل حرکۃ قویۃ او جزء قوی بازاء نصف القوۃ ونصف الآخر بازاء نصف الآخر وکذا کل ضعیفۃ وجزء ضعیف وہذا لا یوجب التناسب فالبرہان لا یجری فی الحرکۃ الغیر المتناہیۃ بحسب المدۃ او العدۃ المنتظمۃ الغیر المتناہیۃ الا اذا کانت غیر مختلفۃ ولعل ہذا لا یضر بالمقصود فان الغرض اثبات ان المحرک فی الفلک لیس قوۃ جسمانیۃ والحرکات الفلکیۃ لیست مختلفۃ بالسرعۃ والبطوء ہذا قال ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و نہم

تتمۂ حاشیۂ ۵ صفحہ ۱۳۹

بل مع شرط وظاہر ان المقصود لیس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود فی الشقین الاخیرین ہو الاول منہما لیس مقصودا ایضا علی ما یظہر من کلامہم کیف وعلی ہذا یکون جمیع الاجسام طبعیا مع ان الطبعی عندہم واحد کما بینہ المص عن قریب وایضا علی ہذا لا یکون فرق بین الطبیعۃ والنفس فان النفس تختلف مقتضاہ ایضا باختلاف الشروط کما اختلاف مقتضی الطبیعۃ علی ہذا فلیس المقصود الا الشق الثالث والدلیل لا یثبتہ فان محصلہ انہ اذا فرضنا عدم الامور الخارجیۃ المؤثرۃ فی المکان لا بد ان یکون الجسم فی مکان ولیس من الخارج فہو من طبیعۃ الجسم فنقول انہ من الجائز ان لا یکون لطبیعۃ الجسم اقتضاء اصلا بل الاقتضاء انما ہو فی بعض الاجسام من امور خارجیۃ موجودۃ

وفي نفس عدم تلك الامور والتخلية عنها او يكون للجسم اقتضاء الكل لكن في البعض بشرط وجود امور خارجة وفي البعض بشرط عدم تلك الامور وفرض عدم الامور المؤثرة
ملابسة منها اما ان يراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ينفع واما الاعم بحيث يشمل عدم تلك الامور فهو فرض لارتفاع النقيضين والقول بانه وان كان محالا لكنه
بالقياس الى الجسم من حيث هو لا ينفع فانه بعد تسليمه يقال لو فرض وتوهم الاتحقق الجسم في حيز معين ووجود المطلق بدون فرد وان كان محالا لكنه ايضا ممكن بالقياس
الى الجسم من حيث هو وعدم اقتضائه بحيز معين اصلا واقع على تقدير المحال والمحال وان كان ممكنا بالقياس الى الغير يمكن ان يستلزم محالا امثاله هذا ١٢ احمد الله رح

حواشي متعلقه صفحه يكصد و چهل و شش

قوله فان قلت آه بنا هذا الاعتراض على ما هو المقرر من ان الجزء الطبيعي للجزء هو الاقرب منه فيتعدد بتعدد الكل وحاصل تقريره الذي قرره بعض الاعلام هو انكم جوزتم
في جزء البسيط ان الطبعي له هو الاقرب اليه من الاحياز المتشابهة المتوهمة وتعين الاقرب يكون من خارج يجوز ان يكون طبيعة الكل ايضا تقتضي ما هو اقرب اليها من عدة احياز متشابهة وتعين
الاقرب فيها ايضا يستفاد من خارج فاذا وصل الى اقربها طلب خير الاجزاء اذ الممكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منه فلا يكون حيز معين طبعيا للكل كما ان جزء من الاحياز المتشابهة
في حيز الكل ليس طبعيا للجزء بل ما هو ودان قلتم ان الدليل يحكم بان طبيعة الكل لا بد ان تقتضي الحيز المعين لا المبهم وهو الاقرب مطلقا فان هذا الدليل بعينه جار في جزء البسيط ايضا فالفرق
بين جزء البسيط وكله تحكم وتقرير الاعتراض على ما افاده مولانا احسن ثم قال ثم لا بد علينا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقيق على وجه لا يتوجه عليه الجواب الآتي في كلام المصنف
فنقول ان الدليل الاول على وجوب حيز طبعي معين لكل جسم كما كان ذلك الجسم او جزء منفصلا او متصلا كما قررنا انفا وح يستوي الكل والجزء في هذا الحكم فعلى هذا لو قلتم بتعدد
الحيز الطبعي للجزء بتجويز ان المطلوب هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ح ان لا تقتضي امرا معينا بل هو الاقرب من عدة احياز متتالية فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز
للجزء مع قضاء البرهان على امتناعه فعليكم بجواز الحكم بتعدد الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال ان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى مع بقاء الاول مستحيل فلو جوزتم انقلاب
الانسان الى الحجارة مع قضاء البرهان على خلافه فعليكم بتجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان المنع انما كان من جهة استحالة الانقلاب فاذا لم يعتبر استحالته بالذات بل اعتبرتم
جوازه بالذات فالتقييد في موضع دون موضع ترجيح بلا مرجح ١٢ مولوي محمد هدايت الله رامفوري سلمه وابقاه قوله
او يقال آه حاصله ان الجزء الطبعي اذا كان واحدا للكل يمكن ان يتعين الاقرب من الاحياز المتوهمة للجزء يمكن طلب الجزء له فانه على هذا التقدير يكون الاقرب في كل حين واحدا
متعينا لا متعددا حتى يكون نسبة الجزء الى ذلك المتعدد على السواء حتى يكون طلب البعض دون البعض ترجيحا بلا مرجح فلا مضايقة في كون الحيز للجزء الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة عند كون الحيز
الطبعي للكل واحدا متعينا بخلاف طبيعة الكل اذا كان الطبعي لها هو الاقرب من عدة احياز متشابهة فانه بعد تعينه وتوهم الكل بحيثية يكون نسبته الى الكل من تلك الاحياز المتشابهة
على السواء بان يقع في وسط تلك الاحياز وخارجا عنها بحيث يكون قربه منها على السواء فح لا يتعين الاقرب ويكون طلبه لاحدها دون الآخر ترجيحا بلا مرجح فلا يكون له حيز
طبعي فان الطبعي ما يطلبه عند الخروج منه فلا يمكن القول في الكل كما نقول في الجزء فلا بد ان يكون الطبعي للكل واحدا متعينا ١٢ مولوي احمد الله رح
قوله بان يتصل بالكلية آه اعلم ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول من النحوين اذا انفصل جزء من الكل ثم اختلط به يظن في بادي الرأي
انه يتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا بمعنى توحد الوجود ولكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلوب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلا نخصص به وجود علة الاتصال
وهو الطبيعة والنحو الثاني اعني اليابس لا يظن فيه في بادي الرأي ايضا انه تقتضي طبيعة الجزء الاتصال فيجوز ان يكون لمزومه ايضا كذلك وبالجملة لا يظهر بالدليل ولا بشهادة
الوجدان لا اقتضاء طبيعة الجزء للاتصال بالكل بل وجوده على تقدير التسليم الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة وعدمه في الثاني يجوز ان يكون منسوبا الى طبيعة الجزء فلا يثبت
المطلوب ومن الفاحش ان المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المصنف فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالارض كما في الاجزاء المنفصلة
من الارض فان اليبوسة لا تمنع عن التماس والالتصاق لمشاهدة تماس الاجزاء الارضية المنفصلة بالكل ١٢ ملا احسن سلمه قوله ثم انه آه اذ بداء استحالة اخرى
وهي انه حين توزع الكل بحيث يكون نسبته الى كل من تلك الاحياز المتباينة على السواء ان لم يكن عائق عن التوجه الى شيء لا يتوجه الى كل منها الابجهة ورة استحالة توجه
شيء واحد الى جهتين مختلفتين فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبعيا وان توجه الى بعض كان ذلك هو الطبعي دون الآخر هف كما قيل ان يناقض انا فرضنا
كل واحد منها على التعيين طبعيا حتى يلزم من عدم التوجه اليها او الى واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبعي المعنى المبهم وهو الاقرب واذ ليس تصور في هذه الصورة
الاقرب فلا يكون له حيز طبعي فليس الخلف الا المذكور اولا ١٢ مولوي احمد الله السنديلوي رح

حواشي متعلقه صفحه يكصد و چهل و دوم

تتمه حاشيه ۴ صفحه ۱۴۲

ان وجد في مكان الماء مثلا لا بد ان يسكن فيه فان اتجذب فيه الى السفل وهو الارض وان كان غالبا على الجاذبين الى العلو وهما الهواء والنار لكن الماء ايضا

مقادم للارض ومعاون للهواء والنار فی اقتضاء عدم تحرک المرکب الی مکان الارض وان لم یکن معاونا فی اقتضاء الحرکة الی مکانهما فهما بمعاونة الماء یقاومان الارض فلا یتحرک المرکب الی مکانها ویسکن فی مکان الماء والنار ولکان یسکن فی مکان الارض ایضا ان وجد فیه فلا یتعین مکان الغالب لمثل هذا المرکب وفی المثال الثانی لا یسکن المرکب فی مکان الارض وان وجد فیه لانها وان اقتضت السکون لکن البواقی تقتضی الخروج منه وهی غالبة علیها اذ مجموع البواقی فی هذا المثال ثلثة والارض اربعة فلا بد ان یکون مکان هذا المرکب مکان الماء ای متعین فالاصوب ان یقال المراد بالغلبة علی الاطلاق الغلبة علی مجموع البواقی فهذان المثالان ایضا داخلان فی القسم الثانی ولعلک تتفطن منه انه لا بد فی القسم الثانی من التفصیل بانه اما ان یکون الواحد من الجزئین الموافقین الغالبین فیه مع الباقی المغلوب المتوالی له غالبا علی صاحبه من هذین الجزئین او متساویا له لا ثالث بها لان المغلوبیة یرجع الی القسم الاول کما لا یخفی و علی الاول یکون مکان المرکب مکان هذا الواحد علی التعیین کما فی المثال الثانی یکون مکانه مکان ایهما اتفق وجوده فیه کما فی المثال الاول فتامل ۱۲ حسم

ع لعل المراد بها الامکنة المتقدمة ووجه تقدم امکنة البسائط علی امکنة المرکبات ظاهر فانها جزء کما سبق وسیاتی والجزء مقدم علی الکل ۱۲ **ملا حسن رح**

حواشی متعلقه صفحه یکصد و چهل و چهارم ۱۴۴

ف قوله ان یفرض آه یعنی ان العناصر الاربعة اذا کانت علی حالها الطبعیة یکون فیها خفة او ثقل علی مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان فی النار درجتین من الخفة وفی الهواء درجة واحدة وفی الارض درجتین من الثقل وفی الماء واحدة منه ولیس الغرض ان المفروض ضروری فیها بل یحتمل ان یکون علی مراتب اخرے سوی المفروض فهذا الفرض لمجرد التفهیم ۱۲ **ملا حسن** ف قوله والا فانقسم آه مثلا اذا فرض الترکیب من الارض والهواء منهما ومن الماء ونسبنا درجات الثقل الی درجات الخفة فیکون فضل درجات الثقل علی الخفة فی الاول بواحدة وفی الثانی باثنین وقسمنا الواحد علی عدد البسائط فی الاول وهو اثنان فیکون خارج القسمة نصفا وهو درجة المرکب فی الثقل وقسمنا الاثنین علی عدد البسائط فی الثانی وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین وهما درجة المرکب ۱۲ ام

حواشی متعلقه صفحه یکصد و چهل و ششم ۱۴۶

تمه حاشیه هندسه ۸ صفحه ۱۴۶

خرء النار وهی درجتین اذا قسمت علی البسائط وهی ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین من درجة الخفة فیکون ارتفاعه عن الحد المشترک بذلک القدر من نصف قطر ای ثلث قطر المرکب لان ثلثین نصف یکون ثلث الکل ولا یدخل ذلک المرکب بتمامه فی حیز الهواء وههنا مقدمات صادقة واقعیة تقتضی ان یکون حیز ذلک المرکب حیز الهواء حیث یدخل تمامه فی حیز الهواء بالطبع وهی ان الجزء الهوائی یطلب السکون فی حیز الهواء والجزء الناری یجذب المرکب الی فوق والجزء المائی یجذب المرکب الی تحت والتجاذب من الجانبین لا یبطل مقتضی جزء الهواء وهو السکون فی حیز الهواء فیکون حیز المرکب حیز الهواء فتنقض ضابطتک بان حیز المرکب انما یکون حیز الهواء اذا بلغت خفته درجة واما اذا بلغت خفته دون درجة فلا یکون حیزه حیز الهواء بل یکون ارتفاعه عن الحد المشترک بین الماء والهواء بقدر ذلک من نصف قطر المرکب ۱۲ یوسف

حواشی متعلقه صفحه یکصد و چهل و نهم ۱۴۹

ع انت خبیر بان التجویف والسطح له الحاصل بسببه المخالف بالحقیقة للسطح المحدث حاصل فی الخارج البتة فاما هو فعل الطبیعة التی هی فی ما حصل التجویف فیه او فعل لغیره علی الاول یلزم ان یکون ذلک الغیر قاسرا فان القاسر لیس الا یفعل ما فی شیء فعلا مخالفا لمقتضی طبع ذلک الشیء وان کان ذلک الغیر ههنا عنایة المبدع بحصول النظام الاشرف وکذا حال النقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ **مولوی حمد الله سندیلوی**

قطعه تاریخ طبع از آفتاب فهم و ذکا لمعه ضیاء نور مولوی مفتی سید محمد عباس صاحب سلمه الله تعالی

کتابیکه شمسی بود بازغه	چو شد با حواشی مزین بطبع
نوشتیم سید بتاریخ طبعش	عجب مهر روشن برآمد ز مطلع

۱۲۷۹ هجری

مزیل اغلاط شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۶	اذب	ادب
۳	۳	علی النظرتیۃ	علی النظریۃ
〃	[illegible]	الطبعنہ	الطبیعۃ
〃	۸	فی اعطوال	فی احوال
〃	۱۰	فیتبدار	فیبدء
〃	۱۴	استوقیت	استوفیت
۴	۶	حیثما	جسما
〃	۹	الطبیحۃ	الطبعیۃ
〃	۱۸	والتخبیل	والتخییل
۵	۴	اتبع	یتبع الاولین
۶	۲	بالجسمیۃ	الجسمیۃ
〃	۵	الجسم	الجسیم
〃	۱۱	اثر	اثرا
۷	۱۴	لاتتقص	لاینقص
۸	۱۰	منہا	منہا
۹	۱	ولتضیع	والتضیع
〃	۵	من الالمقبول	من المقبول
〃	۱۶	وطینیۃ	وطینیۃ
〃	۱۸	الطینیۃ	الطینۃ
۱۰	۱۸	لایتقوم	لایتقدم
۱۱	۱۳	خلطت لایکون تبریاق	اختلطت ان یکون تریاقا
۱۲	۴	بالحصل للقابل	بالحصل القابل
۱۳	۲	یستود	لیسود
〃	۵	وبن	وتبین
〃	۱۹	کالساکن	کالساکن
〃	〃	لاتخلف	لاتخلف
۱۵	۲	الاخری	اخری
۱۶	۶	کذلک	وکذلک
〃	۷	والتغیرۃ	اوالتغیرۃ
۱۷	۴	وبرہن	وبرہن علیہ
〃	۹	ہی الطبیعۃ	ہی الطبیعۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۷	۱۷	الخزوج	الخروج
〃	۱۹	ۃ	ۃ
۱۸	۱	یجعلہا	اویجعلہا
〃	۸	اپنیعرف بہ	اپنتعیرف بہ
〃	۱۶	وفیہ سکونہ	فیہ وسکونہ
۱۹	۱۱	ان النفس	من ان النفس
〃	۱۳	تحرک	انما تحرک
〃	۱۲	شیٔ والطبیعۃ	شیٔ من النفس الطبیعۃ
〃	۱۷	واکان	واکانت
〃	〃	والسکون	والکون
۲۱	۱	من وجہ	من وجہ دون وجہ
۲۲	۹	طبیعۃ	طبعیت
۲۳	۹	اولکل	اوالکل
〃	۱۲	فالامر	فالامر
〃	۱۳	الالحم	الاکمل
۲۴	۳	اوتوامہ	اوقیامہ
۲۵	۱۱	یجبہم	یحبہم
۲۷	۹	الطبیب یبنی	الطبیب یبنی فانہ انما یبنی من حیث
〃	۱۵	لدقہ	لذوقہ
۲۸	۱۳	کالجمال	کالجمال
۲۹	۴	غرمیۃ	عزمیۃ
〃	۸	الاغنیاء	الاغبیاء
〃	۱۱	واشباحہ	واشیاعہ
〃	〃	اباذقلس	انبذقلس
〃	〃	واشباحہ	واشیاعہ
〃	۱۵	تشوبہات	التشویہات
۳۰	۷	والاقتضح	والاقضی
۳۱	۱۰	وغایۃ	والغایۃ
〃	۱۵	تیاتی	لایاتی
۳۲	۲	الاسباب	للاسباب
〃	۴	واشباحہا	واشیاعہا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳۲	۷	کانباقلس	کانبذقلس
〃	۱۴	لیست	ولیست
۳۳	۱۰	فی بقعۃ	فی ان بقعۃ
۳۴	۳	انہال	انفعال
〃	۱۱	بیتتہ	بیتہ ہذا
〃	۱۵	الغایات	الغایات
۳۵	۷	الغایات	لغایات
〃	۱۰	ان الطام	ان النظام
〃	۱۵	سابقہ	سابقۃ
۳۶	۱	غایتہ	غایۃ مقصودۃ
۳۸	۱۴	باشترلہا	باشترطہا
〃	〃	لکن	لکن عہ
۳۹	۱۶	آخر	اُخر
۴۰	۱۰	لاقابلۃ	قابلۃ
〃	۱۳	لکن عہ	لکن
〃	〃	واکثر مایفید الصنو	واکثر مایفید الصورۃ
۴۱	۴	صعورۃ	الصورۃ
〃	۷	الطبع	الطبیعی
〃	۸	بالطبعی	بالطبیعی
〃	〃	للطبعی	للطبیعی
〃	۹	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۰	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۶	الطبعیۃ	الطبیعیۃ
۴۲	۱	لم تقف	لم نقف
〃	۱۹	لاتجزی	لاتتجزی
۴۳	۱۱	والاقطع	والانقطع
۴۴	۱۳	کما فعلنا	کما فعلنا
〃	۱۴	وکذلک	وکذلک
〃	۱۹	ولوترکیبا	ولوترکیبا
۴۹	۳	اوقسمۃ	اوقسمۃ
۵۰	۳	تخلیلیۃ	تحلیلیۃ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۵۰	۴	والجوٰاب	والجواب
۵۱	۱۳	اوعنوا	اذعنوا
۵۲	۱۷	مع تو ہم ہم	مع توہمہم
۵۴	۲	فکل یله	فکل یلہ
〃	۴	وحلها	وحلها
〃	۶	فلیفرض	فلنفرض
〃	۷	تفرز	نفرز
〃	۱۳	بازاء جهة	بازاء جهة
〃	۱۹	لیفرض	لنفرض
۵۶	۴	اوالاتی	اوالاتفاق
۵۷	۸	فی الجلمة	فی الجملة
۵۹	۷	فلبقائها	فلبقائها
〃	۱۱	بحیث	بحیث
۶۱	۱۳	لهٔ آخر	له آخر
۶۲	۱۶	یلزم ان یکون من	یلزم ان یکون من
〃	۱۹	یختص له	یختص له
۶۵	۲	فی انیة	فی انیة
〃	۱۱	فان نوقش	فان نوقش
۶۶	۷	یتوسعون	یتوسعون
۶۷	۷	من مکان	من مکان
〃	〃	کله باطل	کله باطل
〃	۹	سخن	شخن
〃	۱۰	حقیقة	حقیقة
۶۹	۱۷	متحرکا کا	متحرکا
۷۰	۲	اذا تعاقبت	اذا تعاقبت
〃	〃	تعاقبت ایضا	تعاقبت ایضا
〃	۱۰	یتقنع	یمنع
۷۱	۴	خلق	خلوه
〃	۶	اذ لو فرض	اذ لو فرض
〃	〃	مسافة	مسافة
〃	۱۷	عمة	عنه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۷۲	۱۷	المقاومة	المقاومة
〃	۱۹	تبکیتیه	تبکیتیه
۷۵	۱۴	بحسبه	بحسب
〃	〃	فقدلاح	فقد لاح
〃	〃	الطبیعة	الطبیعیة
۷۷	۱۰	وان منعت	وان فرضت
۷۸	۲	فمنعت	فمنعت
۸۱	۱۵	ان نقول	ان نقول
۸۳	۹	وبالجملة	وبالجملة
۸۴	۵	تقول	نقول
〃	۱۹	اذ معلولیة	اذ معلولیة
۸۵	۲	الی کمالیه	الی کمالیه
〃	۹	هی اول	هی اول
〃	〃	بالنسبة الیها	بالنسبة الیها
〃	۹	وماضیا	وماضیاً
۸۶	۶	للمحرکه	للمحرکة
〃	۸	فی چد	فی حد
〃	〃	لم یکن	لم یکن
〃	〃	ولایکون	ولایکون
۸۷	۹	الاول	الاول وهو المسکن الاول
〃	۱۴	والثانی	والثانی وهو المسکن الثانی
〃	۱۵	الاول وهو المسکن الثالث	الاول وهو المسکن الثالث
〃	۱۷	فلا یکون	فلا یکون
۸۸	۲	تمنع	تمنع
〃	۳	من امر	من امور
۸۹	۹	الالانقضاء	الاالانقضاء
۹۰	۴	والانقضاء	والانقضاء
۹۱	۱۵	اتصال الموجود	اتصال الموجود
〃	۱۸	وحینئذ	وحینئذ
۹۳	۴	فاذن	فاذن
〃	۱۸	آخر	آخر

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۹۴	۱۲	العقود	القعود
〃	۱۶	مافیه الحرکة	مافیه الحرکة
〃	〃	ومن مقدار	ومن مقدار
〃	۱۹	والاکان	والاکان
۹۵	۱۹	فالسیا	فالسیال
۹۷	۹	المسوة	الرسومة
〃	۱۳	هو المذهب الاول	هو المذهب الاول
〃	〃	اونسبته	اونسبته
〃	۱۶	ولاہی	ولاہی
۹۸	۱۶	الوضعیات	الوضعیات
〃	۱۹	واعصابا	واعصابا
〃	〃	وباطات	وباطلات
〃	〃	[illegible]	واوتارا
۹۹	۸	باقیة	باقیة
〃	۱۱	اوینفعل	اذینفعل
〃	۱۶	من یکون	بل یکون
۱۰۰	۷	وحدة الحرکة	وحدة الحرکة
〃	۹	اولا فی مقولة	اولا فی مقولة
〃	۱۳	وفی الاضافة	وفی الاضافة
〃	〃	اقول له	اقول له
۱۰۱	۳	منزلة	منزلة
〃	۱۳	من جهة ما هو	من جهة ما هو
〃	۱۹	[illegible]	وطبیعة
۱۰۲	۲	[illegible]	وستحققها
〃	۱۳	الحرکه	الحرکة
〃	۱۷	حرکه	حرکة
۱۰۳	۱	التنابل	التقابل
〃	۲	بالعدمیات	بالعدمیات
〃	۵	فالمقابل	فالمقابل
〃	۶	فی این	فی این
〃	۱۷	استوقت	استوقت

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۰۵	۵	یتعدد الزمان	بتعدد الزمان
۱۰۶	۱	المسافہ	المسافة
〃	۶	النزول	التنزل
〃	۱۰	وحدہ النسبة	وحدة النسبة
۱۰۷	۲	لامناع	لامتناع
〃	۱۴	کالہیولی	کالہیولی
۱۰۸	۱۷	ومامنہ	ومامنہ
〃	۱۹	فکل	مختلفة
۱۰۹	۱۰	فان المبدء	فان المبدء
〃	۱۹	فلاانختلاف	فلا اختلاف
〃	〃	یعرضان	یعرضان
۱۱۰	۱۰	وہوالکیفیة	وہو الکیفیة
〃	۱۴	واحد	واحد
〃	۱۳	بینما	بینہما
〃	۱۵	تقع فیہ	تقع فیہ
〃	۱۸	اوبفصل	اولیفصل
۱۱۱	۱	اوتیفاضلان	اوتیفاضلان
〃	۱۴	المساواة	المساواة
〃	۱۵	وہی	وہی
〃	〃	الزیادة	الزیادة
〃	۱۷	قریبة	قریبة
〃	۱۹	اذربما	اذربما
۱۱۲	۱۶	وکل منہما	وکل منہما
〃	۱۷	مجازیة	مجازیة
〃	۱۸	والبعیدة	والبعیدة
۱۱۳	۱۱	ماتقع	ماتقع
〃	〃	بل خط	بل خط
〃	۱۳	علی ہذا	علی ہذا
〃	۱۹	کماتقاس	کماتقاس
۱۱۴	۱۱	من جہة	من جہة
〃	〃	والتضاد	والتضاد

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۴	۱۱	فلان	فلان
〃	۱۳	[illegible]	[illegible]
〃	۱۵	[illegible]	[illegible]
〃	۱۷	مع انہ	[illegible] انہ
〃	۱۹	خلافہ	بخلافہ
۱۱۶	۲	فیہ تضا	فیہ تضاد
۱۱۷	۱۱	ذلک	ذلک
〃	۱۳	وذلک	وذلک
〃	۱۵	[illegible]	واملاک
〃	۱۹	والطلاک	والافلاک
۱۱۸	۴	لطرفین	الطرفین
〃	۶	غایت القرب	غایة القرب
〃	۱۷	کمالات تمیز	کمالات تمیز
۱۱۹	۹	القوسیات	القوسیات
〃	۱۳	ثم انہ	ثم انہ
〃	۱۴	من جہة	من جہة
〃	〃	وذلک	وذلک
۱۲۰	۱۱	کالصاعدة	کالصاعدة
〃	۱۲	اولیکون	اولیکون
〃	۱۳	علی الاستقامة	علی الاستقامة
〃	۱۴	[illegible]	[illegible]
〃	۱۶	اقول	اقول
〃	۱۸	کالحرکة	کالحرکة
۱۲۱	۱۳	بان جسابعضہ	بان جسابعضہ
〃	۱۴	لیس بعد	لیس بعد
〃	۱۵	واطن	واطن
〃	۱۸	المانع	المانع
〃	۱۹	لوجود	لوجود
〃	〃	ذلک	ذلک
۱۲۳	۱۱	فانکان	فانکان
〃	۱۲	فاول	فاول

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲۳	۱۲	غیران	غیران
〃	۱۳	لاتنفع	لاتنف…
〃	۱۴	فلاتفطن	فلاتفط…
〃	۱۵	لیکون	لیکون
۱۲۴	۱۷	حصول	حصول
〃	〃	فان	فان
〃	۱۹	الملاوسة	الملا…
۱۲۷	۷	علی غیرخالف	علی انہ غیر…
〃	۱۳	اوتقتضا	لہ تقتضا…
۱۳۰	۱	استبدت	است…
〃	۱۰	فی آخیرة	فی آخر…
۱۳۱	۱۳	القص منہ	القص…
〃	۱۷	مرة آبقاسر	مادة است…
۱۳۴	۱۳	البسیط	البسیـ…
〃	۱۵	مالیہ	[illegible]
〃	۱۶	والواحد	وا…
〃	〃	فان قیل	[illegible]
〃	۱۸	القوة	[illegible]
۱۳۵	۱۰	یتصف	[illegible]
〃	〃	اتصف	[illegible]
[illegible]	[illegible]	المساوالزائدة	المسا…
〃	۱۱	تقسیم المدة	تقسیم المقدا…
۱۴۰	۱۰	الاحیار	الاحیاز
〃	۱۵	لایقتضی	لایقتضی
۱۴۱	۵	محدقة	محدقة
〃	۷	التجری	التجزی
〃	۱۰	قبل تشبہہا	قبل تشبیہ…
۱۴۲	۹	مع فلاانقل	مع فلا…
〃	۱۱	قال فی الاشارات	قال فی الا…
〃	۱۷	ومن سبقین	ومن المستقیم…
۱۴۵	۱۲	فی الثلاث	فی الثلا…

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١۴٦	١٢	دون درجه	دون درجة
١۴٧	۴	خیر بها	حیز بها
١۴٩	۴	اوسخنه	اوثخنة
″	١۴	بزک	بذاک
١٥١	١١	جسماً	جسماً
١٥٢	١٨	فلاکیون	فلاکیون له
١٦	١	لاالکفارجسم	لاالکفارة جسم
″	١١	البناد	البناء
″	١٩	تقر	تفتر
١٦١	١٩	تبعیة وبتها	تبعیة عروضها
١٦۴	١٨	بریدالتی	بریدبا التی
١٦٥	١١	بغیرقارة	لغیرقارة
١٦٦	٥	تعرض	تعریض
″	١٠	وبه وبخان	وبجوالکان
١٧٢	١٥	من حیث	من حیث
١٧۴	۴	ولعل یصح	ولعل تصح
″	١١	تخالف	فیتخالف
″	١٣	یصح	یسع
١٧٥	۴	مبتداء	مبتداة
″	١٢	مقیلیة	قبلیة
١٧٦	٣	سور	امور
″	١١	لامیبی	لاینبغی
″	١٢	معبة	سعیة
″	″	بضها	بعضها
″	″	کرنها	کونها
″	١٣	العبیة	العنیة
١٧٧	٢	اوستمراشل	وستمراشل
١٨٠	٥	بالدہر	بالدهر
١٨١	٥	عدم تب	عدم ثبت
″	″	بی وجوده	فی وجوده
″	١۴	الکتنا	الکناهه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١٨٢	١٣	تزویج	ترویج
١٨۴	٣	بتوبحض	بتویحض
″	١١	انمتات	ابتات
١٨٥	١٣	قبلنه	تبلیة
″	١٥	بتصور الزمان	بتصورالزمان
″	١٣	للواجب	للواجب
١٨٦	٢	بتخصصه	بتخصصة
″	۴	بکون الشئ	بکون الشئ
١٨٨	٢	الزمانی	الزمانی
″	٥	بالذات	بالذات
″	٧	بالمحقیقة	بالحقیقة
″	٩	بتصور	یتصور
″	١٥	وذلک	وذلک
″	١٩	لایتصور قبل	لایتصور قبل
١٨٩	١٠	جفسه	بنفسه
١٩٠	١٥	ترتقی سنه	ترتقی سنه
١٩١	١٥	لاتناہی	لاتناهی
١٩٢	١٠	وان ایضا	وان الفساد
″	١٩	وجوها	وجوده بها
١٩۴	٧	تذبحها	تذبحها
″	٩	بالحرکة	بالحرکة
″	١١	انعدام	انعدام
″	″	کدا	کذا
١٩٥	١١	فاذانتقل	فاذا انتقل
″	١٧	نسبةالیه	نسبة الیه
١٩٦	١٥	الوتر	الوطر
١٩٨	١٩	بذالسبب	بذالک
١٩٩	١۴	الاشیاء	الاشیاء
″	١٩	الحرکة	الحرکة
٢٠٢	٨	بتبدله	بستبدله
٢٠۴	٦	فلینظر فیه	فلینظر فیه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٠٦	١٢	السفی	البیهی
٢٠٨	١٥	تحیته	تحتیة
٢٠٩	١	تعنیها	تعنیها
″	١٣	بعنی	یعنی
٢١٠	١٢	فهی	فهی
٢١١	٢	للمتنبین	للمجتهدین
″	١٩	اذب السموات	علی اقرب السموات
٢١٢	١١	کثرة	کرة
٢١٣	١	المحدود	المحدود
″	١٣	الجسمین	الجسمین
٢١۴	١٣	البسائط	للبسائط
٢١٥	٩	الخیتیة	الاحیانیة
٢١٦	١٩	واکان	والکان
٢٢٠	٨	تحرکات	تحرکات
″	١٠	مسترقة	مشرقة
٢٢٥	٧	المقدسة	المتقدمة
٢٢٦	٢	الاشاء	الاشیاء
٢٣٠	١١	السیات	السیارات
٢٣۴	٩	او	اذ
٢٣٥	٧	میل الخزان	سیل الخزان
٢٣٦	١١	خیرالمشوة	خیرالمشوة
٢٣٧	٩	بجدتها	بجدتها
٢٣٨	۴	الجه	الخیر
٢٣٩	١	غیرحاجة	غیرحاجة
″	١٢	فی النقل	فی النقل
″	١٩	اذاکان	اذاکان
٢۴٠	١	الضبعی	الطبعی
٢۴٦	٥	حیات	حیات
٢٥٠	١٣	وللذین	والذین
٢٥٢	٢	اما بعد	الحمد لولیه ... اما بعد
تمت	تمت	تمت	تمت

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۷	۳۴	تعرف	تعریف
〃	۳۵	تعرف النوع	تعریف النوع
۵۸	۳۴	مائل	قابل
〃	۳۳	فیکون	فیکون من الوف
۹	۳۲	بمعنی التکلم	بمعنی التکن
〃	۴۱	لخصوص ذاتیة	بخصوص ذاتہ
〃	۴۴	القدر	العذر
〃	۵۴	مخصوصة	مخصوصة بہ
۱۱	۴۲	علی النفس	علی النفس حدوثا
۱۲	۵	اذ المقرر	اذا تقرر
〃	۳۷	الممکن لو فرض	الممکن بحیث لو فرض
〃	۵۶	ابہا	ابہا
۱۳	۲۶	یطلب	بطلت
〃	۵۲	بذا ابناء	قولہ خالف کتاب بذا ابناء
〃	۵۶	فبالتحرک	قولہ کالساکن آن فبالتحرک
〃	۵۷	بل انما یخلف	بل انما یخلف العدم المقابل لہ لا عدم
۱۵	۶۴	الصورة	الصورة الارضیة
۱۶	۳۶	وبذا اما معبد	وبذا اما الا یسبد
〃	۵۵	بزو الصورة	بزو الصورة الجسمیة ... المادة اذ لا ... باقیة بعینہا ... فیکون ... مبدا صوری
۱۸	۶	بوا سبق	[illegible]
۱۹	۵۶	ایضا	[illegible]
۲۳	۸	[illegible]	[illegible]
〃	۲۲	قصبہ لہ	النوع فہی المتعلقة
〃	۵۴	لا یخلو	لا یتبدل
〃	۵۸	وہم	وہو
〃	۶۲	وہی	وہی الحق
۲۴	۱۷	بانیکون	بان یکون الاول
〃	۱۹	لما تعددت القوابل	لما تعددت القوابل تعدد الفیض اولان الطبیعة ... حیث ...

دافع اغلاط حواشی شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۴	۴۰	از	او
۲۵	۲۶	مصلحۃ الی	مصلحۃ یاسفے
〃	۲۳	وجدت	اوجدت
〃	۳۴	اصلا	اجلا
۲۶	۱۳	وابالانہا	وانا انہا ...
۲۷	۱۸	والارض	والارض دخل
〃	۵۵	تبفاول	فیہ تفاول
۲۸	۱۹	احوال انضمام	احوال وانضمام
〃	۲۸	کلہا	کل
〃	۳۳	فان بہا	فان المقصود بہا
〃	۵۴	بقل	النقل
〃	۵۵	الرطوبۃ	الرطبۃ
۲۹	۱۳	ای العلۃ	ای الغایۃ
۳۱	۱۹	لعلۃ مجہولۃ	قولہ لعلۃ مجہولۃ ذاتہ
۳۲	۳۷	بالانعکاس ...	بالانعکاس ...
〃	۵۱	الفت	فت
۳۳	۱۰	فلا تقصر	فلولا تقصر
〃	۱۴	تلبست بہا مسلم	تلبست بہا مسکن
۳۳	۵۴	والنفی	اذ المنفی
۳۴	۸	ذات غایات	ذات غایات متفاوتة
〃	۱۶	من رویۃ	من غیر رویۃ
۳۶	۲۴	جسم	[illegible]
〃	۳۸	بان الفعل	بان الاکل
۳۹	۴۱	فقط	نقط
۴۰	۸	تمم	الجسم
〃	۴۵	قولہ لکن ...	قولہ ...
۴۱	۳۹	الاجسام	الاجسام
۴۳		بلا کم یقید	نوہم عقید
۴۴	۶	اعلم ہہنا	اعلم ان ہہنا
〃	۷	جین	رمین
〃	۳۲	الموصوف	الموصوف بالصغر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴۵	۱۵	وسانخ	سانحہ
〃	۲۳	فیکون السائل	فکون السائل
۴۸	۴۰	والتالی	والتالی
〃	۶۲	مرۃ	ستر
〃	۶۴	باغذ	باخذ
〃	۹	کذا حال	وکذا
〃	۱۶	القادیر	والمقادیر
۵۱	۲۹	کمادتع	کمادتح
〃	۶۵	ب	×
۵۳	۱۹	تمنع	منع
〃	۲۶	عند	عین
〃	۲۸	علی یلزم	علی الاول یلزم
〃	۳۰	فی المتوہمۃ	المتوہمۃ فی
〃	۵۱	رتم	رح
۵۳	۲۰	الصم	الصمیمۃ
۵۴	۶	الحرکۃ	حرکۃ
〃	۵۸	تعالی ...	تعالی اقدعین
۵۵	۹	والمتکلم لتمامہ	والمتکلم التمامہ
〃	۲۶	ولا بمعنی السلب	ولا بمعنی ان یکون
〃	۳۵	الطالہ	من الطالہ
〃	۳۹	قد یطلق	وقد یطلق
〃	۴۵	والعدد المادی	والعدد المادی
〃	۴۶	بترتب	ترتب
〃	۴۴	علی الاول	وعلی الاول
〃	۵۵	کلا تحقق	کلا تحقق
〃	۵۷	الدہر	فی الدہر
۶۰	۳۳	الآن فی الزمان ...	الآن فی الزمان ...
〃	۳۴	المتکل	لم تکن
〃	۴۸	یبقی	یبقی
۶۱	۴	وکاین بہا ذکر	وبما ذکر
〃	۲۵	لالاحق بہ	لا لاحق

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۶۱	۹۴	قوله وما يصلح تنبيها لانالغمن آه	وما يصلح تنبيها آه
〃	۵۸	والمنبه عليه حكمها	والمنبهة عليه حكمها
〃	۵۹	كل واحد من	كل من
۶۴	۱۳	قوله له	قوله
〃	۲۳	وهو مطول	وهو مسلول
۶۵	۶	امر انتزالي	امر انتزاعي
〃	۵۳	للفلك الافلاك	لفلك الافلاك
〃	۵۶	تخبله	تخيله
۶۸	۴۱	اوعرضا	اوعرضيا
〃	۴۶	قوله بل الطبيعة الاستداد آه	بل الطبيعة البعيدة الاستداد آه
۶۹	۳۵	مقابلة	مقابله
〃	۴۷	لااقتصادفيه	لااقتصار فيه
۷۰	۹	قوله تساقبت الاسباب آه	[illegible]
۷۱	۹	فيه ان	وفيه ان
〃	۳۴	مالزام	الالزام
〃	۳۶	المقدتقين	المتسقين
۷۲	۳۹	ماوعسم	ماغم
〃	۴۷	لقوله	لقبوله
〃	۴۱	المحدود	المحدد
۷۳	۱۷	يفضي	يقتضي
〃	۴۹	تفصيله بهنا	تفصيله ان بهنا
۷۵	۳۵	يعيين حدامن	تعيين حد من
۷۶	۴۴	هو المطلوب	وهو المطلوب
〃	۵۳	صادقا	صادقة
۷۷	۲۳	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
〃	۲۴	يقتضي خلافه	[illegible]
۷۸	۱۰	ليفرض الحركة الطبيعية	[illegible]
〃	۴۰	[illegible]	[illegible]
۷۹	۲	ان يكون السلب	ان يكون [illegible]
〃	۱۵	مثل	سبيل
〃	۶۵	هذا للزام	هذا الالزام
۸۱	۲۹	على اللاحق	عين اللاحق
〃	۳۸	اشتبا	اشتباه
〃	۳۹	يميزه	تمييزه
〃	۴۰	حالا	خاليا
〃	۴۸	يتعدد	بتعدد
۸۲	۵۲	تم المتاخرين	زعم المتاخرين
۸۶	۲۳	المستمر لوجود	المستمر كوجود
〃	۴۳	المذكوران	المذكورين
۸۸	۲	غير القوار	غير القرار
〃	۱۵	وبه يندفع	وبه يندفع
۹۰	۳۶	هذا الشكوك	هذه الشكوك
〃	۵۰	الرشاء	الرشاد
۹۲	۲۶	بان يتركب	بان يترك
〃	۴۹	للسائر	لسائر
〃	〃	المذهب	مذهب
۹۳	۳۳	واما التوسطية	واما الحركة التوسطية
〃	۳۸	ينتهت	تنبهت
۹۴	۵۳	القوة القدرية	القوة القدسية
۹۵	۱۹	فان بخلاف	قال بخلاف
۹۶	۳۶	وبواسط	وبواسطة
۹۷	۱۱	سود	سواد
〃	۴۲	بان خسب الها	بان يكون تلك المقولة
۹۸	۳۰	الشيخ محي الدين الغزالي	الشيخ الامام الغزالي
۹۹	۱۴	محال [illegible]	محال
〃	۱۵	اذ يلزم	اذ يلزم
〃	۲۵	لايمكن فيه	لايمكن ان يعرض فيه
۱۰۱	۴۳	حركة العامة	حركة القائمة
〃	۱۱	ان يتبدل	ان يتبدل
〃	〃	بدون	وبدون
۱۰۲	۲	لشايخ	[illegible]
۱۰۳	۱۱	موجبا بسلب لكون امرين	موجب بسلب
۱۰۳	۱۱	امران	امرين
〃	۱۲	موجودان	موجودين
۱۰۴	۲۶	يقال لها له	يقال له
〃	۴۳	استلقسيا	سقط
〃	۶۰	الوحدة المادة	لوحدة المادة
۱۰۶	۳۰	للاعتبار المعتبر	لاعتبار المعتبر
۱۰۷	۴۴	على حد المص	على احد المص
〃	۴۷	انتظارا	انتظار
۱۰۸	۱	مايكون	مانكون
〃	۸	وتلك	كك
۱۱۴	۱۶	الواحداني	الوحداني
۱۱۶	۱۳	سلن تضاد	سلن التضاد
۱۱۹	۴۶	العموم	بالعموم
۱۲۶	۲۸	الاوية	ارادية
۱۳۰	۲۶	لطالب	يطلب
〃	۳۳	ثابت قرة	ثابت بن [illegible]
〃	۳۸	[illegible]	[illegible]
〃	۵۸	طبعا	طبعيا
〃	۶۱	السطح	سطح
۱۳۱	۶۰	[illegible]	[illegible]
۱۳۳	۴	حالة	حالة
〃	۱۷	العدد	العدة
۴	[illegible]	[illegible] جسمانية	فيه قوة جسمانية
〃	[illegible]	[illegible]	الاوساط
〃	۵۳	فيقتل في	الاعتراضات
	۱۹	اذا كان	المقدم
۱۳۵	۳۹	اعتراض	اعترض
۱۳۹	۴	القد	[illegible]
〃	۲۱	دليكم	دليلكم
〃	۳۹	ثبت	اثبت
〃	۴۱	[illegible]	يقال

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۱	۱۳	لیقضی.	لیقضی
″	″	مر من الاخبا	من بین الاخبا
″	۹	وسعہ لک	ومع ذلک
۱۴۲	۱۹	فالمحقق	فقال المحقق
۱۴۵	۱۴	للنحہ	للنحفة
۱۴۶	۵	تبائن	یتبائن آنہ
۱۵۳	۱۸	علیہ	علیہ الصورة
۱۵۴	۴۹	الوبع	الوضع
″	″	ان الجسمیة	ان الجسمیة
۱۵۵	۱۱	ویعل	وجعل
۱۵۶	۳	العرق	الطرق
″	۱۷	لینافیا	تنافیا
″	″	وحدة	واحدة
۱۵۷	۴۷	یتوالیہ	یتوجہ الیہ
۱۵۹	۴	من الساخة	من البساطة
″	۸	اجزا افلاک	اجزاء الفلک
″	۴۶	اعاصة	الخاصة
۱۶۰	۱۰	علاقۃ والانطباع	علاقۃ الانطباع
″	۴۸	تنبہیا	تنبیہا
۱۶۱	۴۴	انا عرتیہ بحرکۃ	انا عرضیۃ بحرکۃ
″	۴۶	ذلک ان یقول	ولکان یقول
۱۶۲	۲	بالجبل	بالحبل
۱۶۵	۴۴	ہذا ما افا	ہذا ما افاد
″	۵۹	مہ مقدار	من مقدار
۱۶۶	۵۹	قصبہ لہ	فضل القبول
″	۶۴	لاغل	لایخل
۱۶۹	۱۵	بالتفیلۃ لسعیدۃ	بالتقبیلۃ السعیدۃ
″	۳۷	الالتقدم	تتقدم
۱۷۰	۱۸	المقصاد	[illegible]
″	۸۴	سطحی	یعنی
″	۵۱	الحالۃ الاخر	الحالة التوسطیة

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۷۱	۱۲	انفال	اثقال
″	۱۰	بالغرض	بالعرض
۱۷۴	۵۳	مامن سالقسمة	یاسن شانہ القسمة
۱۷۶	۱۶	تم لعلک	ثم لعلک
″	۳۸	من الفیة	من المعیة
″	۳۹	من الغیر الزمانیة	المرتبة الزمانیة
″	۴۶	کل ما م الزمان	کل ما مع الزمان
″	۵۳	ما یمکن	لم یمکن
۱۷۷	۲۰	قطی	قطعی
″	۳۸	انفسا	انفسا ما
۱۷۸	۳	الواقع	الواقعی
″	۴۳	فلک	فکذلک
۱۷۹	۷	فاللاخفیة	واللاحقیة
″	۵۴	ونا قال	ولذا قال
۱۸۰	۴۵	ال الفہوم	ان المفہوم
۱۸۱	۶	۵ الا	والا
″	″	بالزمان	بالبرہان
″	۱۶	ویمکن	ولکن
″	۶۰	سلنب	سلب
″	۶۳	للوایب	للواجب
۱۸۲	۴۰	منظمہ	تنظیر
۱۸۴	۳۸	التسات	التبیات
۱۸۵	۷	وانما له التنافی	[illegible]
″	۹	الشبہة	المشبہة
″	۱۳	لانما تیصیر	انما تیصیر
″	۵۲	تخفیف	تحقیق
″	۴۳	الماضی ان المستقبلات	الماضی الی المستقبلات
″	۳	وما نطلوب	وما مطلوب
″	[illegible]	وضمیری	ومنسوبہ
″	۲۱	ینقص	المنقص
″	۵۰	قبلیۃ اصلا الا	قبلیۃ اصلا لا

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۸۸	۳۹	لسما	بسینا
″	۴۴	والغینة	والملکة
۱۸۹	۴	مروصارد	وصاروا
″	۶	القدسیات	والقدسیات
۱۹۳	۱۵	والنقیہ للاوح	والتقیید للاوح
۱۹۴	۴۴	امات	آیات
″	۵۴	الاخرة	لا آخرة
۱۹۵	۳	ان بدایة	آن بدایة
″	۷	لا اول آل	لا اول آن
۱۹۶	۴۶	ولا یاس فیہ	ولا باس فیہ
۱۹۹	۱۷	الحزی	الجزی
۲۰۰	۴۶	للمستدان تقریر	للمستدل ان تقریر
۲۰۱	۹	فادا ابرت	فاذا اعتبرت
″	۳۳	الشائین	للشائین
۲۰۲	۱۷	دبوالول	دہوطول
″	۲۵	حرکة الطبیعة	حرکة الطبیعیة
۲۰۳	۴	حدیما	احدہما
″	۳۱	فیمالینا	فیما یلینا
″	۶۰	ارس شخص	راس شخص
۲۰۴	۲	لاید لہا	لابد لہا
″	۱۹	لہ للجہة	قولہ للجہة
″	۵۸	تناہیہ	تناہیہ
۲۰۵	۳۷	اما لو	لما ہو
۲۰۸	۲۵	من الجسین	من الجسمین
″	۳۹	محدد محدد	محدد
۲۰۹	۲۲	مرذ ذاک	مرفی لک
″	۲۷	وجود الجہتین	وجود الجہتین
″	″	التحرک	المتحرک
″	۴۲	ضرورة	ضرورة
″	۵۴	واخرجہ	واخرجہا
۲۱۱	۳۷	والکبرات	والکرات

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۱۳	۲۲	یخبط	یخفظ
۲۱۴	۵	ازلزم	اذیلزم
۲۱۵	۲۱	فاذنت	فانکانت
〃	۳۲	اکة	اکثر
〃	۳۴	المرکر	المرکز
〃	۴۱	لاتحرک لار	لاتحرک المار
۲۱۶	۱۷	المتنع	الممتنع
۲۱۷	۸	کیف ان	کیف وان
۲۱۸	۵۵	التحریک آخر	تحریک آخر
۲۱۹	۲۶	عربیۃ	غریبۃ
〃	۴۹	فضیل آہ	فتفتیل آہ
۲۲۰	۵۰	لم لم یسدل القبول	لم یستدل القبول
۲۲۱	۲۲	المقاجل	القابل
۲۲۲	۱	تسعلق صفحہ ۲۲۲	تسعلق صفحہ ۲۲۳
〃	۲۲	المواجہ لنا	الموجہ لنا خلاصۃ [illegible]
〃	〃	〃	عن المستقضی الآخر
۲۲۳	۱۵	یزا فیہ	ینا فیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
〃	۱۹	مالایمنع الشعاع	مالایمنع الشعاع
〃	۱۷	رلاضور لہو	ولاضور لہ
〃	۱۹	لمن منتع	لمن تتبع
۲۲۴	۱۱	ومنعکس	ینعکس
〃	۲۶	متصرفا بھو	منصرفا بھو
〃	۳۶	دفع ضر	دفع ضرر
〃	۴۲	ہذا الرائی	ہذا الارائے
۲۲۵	۲۰	لی التبادر	الی التبادر
۲۲۶	۴۵	مستدیر الزوبن	مستدیر الذوبن
〃	۴۶	کبیرا	کبیرا
۲۲۷	۳۲	وتدویر	وتداویر
۲۳۰	۵۳	معکوسا	معکوسہا
۲۳۱	۲۱	الحاولۃ	الحاملۃ
〃	۳۳	لکونہا	لکونہا
۲۳۳	۳۴	الاتفاع	الارتفاع
〃	۵۴	لطنبنا	اطنبنا
۲۳۶	۳۹	فی الطرف	فی الطرف

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳۹	۴	تصعا	قطعا
۲۴۳	۴	یوجد فیہ جہۃ	لایوجد فیہ واحدۃ
〃	۵	للکیفیات الاربع	للکیفیات الاربع [illegible]
۲۴۳	۷	عنسر	[illegible]
〃	۳۹	طبیعۃ واحدۃ	طبقۃ واحدۃ
〃	۴۲	السفن	اسخن
〃	۵۱	تقتضی	تقتضی السکون
۲۴۴	۴۶	یحتاج المحل	یحتاج الیہ المحل
۲۴۵	۳۵	ولکل مثلم	ویکل مثلم
〃	۳۷	الی احدامرین	الی احدالامرین

تمت